وَليد حَمدي الأعظمي

الكويت في الوَثائِق البَريطانيّة

١٧٥٢ - ١٩٦٠



THE POLITICAL HISTORY OF KUWAIT THROUGH BRITISH DOCUMENTS

by

Walid Al Azami

First Published in the United Kingdom in 1991

U.K: 56 Knightsbridge London SW1X 7NJ
CYPRUS: P.O.Box: 7038 - Limassol - Cyprus

British Library Cataloguing in Publication Data

The Political history of Kuwait through British documents
1. Kuwait - Politics, history, 1899-1961.
I. Al Azami, Walid
320-95367.

ISBN 1-85513-039-4

Published in association with Kuwait Research and Advertising Company LTD. - London.

الطبعة الأولى· نيسان/ ابريل ١٩٩١

محتويات الكتاب



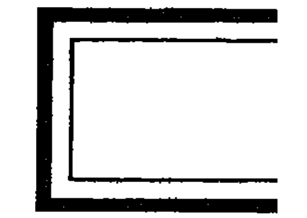
تقديم

لعل من المفيد أن نحدّد بداية، ان هذه الدراسة تتناول الفترة من منتصف القرن الثامن عشر وحتى عام ١٩٦٠، حيث رفعت القيود في دار الوثائق البريطانية (Public Record office) عن وثائق وزارة الخارجية والدفاع البريطانية السرية الخاصة بالكويت، والعائدة لذلك العام، في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. وتتضمن هذه الدراسة التاريخ السياسي للكويت، كإمارة عربية لم تمتد إليها يد السيطرة العثمانية، خلال فترة الحكم العثماني للمنطقة العربية، على الرغم من التبعية الإسمية للامبراطورية العثمانية، والتي لم تعترف بها الكويت التي نصّت عليها الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣، حيث لم يتم التصديق عليها أبداً نتيجة لاندلاع الحرب العالمية الأولى، وجاءت هذه الاتفاقية على حساب الكويت، ودون موافقة ورضى حاكم الكويت آنذاك الشيخ مبارك الصباح، نتيجة لطموحات بريطانيا في الحصول على نصيب الأسد في مشروع سكة حديد برلين ـ بغداد، اذ اعترفت بريطانيا بموجب هذه الاتفاقية بالسيادة الإسمية العثمانية على الكويت، مقابل مشاركة بريطانيا في المشروع مناصفة، وفي محاولة لوقف تسلل النفوذين الألماني والتركي الى الخليج العربي عامة، وإلى الكويت خاصة.

واعتمدت هذه الدراسة الملفات والتقارير الدبلوماسية البريطانية والعثمانية والعراقية وخرائط المنطقة، التي تمثل في النتيجة الوثائق والأدلة العلمية الوحيدة التي تسجل هذا التاريخ، بما فيها الاتفاقات الخاصة المعقودة بين الحكومة البريطانية، ومشيخات الخليج العربي من خلال حكومة الهند في بومباي، التي كانت مسؤولة عن تصريف الشؤون

السياسية الخارجية لهذه المشيخات. وتعكس هذه الوثائق وجهة النظر البريطانية والتركية والعراقية، قبل وبعد استقلال العراق عام ١٩٣٢، وانضمامه إلى عصبة الأمم.

المؤلف
لندن ـ ١٩٩١



توطئة

يشير جي جي لوريمر، في المجلد الأول من كتابه حول الخليج الفارسي، إلى أن الاتصالات الرسمية البريطانية بالكويت تعود إلى عام ١٧٧٥، عندما كان يرسل البريد من هناك إلى حلب عبر الصحراء لمدة أربع سنوات متتالية، بعد احتلال الايرانيين للبصرة من قبل نادرشاه[١]. وفي عام ١٧٩٣ تم نقل مقر إقامة المقيم البريطاني من البصرة إلى الكويت، بعد إجراء الاتصالات الرسمية اللازمة مع السلطات التركية. ولم تتوقف محاولات البريطانيين، خلال هذه الفترة، للبحث عن موطىء قدم في الكويت، إذ بدأت العلاقات البريطانية ـ الكويتية تأخذ طابعاً متيناً ومستقراً مع نهاية القرن التاسع عشر. وأخذ القلق ينتاب المسؤولين البريطانيين في لندن وفي حكومة الهند، بسبب التهديد الموجّه إلى مركزهم في رأس الخليج، نتيجة لتزايد اهتمام الأتراك بالخليج مرة أخرى، وازدياد نفوذ بعض القوى الأخرى، وخصوصاً ألمانيا. وعلى الرغم من نظرة الأتراك إلى الشيخ مبارك الصباح بأنه مجرد قائمقام، إلا أن الشيخ كان يرفض هذا اللقب، ويعتبر نفسه الحاكم المستقل، متحدياً الأتراك بين فترة وأخرى، فارضاً ضرائبه على البضائع التركية كافة التي ترد إلى موانئه، كما كان يرفض دخول أي مسؤول تركي إلى أراضيه. وفي عام ١٨٩٩، دخل الشيخ مبارك في اتفاقية مع حكومة الهند، حيث منحت هذه الاتفاقية البريطانيين[٢] موقعاً خاصاً في الكويت، في محاولة لوقف تسلل النفوذ الألماني والروسي والفرنسي والتركي إليها، ولحماية الكويت من أطماع الدولة العثمانية لضم أراضيها إلى الامبراطورية، وبهذا تم تأمين موازين القوى في تلك المنطقة التي كانت تعتبرها بريطانيا مهمة وحيوية لمصالحها، لأنها الطريق المائي الحيوي إلى الهند عبر الخليج العربي.

وفي عام ١٩٠٣، اقترح السفير البريطاني في اسطنبول السير ان. اوكنور فتح دار اعتماد بريطانية في الكويت، لتمتين العلاقة مع مشايخ الخليج[٣]. وعلى الرغم من موافقة حكومة الهند في بومباي ووزارة الهند في لندن على المقترح، رفضت وزارة الخارجية ذلك على أساس أنه خرق لمبدأ الوضع الراهن، ويمكن تفسير تلك الخطوة بأنها اشارة واضحة على تأييد بريطانيا لاستقلال الكويت وتحديها لتركيا. وكحلٍّ وسط، وافقت وزارة الخارجية على قيام أحد ضباط حكومة الهند بزيارة الكويت من فترة إلى أخرى، وبأمر من المقيم السياسي البريطاني في بوشهر على الساحل الايراني للخليج العربي.

وفي عام ١٩٠٤ وبعد زيارة اللورد كرزون للخليج، قررت حكومة الهند أخيراً إرسال وكيل لها ليمثل الحكومة البريطانية في الكويت، رغم تردد وزارة الخارجية. وكان السبب وراء ذلك، ازدياد الخصومات والعداوات بين عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود وابن رشيد، وخوف البريطانيين من تدخل الأتراك لمصلحة ابن رشيد وسيطرتهم على نجد. وكانت إحدى مهمات الوكيل السياسي القيام باتصالات مع ابن سعود، وجمع المعلومات عن شؤون وسط الجزيرة العربية. وكانت الكويت المكان المناسب للقيام بهذه المهمة، بسبب العلاقات الحميمة التي تجمع بين ابن سعود ووالده والشيخ مبارك الصباح. وعلى الرغم من أن حكومة الهند اعتبرت هذا التعيين دائماً، إلا أن وزارة الخارجية اعتبرته أمراً مؤقتاً. وبنتيجة الاحتجاج التركي على هذا التعيين، غادر النقيب اس جي. نوكس الكويت في آذار/ مارس ١٩٠٥، وتم بعد ذلك عرض الموضوع للنقاش على لجنة الدفاع الامبريالي. وفي شهر تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٠٥، عاد النقيب نوكس إلى منصبه في الكويت مرة أخرى، دون تحديد فترة لبقائه هناك. وتم في هذه المرحلة التركيز على المصالح البريطانية في الكويت، بسبب الخطط التركية ـ الألمانية لمد سكة حديد برلين ـ بغداد إلى أحد موانىء الخليج العربي. وتعزز موقع بريطانيا في الخليج والكويت بسبب إبرام اتفاقية عام ١٩٠٧، بين الشيخ مبارك الصباح وبريطانيا لاستئجار ميناء بندر الشويخ، في محاولة للحيلولة دون تسلل أي نفوذ أجنبي إلى الكويت. وكانت الحكومة العثمانية قد احتجت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٠٤ على تعيين وكيل سياسي بريطاني في الكويت، واعتبرته خرقاً للوضع الراهن آنذاك. وأدّت المفاوضات المطولة بين الطرفين الى توقيع الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣، والتي لم يتم تصديقها أبداً بسبب اندلاع الحرب

العالمية الأولى، ودخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا. وقبل اندلاع الحرب الأولى، لم يكن الوكيل السياسي في الكويت يتدخل في الشؤون الداخلية للكويت خلال هذه الفترة، عكس أقرانه في البحرين ومن جاء بعده من الوكلاء السياسيين في الكويت، ويعود السبب في ذلك إلى علاقة الكويت بالحكومة العثمانية، وقوة شخصية الشيخ مبارك الصباح. وعلى الرغم من أن الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، كان يتراسل مع القنصل البريطاني العام في البصرة والمحمرة ومع الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، إلا أنه كان مسؤولاً بشكل مباشر تجاه المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، الذي كان بدوره مسؤولاً تجاه حكومة الهند، من خلال دائرة الشؤون الخارجية السياسية. وكان الاستثناءان الوحيدان لهذا الأمر، قيام الوكيل السياسي بإرسال التقارير التجارية إلى حكومة الهند ووزارة الخارجية البريطانية مباشرة، والتعامل مع القضايا المالية التي كانت تتم بالاتصال مباشرة، مع مدير عام الواردات المركزي في لندن.

وقد سبّب اندلاع الحرب العالمية الأولى مع ألمانيا وتركيا إلى تغيير وضع الكويت، اذ تعهدت الحكومة البريطانية في الحفاظ على استقلال الكويت ونجد مع المحمرة، كما وعدت الشيخ مبارك بإعفاء ممتلكاته من مزارع وعقارات في العراق من الضرائب بشكل دائم، مقابل الدعم الذي يقدمه الشيخ مبارك وابن سعود والشيخ خزعل ضد الأتراك. وتم ادخال الكويت ضمن المنطقة التي تتم إدارتها من قبل القوة «دي» لقوات الحملة الهندية[٤] في الخليج. وبعد تعيين السير برسي كوكس في عام ١٩١٤، الضابط السياسي الأقدم مع قوات الشرق الأوسط في البصرة، أصبح اتصال الوكيل السياسي البريطاني بالسير كوكس مباشرة، فيما يخص القضايا السياسية. واستمر السير برسي كوكس في ممارسة مسؤوليته لتصريف الشؤون السياسية للوكالة السياسية في الكويت بعد احتلال بغداد، سواء في منصبه كمندوب مدني أم كمندوب سامٍ، على الرغم من بقاء مسؤولية إدارة الشؤون الداخلية للوكالة في الكويت بيد المقيم السياسي في بوشهر[٥].

وبعد عام ١٩١٤، كانت السياسة البريطانية تجاه الكويت مرتبطة بسياق المشاكل السياسية في العراق، وكان الهدف الأول لهذه السياسة هو الانتصار في الحرب، ومن ثم بناء العراق كبلد خاضع للإدارة البريطانية وتحت وصايتها. لذا، فقد كان الوكيل السياسي في الكويت، مع مرور الوقت، يُعامل بالمستوى نفسه، كما هو الحال بالنسبة إلى المسؤول البريطاني في

العراق. وبما أن السير برسي كوكس كان مسؤولاً عن إدارة العلاقات البريطانية مع ابن سعود، لذا، فإنه كان يستخدم الوكيل السياسي البريطاني وموظفيه لهذا الغرض. وقد كان ذلك في الوقت الذي كان فيه ابن سعود يشدد قبضته على أواسط الجزيرة العربية، ويبدأ هجماته على العراق والكويت، ويفرض الحصار على الأخيرة.

وفي عام ١٩٢١، بدأت مناقشة السياسة البريطانية واعادة النظر فيها في الساحل العربي للخليج، كجزء من الحلول الموضوعة لقضايا الشرقين الأدنى والأوسط. وكان انطباع السلطات البريطانية في الخليج العربي، بأنه قد تقرر في مؤتمر القاهرة، وضع الوكالة السياسية في الكويت تحت سيطرة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي مرة أخرى، مع احتمال ترك إدارة شؤون وسط الجزيرة العربية للمندوب السامي البريطاني في بغداد[٦]. ولقد تمكن السير برسي كوكس من تغيير هذا الأمر. وبحلول عام ١٩٢٢، أصبح واضحاً ومحتملاً بأن تقوم بغداد بالإشراف على شؤون الوكالة السياسية في الكويت، وتصبح ضمن مسؤولياتها وبضمنها القضايا الإدارية[٧]. وأخيراً، تم التوصل إلى حل وسط، حيث أصبح السير برسي كوكس مسؤولاً عن القضايا السياسية للوكالة السياسية في الكويت، وكذلك عن العلاقات مع ابن سعود[٦] حتى تاريخ إحالته على التقاعد في آذار/ مارس عام ١٩٢٣[٨]. وبعد ذلك التاريخ، أصبح المقيم السياسي البريطاني في بوشهر مسؤولاً مرة أخرى عن الشؤون السياسية والإدارية كافة للوكالة السياسية في الكويت، وتم ارسال جميع السجلات والوثائق المتعلقة بها من بغداد إلى بوشهر[٩]. كما أصبح هو المسؤول عن العلاقات مع ابن سعود أيضاً. وقد انعقد مؤتمر الكويت في عام ١٩٢٤ تحت اشراف المقيم السياسي (الذي كان على وشك التقاعد)، حيث فشل هذا المؤتمر المهم في تحديد الحدود بين نجد وجيرانها ـ الحجاز وشرق الأردن والعراق.

وبعد احتلال ابن سعود للحجاز في عام ١٩٢٥، أصبح القنصل البريطاني في جدة قناة الاتصال الرئيسية بين ابن سعود والحكومة البريطانية، تحت إشراف وزارة الخارجية البريطانية، على الرغم من أن وزارة المستعمرات بقيت هي المسؤولة عن الشؤون العربية [١٠].

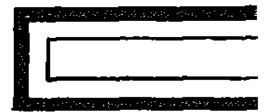
وفي عام ١٩٢١، حدّدت مسؤوليات وزارة المستعمرات وعلاقاتها بالقضايا العربية وبالكويت بشكل خاص، نتيجة المناقشات التي تمت في مؤتمر القاهرة حول السياسة البريطانية تجاه الشرق الأوسط[١١]. وعلى الرغم من

أن الكويت أصبحت ضمن مسؤولية المقيم السياسي في بوشهر، إلا أن وزارة الهند في لندن وحكومة الهند لم تعودا المسؤولتين والمشرفتين على أعمال المقيم السياسي في بوشهر كما كان الأمر سابقاً، بل حلّت محلهما وزارة المستعمرات، فأصبح المقيم السياسي مسؤولاً تجاهها ويتراسل معها مباشرة، مع إعطاء نسخ من مراسلاته لدائرة الشؤون الخارجية والسياسية في حكومة الهند، إلّا في الشؤون الادارية والمحلية، فإنه كان يتصل ويتراسل مع حكومة الهند مباشرة. وفي الحالات المهمة والطارئة، كانت وزارة الهند تتعامل مباشرة مع الوكيل السياسي في الكويت[١٢]. ولا شك أن الترتيبات الجديدة قد أثّرت بشكل فعّال على تطوير مهمات الوكيل السياسي وانجازاته، إلا أنه منذ العشرينات وبالتدريج، أصبح أكثر انشغالاً واهتماماً بالشؤون الداخلية للكويت. ونظراً إلى الاهتمام المتزايد باكتشاف النفط، وتطوير الخدمات الجوية، والشعور الجديد بأن السلطات البريطانية تشجع الإدارة الجيدة في مشيخات الخليج، فقد أصبح الاهتمام يتزايد بتوسيع نشاطات الوكيل السياسي هناك. على الرغم من ذلك، فقد بقيت الوكالة السياسية البريطانية في الكويت صغيرة من حيث الحجم والكادر الوظيفي ومهماتها قليلة، مقارنة بالوكالة السياسية في البحرين، حتى بعد تحويل مسؤوليات الإشراف عليها من وزارة المستعمرات إلى وزارة الخارجية في عام ١٩٤٨. وقد انضم إلى موظفي الوكالة طبيب بعد تعيين النقيب نوكس وكيلاً سياسياً هناك في عام ١٩٠٤، والذي قام بمهمات الوكيل بالوكالة في فترة غياب نوكس من آذار/ مارس الى تشرين الأول/ نوفمبر عام ١٩٠٥. ولم يتم تعيين مساعد للوكيل السياسي في الكويت حتى عام ١٩٤٩[١٣]. وحدثت مشاكل كثيرة خلال فترة العشرينات والثلاثينات، بسبب الارتباط الاداري للوكالة السياسية في الكويت بالعراق، حيث تمت عدة مراسلات بين الوكالة والسلطات البريطانية والعراقية في العراق. وقد رفض المقيم السياسي في بوشهر والحكومة العراقية هذا الربط وهذا الأسلوب في التعامل، إذ كان الأول يحاول حصر تنفيذ التعليمات التي تنصّ على ارتباط الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بنفسه فقط. وفي عام ١٩٣٤ حصل بعض الانفراج، عندما وافق المقيم السياسي البريطاني في الخليج على إعطاء نسخ من مراسلات الوكيل السياسي في الكويت إلى المراجع البريطانية، على أن يتم إرسال النسخ الأصلية اليه لرفعها إلى السلطات البريطانية العليا من خلاله[١٤]. وكان الغرض من هذا الأمر، هو

أنه في حال حصول خلاف في الرأي بين المقيم السياسي في بوشهر، والوكيل السياسي في الكويت، يبقى الأمر محصوراً بينهما، ولا يطلع عليه الآخرون، وخصوصاً أنه كان هناك خلاف حاد وشكوك متبادلة بين المقيم السياسي في بوشهر، والسفارة البريطانية في بغداد حول الكويت، إذ لم تتخل الحكومة العراقية أبداً عن اعتبار الكويت جزءاً من العراق، كما أنها لم تقبل بالتعهد الذي قدمته بريطانيا للشيخ مبارك الصباح في عام ١٩١٤، بإعفاء مزارع النخيل العائدة له في شط العرب من الضريبة. اضافة إلى ذلك، فقد اتخذت المحاكم اجراءات بالموافقة الضمنية للحكومة العراقية على تجريد الشيخ من ملكيته لهذه المزارع. ومن ناحية ثانية، فقد كانت الحكومة العراقية تعتقد أن الكويتيين يقومون بتهريب البضائع الى بلادهم من الكويت، مسببين خسائر كبيرة في الإيرادات الجمركية، إذ خاض كل من السفير البريطاني في بغداد، والمقيم السياسي في بوشهر، مواجهات عنيفة حول هذا الموضوع في الرسائل التي تبادلوها بهذا الشأن.

وفي آب/ أغسطس عام ١٩٣٣، انتقلت السيطرة السياسية في الخليج العربي من وزارة المستعمرات إلى وزارة الهند[١٥]. وبقي المقيم السياسي مستمراً في مراسلاته مع لندن مباشرة، واعطاء نسخة من هذه المراسلات إلى حكومة الهند، التي بقيت مسؤولة فقط عن الشؤون المالية. لم يؤثر هذا التغيير في استمرار تدخل الوكيل السياسي في الكويت في الشؤون الداخلية، ولا شك أيضاً بأن فترة الحكم الطويلة للشيخ أحمد الجابر الصباح، وازدياد النفوذ الاميركي بعد وصول شركات النفط الاميركية الى المنطقة وإلى الكويت، والازدهار المالي والاقتصادي الذي حققته الإيرادات النفطية المتزايدة في المنطقة، وعدم خبرة الوكلاء السياسيين البريطانيين، الذين تعاقبوا على الكويت، بالشؤون العربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كل هذه الأمور شجعت الشيخ أحمد الجابر الصباح على تبني موقفاً مستقلاً لبلاده، إذ قامت الحكومة البريطانية في هذه الظروف، بتحويل مسؤولية الخليج العربي إلى وزارة الخارجية البريطانية في الأول من نيسان/ ابريل عام ١٩٤٨.

الهوامش



(١) J.G. Lorimer, Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia vol.I, Calcutta 1908-1915 p.1002

(٢) C.U. Aitchison, A collection of treaties engagements and Sanads relating to India and neighbouring countries 5th, ed. (Delhi, 1933) Xi, p.262.

(٣) L/PXS/3/213, Political and Secret Home Correspondence, HC 2787/03, O'Conor to Lansdoune, 18 July 1903.

(٤) R/15/5/13

(٥) R/15/5/28.

(٦) R/15/4/95, PR to PA, 23 June 1921

(٧) **Ibid,** GOI Foreign Department to PR, 24 June 1921 and PR to PA 1 July 1921.

(٨) R/15/5/97, PA to, 17 Jan. 1922, and R/15/5/28. HC Baghdad to PR, 5 May 1923.

(٩) **Ibid,** Baghdad to PA, 13 May 1923 ( ).

(١٠) R/15/5/106.

(١١) انظر وثائق «الإدارة» «Administration» لوثائق وزارة الهند، المقيم السياسي في بوشهر ص ٤ ـ ٥ للوقوف على التفاصيل

(١٢) R/15/5/97 India Office to Co, 29 May 1923 and IO to Co, 14 June 1923.

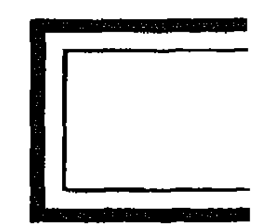
(١٣) في عام ١٩٤٨ بعد تحويل المسؤوليات إلى وزارة الخارجية كان بين الموظفين الذي تم تعيينهم من أهالي الكويت مترجم واحد وكاتب جوازات سفر.

(١٤) R/15/5/244, PR to IO, 2 Feb. 1934.

(١٥) R/15/5/242.

الفصل الأوّل

خلفيّة تاريخيّة



تحرك تركيا واعتبار الكويت إمارة ذات وضع خاص

يعود التاريخ السياسي الموثق للكويت إلى عام ١٧٥٢، وهو تاريخ بداية حكم الشيخ صباح بن جابر (١٦٧٤ ـ ١٧٥٦) للإمارة. وينتسب الشيخ صباح (الأول) بن جابر إلى فخذ «العتوب» من قبيلة «عنزة»، التي هاجرت خلال الفترة ١٦٦٥ ـ ١٦٦٧ من الهدار في منطقة الأفلاج الواقعة في نجد في وسط الجزيرة العربية بسبب القحط والمجاعة، واستقرت في البدعة (قطر حالياً)[1]. وشارك العتوب في مقاتلة الفرس في محاولة لتحرير البحرين من سيطرتهم وحكمهم لها آنذاك. وعلى الرغم من تحقيق بعض النجاحات، إلا أنهم خسروا المعركة النهائية في عام ١٧٠٠ ـ ١٧٠١، فغادروا أراضيهم، وتوجهوا إلى سواحل الكويت التي كانت تعرف آنذاك بـ «الكَرين» للاستقرار فيها من جديد، إلى جانب مجموعة من صيادي الأسماك من قبيلة «العوازم». وكانت الكَرين، آنذاك، تحت حكم الشيخ براك بن عريعر من عشيرة بني خالد، وحكمها من بعد وفاته ابن أخيه الشيخ سليمان محمد عريعر في الفترة من عام ١٧٣٦ إلى عام ١٧٥٢. إذ كان الشيخ يعين الشخصيات البارزة من سكان الكويت كوكيل له هناك، يحكمها نيابة عنه، حيث كان مقر الشيخ في «القطيف» ويرسل ممثلاً عنه في كل فترة لجمع الضرائب لحسابه[2]. وبعد وفاة الشيخ سليمان بن عريعر، استلم المشيخة الشيخ رحيم الذي يمثل «العتوب» في مجلس بني خالد ويشاركهم في حكم الكويت، ولما توفي

الشيخ رحيم خلفه أخوه الشيخ صباح (الأول) مؤسس إمارة الكويت آنذاك في عام ١٧٥٢. وهو الذي قام ببناء الأسوار حول القرية الصغيرة، التي كان عدد سكانها، آنذاك، لا يتجاوز الأربعة آلاف نسمة. وكانت قبيلة «العتوب» تضم ثلاثة بطون رئيسية: آل خليفة (حكام البحرين حالياً)، والجلاهمة، والصباح. وقد غادر آل خليفة ونصف فخذ الجلاهمة الكويت إلى «زوبارة» على الساحل القطري، لكي يستقلوا في شؤونهم وتجارتهم وتصريف أمورهم، وذلك خلال فترة الستينات من القرن الثامن عشر. واستمر حكم الشيخ صباح الأول مدة ست سنوات، وجاء من بعده ابنه الشيخ مبارك الذي حكم سنة واحدة تقريباً، ليخلفه بعد ذلك، في عام ١٧٥٦، أخوه الشيخ عبد الله بن صباح، الذي استمر حكمه خمسين سنة، وتوفي في عام ١٨١٤ ليخلفه ابنه جابر الأول (١٨١٤ ـ ١٨٥٩)، وبعده ابنه الشيخ صباح الثاني (١٨٥٩ ـ ١٨٦٦)، ومن ثم ابنه الشيخ عبد الله الثاني (١٨٦٦ ـ ١٨٩٢)، ومن بعده الشيخان محمد وجراح أبناء الشيخ صباح الثاني، ومن بعدهما الشيخ مبارك بن صباح (١٨٩٦ ـ ١٩١٥)[٢].

وفيما يلي نص الوثيقة الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية والمؤرخة في عام ١٩٠٥، والتي جاءت على شكل مذكرة حول الكويت:

مذكرة تخص الكويت

رقم الوثيقة. F0371/149
١١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٠٥

سرد عام ـ النشاط التركي ـ التفاهم مع تركيا وألمانيا

«ستجدون التفاصيل الأخرى حول الوضع السياسي للكويت وعن القضية التي أثيرت والمرتبطة بها في المذكرة الموثوقة رقم (٧٥٩٦)، والمؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٠١. في الوقت الحاضر، تتحكم بالموقف اتفاقية موقّعة في كانون الثاني/ يناير عام ١٨٩٩ (انظر الملحق)، إذ انه مقابل المساعي الحميدة لحكومة صاحب

الجـلالة، يلتـزم الشيخ بعـدم التنازل عن أراضيـه، وأن لا يستقبـل مبعوث أي قوة أجنبية من دون الموافقة البريطانية.

وبعـد صيف عام ١٩٠٠، وقعت حـوادث عدة تُـدلـل عـلى تجـدد اهتمام الأتراك بـالكويت. وفي آب/ أغسطس بـذلت محاولات كثـيرة، أولها في غضون ذلـك الشهر، لإقنـاع الشيخ مبـارك بزيـارة البصرة، وكـان من الصعوبـة بمكان تجنب الاتصـال المبـاشر مـع السلطـات التركية. ونشرت صحيفة «إقدام» بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، بأنه بناءً على طلب الشيخ مبارك، تم بناء مسجد ذكر فيه اسمـه بعد اسم السلطان، ومن ثم أعطي الشيخ مرة أخرى لقب مبارك الصباح بـاشا. وسنحت فـرصـة أخـرى لم يتـوان الأتـراك عن استغـلالهـا لمصلحتهم، للتدخل بشكل فاعل من خلال الخـلاف والنزاع القـائمين بين مبارك وجاره حاكم نجد (ابن رشيد). وعلى الرغم من أن القضية لم تتعدَّ كونها خلافاً عشائرياً داخلياً، إلا أنها أدت إلى نتائج سياسية عـلى درجة كبـيرة من الأهميـة، تقتضي الضرورة شرح تفـاصيلهـا في الصراع القائم.

لقد نجم الشجار عن قيام الشيخ عبـد الرحمن بن فيصـل بهجوم على أراضي نجد بمساعدة ودعم مبـارك، وكان سعـدون باشـا (شيخ المنتفـك) من المواطنـين الأتراك، في العـراق، يدعم، في الـوقت نفسه، الحركة من الشمال.

وعندما توالت الأخبار عن قيـام الاضطرابـات (بادرت السلطـات البريطانيـة) إلى اقتراح إرسـال العقيد كمبـول، المقيم البريطـاني في الخليج الفارسي، إلى الكويت «لتقديم النصـح إلى مبارك بعـدم اعطاء الأتـراك الفرصـة والعذر للتـدخل». ولـما كانت اتفـاقية عـام ١٨٩٩ تتضمن الـوعد بقيـام حكومـة صـاحب الجـلالـة بتقـديم المسـاعي الحميـدة، فقد صـدرت التعليمات إلى المقيم أيضـاً «لمحاولـة القيـام بانذار أمير نجد بأنه لن يسمح له بالهجوم على الكويت».

وتم اتخاذ الخطوات التمهيدية لحماية الشيخ، إلا أنه لم يتم إنزال أي قوات من دون الرجوع إلى السلطات الرسمية (لبريطانيا).

وبعد فترة وجيزة، وصلت التقارير بانتهاء الأزمة. وبناءً على طلب العقيد كمبول، تم تأجيل موعد زيارته إلى وقت آخر. ويبدو أن مبارك كان قادراً على الدفاع عن نفسه، كما أن وجود سفينة حربية (بريطانية) سوف تشجعه على ذلك بلا شك. وقد لخص القنصل (البريطاني) في البصرة الموقف قائلاً، لقد حالت الجهود المبذولة دون وقوع مواجهة، على الرغم من أن ذلك كان على حساب زيادة الهيبة التركية إلى حد كبير، إذ تمكن الوالي محسن باشا من ممارسة نفوذه على الطرفين للحفاظ على السلام، فأقنع مبارك بمرافقته إلى البصرة لتقديم الولاء والبيعة هناك إلى السلطان، والتعهد بوقف «الاتصالات مع القوى الأجنبية». وكانت النتيجة بالنسبة إلى أي مراقب محايد، بأنها برهان على الضربة القوية الموجهة إلى أي ادعاءات على كون مبارك شيخاً مستقلاً.

وتناقلت التقارير في أواخر شهر كانون الأول/ ديسمبر، بأن مبارك يجري استعدادات جديدة لمهاجمة نجد، ومن هنا بدأت المرحلة الثانية للنزاع. وفي شهر شباط/ فبراير، عبّر السير أن. أوكنور (السفير البريطاني في تركيا) عن رأيه حول الموقف العام. وقال سعادته بأن اندلاع العداوات سوف يأتي بالأتراك مرة أخرى إلى الميدان بلا شك. «لذا، فإن حكومة صاحبة الجلالة ستكون في موقف صعب بالتأكيد، وستكون مرغمة إما على إثارة مسألة غير سارة مع الحكومة التركية، أو بممارسة سيطرتها القوية على الكويت، أو التضحية بموقعها المتميز الذي حصلت عليه من خلال اتفاقية كانون الثاني/ يناير عام ١٨٩٩. إنه من الصعب التوقع بأن يحترم شيخ الكويت اتفاقية لا تضمن له الأمن وبفائدة قليلة».

وكان سعادته ضد القيام بأي عمل: «سيشجع ويزيد من قلق السلطان تجاه السياسة البريطانية في الخليج الفارسي». واقترح

الاتصال بأمير نجد من خلال وكيله في البصرة (وكيل أمير نجد)، وإطلاع السلطان في الوقت نفسه بأن العقيد كمبول سيستخدم كل جهوده لضبط الشيخ. وبتاريخ ٢٨ شباط/ فبراير، أبرق حاكم الهند (البريطاني) بأن المشورة المقترحة قدمت من قبل المقيم البريطاني في الخليج إلى مبارك الذي رفضها (ولو أنها لم تتم مباشرة من قبل الوكيل). لذا، فإنه لا فائدة من القيام بالزيارة المقترحة، «إذ سيقع الإحراج بعد الفشل للمرة الثانية». وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر اندلعت الخصومات من دون حدوث أي رد فعل أو احتجاجات من قبل السلطات البريطانية. وتناقلت التقارير في ٢٩ آذار/ مارس الهزيمة الكاملة للقوات الكويتية، ودارت الشائعات عن مقتل الشيخ في المعركة. وإذا ما ثبتت صحة هذه التقارير وموت مبارك، فإن ذلك يعني تعرض اتفاقية عام ١٨٩٩ للخطورة، لذا استنفرت سفينة حربية. وقام العقيد كمبول بزيارة الكويت في (١٨ نيسان/ ابريل)، فوجد الشيخ لا يزال على قيد الحياة، إلا أنه اعترف بالهزيمة القاسية التي ألحقت به. ولم يتم إبلاغ الأمير بأي شيء. وبقي محسن باشا من دون أي نشاط يذكر منذ النجاح الديبلوماسي الذي حققه في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، إلا أن هزيمة مبارك الآن أدت إلى تصاعد التدخل التركي بشكل أكبر. ففي ١٩ نيسان/ ابريل، غادر بغداد ضابط تركي برتبة مشير متوجهاً إلى البصرة، وأعقب ذلك إرسال قوات تركية. وكان الاعتقاد السائد أن الحكومة التركية في نيتها استخدام القوة لخلع مبارك. فصدرت الأوامر بإرسال سفينة حربية بريطانية مزودة بمدفع إلى الكويت، وخوّل السير أن. أوكنور بتوجيه الانذار إلى السلطان في حال استئناف العدوان: «بأنه يتوجب التخلي عن القيام بأي عمل ضد الشيخ استناداً إلى ترتيباتنا معه». إلا أن السياسة الصارمة لمحسن باشا منعت من تدهور الموقف. فتوقف المشير التركي على مقربة من الكويت، وقام الوالي بنفسه مع عدد صغير من المرافقين، بزيارة ودية إلى الشيخ، حيث فشل في فرض مقترحاته لإقامة حامية عسكرية. ورافقه مبارك حتى الفاو وكرر

احتجاجاته للسلطان وعاد إلى الكويت بعد إظهار علائم الإخلاص مرة ثانية.

وبتاريخ ٢٨ أيار/ مايو، طلب أمير نجد (ابن رشيد) الحماية البريطانية، وبعد التشاور مع حاكم الهند، عبّرت وزارة الهند عن رأيها الذي وافقتها عليه وزارة الخارجية (البريطانية)، بأنه ليس من المقبول ولا ننصح بـ :

«تحمل المصاعب والإحراج الذي سينجم عن اعلان أراضي شيوخ الكويت ونجد كمحميات».

وأشار حاكم الهند بأنه يجب تقديم بعض الايضاحات إلى الشيوخ، فقام العقيد كمبول بزيارة الكويت مرة ثانية، ومعه تعليمات للبحث عن حل وسط بين الشيخ والأمير (ابن رشيد) مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالسيطرة على الشيخ. وفي أوائل شهر آب/ أغسطس، قابل (كمبول) مبارك الذي اقترح شيخ المحمرة كوسيط، وبعدها تم تخويل السيد راتسلو ان يتولى الاتصالات بين الأخير (شيخ المحمرة) والأمير (ابن رشيد). إلا أن الشائعات الجديدة حول قيام الأتراك بالحشود مرة أخرى، أثار قضية ديبلوماسية أكبر. وفي شهر تموز/ يوليو، أجرى السير أف. لاسيلز حديثاً مع الدكتور روزن، أحد مسؤولي وزارة الخارجية الألمانية، حول موضوع مد خط سكة حديد الأناضول إلى بغداد والخليج الفارسي، وعن الموقف العام في القسم الآسيوي من تركيا. ومن الملاحظ أن التعبير الذي استخدمه سعادته في وصف الشيخ بأنه مواطن تابع للسلطان إلا أنه يتمتع بدرجة كبيرة من «الاستقلالية»، والذي سبق ذكره دون تعليق من المسؤول الألماني (انظر برقية السير لاسيلز رقم (١٥٦) والمؤرخة في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٠٠)، يعلق عليه الآن الممثل الألماني تعليقاً يؤكد بأن الشيخ: «ما هو إلا مواطن من مواطني السلطان».

لذا، فقد تم إبلاغ السير أف. لاسيلز بأن الألمان قد يستغلون هذا

التعبير ليحاجّوا بأن بإمكان السلطان التصرف بأراضي الشيخ. وأن بريطانيا لا تقبل بأي شكل من الأشكال بوجهة النظر القائلة بأن الشيخ، وبكل بساطة، هو من مواطني السلطان. وصدرت التعليمات إلى سعادته بأن يستخدم اللغة التي استخدمها السير أن. أوكنور في برقيته رقم (١٣٠)، والمؤرخة في ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٠٠، والتي تتضمن بأن حكومة صاحبة الجلالة لديها اتفاقية مع الشيخ، ورغم أنها لا تعارض الوضع القائم، إلا أنها تمنعه من تقديم أي تنازلات عن أراضيه لقوة أخرى، من دون موافقتهم (أنظر المذكرة رقم (٧٥٩٦) والمؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٠١). كما تم تخويل السير أوكنور، في الوقت نفسه، بأن يصرّح، عندما تسنح الفرصة، بأنه في حال تهديد الكويت، فإن حكومة صاحبة الجلالة ستستخدم القوة لمنع الهجوم، وتجري الآن مراسلات واتصالات مهمة في لندن واسطنبول. كما مورست ضغوط هائلة على الحكومة العثمانية من قبل السفارتين الألمانية والروسية، وعلى الرغم من رفض مجلس الوزراء (التركي) لمقترح استخدام القوة الذي تقدم به والي البصرة، ضد الشيخ، فقد بادر توفيق باشا إلى إبلاغ السير أوكنور (السفير البريطاني في تركيا). باعتبار الكويت جزءاً لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية. وان قيام قبطان السفينة البريطانية «بيرسيوس»، بإنذار وتحذير قبطان السفينة التركية الراسية بالقرب من الكويت، بعدم السماح بنزول أي قوات (تركية)، سببت استفزازاً كبيراً للأتراك وجعلتهم يقدمون الاحتجاجات الرسمية. ووجّه توفيق باشا بتاريخ ٢٩ آب/ أغسطس سؤالاً إلى حكومة صاحبة الجلالة، حول ما إذا كان في نيتها إقامة محمية (في الكويت). وفي ذلك اليوم، استلمت السفارة الألمانية في لندن تعليمات واضحة تتضمن بأن اقامة محمية بريطانية ستكون ضد روح معاهدة برلين ومضمونها. نظراً إلى أن الكويت باعتبارها الميناء والمحطة النهائية في المستقبل لخط سكة حديد الأناضول، فإن ألمانيا حفاظاً على مصالحها في تلك المنطقة، ستكون مرغمة على اعتبار مثل هذا الإجراء تصرفاً غير ودي.

وكان الجواب في كلتا الحالتين، هو أن حكومة صاحبة الجلالة ليس لديها مثل هذه النية. وأضاف السير أوكنور تحفظات أكثر بقوله: «بشرط ألا تضطرنا تركيا إلى ذلك من خلال تدخلها في شؤون الشيخ».

أما الكونت ميترنيخ فقال بتاريخ ٣ أيلول/ سبتمبر: «إذا ما منعت حكومة صاحبة الجلالة، بالتهديد وباستخدام القوة، السلطان من إنزال القوات في الكويت، فإنها بذلك ترفض الاعتراف بسلطة السلطان التي ذكروها (في مذكرة أرسلت من قبل الملك إلى الامبراطور الألماني) وبأنها لا ترغب بالتدخل في هذه الأجزاء، والحكومة الألمانية تعتبر بأن الكويت، وبلا أدنى شك، جزء من الأراضي التي تعود للسلطان».

ووعد السير تي. ساندرسون بأن ينقل ملاحظاته إلى اللورد لانسدون، وقال بأنه قادر على التصريح فوراً بأن حكومة صاحبة الجلالة لا ترغب في إزعاج الوضع القائم. وفي اليوم التالي، بادر السفير التركي في لندن أنثوبولو باشا إلى إبلاغ البرقيات التي تتضمن الاحتجاجات التركية، ضد ما تناقلته الأخبار عن قرب قيام الحكومة البريطانية بإعلان (الكويت) محمية بريطانية، واصفة اتفاقية عام ١٨٩٩ بأنها غير نافذة، وفي الوقت نفسه، نصحت الحكومة الألمانية السلطان بأن يكون مقتنعاً بالضمانات التي أعطيت إلى الكونت مترنيخ وطلب تكرارها مرة أخرى.

وبتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر، استدعي السير أوكنور (السفير البريطاني في اسطنبول) بناءً على طلب وزارة الخارجية. فالضمانات التي أعطيت من قبل سعادته بهذه المناسبة، اعتبرتها الحكومة العثمانية بأنها بهدف إنهاء هذا اللغط والجدل (حول الموضوع). وكانت التعليمات قد صدرت إلى أنثوبولو باشا ليطلب تأييدها مرة أخرى. ولذلك، فقد صدرت المذكرة التالية الموجهة إليه:

«ماركيز لانسدون إلى أنثوبولو باشا»

وزارة الخارجية
١١ ايلول/ سبتمبر ١٩٠١

صاحب السعادة،

لقد اطلعت على برقية وزير الشؤون الخارجية التركية المرسلة من قبلكم في ٩ من الشهر الجاري، والتي يقول فيها سعادته بأن الحكومة التركية لن تقوم بإرسال قوات إلى الكويت وسوف تحافظ على الوضع القائم هناك، بشرط أن لا تقوم حكومة صاحبة الجلالة باحتلال ذلك المكان، أو إنشاء محمية بريطانية هناك. ويسرني أن أؤكد الضمان الذيّ أعطي لسعادتكم من قبل سفير حكومة صاحبة الجلالة في اسطنبول، بشرط أن لا تقوم الحكومة التركية بإرسال قوات إلى الكويت، وتحترم الوضع القائم هناك، فإن حكومة صاحبة الجلالة بالمقابل لن تحتل ذلك المكان أو تقيم فيه محمية بريطانية.

المخلص
(توقيع) لانسدون

وفي برقية سرية مؤرخة في ٧ أيلول/ سبتمبر، والتي أشار فيها لانسدون إلى أن «الموقف يتطلب التعامل الحذر جداً، نظراً إلى أن ترتيباتنا مع الشيخ ليست متينة تماماً، حيث تم الدخول فيها دون علم وموافقة السلطان»، أصدر تعليماته إلى السير أن. أوكنور بأنه: «لن نتمكن من التراجع عن موقفنا إذا ما أصر السلطان على اثارة القضية بصدد حقوقهم، فإنه قد يتوجب علينا أن نحول التفاهم الحالي واللامحدود مع الشيخ إلى درجة أكثر متانة وقوة».

وبتاريخ ٩ أيلول/ سبتمبر، وجهت رسالة أخرى إلى الكونت ميترنيخ. اذ تم اعداد مذكرة من قبل لورد لانسدون تتناول مواضيع مختلفة وبضمنها الكويت، لكي يطلع عليها الملك، وقد سلمها صاحب الجلالة الملك إلى الامبراطور الألماني في اجتماعهما الأخير. وقد كان

الجواب على المذكرة جـواباً واضحـاً ورسمياً وصـادراً عن الحكومـة الألمانية، سلمه الكونت ميترنيخ إلى وزارة الخارجية (البـريطانيـة) في الثالث من هذا الشهر.

وقد أوضح له بأن المذكرة التي تم إعدادها على عجل، كانت وثيقة غير رسمية وهدفها عرض المعلومـات فقط. وان التصريح الـذي أشار إليه الكونت ميترنيخ في الثـالث من هذا الشهـر كان تكـراراً لما قـاله السـير أن. أوكنور في عـام ١٩٠٠، والذي يمكن وصفـه بأن حكـومة صاحبة الجلالة لا ترغب بالتدخل في سلطة السلطان القائمة كمـا هي في هذه الموانىء. ولا شك في أن مثل هـذه السلطة لهـا وضـع محـدود جداً. وان الشيخ يعود الى طبقة من زعمـاء القبائـل والشيوخ الـذين يتمتعون بدرجـة كبيرة من الاستقـلال العملي، والتي وجـدت حكومـة صاحبة الجلالة بأن العلاقـة المباشرة معـه ضرورية من أجـل الحفاظ على الهدوء وحماية التجارة البريطانية.

لذا، وعلى الرغم من أنها مستعدة للحفاظ على الوضع القائم، فـإن حكومة صاحبة الجلالة لا تستطيع القبول بالمحاولات المبذولة من قبل تركيا لفرض الشروط على الشيخ في الوقت الـذي هو متحـرر منها إلى الآن. لـذا، فقد اعتبـرت القضية خـاضعة لنقـاش ودي ومباشر مـع السلطـان الذي اعتبـر بدوره القضيـة منتهية، إذ تم إبـلاغ الكونت ميترنيخ بالضمانات التي تم تبادلها».

«وبعد ذلك، بادر اللورد لانسدون إلى إبلاغ الكونت ميترنيخ، بأنـه من الضروري الأخذ بعين الاعتبـار، أنه فيمـا يتعلق بالـدول الشرقية الصغيرة، فليس من المستغرب أن نجدها تدين بعدة ولاءات إلى أكثـر من دولـة قويـة. وأشارت المـذكرة الألمـانية المـذكورة أعـلاه، إلى أن للكويت أهمية كبرى بالنسبـة إلى ألمانيـا، فهي المحطة النهـائية لخط سكة حديد بغداد، وتتعهـد بأن تصـدر التعليمات الـلازمة إلى مـدير شركة السكك الحديد، للتوصل إلى تفاهم مع الحكومة البريطانيـة، في الوقت الملائم، لشراء الأراضي اللازمة للمحطة المذكورة، ولإنزال المواد

اللازمة في الكويت. وبعد ذلك بفترة قصيرة، أكّد الكونت ميترنيخ هذا الضمان في حديثه مع اللورد لانسدون، وأضاف قائلاً بأنه: اما الخط الحديدي فسيكتمل بناؤه خلال خمس سنوات أو خمسين سنة منذ الآن، أو لن يتم إطلاقاً، وأنه من المهم بالنسبة الى ألمانيا أن تكون الظروف مستقرة وسلمية في ذلك الجزء من الخليج، عندما يباشر في مدّ الخط المذكور».

وعلى الرغم من وجود اتفاقية الحفاظ على الوضع القائم في الكويت، بدأ الأتراك بإظهار نشاطات متزايدة (بالنسبة إلى الكويت). فقام «نقيب» البصرة، (طالب النقيب)، أحد الموظفين الأتراك، بزيارة الكويت في سفينة تركية، حاملاً رسالة من السلطان (التركي) إلى الشيخ، يهدده فيها بطرده بالقوة. فقامت الحكومة البريطانية بتقديم الاستفسارات الديبلوماسية إلى السلطان، كما صدرت الأوامر إلى السفن البريطانية بالاستنفار بهدف الدفاع عن الكويت في حال قيام الأتراك بمهاجمتها. وكانت نتيجة ذلك الإجراء، أن أعلنت الحكومة التركية بأن لا علاقة لها بالنقيب، كما أعلن السفير (التركي) في لندن بأن النقيب لا يعمل وكيلاً لدى السلطان، بل انه مجرد «شخصية بارزة».

حدود الكويت

في عام ١٩٠٢، بدأت الأسئلة تتوالى حول حدود سلطة شيخ الكويت من الناحية الجغرافية، إذ لم تتم مناقشة تحديد حدود أراضي الكويت أبداً، عندما تم إبرام الاتفاقية (حول الحفاظ على الوضع القائم في الكويت بين الأتراك وبريطانيا)، وبقي الموضوع يلفه الغموض وعدم اليقين. ولقد تمكّنا من السيطرة على الكويت، لذا، فإنه من الضروري التشاور معنا حول موضوع المحطة النهائية لخط سكة حديد بغداد، ومن المحتمل، الآن، أن تكون الشركة قادرة على الاتفاق مع الأتراك، لاتخاذ الترتيبات اللازمة لاختيار موقع للمحطة

النهائية في الخليج الفارسي، في الأراضي التي لا تعود ملكيتها إلى الشيخ، أو تلك التي ليست ضمن أراضيه.

وفي شباط/ فبراير، أرسلت سفينة حربية لجمع المعلومات حول المناطق والأراضي التابعة للكويت، المنتشرة هناك وهناك (ويقصد بها الجزر والسواحل). فأبلغت عن وجود مواقع تركية في أم قصر الواقعة على خور عبد الله، وفي جزيرة بوبيان شمال الكويت. وكان بإمكاننا تقديم الاحتجاجات ضد الاحتلال التركي، الذي يشكل خرقاً للوضع القائم «Status quo». فتم تقديم الاحتجاج، ودارت المحادثات حول ذلك الموضوع، والتي ما زالت مستمرة إلى الآن، بصدد جزيرة بوبيان، حيث توجد فيها قوة تركية صغيرة. وما زال السير أن. أوكنور (السفير البريطاني في اسطنبول) يمارس ضغوطه ليتم سحبها. ويعتقد بأن الحكومة التركية ستقوم بسحب هذه القوة، إذا ما وافقت الحكومة البريطانية على إلغاء منصب الوكيل السياسي (البريطاني) في الكويت، الذي استحدثته مؤخراً (أنظر الفقرة المتعلقة بذلك في المذكرة)، إلا أن احتمال الموافقة على هذه «الصفقة» بين الطرفين ضئيلة، لذا، يتوجب الفصل بين الموضوعين. وإذا ما رفض الأتراك إزالة موقعهم من هناك، وبناءً على اقتراح وزارة الهند بعد تأخير طويل، يتم بالمقابل إقامة موقع هناك وصيانته نيابة عن الشيخ. ووافق (الشيخ) مبارك على هذا الإجراء، بشرط ضمان تقديم دعمنا له، الدعم المالي وما شابه. ولم يكن اللورد لانسدون يؤيد القيام بأي إجراء مباشر، وأوصى بإحالة الموضوع على لجنة الدفاع قبل اتخاذ أي اجراءات أخرى. أما بالنسبة إلى أم قصر (الواقعة على الساحل في الجزء الشرقي من الجزيرة العربية على بعد ٥٠ ميلاً شمال الكويت)، فإن الموقف غير مرض ، لأن لها أهمية كبيرة كمحطة نهائية محتملة لخط سكة حديد بغداد (أنظر في ذلك المذكرة الخاصة بسكة حديد بغداد)، إلا أن ادعاء الشيخ بملكيته لها ضعيف جداً، ومن الصعب طرح الموضوع للمناقشة.

الوكيل السياسي

ما زلنا على موقفنا بأن الكويت ليست محمية بريطانية، وأن الوضع القائم لعام ١٩٠١ ما زال مستمراً وقائماً. إلا أن حكومة الهند (التي تفضل دوماً السياسة الفعالة بالنسبة إلى الكويت عموماً)، أكدت بأنه إذا بقينا من دون ممثل لنا هناك، فإن معلوماتنا ستكون دائماً مختصرة وقليلة وغير موثوقة. لذا، فإنهم يرغبون بتعيين وكيل سياسي يقيم في الكويت، كما هو الحال في البحرين. ويعتقد هنا، بأن ذلك لا ينسجم مع الضمانات التي أعطيت إلى السلطان حول احترام الوضع القائم، كما رفض اللورد لانسدون الموافقة على هذا التعيين. واقترح في رسالة موجهة إلى وزارة الهند، بأنه من الممكن إيجاد حل وسط لهذه المسألة، وذلك بأن يرسل المقيم في الخليج ضابطاً من وقت إلى آخر لزيارة الكويت، كلما كان ذلك ضرورياً، إلى أن يصبح بمقدوره، من الناحية العملية، على البقاء هناك بشكل دائم ومستمر. وكان الموقف صعباً، وتسبّب في نشوء سوء فهم حادّ حول الموضوع. وتم اختيار النقيب نوكس للقيام بالمهمة بشكل مؤقت لزيارة الكويت، إلا أن حكومة الهند أعلنت بأنه في حال الموافقة على إرساله إلى الكويت، فإن الحكومة البريطانية تكون قد وافقت على مقترحها الأصلي، لذا فقد تم تنفيذ موضوع تعيين «وكيل سياسي دائم يقيم في الكويت». ولم يكن ذلك هو الغرض الرئيسي، إذ أعقب ذلك نقاش أدى إلى سحب النقيب نوكس بشكل مؤقت على أساس أنه سيعود بعد فترة. وقد تلقى الأوامر الآن بالعودة إلى الكويت. ان الموقف الذي نتخذه حيال الحكومة التركية، هو أنه في الوقت الذي قامت فيه حكومة صاحب الجلالة بتعيين وكيل دائم لها في الكويت، وبأن الوضع القائم لعام ١٩٠١ ما زال مستمراً، فإنها تحتفظ بحق إرسال ضابط إلى ذلك المكان كلما تطلب الموقف ذلك، مع الاحتفاظ بحريتهم التامة بالنسبة إلى اختيار الوقت وتحديد فترة بقائه. وهناك مراسلات كثيرة حول الموضوع تمت في خريف عام ١٩٠٤ (انظر

رسالة وزارة الهند المؤرخة في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، وكذلك اجابتنا المؤرخة في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر). ولم نشجع فكرة إرسال «بعثة تقصي الحقائق» إلى هناك والتي اقترحتها حكومة الهند، والتي تضمنت، وبشدة، الرأي القائل باقتصار النفوذ البريطاني على الساحل فقط.

علم الكويت

يرفع الشيخ في الوقت الحاضر العلم التركي. وقد تمت التوصية على قيامه باتخاذ علم متميز لأغراض الملاحة، بينما يتم الاحتفاظ بالعلم الحالي لاستخدامه داخل الكويت.

مكتب بريد الكويت

اقترح تأسيس مكتب بريد بريطاني في الكويت. وبعد سلسلة من المناقشات، صدر القرار بأن مثل هذا الاقتراح قد يثير بعض المتاعب مع السلطان، وان طبيب الوكالة البريطانية الذي توجّه إلى الكويت بصفته المهنية، لم يمارس بعد عمله كمدير للبريد.

السياسة العامة

في الملحق رقم (٢) أرفقت مذكرة كتبها في عام ١٩٠٢ اللورد لانسدون، بصدد الكويت وشؤون الخليج الفارسي.

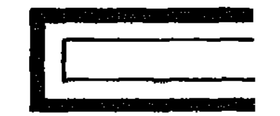
وتحت عنوان قطر، هناك وجهة النظر الأخيرة حول الموضوع نفسه.

(توقيع)

أر. في. هاركورت

وزارة الخارجية

١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٠٥



حدود الكويت

فيما يلي نص برقية المقدم السير بيرسي كوكس، (المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي)، المؤرخة في ٢٦ آذار/ مارس ١٩١٣، الموجهة إلى حكومة الهند التي تضمنت مضمون رسالة الشيخ مبارك الصباح، شيخ الكويت، والمؤرخة في ١١ آذار/ مارس ١٩١٣، والتي تضمنت تفاصيل حدود الكويت كما أقرّها بنفسه بناءً على طلب السلطات التركية آنذاك:

ملحق رقم (١)

(برقية شفرة)
بوشهر ٢٦ آذار/ مارس ١٩١٣

المقدم السير بيرسي كوكس إلى حكومة الهند

أبلغني شيخ الكويت في رسالته المؤرخة في ١١ آذار/ مارس بأن السلطات العثمانية طلبت من ممثل شيخ الكويت في البصرة بأن يحصل من الشيخ، بشكل سري، على مذكرة يذكر فيها تفاصيل حدوده للأراضي التي يدعي ملكيتها. ويقول الشيخ انه رد الجواب، وذلك بإعطاء ممثله مذكرة، ليطلع عليها مسؤولو السلطات العثمانية بشكل غير رسمي استجابة لرغبتهم، وأرسل لي نسخة عن ذلك الجواب. وفيما يلي الحدود التي تعود إليه وهي:

يدعي شيخ الكويت بأن جبيل البحري على الساحل تشكل حدوده الجنوبية. وأن الخط الممتد من تلك النقطة وعلى طول الساحل إلى الشمال وحتى خور عبد الله، وبضمنه جزر فيلكة وبوبيان ووربة ومياهها تعود إليه أيضاً.

وتتضمن حدوده الشمالية أم قصر وصفوان. ومن صفوان تتجه الحدود غرباً نحو الباطن، ثم تستمر باتجاه الباطن لتتضمن الحفر، ومن ثم إلى أقصى الجنوب في وسط الجنوب عند الحبة الواقعة جنوب

منيصير الكورت. ومن هناك، يمر خط الحدود جنوب انطـاعة، ومن ثم تتجه نحو الجنوب الشرقي إلى ساحل جبيل البحري.

رقم الوثيقة: F0371/2132
آذار/ مارس ١٩١٤

فيما يلي، نص محضر وزارة الخارجية البـريطانيـة، والذي يتضمن كيفية تخطيط الحدود الكويتية من كل الجهات مع العراق ونجد، ومـع الاحساء والقطيف اللتـين كانتـا تحت الاحتـلال التركي منـذ عـام ١٨٧٠، إذ تضمنت الاتفـاقيـة البريطانية ـ التركية، والموقعة في ٢٩ تموز/ يـوليو ١٩١٣ في لندن، عشر مواد، إذ وقعها عن بريطانيا وزير خارجيتهـا السـير ادوارد غري، وعن تـركيا اسمـاعيـل حقي، الصـدر الأعظم (رئيس الـوزراء)، إلا أنـه لم يتم التصـديق عليهـا أبـداً، نظراً إلى انـدلاع الحرب العـالمية الأولى. وفيمـا يـلي تفاصيل ما جاء في المحضر:

عندما كان موضوع حدود الكـويت قيد الـدراسة في عـام ١٩١١، فقد تقرر بعد التشاور مع حكومة الهند (التابعة للحكومة البريطانية) القبول بالحدود التي أوردها لوريمر في مجلداته حول الخليج الفـارسي عن إمـارة الكويت، وخصـوصـاً في المجلـد الثـاني، صفحـة ١٠٦١. واستناداً إلى ذلك المجلـد، فإن مشيخـة الكويت محصـورة بين جبـل سنام والحفر بالقرب من البـاطن، بينما نجـد جنوب الحفـر، أن خط الحدود يفصل سمان عن دهانة، حيث يقطع ذلك الخط الطريق الممتد من وبـرة إلى الريـاض، ويبلغ طـول خط الحدود الممتـد من الشمـال والشمـال الغربي، إلى الجنـوب والجنوب الغـربي حوالى ١٩٠ ميـلاً، وبجبهة عريضة قدرها ١٦٠ ميلاً، تمتد من الشرق والشمال الشرقي، إلى الجنوب والجنوب الشرقي. والجدير بالملاحظة، ان الحدود الواردة في المجلد متغيرة وغير محددة بالضبط، وتطابق وتماثل حدود ومساحة المناطق التي تسكنها القبائل التي تـدين بولائهـا لشيخ الكـويت. أما بـالنسبة إلى الجـزر، فقد اعتـرف المجلد للشيـخ ملكيـة جـزر وربـة

وبوبيان وفيلكة ومسكان وعوهة وكبر وقاروة وأم المرادم. وبناءً على طلب وزارة الخارجية، قامت وزارة الهند (في لندن) بتزويدها بمذكرة تتناول موضوع مفاوضات سكة حديد بغداد والخليج الفارسي وأرفقتها بخارطة أشّرت عليها حدود الكويت. وقد أرسلت هذه المذكرة إلى السفير التركي في ١٨ تموز/ يوليو ١٩١٢.

وكانت مذكرة وزارة الهند بشكل ملاحظات تتضمن التفاصيل والمواصفات اللازمة، التي أرفقت مع الخارطة التي تم تأشير حدود الكويت عليها، والتي تمتد كما يلي:

«تعتبر حكومة صاحب الجلالة بأن الحدود في الشمال هي الخط المار من خور الزبير، والذي يمر مباشرة من جنوب أم قصر وصفوان إلى جبل سنام، ومن ثم إلى الباطن. وفي الجنوب تمتد الحدود إلى الغرب من جبل منيفة، الواقع على الساحل، إلى تل النعيرية، الواقع في الزاوية الشمالية الغربية من ردايف. وفي الغرب، فإن المشيخة محصورة بين جبل سنام وحفر الباطن، وإلى جنوب الحفر، فإن خط الحدود، هو الخط الذي يفصل سمان عن دهانة في الجنوب، في النقطة التي يقطع فيها خط الحدود المذكور طريق وبرة ـ الرياض».

وتضم الممتلكات البحرية للكويت جزر بوبيان ووربة وفيلكة مع منافذها الخارجية الشمالية والجنوبية لجزر مسكان وعوهة والواقعة في مدخل خليج الكويت، وكذلك جزر كبر وقاروة وأم المرادم». وقد أوصى السير بيرسي كوكس بإجراء تعديلات طفيفة على خط حدود لوريمر، استناداً إلى المعلومات الواردة في تقرير النقيب شكسبير (الوكيل السياسي البريطاني في الخليج (١٩٠٩ ـ ١٩١٥)) حول رحلته داخل الكويت، إذ ادخل النقيب شكسبير انطاعة وجزيرة العماير الواقعة في خليج المسالمية والسفاح والحفر والرتق ضمن حدود أراضي الكويت. واستناداً إلى توصية السير كوكس بإجراء هذه التعديلات، فإن الحدود على الساحل تبدأ من جبل منيفة، وتستمر نحو الجنوب الغربي لتتضمن منطقة انطاعة، ثم بامتداد خط الحدود

المذكور في تقرير النقيب شكسبير المار في السفاح والحفر والباطن.

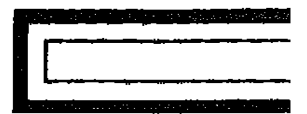
وفي تقريره المؤرخ في آذار/ مارس ١٩١٣ والموجّه إلى السلطات العثمانية، تضمّن تفاصيل حدود وأراضي الشيخ كما صرّح بها الشيخ نفسه، بأنها تبدأ من جبيل البحري في الجنوب على الساحل، وتمتد شمالاً وإلى الشمال الشرقي حتى خور عبد الله داخله ضمن حدود أراضيه ويضمنها جزر فيلكة وبوبيان ووربة ومياهها أيضاً. وفي الشمال، فقد أدخل الشيخ أم قصر وصفوان ضمن حدود أراضيه. واستناداً إلى الشيخ، فإن الحدود تمتد من صفوان غرباً إلى الباطن ثم تسير مع الباطن حتى الحفر داخل. ثم تمتد الحدود إلى أقصى الجنوب في الوسط عند الحبة الواقعة جنوب منيصير الكورت. ومن هناك يستمر خط الحدود نحو الجنوب ماراً جنوب انطاعة، ومن ثم نحو الاتجاه الجنوبي - الشرقي وإلى ساحل جبيل البحري. (وكان قد تقرر قبل الدخول في مفاوضات مع الحكومة العثمانية، بأنه لا يمكن إدخال ادعاءات الشيخ بأم قصر وخليج المسالمية ضمن أراضيه. كما تقرر أيضاً إبقاء صفوان خارج حدود أراضي الكويت، إلا أن السير كوكس كان يعتقد أن ادعاءات الشيخ بصفوان أقوى مما كان يعتقد، ولا جدال في قوة النفوذ الذي يتمتع به الشيخ في تلك المنطقة، وصولاً إلى جدران القلعة في صفوان. واقترح اللورد كرو (وزير حكومة الهند) في أوائل عام ١٩١٣، بأنه إذا ما سنحت الفرصة، فإنه يتوجب تغيير خط الحدود الجنوبي ليتضمن إدخال «انطاعة» ضمن أراضي الكويت. لذا، وبناءً على التوصيات التي أصدرها، فقد تم إعداد مذكرة صريحة تتضمن امكانية التفاهم والمساومة حول حدود الكويت. وكانت الحدود قد تم ترسيمها في هذه المذكرة كما يلي):

«يمتد خط الحدود من مدخل خور الزبير على الساحل بالاتجاه الشمالي - الغربي صعوداً وماراً عبر جدران القلعة في صفوان وإلى جبل سنام والرتق. ومن النقطة الأخيرة يمتد خط الحدود بالاتجاه

الجنوبي الغربي على طول الباطن وإلى آبار الحفر داخل، ومن هناك يتجه الخط نحو الاتجاه الجنوبي الشرقي بين منطقتي سمان والدهانة، حتى يصل الطريق الممتد من وبرة إلى الرياض. ومن هناك يتجه الخط نحو الشمال الشرقي إلى النعيرية، وحتى الزاوية الشمالية الغربية للردايف، ومن هناك إلى الساحل عند جبل منيفة». وفي اتفاقية ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣، نجد أن خط الحدود يمتد من مدخل خور الزبير وإلى الشمال الغربي ماراً مباشرة من جنوب أم قصر، وصفوان وجبل سنام ثم بامتداد الباطن وباتجاه الجنوب الغربي إلى الحفر. ومن هناك يمتد خط الحدود بالاتجاه الجنوبي ـ الشرقي ليدخل ضمن أراضي الكويت آبار السفاح والكرعة ووبرة وانطاعة. ومن ثم يتجه نحو الشمال الشرقي إلى البحر بالقرب من جبل منيفة. وأن الانحراف عن الخط الحدودي الممتد من الحفر وإلى ما وراء وبرة، والذي ورد في مجلد لوريمر، كان بمثابة تنازل لمصلحة تركيا، بينما الانحراف في خط الحدود الذي تضمن إدخال «انطاعة» في أراضي الكويت، جاء ضمن صلاحية النقيب شكسبير والرائد نوكس، الوكلاء السياسيون في الكويت، وبموافقة السير بيرسي كوكس أيضاً.

وكان قد تقرر أيضاً بأنه من المرغوب فيه، إدخال جزيرة مكطة ضمن قائمة الجزر التي تعود ملكيتها إلى الكويت، والتي أشير إليها في الاتفاقية، على الرغم من عدم وجود قناة بينها وبين أراضي الكويت كما ورد في المجلد.

وزارة الخارجية
٢٠ آذار/ مارس ١٩١٤



الهوامش

(١) راجع·

Alan Rush, Al-Sabah, Ithaca press (London, 1987), p.193.

ومجلة **الوثيقة**، العدد الأول، تمـوز/ يوليـو ١٩٨٢، دراسة في تـاريخ العتـوب، د. علي باحسين، ص ٩٠ ـ ٩٥ البحرين

(٢) انظر أبو حاكمة، د. أحمد مصطفى

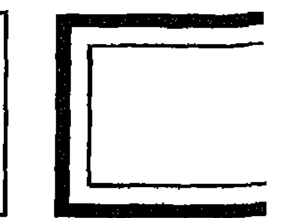
تاريخ الكويت الحديث ١٩٧٨، Abu Hakima, The Modern History of Kuwait,

والهامش ١٣، ص ١٩٧ من كتاب الصباح لالن رش المذكور في (١) أعلاه

(٣) لمزيد من التفاصيل راجع كتاب· الصباح، المؤلف، والمصدر نفسه، Alain Rush.

الفصل الثاني

بريطانيا في الخليج العربي



الصراع الدولي

تقع الكويت عند أقصى الطرف الشمالي الغربي من الخليج العربي، تحدها شمالاً وغرباً الجمهورية العراقية، ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، وشرقاً الخليج العربي. وأرض الكويت مسطحة رملية صحراوية تتخللها منخفضات ضحلة وتلال قليلة الارتفاع. ويعتبر المد والجزر من الظواهر الساحلية الطبيعية. وتبلغ مساحة الكويت الاجمالية ١٧٨١٨ كلم[٢]. وعاصمة الكويت هي مدينة الكويت والتي لا يتجاوز عمرها ٢٥٠ عاماً... اعتمدت في ازدهارها على التجارة والغوص بحثاً عن اللؤلؤ قبل أن يتدفق النفط. وتضم الكويت تسع جزر هي: جزيرة فيلكة، بوبيان، مسكان، وربة، عوهة، أم المرادم، أم النمل، كبر، قاروة والعكاز أو الشيوخ، التي ضاعت معالمها بعد أن أصبحت جزءاً من ميناء الشويخ. وفيلكة هي الجزيرة الوحيدة الآهلة بالسكان، وتقع على مسافة ٢٠ كلم شمال شرق مدينة الكويت، وتحيط بها جزيرتا مسكان وعوهة.

وكلمة «كويت» مصغرة عن كلمة «كوت» التي تعني البيت المربع المبني كالحصن، أو القلعة المبنية قرب الماء أو البحر. وشاع استعمال هذه الكلمة على الألسن، وسمي بها بعض مدن وقرى نجد والعراق وعربستان. وقبل الدخول في موضوع التاريخ السياسي للكويت، لا بد أن نعرض أولاً تاريخ الوجود البريطاني في الخليج

العربي، والسياسة التي تبنتها الحكومة البريطانية هناك لحماية مصالحها في المنطقة المؤدية إلى الهند البريطانية.

بدأ النفوذ الأوروبي في الخليج العربي في القرن السادس عشر مع دخول البرتغاليين، حيث دام نفوذهم هناك حوالى القرن، وأقاموا سلسلة من الحصون والقلاع على طول شواطئه ومنها واحدة، في القرين في الكويت. أما علاقة بريطانيا بالخليج العربي فقد بدأت مع الرّحالة الانكليزي «رالف فينج»، الذي وصل إلى البصرة براً من البحر الأبيض المتوسط في عام ١٦٠٠، ومنها تابع رحلته إلى مضيق هرمز والهند. وبعد ذلك، قام التجار البريطانيون بتأسيس شركة الهند الشرقية، لتشجيع التجارة مع الهند. فأقامت الشركة بعد ذلك عدداً من المصانع على السواحل الفارسية، ومن هنا بدأ الصراع البريطاني ـ البرتغالي ـ الهولندي ـ للسيطرة على الخليج، ولم يتمكن البريطانيون من تشديد قبضتهم على المنطقة الا بعد انسحاب البرتغاليين والهولنديين من هناك، حيث انسحب الهولنديون أخيراً في القرن السابع عشر.

وفيما يلي نص الوثيقة الصادرة عن المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، المؤرخة في عام ١٩٢٧، والتي يوضّح فيها السياسة البريطانية في الخليج والمصالح المرتبطة بها.

السياسة البريطانية في الخليج الفارسي

رقم الوثيقة: F0371/12247
أيلول/ سبتمبر ١٩٢٧

موثوق

رقم ١٠٦/أس لعام ١٩٢٧

المقيمية السياسية والقنصلية العامة البريطانية
بوشهر، ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٧
من صاحب الفخامة المقدم ايل. بي. ايج هوورث المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

إلى وزير خارجية حكومة الهند

سيدي،

أتشرف بأن أبلغكم بأنني كنت أدافع في الرسالتين المرقمتين (١٣٧ ـ اس و١٥٦ ـ اس) والمؤرختين في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٧، عن موضوع تبني سياسة أكثر تشدداً في الخليج الفارسي، وأعتقد بأنه من المطلوب أن أقدم تفسيراً للأسباب التي دفعتني إلى تقديم هذا الاقتراح.

١ ـ يعود تاريخ مصالحنا في الخليج الفارسي إلى عام ١٦١٦، إذ كان من الضروري في عام ١٦١٥ إيجاد أسواق لتصريف منتوجاتنا الفائضة في مصنع سورات، وفي عام ١٦١٦ أبحرت السفينة «جيمس» وهي تقل بعثة يرأسها ادوارد كونوك متجهة إلى بلاد فارس. وكانت النتيجة أننا قمنا في عام ١٦٢٤ ببناء مصنع في بندر عباس. لذا، فقد كانت مصالحنا في البداية تجارية محضة.

٢ ـ وخلال الـ ١٥٠ عاماً التالية والتي أعقبت ذلك التاريخ، كانت مصالحنا متداخلة مع مصالح البرتغاليين أو الهولنديين أو الفرنسيين. وكانت تجارتنا تحميها سفن مسلحة أو ترافقها قوافل

مسلحة، كما كانت القوات العسكرية تقوم بحماية المصانع التي قمنا بإنشائها في عام ١٦٤٣ في البصرة، وفي بوشهر في عام ١٧٦٣.

٣ ـ وعندما زال خطر المنافسين الأوروبيين، استمرت مشكلة حماية تجارتنا من القرصنة العربية، وخصوصاً من القواسم، لذا، قمنا بتشكيل قوة بوليسية من البحرية الهندية (التي تم تشكيلها تواً) لحماية مصالحنا في الخليج. وفي رسالة موجهة من حكومة بومباي إلى السير هنري ويلوك والمؤرخة في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٢٠ تضمنت ما يلي:

«أرجو أن تغتنموا الفرصة في أقرب وقت مبكر لإبلاغ الحكومة الفارسية، بأنه في الوقت الذي تقتصر وجهات نظرنا على القضاء على القرصنة فقط، فإن موضوع التوسط، الذي عرضناه مسبقاً، بين صاحب الجلالة (الفارسي) وعتوب البحرين، سيكون مضاداً لسياستنا في الوضع الحاضر في الخليج».

٤ ـ وفي عامي ١٨٢٠ ـ ١٨٢١، قام السير مونت ستوارت ألفنستون بتحرير المذكرة التالية:

«ومن ناحية ثانية، فإن وجهة نظر الضباط السياسيين والبحرية والعسكريين كافة، بأنه من دون وجود محطة (محطة وقود للسفن) في هذا الجزء من البحر، فلن يكون بإمكاننا القضاء على القرصنة...».

ومن هنا، قمنا ببناء محطة لنا في باسيدو، والتي تم جلاؤنا عنها بسبب الأحوال المناخية.

٥ ـ وفي عامي ١٨٢٢ ـ ١٨٢٣، قام محافظ بومباي بكتابة الملاحظات التالية حول موضوع الاتهامات الموجهة ضد النقيب بروس، بصدد المعاهدة التي أبرمها: «لقد كان هدف الحكومة البريطانية هو الحفاظ على السلام في الخليج كما كان عليه، إذ شجعت الحروب الدائرة بين القوى التي تقيم على شواطئه على ازدياد أعمال القرصنة».

لذا، فقد كانت سياستنا منذ عام ١٨٢٠ وإلى عام ١٨٦٩، تنصبّ على مكافحة القرصنة، ومنع وقوع الحروب التي كانت محصلتها القرصنة. وكانت كل اتفاقاتنا مع شيوخ الساحل المتهادن وقطر والبحرين لهذا الغرض.

٦ ـ قمنا في عام ١٨٦٩ بإبلاغ الحكومة الفارسية بأن: «الهدف الوحيد للحكومة البريطانية من إشراك شيوخ (البحرين) في هذه الاتفاقات، كان لغرض منع القرصنة وتجارة العبيد واستمرار حماية الخليج ـ والتي هي واجبات يسرّ الحكومة البرطانية التخلي عنها لمصلحة بلاد فارس إن كان ذلك ممكناً»، إذ كانت مصالحنا تجارية فقط.

٧ ـ إلا أنه في عام ١٨٨٠، بدأت روسيا تبدي اهتمامها بالخليج الفارسي، وقامت في عام ١٨٨١ بفتح قنصلية روسية لها في بغداد. ومنذ عام ١٨٨٨ وصاعداً، كانت المراسلات الخاصة بالشؤون السياسية الفارسية تتعلق بالمجابهة القائمة بين بريطانيا العظمى وروسيا. وظهرت مؤشرات على قيام سياسة مشتركة بين فرنسا وروسيا معادية لبريطانيا العظمى.

٨ ـ وابتداءً من الأعوام ١٨٩٤ ـ ١٨٩٩، كما يقول لوريمر، ظهرت بوادر حركة خطيرة، أضفت أهميتها على الخليج الفارسي ووضعته في موقع بارز. وكانت العوامل الرئيسية وراء ذلك، هو التفاهم بين روسيا وفرنسا والمخططات الأجنبية، لإنشاء سكة حديد لربط البحر الأبيض المتوسط بالخليج الفارسي.

وكانت الأهمية الاستراتيجية للمضايق التي كانت تشكّل المدخل للخليج الفارسي، والتي كانت روسيا تعلّق عليها آمالها، تعود إلى الرحلة التي قام بها مهندس روسي من كرمان وبندر عباس إلى هرمز في ربيع عام ١٨٩٣، اذ بقي هناك لمدة يومين، وقام بإجراء مسح (طوبوغرافي) لهرمز، وكان الاعتقاد، بعد رحيله أن روسيا تزمع انشاء محطة وقود للفحم هناك في الجزيرة.

٩ ـ وهذا يأتي بنا إلى فترة حكم اللورد كرزون (للهند) في الفترة ١٨٩٩ ـ ١٩٠٥. اذ نقرأ في كتابه: «فارس والقضية الفارسية» المنشور في عام ١٨٩٢: ليس من المبالغة القول بأن أرواح وممتلكات مئات الآلاف من الأشخاص ـ تكفلها الحماية البريطانية للخليج الفارسي، فإذا ما تم سحبها أو تدميرها، فسيؤول البحر وسواحله إلى حال من الفوضى لم يتخلصا منها إلا بعد جهد جهيد. ويعود الفضل إلى الحكومة البريطانية في تمكين الحكومة الفارسية على ممارسة سيطرتها على الساحل الشمالي (للخليج)، وإبلاغ قراصنة الساحل المقابل (الساحل العربي)، بأنه لا فائدة من اتباع سياسة التدمير والتخريب، حيث كانوا، في وقت من الأوقات، يغمرون البحر بقوارب تجارة الرقيق، والذين توجهوا إلى مهنة صيد اللؤلؤ، وبدلاً من أن تبقى القبائل العربية خاضعة للعنة الباشوات (الأتراك)، فإنهم استعادوا حريتهم التي كانوا يتوقون إليها... ولكن على الأقل يحق لها (للحكومة البريطانية) أن تطالب فعلاً، مقابل التضحيات التي قدمتها، ورؤوس الأموال التي صرفتها، ومن أجل السلام الذي تحرسه هنا، أن لا تسمح لأي نفوذ سياسي أن يبث الفرقة والخلاف هنا، إذ ان إقامة ميناء روسي في منطقة الخليج، مع أنه حلم عزيز وغالٍ لكل وطني من نيقا إلى الفولغا، فإنه سوف يجلب، حتى في وقت السلم بذور عدم الاستقرار إلى منطقة الخليج، وسيهزّ التوازن المرهف الذي أقيم بصعوبة بالغة، وسوف يهز كذلك التجارة التي تقدر قيمتها بملايين الجنيهات الاسترلينية، ويطلق العنان مرة أخرى إلى مختلف الجنسيات لأن تتصارع وتتقاتل. دع بريطانيا العظمى وروسيا أن تتقاتلا أو أن تسويا خلافاتهما في مكان آخر، حتى لا تجعلان منطقة التجارة الأمينة مكاناً للصراع الدموي. وإنني أعتبر إعطاء امتياز لروسيا من قبل أي قوة لإقامة ميناء في الخليج الفارسي، بمثابة إهانة متعمدة لبريطانيا العظمى، إضافة إلى أنه إخلال بالوضع القائم واستفزاز دولي للحرب، وإنني أوجه الاتهام إلى الوزير

البريطاني الذي ارتكب ذنباً كبيراً، باستسلامه وقبوله بهذا الأمر، بأنه خائن لبلاده.

١٠ ـ وأصبح من الواضح في عام ١٨٩٩ ـ ١٩٠٠ التهديد الذي تواجهه الهيمنة البريطانية على الخليج الفارسي، مع تهديد أمن الهند البريطانية بسبب سياسة القوى الأجنبية، وخصوصاً روسيا وفرنسا وألمانيا، إذ كانت مخططات روسيا البحرية في الخليج الفارسي، وخططها الخاصة بإقامة سكة حديد في بلاد فارس، والمشروع الفرنسي لإقامة قاعدة بحرية في خليج عمان، والامتيازات التي حصلت عليها ألمانيا لإنشاء سكة حديد من البحر المتوسط إلى الخليج الفارسي، كلها ظروف بالغة الأهمية.

١١ ـ لم تعد مصالحنا في الخليج الفارسي تجارية فحسب، إذ أصبحت سياسية أيضاً. ورداً على سؤال من اللورد لامنغتون، قال اللورد لانسدون في عام ١٩٠٣: «إنني لا أتفق مع اللورد المحترم في موضوع مصلحتنا في الخليج الفارسي أو التصور بأن موقف هذه البلاد من الملاحة في الخليج الفارسي، يختلف عن موقف أي قوة أخرى. إن فخامته قال لكم بصراحة مطلقة، بأن الفضل في إعادة الملاحة أمام العالم في هذا الوقت يعود إلى بريطانيا التي واجهت في سبيل ذلك مخاطر جمة، وقدمت التضحيات البشرية والمالية. إنها سفننا التي أزالت القرصنة من مياهه، وإننا نحن الذين قضينا على تجارة الرقيق. وأقول ثالثاً ومن دون تردد، بأن إقامة قاعدة بحرية، أو ميناء محصّن في الخليج الفارسي من قبل أي قوة أخرى نعتبره خطراً حقيقياً على المصالح البريطانية، وعلينا أن نقاومها بكل الوسائل المتوافرة لدينا، وأقول ذلك بصراحة، لأنه لا توجد حتى الآن أي مقترحات مطروحة لإقامة قاعدة بحرية أجنبية في الخليج الفارسي».

١٢ ـ كان هذا موقفنا حتى عام ١٩١٤، عام الحرب الذي احتللنا فيه البصرة. وحصلنا بنتيجة الحرب على الانتداب في العراق،

واختفت روسيا القيصرية وتركيا من مسرح الأحداث، ولم يكن هناك بعد ذلك أي خطر، آنذاك، لاحتلال الخليج الفارسي من قبل قوة أجنبية. وبالنتيجة، فقد تراجعت أهمية هذه المنطقة بعد ذلك وبشكل مؤقت.

١٣ ـ إلا أنه في الوقت نفسه، طورت شركة النفط البريطانية ـ الايرانية عملياتها، اذ تم بناء مصفى عبادان، وكان يتم إمداد قواتنا البحرية بجزء كبير من احتياجاتها من النفط والبنزين، واحتياجات بلادنا من النفط المُعد في رأس الخليج الفارسي. كما وأصبح من الواضح أيضاً، بأن للخليج الفارسي أهمية استراتيجية من الدرجة الأولى، نظراً لوقوعه بين العراق والهند، ولعلاقته بالطريق الجوي إلى الشرق، ونظراً إلى أنه لا يمكن الاعتماد على ايران كبلد يقع على الطريق الجوي، فقد أصبح الساحل العربي ذا أهمية حيوية بالنسبة إلينا.

١٤ ـ وبالنتيجة، أصبح الساحل الجنوبي وشيوخه، الذين أُرغمنا على عقد اتفاقات معهم من أجل أمن البحار وسلامتها، من الأهمية بمكان لخطوطنا الجوية المارة هناك.

وكنا مقتنعين في الماضي بإبرام معاهدات عامة، إلا أننا لم نكن نهدف إلى احتلال أي جزء منها، أي من الساحل، إذ ان وضع قواتنا هناك في ايران أو في الجزيرة العربية، سيورطنا عاجلاً أم آجلاً في سياسة هذه الأقطار.

١٥ ـ إلا أن ظروفنا تبدلت مرة أخرى. فاليوم، نحن متورطون في سياسات هذه البلدان. وسياستنا في السابق كانت تتجنب الحماية. فهل بالإمكان الاستمرار باتباع هذه السياسة؟

هناك مسلكان مفتوحان أمامنا للتحرك لمواجهة الموقف الجديد:

(١) أن نستمر في الانتظار إلى حين اندلاع الحرب، وعندها، وكما حصل في الحرب الماضية، نقوم باستغلال هذه الفرصة كما نرغب.

(٢) أن نتهيأ مسبقاً للحصول على «محمية»، أو (٣) إعلان الحماية على الأقطار التي نعلم بأننا سنحصل عليها.

١٦ ـ إننا، وكما أشرت في مكان آخر هنا، وكما هو واضح، بدأنا نخسر موقعنا القوي على الساحل الفارسي بتطور ايران وتقدمها. ولا يمكننا أن نتعرض للشيء نفسه على الساحل الجنوبي.

ومهما كان موقفنا من ابن سعود في ساحل الحسا، فقد أصبح بإمكاننا استخدام المجال الجوي العربي بطائراتنا ذات المحركات الثلاثة، أو في حال نشوب الحرب بعد القيام ببعض الترتيبات.

١٧ ـ ولكن إذا ما سمحنا لابن سعود بأن يستحوذ على المشيخات العربية على الساحل، فلا يمكننا بعد ذلك استخدام هذا المجال، وستنقطع خطوطنا الجوية. لذا، يتوجب علينا تشديد قبضتنا على المشيخات. كما يتوجب علينا احتلال شبه جزيرة موسيندام، للسيطرة على الخليج ولحماية تدفق النفط.

لذا، فإن ما ورد أعلاه، يعتبر حجر الأساس الذي اعتمدت عليه في تقديم التوصيات التي كتبتها.

١٨ ـ كما أوصي أيضاً بعدم التمسك دوماً بالانتداب على العراق، إذ أنه من الممكن أن يكون موقفنا في العراق شبيه بما هو حاصل في إيران. وأجد من الضروري تحديد مدى استمرار بقائنا في البحرين وفي فم الخليج الفارسي في كساب.

إذ تتمتع البحرين بميناء ممتاز وبمناخ جيد جداً أفضل من شبه جزيرة موسندام، ويجب أن تكون مقراً لأسطولنا البحري في وقت السلم على الأقل. أما بالنسبة إلى المقر في وقت الحرب، فإن ذلك تقرره البحرية.

ولم أتناول منطقتي مسقط وغوادور، لأنهما لا تقعان داخل الخليج الفارسي.

وفي الحقيقة، إن مسقط محمية من محمياتنا بالتأكيد، كما هو

الحال في البحرين، رغم عدم الاعتراف بذلك رسمياً، ولقضية مسقط تعقيداتها هي الأخرى كالمعاهدات الأجنبية. وهي على أي حال مرتبطة بالقضايا نفسها الخاصة بالدفاع عن الهند والطريق الجوي. وطالما السلطان في السلطة فإننا ندعمه، ولا شك أن الاحداث السياسية سترغمنا على القبول بشكل رسمي بجعل ساحل عمان محمية، وهو كذلك بالفعل من الناحية العملية في الوقت الحاضر.

أتشرف أن أكون خادمكم المطيع

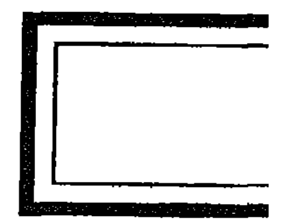
(توقيع) ايل هورث

المقدم

المقيم السياسي في الخليج الفارسي

الفصل الثالث

مطامع تركيا وألمانيا



تركيا والكويت

رقم الوثيقة· F0371/1242
عام ١٩١١

فيما يلي نص ما كتبته صحيفة «التايمز اللندنية الصادرة في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩١١، حول ادعاءات تركيا بالسيادة على الكويت.

الادعاء بالسيطرة
من مراسل الصحيفة

«يبدو أن هناك التباساً سائداً في الأوساط العامة، حول طبيعة الادعاءات التركية بالسيطرة على ميناء وأراضي شيخ الكويت في الخليج الفارسي. فقد صرّح حقي بك في صحيفة «التنين»، بأن الكويت قضاء (كانتون) تركي من الناحية الرسمية. كما وصرّح حسين جاهد بك في مقالة في «التنين»، أشارت اليها صحيفة «التايمز» يوم ٢٦ كانون الثاني/ يناير بأنه: «بالنسبة إلينا، الكويت أرض عثمانية». إن مثل هذه التصريحات بحاجة إلى تصويب. والغرض من هذه المقالة هي إظهار أن شيخ الكويت حاكم مستقل، وأن سيطرة تركيا لا تمتد إلى أراضي الكويت، وأن بريطانيا العظمى تمتلك مركزاً مُفضلاً وخاصاً في الكويت لا تقوى أي قوة أخرى، حتى تركيا، على تعريضه

للخطر. وإن الحقائق الواردة هنا، قائمة على بحث دقيق وتحقيقات ميدانية.

بعثة ستيمرخ

في أوائل عام ١٩٠٠، وصلت إلى الكويت بعثة ألمانية يرأسها الهر ستيمرخ، الذي كان يشغل، آنذاك، منصب القنصل العام في اسطنبول، والذي أصبح بعد ذلك سفير ألمانيا في طهران، وهو الآن يحتل موقعاً مهماً في وزارة الخارجية الألمانية. وكان الغرض من زيارته للكويت، هو الحصول على موافقة الشيخ مبارك للحصول على امتياز لمد سكة حديد برلين ـ بغداد إلى سواحل ميناء الكويت. اذ طلب موقعاً في رأس قطامة على رأس الخليج، واستئجار ٢٠ ميلاً مربعاً من الأراضي المحيطة به. وليس من المستغرب أن يُرفض الطلب كلية. وكان من المتوقع أن يرفض الشيخ مبارك المحاولات الألمانية على أي حال، لأنه كان يعلم طبيعة العلاقات الألمانية مع الأتراك، الذين ساءت علاقته بهم. إلا أن هناك سبباً آخر لرفض الشيخ. فقد كان أول عمل إداري قام به اللورد كرزون، بعد وصوله إلى الهند، كحاكم وكنائب الملكة، إصدار تعليماته إلى المقدم ميد، الذي كان يشغل منصب المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي، لإبرام اتفاقية مع مبارك، والتي حالت، بالتأكيد، دون التنازل عن أي جزء من أراضيه لأي قوة أجنبية. وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٨٩٩. حصل الشيخ بموجبها على بعض الاعتبارات المُعينة مقابل موافقته على الاتفاقية. ولم يتم الاعلان عن المضمون الدقيق لنصوص الاتفاقية بشكل مفصل على الرغم من المعرفة بوجودها بشكل عام. وكان (ارثر جيمس) بلفور قد أشار إليها في مجلس العموم البريطاني في ٨ نيسان/ ابريل ١٩٠٣، قائلاً: «أراضي الشيخ الذي يقع تحت حمايتنا الخاصة والذي تربطنا به معاهدات خاصة». كما أشارت صحيفة «التايمز» أيضاً إلى الاتفاقية في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٠٤ معلقة: «بأن الشيخ مبارك قد تعاقد

بموجب معاهدة علاقات خاصة، والتي وضعت حقوقه ومصالحه تحت رعاية أو حماية بريطانيا العظمى». وقد تم تحذير ألمانيا، ولم تجر أي محاولة أخرى للحصول على بعض المنافع الخاصة في الكويت.

العلاقات مع تركيا

لقد حاولت تركيا مراراً، خلال فترة حاكمية اللورد كرزون للهند (١٨٩٩ ـ ١٩٠٥)، الاستحواذ على الكويت، إذ كانت تدعي بتبعيتها لها بشكل غير واضح. وقد حاول الأتراك دوماً ومنذ فترة طويلة القيام بغزوات جديدة في الخليج، وحاولوا في أربعينات القرن التاسع عشر القيام بكسب ولاء وبيعة البحرين لها. ولا شك أن السبب في ذلك، في حماسهم لاحتلال الكويت، خلال الفترة المبكرة من حاكمية اللورد كرزون في الهند، تعود إلى الاعتقاد بأن الميناء (الكويت) كان المحطة الأخيرة الممكنة لخط سكة حديد برلين ـ بغداد. وقد كُتب وقيل الكثير عن الأسس التي تقوم عليها ادعاءات تركيا بالكويت. وهناك اختلافات كثيرة حول أصل عرب الكويت. فقد صرح العقيد بيلي، المقيم (البريطاني) السابق في الخليج الفارسي، بأنهم جاءوا من أم قصر الواقعة على رأس خور عبد الله، قبل ٢٥٠ عاماً مضت. إلا أن وثائق حكومة بومباي ومذكرات مدحت باشا تقول بأنهم قد جاءوا من نجد، ويمكن أن تكون هذه النظرية الأخيرة صحيحة. وهناك تناقضات حادة في وثائق حكومة بومباي حول علاقاتهم بالأتراك. فقد تمتع شيوخ الكويت باستقلالية تامة، طوال القرن الثامن عشر. وفي عام ١٨٢٩، كتب النقيب بركس، من ضباط البحرية الهندية، بأن الشيخ «اعترف بسلطة السلطان» (التركي) وهو يدفع له سنوياً ٤٠ كيساً من الرز، و ٤٠٠ فرزل من التمر، كدليل على الاحترام والتبعية له. ويقول الملازم كمبول في تقرير له في عام ١٨٤٥، أنه منذ عشرين عاماً والكويت «تعتبر» «مرتبطة بشكل وثيق» بباشوية بغداد (نسبة إلى باشا بغداد الوالي). وكانت السفن الكويتية ترفع العلم التركي، كما كان الشيخ يستلم سنوياً ٢٠٠ كارة من التمور (تساوي قيمتها

٤٠٠٠ كراون)، مقابل التزامه بحماية البصرة من العدوان الخارجي. ولا يوجد هناك فيما ذكره (كمبول) أي حديث حول التبعية أو دفع الضريبة. وفي الفترة نفسها تقريباً، كتب المقدم كمبول تقريراً آخر قال فيه، بأن سكان الكويت «اعترفوا بالتبعية الاسمية للحكومة التركية». وفي عام ١٨٥٣، ذكر الملازم ديسبرو، بأن الشيخ قد «وضع نفسه تحت حماية السلطان». وقد ذكر العقيد بيلي الذي زار الكويت في ١٨٦٣ و ١٨٦٥، بأن الشيخ كان يستلم في كل عام: «هدية ودية من التمور من البصرة، كرمز للسيطرة وللحماية التي يقدمها الشيخ لمداخل شط البصرة». وليس هناك فيما يخص موضوع دفع الضريبة إلا إشارات قليلة. وفي عام ١٨٦٣، كتب بال غريف، وهو كشاهد، غير موثوق أبداً، لكونه لم يزر الكويت مطلقاً، بأن الشيخ «كان يرفض مطالب دفع الضريبة والخضوع» التي كان يقوم بها والي بغداد. ويذكر مدحت باشا الذي كان والي بغداد في الفترة ١٨٦٩ ـ ١٨٧٠، في المذكرات التي نشرها ابنه (علي حيدر)، بأن شعب الكويت قد نجح تماماً في مقاومة كل المحاولات لوضعهم ضمن سيادة الحاكم والقوانين التركية، وأنهم كانوا يحافظون على استقلالهم من الناحية العملية. ويقول بأنه قام بإضافة أراضيهم إلى ولاية بغداد بموافقتهم ورضاهم. ولكونه يشير ويشبه الموضوع بـ «البحرين»، فإنه لا يمكن القبول بهذا الطرح الذي يجعل من الكويت من ضمن ممتلكات السلطان (العثماني).

السيطرة التركية مجرد خيال

إن وجهة نظري، بعد قيامي بتدقيق ودراسة الأدلة، أكثر مما وردت هنا، هي ان سيطرة السلطان على الكويت، ما هي إلا مجرد تصور «وخيال». وأن ما ورد في مذكرات مدحت باشا، توضح الموقف الذي ساد طيلة القرن الماضي. إذ ان قيام الحكّام القادرين على حماية مدينة تركية مقابل ثمن يدفع لهم، لا يعني عدم استعدادهم لتحمل ممارسة السلطة من قبل الحاكم البعيد الجالس في اسطنبول. إلا

أنهم وبلا أدنى شك كانوا يقدمون له الاحترام الملموس، الذي يقدمه كل المسلمين إلى ذلك الشخص، سواء أكان خليفة أم لا، والذي يعتبر أعظم الملوك في الإسلام. فلذلك ليس من الصعب فهم موقف مبارك، إذ انه يرغب في الحفاظ على استقلاله، وليتمتع بحماية السفن البريطانية عند الحاجة، إلا أنه يعلم بطبيعة التغيير عند البشر، لذا، فإنه يفضل البقاء على علاقات جيدة مع جيرانه الأتراك قدر الإمكان. وأنه يعلم حق العلم بأن الاختلاف مع السلطان، يلحق به الضرر في عيون المسلمين، حتى انه لما جاء إلى السلطة في عام ١٨٩٦، حاول توزيع الرشاوى في اسطنبول لشراء اعتراف عبد الحميد (السلطان التركي). وهو يرغب في الحفاظ على الصداقة التركية، لأنه يملك بساتين نخيل قرب «الفاو» داخل الأراضي التركية، تدر عليه مورداً يقدر بـ ٤٠٠٠ جنيه استرليني في السنة. لذا، فإنه يعتقد بأن السياسة تقتضي بأن يضع احدى قدميه في المعسكر التركي، والقدم الأخرى في المعسكر البريطاني. فعندما يحدق الخطر بعاصمته يطلب مساعدة البريطانيين ذوي السترات الزرقاء (يقصد جنود البحرية البريطانية الذين يرتدون ملابسهم الزرقاء)، إلا أنه يرفع العلم التركي كرمز رخيص للتحية ومن دون معنى. ولا يوجد هناك أدنى شك حول العلم (أي استخدامه من قبل الشيخ)، إذ عندما قمت بزيارته في بيته، كان هناك علم كبير يحمل الهلال والنجمة يرفرف فوق المنزل. وتفسيره لذلك، إذ لم يصرّح بذلك أمامي، بأنه يرفع العلم لأنه رمز العقيدة الاسلامية، وأكثر من ذلك، فعندما تقوم سفنه بزيارة الموانىء الأجنبية، فإنه من السهل والمريح بالنسبة إليها رفع ذلك العلم المعروف والمعترف به. ومن المحتمل أن تكون هذه العادة متوارثة منذ عهد بعيد، عندما كانت سفن الكويت تبحر لحماية البصرة من القبائل الغازية المقبلة من الفرات الأوسط. وربما من المشكوك فيه أن تصبح الكويت المحطة النهائية التجارية لخط سكة حديد بغداد. بل على العكس، إذ يمكن أن تكون البصرة هي المحطة النهائية لذلك الخط. إلا أنه حتى في ظل هذا الترتيب الجديد، لم

تتوقف تركيا عن مطالباتها، ومنها مطالبات ودية وأخرى خطيرة بالكويت. ففي عام ١٩٠٩، مارست تركيا ضغوطاً على مبارك، من خلال إلغاء صفقات كبيرة من الأراضي اشتراها في العراق، بحجة أنه ليس مواطناً تركياً، ولا يحمل الجنسية التركية.

محاولات احتلال الكويت

وفي عهد اللورد كرزون، عندما كان حاكماً (في الهند)، بدأت المؤامرات التركية تأخذ شكلاً واضحاً، بتوجيه من (السلطان) عبد الحميد، كما يعتقد أيضاً، بتحريض من ألمانيا. ففي عام ١٩٠٠، تدخل مبارك، الذي يتمتع بنفوذ كبير لدى حكام أواسط الجزيرة (العربية)، في الصراع الدائر بين عائلة آل سعود وعائلة ابن رشيد، وقاد جيشاً إلى داخل الجزيرة بهدف مساندة ابن سعود ومساعدته. وبعد انتصارات عدة وقع في كمين في أحد الوديان، وهُزم جيشه واندحر إلى الكويت. واستغل (السلطان) عبد الحميد هذه الواقعة مباشرة، فبادر في عام ١٩٠١ إلى إرسال سفينة حربية قديمة محمّلة بالجنود إلى الكويت، في محاولة لاحتلالها. وقد كان اللورد كرزون على علم بالموقف تماماً، وبتفاصيل المؤامرة الموضوعة، فبادر إلى إصدار توجيهاته، بعد استحصال موافقة حكومته لمنع القوة المهاجمة من احتلال الكويت. فتحدث قائد البحرية البريطاني في الكويت آنذاك النقيب بيرس، إلى قائد السفينة التركية، فاقتنع هذا الأخير بدوره، وانسحبت سفينته على عجل. وبادرت بعد ذلك الحكومة التركية وبكل صلافة ودون خجل، إلى إبلاغ وزارة الخارجية البريطانية، بأن السفينة لم تكن تحمل جنوداً على الإطلاق. وفي نهاية ذلك العام، عادت السفينة إلى الظهور مرة أخرى في المياه الاقليمية الكويتية، وعلى متنها مسؤول كبير من الحكومة التركية (طالب باشا النقيب من البصرة)، وهو يحمل رسالة تهديد شديدة من السلطان إلى مبارك. وكان هناك في الوقت نفسه سفينة حربية بريطانية، بقيادة النقيب سيمونز، حيث تدخّل بمبادرة شخصية منه ـ إذ لم تصله التعليمات

حول الموضوع ـ وبتشجيع منه، أمر مبارك مبعوث السلطان بمغادرة الميناء. ولم يكف الأتراك عن إثارة المنغصات والمشاكل، على الرغم من تراجعهم مرتين أمام المدافع البريطانية. فقد حرضوا ابن رشيد للزحف على الكويت، حيث قام بذلك بسرعة وحماس كبيرين. إلا أنه وجد ثلاث سفن حربية بريطانية في الميناء، وقوة بريطانية مع بعض المدافع الخفيفة في القلعة في «الجهرة» ١٨ ميلاً إلى الداخل، وبعض الجنود البريطانيين ذوي السترات الزرقاء، وهم في خنادق خارج المدينة بانتظارهم. فلم تستطع قوات ابن رشيد مواجهة المعركة والدخول إلى الكويت، فانسحبت مولية الأدبار من حيث جاءت.

خور عبد الله وبوبيان

كان التحرك التركي الآخر هو قيام الأتراك باحتلال مواقع داخل الأراضي التي تعود إلى مبارك، وذلك قبل زوال خطر ابن رشيد مباشرة. ويقول الشيخ بأن سيادته تمتد نحو الشمال حتى صفوان الواقعة على مسافة ٢٠ ميلاً شمال غرب خور عبد الله. ففي أوائل عام ١٩٠٢، احتل الأتراك صفوان وأم قصر، حيث توجد قلعة بناها جد مبارك. وبعد شهر، أنشأوا موقعاً في جزيرة بوبيان التي تعود ملكيتها بلا شك إلى مبارك. وبعد شهرين قاموا باحتلال جزيرة في خليج المسالمية، والواقعة على مسافة ١٨٠ ميلاً جنوب الكويت وفي أقصى جنوب المنطقة التي تدخل ضمن أراضي مبارك. ومن المحتمل أن السبب في هذا النشاط المتجدد للأتراك، يعود إلى اكتشاف عمق المداخل الضيقة للمياه في خور عبد الله وخور الزبير الواقعة خلف جزيرة بوبيان، والتي تشكل المحطة البديلة والنهائية لخط سكة حديد بغداد. ومن المعروف بأن اللورد كرزون، الذي كان يمارس أقصى درجات الحذر واليقظة، قد احتج بشدة ضد هذه التصرفات العدوانية. وقد بقيت هذه المواقع لفترة طويلة بعد انتهاء خدماته ومغادرته للهند، واعتقد أنها ما زالت، ويمكن الافتراض بأن الحكومة (البريطانية) لم تدعم مبادرات حاكم الهند ونائب الملكة هناك. وقد

قام مبارك برد فعل غير مؤثر بإرساله قوة صغيرة لاحتلال «حكايجة»، في أقصى الطرف الشمالي لخليج الكويت والقريبة من خور «صبية». وقامت الحكومة البريطانية بإبلاغ السلطان العثماني بأن الاحتلال التركي لا يمكن أن يهضم حقوق مبارك، إلا أن تردد وزارة الخارجية (البريطانية) في التدخل لا ينسجم مع الوعود الثابتة، ولو أنها عامة، والتي التزمنا بها تجاه مبارك في عام ١٨٩٩.

وضع مبارك الحالي

ومع ذلك، فإن مبارك، في الوقت الحاضر، أقوى مما كان عليه في السابق. وأن الكويت تنمو بسرعة وقد امتدت إلى خارج أسوارها القديمة. وأن تجارتها تتزايد باستمرار وكذلك ثروة الشيخ. والمعروف، أنه قادر على حشد ١٠ ـ ١٥ ألف رجل مقاتل في الميدان. وقد اشترى يختاً يبحر به للنزهة ولزيارة حاكم المحمرة العربي القوي الشيخ خزعل في بلاد فارس، حيث انهما على علاقة ممتازة وجيدة. وعندما زاره اللورد كرزون ومنحه سيف الشرف، وصف نفسه بأنه قد أصبح «ضابطاً من ضباط الامبراطورية البريطانية». ان مستقبل الكويت غامض ولا يمكننا إغفال رقابتنا عنها».

وفيما يلي، نص الاتفاقية الموقعة بين الشيخ مبارك الصباح، والمقدم مالكوم جون ميد المقيم السياسي البريطاني في الخليج، والتي كانت دوافعها واضحة في التنافس الروسي ـ الألماني على الكويت، لمد خط سكة حديد، وإقامة محطة لتزويد البواخر بالوقود.

اتفاقية مع شيخ الكويت، ٣ كانون الثاني/ يناير ١٨٩٩.

رقم الوثيقة F0371/149

«بسم الله سبحانه وتعالى»

الغرض من تحرير هذا السند الملزم والقانوني، هو أنه قد تم التعهد والاتفاق بين المقدم مالكولم جون ميد حامل وسام الصليب

الامبريالي، المقيم السياسي لصاحب الجلالة البريطانية (في الخليج الفارسي) نيابة عن الحكومة البريطانية من ناحية، والشيخ مبارك بن الشيخ صباح، شيخ الكويت من ناحية ثانية، بأن الشيخ المذكور مبارك بن الشيخ صباح قد ألزم نفسه هنا بإرادته ورغبته الحرة، وورثته ومن يخلفه، ألا يستقبل وكيل أو ممثل أي قوة أو حكومة في الكويت أو في أي مكان آخر ضمن حدود أراضيه، دون الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية، كما يلزم نفسه أيضاً وورثته ومن يخلفه، بأن لا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن أو يعطي لغرض الاحتلال أو لأي غرض آخر، أي جزء من أراضيه لحكومة أو رعايا أي دولة أخرى دون الموافقة المسبقة لحكومة صاحب الجلالة. ويشمل هذا الاتفاق أيضاً أي جزء من أراضي الشيخ المذكور مبارك، التي قد تكون في حوزة رعايا أي حكومة في الوقت الحاضر. وتعبيراً عن إبرام هذا السند الملزم والقانوني، وقّع الطرفان، المقدم مالكولم جون ميد حامل وسام الصليب الامبريالي، والمقيم السياسي لصاحب الجلالة البريطانية، في الخليج الفارسي، والشيخ مبارك بن الشيخ صباح، الأول نيابة عن الحكومة البريطانية، والثاني نيابة عن نفسه وعن ورثته ومن يخلفه، أمام الشهود بتاريخ العاشر من رمضان عام ١٣١٦ هـ، الموافق في اليوم الثالث والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٨٩٩.

(توقيع)	(توقيع)
ام جي. ميد المقيم السياسي في الخليج الفارسي	مبارك الصباح

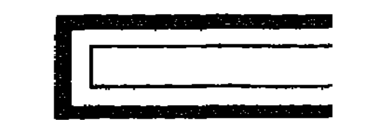
الشهود:

(توقيع)	(توقيع)
إي. ويكهام هور قبطان السفينة الهند لصاحب الجلالة	جي. غاسكن

الشاهد:

(توقيع)

محمد رحيم بن عبد النبي صفر



الكويت في أوائل القرن العشرين ١٩٠٠ - ١٩١٥

لا بد من الاشارة هنا في هذا البحث الموضوعي الى موضوع «القائمقامية»، وكيف أطلق هذا الاسم على الكويت ومتى جاءت أصلاً. يعود إطلاق لقب «القائمقامية» على الكويت إلى عهد الشيخ عبد الله الثاني بن الشيخ صباح الثاني، الذي حكم الكويت في الفترة ١٨٦٦ - ١٨٩٢، إذ ان خوف الشيخ من قيام الأتراك باحتلال أراضي بلاده، خلال حملتهم على الاحساء، هو الذي دفعه إلى الاتصال بوالي بغداد، آنذاك، مدحت باشا (١٨٦٩ - ١٨٧٠) ليعرض عليه وضع الكويت تحت تصرف الأتراك «كقاعدة عسكرية» **مقابل الحفاظ على استقلالها الإداري**. وبهذا أعطي الشيخ لقب «قائمقام». ولا شك ان قيام الأتراك باحتلال الاحساء في عام ١٨٧٠، عندما بادروا إلى تلبية طلب مساعدة الإمام عبد الله بن فيصل ضد شقيقه سعود، اللذين كانا يتنافسان على السلطة في نجد بعد وفاة أبيهما الامام فيصل بن تركي عام ١٨٦٥، هو الذي شجع الشيخ عبد الله الثاني على القيام بهذا الإجراء، لمنع الأتراك من احتلال بلاده[1] وضمها إلى الامبراطورية العثمانية، وإلحاق الأذى بها كما حصل في الاحساء. وللتأكيد على استقلالية الكويت وحكامها منذ ذلك الوقت، فقد كان لكل سفينة تعود إلى المشيخة علم خاص مستقل ووثائق سفر مستقلة تحمل صورة ذلك العلم، لإبرازها في الموانىء التي تبحر إليها من أجل نقل التجارة أو لإثبات هويتها. وفيما يلي نص ما ورد في الوثائق بهذا الصدد:

رقم الوثيقة F0371/154
عام ١٩٠٥

رقم (٣٣٧)، والمؤرخة بوشهر ١٦ تموز/ يوليو ١٩٠٥ من الرائد بي. زت. كوكس المقيم السياسي الرسمي البريطاني في الخليج الفارسي، الى - اس ام. قريز المحترم، سكرتير حكومة الهند في وزارة الخارجية.

١ - بالإشارة إلى برقية وزارة الخارجية رقم (٩٤٣) أي. بي

والمؤرخة في ٤ آذار/ مارس ١٩٠٥، والحاقاً ببرقيتي المؤرخة في ١٤ الجاري، أتشرف بإبلاغكم بالإجراء الذي قمت به بصدد تقديم المشورة لشيخ الكويت، باتخاذ علم متميز لاستخدامه في السفن التي تعود إليه أو إلى مواطنيه.

٢ ـ فاتحت الشيخ مبارك لأول مرة بالموضوع في نهاية شهر نيسان/ ابريل إلا أنه كان آنذاك في المخيم في الصحراء، ولم يكن المجال متاحاً للتحدث في الموضوع بشكل شخصي وبالتفصيل، وخصوصاً في شكل النماذج، إذ انه لم يحبذ الفكرة في البداية، لأن شعبه لن يعرف الفرق في التغيير الحاصل، وأن مثل هذا العمل سيضاعف من عداوة الأتراك نحوه. لهذا السبب، فإنه لا يوافق على اتخاذ علم جديد له (إذ أن الشيخ كان يرفع العلم التركي الهلال والنجمة على سفنه). إلا أنني وضّحت له بأن ذلك ليس بالأمر الضروري والمهم، وان كل ما هو مطلوب أن ترفع سفنه علماً خاصاً، بحيث يصبح من السهل بالنسبة إلى سلطات الجمارك في الخليج الفارسي، تمييزه عن أعلام السفن الأخرى التي تحمل الهلال والنجمة. وقلت انه بالامكان اضافة شيء، أو تغيير تصميم العلم الحالي الذي يرفعه، وطلبت منه أن يسمح لي بوضع بعض التصاميم للعلم وللسفن وللمواد التي تعود إليه، والتي قد تكون ذات فائدة أيضاً. فوافق على ذلك وبادرت إلى وضع الترتيبات من خلال الاتصال بالوكيل السياسي (في الكويت). ومع الأسف، فإن النقيب نوكس كان مصاباً بالتهاب الزائدة الدودية، وقد غادر (الكويت) في إجازة، ولأن الموضوع يتصف بالحساسية والأهمية، فقد كان من الأفضل الانتظار لمناقشة الأمر معه بنفسي شخصياً. وقد قمت بذلك في الوقت الحاضر.

٣ ـ وقمت بمقابلة طويلة مع الشيخ مبارك حول هذا الموضوع ومواضيع أخرى بتاريخ ١٢ من الشهر الجاري. وقمت أولاً بعرض أربعة نماذج من الأعلام والمرفقة طياً. العلم الأول (آ) هو علم مشابه

لعلم خديوي مصر، أردت أن يشاهده الشيخ مبارك لعله يرغب به، على الرغم من أنه يقوم أساساً على الهلال والنجمة، ومن السهل تمييزه عن العلم الذي يرفعه حالياً (العلم المصري كان بهلال وثلاث نجوم في الوسط). ثم شاهد الاعلام الثلاثة الأخرى، وشرحت له مزايا كل علم وفوائده. وأخيراً، قرر أن يكون العلم رقم (١) التركي والمكتوب عليه كلمة «كويت» بالعربية، هو أبسط النماذج ليتخذه لنفسه، إلا أنه لم يعارض أياً من الأعلام الأخرى. وإذا ما كانت الحكومة تفضل علماً آخر يختلف تماماً عن هذه النماذج، فإن الشيخ سيرفض أي تغيير بسيط في العلم التركي، ومن دون تردد: مثال على ذلك، بهلال أو التصاميم الثلاثة وكلها تتضمن الهلال مع كلمة «كويت» في الداخل على العلم كما هو الحال في النموذج المصمم. وإنني متأكد بأنه سوف يرفض أي علم يختلف تماماً عن ذلك. وإذا ما تمت الموافقة على العلم المنتخب، اعتقد أنه من السهل تصميم ذلك العلم، إذا ما وضعت عليه كلمة «كويت» بحروف كبيرة، وإذا ما قمت بعمل ختم لذلك هنا، فأعتقد أنه من الممكن حصول الموافقة من قبلكم لختم الأوراق الرسمية من دائرتي للمعاملات، كما هو الحال مع شيوخ الساحل المتهادن.

٤ ـ كما ناقشت معه شكل الشهادة أو ورقة التأييد الضرورية لسفنه التي ترفع ذلك العلم، وأرفق طياً النموذج المذكور الذي وافق عليه (الشيخ)، ولإبداء موافقة الحكومة (البريطانية) عليه. وإذا لم يحصل أي اعتراض عليه من قبلكم، فسأطلب من السلطات الحكومية طبع مجموعة منها مع قسيمة مرتبطة بالورقة في نسختين. (يقوم الشيخ مبارك بكتابة القسم العربي لشهادة السفينة وختمها بتوقيعه، أما القسم الإنكليزي فيكتب باللغة الانكليزية للاطلاع عليه من قبل موظفي الجمارك في الموانىء غير العربية للتأكد من هوية وعائدية السفينة، مع ختم العلم في أعلى الورقة، والشهادة التي تدلل على استقلالية حاكم الكويت الشيخ مبارك).

رسالة الشيخ مبارك حول عائدية جزيرة بوبيان وموضوع علم الكويت

الوثيقة. F0371/154
المؤرخة ٩ جمادي الأول ١٣٢٣ هـ (١٣ تموز/ يوليو ١٩٠٥)

من الشيخ مبارك الصباح، شيخ الكويت
إلى الرائد بي. زت. كوكس،
المقيم السياسي الرسمي في الخليج الفارسي

بعد التحية،

بالإشارة إلى تعليماتكم الشفوية حول موضوع انشاء وبناء مستودع للفحم في الكويت، (أرجو أن تطمئنوا) بأنني سأمتثل لتوجيهاتكم الصادرة عن الحكومة العليا بكل امتنان، سواء تعلق ذلك بموضوع الفحم أم بغيره. أما بصدد بوبيان، فمن المعلوم بأنها تعود إليّ، وان الموقع الذي تم انشاؤه هناك قام من دون موافقتي وبالقوة، وإنني غير قادر على مقاومة هذه الحكومة (أي السلطان)، وإذا ما أبلغتني الحكومة (البريطانية) موافقتها على السماح لها بأخذ موقع في بوبيان (لأغراض الفحم)، فإنني مستعد لذلك مقابل إزالة الموقع (التركي).

أما بالنسبة إليّ، فإنني أفضل العلم القديم وعليه كلمة «كويت»، وذلك بهدف توضيح الأمور. وسيكون التوضيح من خلال اضافة عبارة على الشهادة التي يحملها ربان السفينة، إذ انه من الممكن أن تحمل بعض السفن العلم (الكويتي)، في الوقت الذي لا تعود ملكيتها إلى مواطنيَ.

وانكم ستنظرون في هذا الموضوع

وفيما يلي نص العبارة، وإذا ما وافقتم عليها فإن الأمر أمركم. والله يحفظكم.

نسخة عن العبارة التي وضعتُها والموقعة من قبلي والصادرة إلى سفن مواطنيَ، من شعب الكويت.

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى هؤلاء الذين يطلعون على كتابي هذا من المسافرين في البحر وسكان الموانىء والقوى العظمى الصديقة، ان السفينة المسماة ———— يملكها ———— أحد مواطنيَ من سكان الكويت. ونأمل من قوانين وأنظمة ومعرفة القوى العظمى الصديقة، انه عند مشاهدة وقراءة هذه الشهادة، سيعاملون هذه السفينة بطريقة مناسبة وملائمة، كما تتطلبها المبادىء والقوانين والعقود والالتزامات للقوى الصديقة.

صادرة ومعطاة الى حاملها ———— لكي لا يمكن اخفاؤها

التاريخ الموافق ———— لشهر ————

(توقيع) شيخ الكويت
مبارك الصباح

(**ملاحظة**: اقترح قائد البحرية البريطانية في حكومة الهند اضافة كلمة «Koweit» باللغة الانكليزية في أسفل العلم، ليمكن تمييزه من قبل الجنسيات غير العربية، وخصوصاً الجمارك البلجيكية، التي كانت تقيم على الساحل الايراني، وتحمل العلم الايراني، التي قد تعترض السفن، إلا أن الشيخ رفض ذلك وأبقى على كلمة كويت **باللغة العربية فقط**).

الشيخ مبارك يحبط خطط الألمان والأتراك للحصول على امتيازات لمد خط سكة حديد برلين ـ بغداد إلى الكويت

الوثيقة. F0371/355
في عام ١٩٠٦

وفي خطوة جريئة وشجاعة لإحباط الخطط الألمانية ـ التركية للحصول على امتيازات لمد خط سكة حديد برلين ـ

بغداد إلى الكويت، رفض الشيخ مبارك الصباح منح البعثة الالمانية التي زارته في الكويت أي امتيازات لمد السكة المذكورة، وذلك إن دلّ على شيء، فإنما يدل على استقلالية الشيخ وسيادته في ممارسة حقوقه على أرضه، حيث فشل الأتراك في الضغط على الشيخ لقبول طلبهم. وفيما يلي نص الوثيقة التي تؤكد ذلك:

١٣٧ (انظر الفقرة ٥٠ ايلول/ سبتمبر ١٩٠٦)

«بتاريخ ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٦، أبرق الرائد نوكس (الوكيل السياسي البريطاني في الكويت) بأن الشيخ قد أبلغه أثناء مقابلته له، بأن الألمان فشلوا في الحصول منه على امتيازات في أم قصر وبعدها في قطامة، وأخيراً في بندر الشويخ، مع العلم أنهم كانوا مسلحين ومزودين بوثائق وأوراق من السلطان (العثماني). وبتاريخ ١٩ شباط/ فبراير ١٩٠٧، تمّ استلام تقرير من المقيم السياسي (في الخليج) يتضمن نتائج المحادثات (البريطانية) مع الشيخ مبارك. ويبدو أن الشيخ مستعد للتنازل عن شريط من الأرض على الساحل بطول ٦٠٠ يارد وبعرض ١٠٠ يارد، في أي مكان تختاره وترغب الحكومة في الحصول عليه. ووضح الوكيل السياسي (البريطاني)، بأن الشيخ يرغب ببيع قطعة الأرض مباشرة، إلا أنه يفضل تأجيرها بإيجار سنوي. ويقترح الوكيل بأن يكون العرض الأول للشيخ كسعر بيع بقيمة ٥٠ ألف روبية، أو بإيجار سنوي قدره ٢٤٠٠ روبية، إلا أنه يتوقع أن يكون المطلوب أكثر، لأن الشيخ يعلم قيمة الأرض وارتفاع ثمنها. وأوصى الرائد كوكس (المقيم السياسي في الخليج)، بأن تخول حكومة الهند الوكيل السياسي (في الكويت) تقديم العرض على أساس ١٥ ألف روبية في السنة كأقصى حد، كما اقترح أن يكون جزء من هذا العرض يقدم كمساعدة مالية وكدعم للشيخ...

وأخيراً بتاريخ ١٤ آب/ أغسطس ١٩٠٧، وافق الشيخ مبارك على تأجير مساحة من الأرض في بندر الشويخ يبلغ طولها ٣٧٥٠ ياردأ وعرضها ٣٠٠ يارد، للحكومة البريطانية ببدل ايجار سنوي قدره ٦٠

ألف روبيـة، مع الاحتفـاظ بقطعة مسـاحتها ١٥٠ يـارداً مـربعـاً في الـوسط كمخزن للفحم. وقـد لعب الوكيـل السيـاسي البـريطـاني، في الكويت الرائد نوكس، دوراً كبيراً في تشجيع حكومته على قبول شروط الشيخ في بدل الايجار وتحديد مدته، قبل تكـالب القوى الأخـرى على الكويت. ويضيف الوكيل السياسي بأنها أفضل فرصة لإبرام وتـوقيع عقد الايجار مع الشيخ، لأنـه غاضب عـلى الأتراك تمـاماً، وقبـل أن يبـدّل رأيه. كمـا تضمن العقد حق بـريطانيـا في استئجـار جـزيـرة الشويخ ورأس قطـامة إذا مـا أرادت ذلك. وأصـدرت حكومـة الهند تعليماتها إلى الـوكيل البـريطاني في الكـويت، بالتفـاوض مع الشيـخ مبارك لاستئجار جزيرة وربة في محاولـة لسد الطـريق أمام أي قـوة أخـرى (وخصوصـاً تركيـا) لبناء مينـاء أو قاعـدة بحـريـة في خـور عبـد الله في مـدخل شط العـرب الى البصرة. وأخيراً استلم الـوكيـل السيـاسي البريطـاني موافقـة الشيخ مبـارك الخطية عـلى الاتفاقيـة المذكورة. وقد طلب الشيخ أن يتضمن العقد تعهّد بريطانيـا بالحفـاظ على استقلاله الداخـلي، ووعداً بعـدم جبايـة الضرائب الجمركيـة من الأرض التي تم تأجيرهـا، وأنه المسؤول عن ممـارسة سيطـرته عـلى جباية الجمـرك في الكويت. ومقـابل ذلـك، فقد تعهّـد الشيخ بفـرض الـرسوم الجمـركية عـلى السفن البريطـانيـة، استنـاداً إلى جـداول المعدلات المفروضة آنذاك، دون تغيير وبموافقة الحكومة (البريطانية). كما حثّ الوكيـل السياسي حكـومته عـلى أن يتضمن العقد مـوضوع القبول والاعتراف الرسمي (البريطاني)، بأن يكون الشيخ ومن يأتي بعـده قويـاً ومستقلاً. وقـد فسّرت حكومـة الهند ذلـك، بـأنـه تعهـد واعتراف من بريطانيا بعدم التدخـل في الاستقلال الـداخلي للشيـخ. وعلى هذا الأساس، تم قبول هذا الأمر ولم يكن هناك أي اعتراض.

(توقيع) **مساعد سكرتير حكومة الهند**

آر إي. هارولد **دائرة الشؤون الخارجية**

سيملا

الأول من ايلول/ سبتمبر ١٩٠٧

حدود الكويت وملكية الشيخ مبارك وأجداده لجزيرتي وربة وبوبيان

الوثيقة F0371/559
عام ١٩٠٨

وفيما يلي، نص الوثيقة الصادرة عن حكومة الهند ـ دائرة الشؤون الخارجية، والموجهة إلى وزير الهند في الحكومة البريطانية آنذاك، الفايكونت مورلي بلاكبورن: رقم (١٦٨) لعام ١٩٠٨، حكومة الهند ـ دائرة الشؤون الخارجية (خارجي).
سيملا ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٨

سري

سيدي،

١ ـ بالاشارة الى برقية سيادتكم المؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٠٧، نتشرف أن نرسل اليكم، لاطلاع حكومة صاحبة الجلالة، نسخاً من المراسلات المذكورة على الهامش الأيمن لهذه الرسالة، حقوق شيوخ الكويت في جزر بوبيان ووربة.

ـ رسالة المساعد الأول المقيم السياسي في الخليج الفارسي
ـ رقم (١٩٠٦) والمؤرخة في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٠٨ ومرفقاتها
ـ رسالة المقيم السياسي في الخليج الفارسي رقم (٢٠٢٠) والمؤرخة في حزيران/ يونيو ١٩٠٨
ـ رسالة المساعد الأول للمقيم السياسي في الخليج الفارسي رقم (٢١١٩) والمؤرخة في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٠٨ ومرفقاتها.

٢ ـ ففيما يخص جزيرة بوبيان، فإن الأدلة التي جمعها الوكيل السياسي في الكويت إلى الآن، تظهر بأنه إلى وقت بناء موقع من قبل السلطات التركية هناك، فقد كانت الجزيرة مأهولة من قبائل العوازم

فقط دون غيرهم، الذين مارسوا ولأجيال متعاقبة حقوق الصيد بموافقة شيوخ الكويت، وأنه لم يتم الاعتراض على سلطة منح هذه الحقوق من قبل الشيوخ بتاتاً. إن هذه الحقائق تؤكد وجهة النظر القائلة بملكية الشيخ لجزيرة بوبيان، والتي جاءت في الفقرة ٥ من تقريرنا السري رقم ٢٥ (خارجي)، والمؤرخ في ٤ شباط/ فبراير ١٩٠٤.

٣ ـ أما بصدد الخط الساحلي من «أم قصر» إلى «صَبيّة»، ففي ظل غياب أي دليل يعتمد عليه، بأن أحمد بن رزق الذي يدّعي الشيخ مبارك بأنه بنى الحصن القديم وحفر آبار أم قصر وبأنه مواطن كويتي، فإن ادعاء الشيخ يستند إلى وجود مستوطنات سكنية قديمة، أقامها مواطنون كويتيون على الساحل الغربي من خور «صَبّية». وفي الحقيقة، ان عرب الكويت يعيشون فعلاً على الشريط الساحلي هناك، ويعترفون بسلطة الشيخ عليهم.

٤ ـ أما بالنسبة الى الدليل على ملكية جزيرة وربة، فإنه غير متكامل في رأينا إلى الآن، إذ يدّعي الشيخ ملكيتها بموجب سند ملكية شخصي، حيث لم يتم إشغالها واحتلالها من قِبل أحد، الا لاعتبارات وأسباب جغرافية، مقابل تسوية نزاع على الملكية على الساحل المقابل الممتد من الفاو إلى خور الزبير (مع الأتراك).

٥ ـ لذا، فإن حكومة صاحبة الجلالة بانتظار نتائج تقصّي الحقائق والاستفسارات حول موضوع وربة وساحل أم قصر ـ صَبّية، إذ يقوم الرائد كوكس بالاضطلاع بهذه المهمة قبل اتخاذ الخطوات الأخرى لتأكيد ادعاءات الشيخ في ملكيتها. أما بصدد بوبيان، فإنه يسرنا لو قامت حكومة صاحبة الجلالة بمفاتحة الحكومة التركية بهذا الموضوع، أم أنها تفضل التريث إلى فرصة مناسبة أخرى، وذلك لمساعدة الشيخ في ممارسة وتأكيد سلطاته عليها. ويبدو أن الشيخ غير راغب في الوقت الحاضر بتحريك القضية، على الرغم من أننا نعلق أهمية عظيمة على تأكيد حقوق الشيخ في جزيرة بوبيان في أقرب

وقت. وأننا لا ننصح بإقامة موقع كويتي على الجزيرة في الوقت الحاضر قبل ضمان التعاون الوثيق مع الشيخ.

تواقيع

مينتو
وكتشنر
ايرل ريتشاردز
سكوت
ادامسون
ميلر
هارفي
وميستون

الكويت والسياسة العثمانية في العهد الدستوري بعد ازاحة السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩

الوثيقة: F0371/1232
عام ١٩٠٩

فيما يلي، نص الوثيقة الصادرة عن السفير البريطاني في اسطنبول، التي تضمنت تفاصيل الموقف التركي الجديد من الكويت في عهد المشروطية (الدستور)، بعد إسقاط السلطان عبد الحميد الثاني وتولي جماعة الاتحاد والترقي السلطة:

سري

رقم ٥٠
اسطنبول
١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩١١

(من) السيد مارلنغ الى السير ادوارد غري (وزير الخارجية البريطاني)

سيدي

«كان لي الشرف أن أرفع إليكم في رسالتي (١٤ و١٥) والمؤرختين

في ٤ كانون الثاني/ يناير، بعض الملاحظات حول وجهات نظر تركيا الفتاة، بصدد السياسة التي سيتم اتباعها وتطبيقها في جنوب العراق، وحول موضوع الربط بين تسوية مسألة الكويت، والاجراءات المتخذة بصدد إكمال القسم النهائي من خط سكة حديد بغداد، التي تدور في فكر الأتراك.

ولاحظت في برقية حكومة الهند المؤرخة في ١ كانون الأول/ ديسمبر والمرفقة برسالة وزارة الهند (في بريطانيا) المؤرخة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٠، بأن المقيم السياسي في بوشهر يدافع «من وجهة نظر محلية» عن ضرورة نشر اتفاقيتنا (ويقصد بها اتفاقية ١٨٩٩ و١٩٠٧) مع الكويت، والتلميح إلى الحكومة التركية بأننا نهدف إلى جعل مضمونها ونصوصها فاعلة، وفي الوقت نفسه، إزالة الوضع الشاذ في استخدام العلم التركي هناك، واقناع الأتراك بالإبقاء على نفوذهم فقط في القطيف والعجير (العقير)، وسحب قواتهم من البدعة وجنة وأم قصر وبوبيان.

وإنني أجازف بالقول، بأنه للأسباب الواردة في رسالتي رقم (١٤)، والمؤرخة في ٤ كانون الثاني/ يناير، فإن الوقت لم يحن بعد للقيام بمثل هذا الإجراء الجذري، لمعالجة المصاعب البارزة التي نعانيها مع الأتراك في منطقة رأس الخليج الفارسي. وكما تمت الاشارة في رسالة السير جيرالد لوثر رقم (٦٠٣) والمؤرخة في ٢٢ آب/ أغسطس ١٩١٠، وفي رسالتي رقم (١٤) والمؤرخة في ٤ من الشهر الجاري، فإن الأتراك يتوقعون مقابل قيامهم باتخاذ الاجراءات اللازمة، والتي تلبي رغباتنا بصدد الجزء المتعلق بخط سكة حديد بغداد ـ الخليج الفارسي، أن نقوم بإعطائهم السيادة التامة على الكويت. وأنهم يعلقون أهمية عظيمة على الموضوع الأخير، وإذا ما اقتضت الحاجة القيام بهذا الأمر والإذعان لرغبة الأتراك، فإن مثل هذا الأمر يكون بالكف والتخلي عن مطالبتهم بالبحرين وقطر وأي شيء آخر جنوب شرقي العجير (العقير). وان الوسائل الأخرى

التي نملكها للمساومة هي (السفينة الحربية البريطانيـة) «كواميت»، والحرس الهندي من السيبوي في دائرة القنصليـة العامـة في بغداد. ولما كانت المشروطية (الحياة الدستورية) التركية ما هي إلا نسيج من المؤسسات الشعبية والمرتبطة بشكل رئيسي بحال الحصار والمحاكمات العرفية السرية القائمة، فإنه يجب استبعاد أي حل يقوم على الخطوط الواردة أعلاه، والذي يتضمن وقوع الكويت تحت رحمة نظام اللجنة (الاتحاد والترقي).

وإذا ما برهنت الأيـام بأن اللجنـة غير قـادرة على إقـامة حكـومة منتظمة، وأصبحت الامبراطورية (العثمانية) في حال من الفوضى، كما هو الحال في ايران، فإنـه قد يصبـح من الضروري الإعلان صراحـة بجعل الكويت وملحقـاتها محميـة (بريطـانية)، إلا أن الإفصـاح عن نيتنا هذه ولو بالهمس، سيثير زوبعة شديدة هنا وفي وسط أوروبا. إن التقرير الذي تناقلته صحيفة «الديلي تلغراف»، والذي وصـل إلى هنا من خلال صحيفة «نيو فري بريس»، والذي تضمن قرب قيام انكلترا بالتوصل إلى ترتيبات مع ألمانيا لتكون المحطة النهـائية لسكـة حديـد بغداد في احدى «الموانىء الانكليزية» في الخليج ويقصد به الكـويت، قـد سبّب ردود فعل قـوية واشـارات غاضبـة في صحيفـة «التنـين» (التركية). ويختتم الكاتب تعليقاته قائلاً، بأنـه من الضروري تحذيـر هؤلاء الـذين يعملون لنشر النفـوذ الأجنبي في العراق «أقـدم وأكثـر الأقاليم التصاقاً بالامبراطوريـة»، بأن مخططـاتهم فاشلـة، وان ذكر انشاء ميناء انكليـزي في الخليج الفـارسي والذي سيعـرض المصالـح وسيادة الأراضي العثمانية للخطر، يعتبر من أكثر الأمور استفزازية.

موقع الكويت في المفاوضات البريطانية ـ التركية
حول منطقة الخليج
وسكة حديد برلين ـ بغداد ١٩١١ ـ ١٩١٣

تمهيداً للدخول في المفاوضـات التي كانت ستجـري بين الحكـومة البريطانية والتركية حول تحديد منـاطق نفوذهمـا في الخليج العـربي

وبضمنها الكويت، وكذلك موضوع مد سكة حديد برلين ـ بغداد إلى رأس الخليج والذي كان سينتهي في الكويت، وضعت بريطانيا شروطها لمد هذا الخط، لتضمن مصالحها وسيطرتها بالمشاركة بنسبة ٦٠ بالمئة في رؤوس الأموال التي ستساهم بتمويل ومد هذا الخط، وممارسة السيطرة التامة براً وبحراً على ميناء الكويت مناصفة مع شيخها، لمنع الألمان والأتراك من التغلغل في المنطقة. كما أصر الشيخ مبارك على تأكيد استقلاليته في ممارسة حكمه على الكويت، دون تدخل الأتراك، وذلك من خلال اصدار «فرمان» (تركي) يضمن ذلك، اضافة إلى إعطاء تعهد خطي بذلك (موجه إلى طرف ثالث) وهي الحكومة البريطانية، كما جاء في النص الذي اقترحه المقيم السياسي البريطاني في الخليج المقدم كوكس. اضافة إلى ذلك يتعهد الأتراك بالاعتراف بأم قصر وبوبيان ووربة كجزء من الأراضي الكويتية، وبسحب الجنود الأتراك وكل ما يرمز إلى السلطة التركية من هذه المناطق.

وفيما يلي نص ما ورد في الوثيقة البريطانية حول الموضوع:

الوثيقة: F0371/1232
عام ١٩١١

دائرة الشؤون الشرقية
حلقات سرية
رقم (١)

وزارة الهند إلى وزارة الخارجية

وزارة الهند ٣ آذار/ مارس ١٩١١

سيدي،

«بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/ يناير حول موضوع وضع الكويت، فقد أبلغني وزير الهند أن أرسل اليكم لإطلاع وزير الخارجية، نسخة عن البرقيات المتبادلة مع حكومة

الهند، ولأبلغكم بأن إيرل كرو يتفق مع وجهات نظر المقدم كوكس وحكومة الهند. ويعتقد أن الشروط الضرورية الواجب توافرها قبل تقديم أي تنازلات من قبل حكومة صاحب الجلالة بشأن وضع الكويت هي:

١ ـ ضمان سيطرة حكومة صاحب الجلالة وبشكل بارز في الجزء المتعلق بخط سكة حديد بغداد ـ الكويت، إذ يعتقد أن سيطرة ومشاركة بريطانيا بنسبة ٥٥ بالمئة في رأس مال المشروع غير كافٍ.

٢ ـ ضمان مُلزِم بأن تكون الكويت هي المحطة النهائية (لخط سكة الحديد المذكور).

٣ ـ السيطرة التامة بالمشاركة مع الشيخ على الميناء في الساحل وعلى المياه.

٤ ـ عقد اتفاق مُرضٍ بين الشيخ والحكومة التركية حول تقسيم رسوم الجمارك والمرور. ومقابل ذلك، قد تقوم حكومة صاحب الجلالة بمفاتحة الشيخ للقبول بسلطة الأتراك (الاسمية) على الكويت بشرط:

(أ) استقلال الإدارة الداخلية للكويت التام، بصدور «فرمان» موجه إلى الشيخ يضمن ذلك، ويعززه ويؤكده تعهد تركي للحكومة البريطانية لما اقترحه المقدم كوكس.

(ب) الحفاظ على استمرارية اتفاقياتنا مع الشيخ.

(جـ) اعتراف تركيا بأم قصر وبوبيان ووربة بأنها جزء من الأراضي الكويتية تحت السيطرة التركية، وسحب الجنود الأتراك وكل ما يرمز إلى السلطة التركية من هناك. على أن تتضمن المفاوضات موضوع حل النزاعات كافة المتعلقة بممتلكات الشيخ، وموضوع حصول ابنه على الجنسية التركية. وإذا لم يتم التطرق إلى موضوع قيام الشيخ بدفع الضرائب، فإنه يتوجب على الشيخ أن يتقبل موضوع تقسيم الرسوم الجمركية وغيرها.

وسيعتمد موضوع استعداد الأتراك للتفاوض استناداً إلى هذه

الأسس، على الأهمية والقيمة التي يعقدونها على المواضيع المختلفة والمرتبة بشكل حساس وجوهري. ومن ناحية ثانية، فإن طبيعة موضوع تسهيل استخدام الكويت كمحطة نهائية لسكة حديد بغداد، يتصف بالأهمية الجوهرية وبشكل كبير. ويجب علينا عندما ننظر فيما يمكن أن نحصل عليه في المقابل بشكل معقول، أن نأخذ بعين الاعتبار، بأن المركز الذي حصلت عليه حكومة صاحب الجلالة وأنشأته في الكويت وعززته باتفاقات رسمية مع الشيخ ـ وكذلك الموقع المشابه الذي حصلت عليه في المحمرة ـ هي الموجودات الوحيدة التي تملكها في هذه المناطق، والتي حصلت عليها للأغراض المقترحة نفسها المطروحة حالياً. وبغض النظر عن موضوع التعويضات، فإن ذلك الموقف يجعل من المستحيل بالنسبة إلى الحكومة البريطانية (وكما أشار السيد مارلنغ في رسالته رقم (١٤) والمؤرخة في ١٤ كانون الثاني/ يناير الماضي)، أن نتخلىٰ عن الشيخ للأتراك دون أن تفقد ماء الوجه، وأنها ستكون سابقة خطيرة للسياسة والمصالح العامة في الخليج الفارسي.

لهذه الأسباب، يعتبر اللورد كرو الشروط المذكورة أعلاه، ضرورية للتوصل إلى حل مرضٍ. ويجب الاهتمام كثيراً، عند اجراء أي مفاوضات، بتجنب القبول بأي التزامات حول وضع الكويت، والتي قد تستخدم ضد مصالحنا إذا ما فشلت المفاوضات برمتها بعد ذلك».

وفيما يلي نص الوثيقة التي تضمنت موقف الحكومة العثمانية من استقلال الكويت، والذي نقله السفير البريطاني في اسطنبول إلى حكومته في لندن، قبل بدء المفاوضات البريطانية ـ التركية.

رقم الوثيقة: F0371/1232
عام ١٩١١
سري
الموضوع:

رقم (١)

السير جي لوثر الى السيد ادوارد غري

(رقم ١٢٠ موثوق)

بيرا، ٢١ شباط/ فبراير ١٩١١

سيدي،

بالإشارة إلى رسالتي رقم (١٠٦)، والمؤرخة في ١٥ من الشهر الجاري، أتشرّف أن أنقل اليكم ما تضمنته أخبار الصحافة المحلية هنا، والتعليقات المتعددة حول موضوع «المفاوضات» الجدية بين السلطان وهذه السفارة، حول الجزء الذي سيمتد من سكة حديد بغداد إلى الخليج في الكويت، والقضايا الأخرى حول الخليج، اذ تقدم العديد من الصحفيين ومراسلي الصحف إلى هذه السفارة، للحصول على المعلومات بخصوص هذا الموضوع. وأخبرتهم بأنه لم تبدأ بعد مثل هذه المفاوضات، وأنها، لو بدأت فعلاً، فإنني لن أزوّد بمعلومات عن سيرها ودرجة تقدمها. ويعود أصل هذه الشائعات إلى مجلس الوزراء التركي، إذ أن بعض أعضاء المجلس من الوزراء يشيع بأن مفاوضات مهمة تجري في الوقت الحاضر مع انكلترا، وبأن نجاحها معرض للخطر بسبب استمرار الأزمة الوزارية القائمة في الوقت الحاضر (داخل الحكومة التركية). لذا، فإنها حصيلة المناورات السياسية للأحزاب من ناحية. وفي مقابلتي التي تمت يوم أمس مع الصدر الأعظم (رئيس الوزراء التركي)، لم يضف سعادته أي شيء لما تضمنته رسالة رفعت باشا، والتي أشرت اليها في رسالتي رقم (١٠٠) والمؤرخة في ١٤ من الشهر الجاري. فقد قمت بإبلاغه، كما أمرتم في برقيتكم رقم (٤٠) والمؤرخة في ١٦ من الشهر الحالي، حول

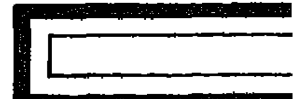
استعدادكم لدراسة أي مقترحات تتقدم بها الحكومة العثمانية حول الموضوع. وأشار حقي باشا إلى رسالة رفعت باشا وقال، بأن الصعوبة تكمن في أنهم غير قادرين على البدء بالمفاوضات معنا، إلى حين التوصل إلى حل مع الشركة الألمانية، حول إلغاء حقهم في امتياز سكة حديد بغداد للجزء الذي سيمتد إلى الخليج. وأنه من الضروري قبل التوصل إلى مثل هذا الحل، التأكد من طبيعة الترتيبات التي يجب وضعها لاستمرار مد الخط من بغداد إلى الخليج. وأشار إلى المطالبة الألمانية بالتعويض المالي عندما ناقش الهر غوينر القضية مع السير ارنست كاسل في برلين، على أساس دفع ٢٠٠٠ جنيه لكل كيلومتر على طول الخط الممتد بين بغداد والخليج، كتعويض عن النقص المتوقع في الأرباح للجزء الباقي من الخط (من بغداد الى الشمال باتجاه تركيا)، الذي ستكون كلفته كبيرة في التنفيذ، وقال بأنه من الطبيعي أن تكون الكويت المحطة النهائية لهذا الخط، ولكن إذا كان من غير الممكن ومن المستحيل التوصل إلى إجراء مرضٍ حول ذلك الموضوع، فيجب أن تكون البصرة المحطة الأخيرة على الرغم من الصعوبات الواضحة. وعندما أشار إلى الكويت قال: «ولكي تشعر انكلترا بالطمأنينة، فإن أي مكان تعترف به تركيا سيبقى تركياً». ويبدو أن استخدام حقي باشا لكلمة «تعترف»، إذا ما كان مقصوداً أو متعمداً، يشير إلى محاولاته في إظهار عدم قدرته على اقناع انكلترا للاعتراف بالمكان (الكويت) تركياً، حسب المفردات التي تعترف بها اللجنة (جماعة الاتحاد والترقي). وحول هذا الموضوع الأخير، يعطينا اسماعيل حقي رأي اللجنة في مقال نشره في صحيفة «التنين»، والذي أرفق نسخة مترجمة عنه طياً. إذ انه «سيسمح بالاستقلال الذاتي للشيخ (يقصد شيخ الكويت الشيخ مبارك) أسوة بأي شيخ قبيلة في العراق كبني لام والمنتفك... الخ. وأنه يصر على إرسال الشرطة العثمانية وفتح دائرة جمارك وإرسال الجندرمة إلى الكويت، وبذا تتم استعادة النفوذ العثماني الذي عانى من القطيعة منذ عام ١٩٠٢ (ويقصد به هنا فشل المحاولات التركية المتكررة

لاحتـلال الكويت بـالقوة) إلى وضعهـا الأصلي». ويبـدو أنه يتجـاهل وبكل بساطة، أنه في الفترة السابقة لذلك التاريخ، لم تقم تركيا بتاتـاً بـأي ممارســة في الكويت تـدل على سيـادتها عليهـا: مثـلاً، جبـايـة الضرائب أو الإدارة المباشرة بأي شكل من الأشكال. لـذا، فقد أشرت إلى نيـة بعض أعضاء اللجنـة لدعـوة انكلترا لإحـالة المـوضـوع إلى التحكيم. وأكـد اسماعيـل حقي بك كثيـراً على مـوضوع أن الشيـخ مبـارك قد قبـل باللقب العثمـاني الاستثنائي «بـاشا». وأنـه يحسن التذكير هنا وتجدر الإشـارة إلى أن الأمير فـردنانـد قبل كـذلك بلقب بـاشا، وكـذلـك والي رومـانيـا الشرقيـة، حيث لم يكن هنـاك بـوليس وجندرمة أو دائرة جمارك. إن الادعاء التركي بالمطالبة بالكويت وقطر ودبي... الخ، الذي يقـوم على أسـاس أن هذه الأمـاكن قد اعتـرفت بالسيادة العثمانية أو السيطـرة العثمانيـة في القرن السـادس عشر، ادعـاء ينافي الطبيعـة والحكمة. فلم يبق لادعـائهم أي تبريـر إلا على أساس الغزو أو العقيـدة الاسلاميـة وهذا غـير مقبول أيضـاً، إذ ان الدستور التركي الذي ينادي بـ «القومية العثمانية» المضادة للنظرية الإســلامية الـدينية، يتضمن شجبـه التام لـلادعاءات القـائمة عـلى الأساس الديني المحض. إن الأتراك يتمتعون بحق الغـزو في القطيف والاحســاء، إلا أنهم لا يملكون حقـاً في الكـويت التي بقيت مستقلـة حتى بعد قيام غزوات مدحت بـاشا (١٨٧٠). ويجـوز أن الشيخ قـد قدم ولاءه شبه الديني والشبه دنيوي إلى السلطان ـ الخليفة، إلا أنه قطع مثل هذه الارتباطات في عام ١٩٠٢. لذا، فإن تقديرات اسماعيل حقي بك حول النفوذ التركي قبل عام ١٩٠٢ أمر مبالغ فيه كثيراً.

وقـد علمت اليوم من رفعت بـاشا، بـأن المفاوضـات مـع الشركـة الألمانية لا تسير بسهولة كما كان الأمر عندما تحـدث معي قبل ذلـك، ومن المحتمل أنه سيكون لاسماعيـل حقي ورجالـه القليل من النفـوذ والتأثير عندما تبدأ المفاوضات فعلاً، عما كانوا عليه قبل ذلك.

(توقيع)

جيرالد لوثر



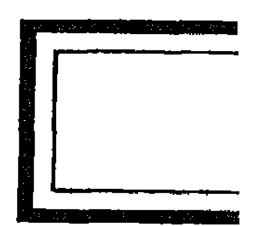
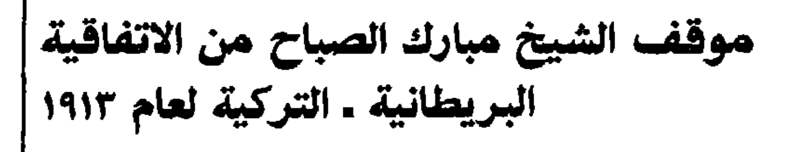

الهوامش

(١) راجـع رسالـة بيلي المؤرخـة في شباط (فبـراير) ١٨٧٢ في كتـاب أبو حـاكمـه د. أحمـد مصطفى التاريخ الحديث للكويت ج١، ١٩٧٨، ص ٩٠ و.

D.G. Hogarth , The Penetration of Arabia, London, 1905, P.240.

الفصل الرّابع

الحُدود العِراقيّة - الكويتيّة

موقف الشيخ مبارك الصباح من الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣

رقم الوثيقة: F0371/1795
عام ١٩١٢

لم يكد الشيخ مبارك الصباح يقف على تفاصيل ومواد الاتفاقية البريطانية ـ التركية التي لم يتم التشاور معه حولها آنذاك أو أخذ رأيه فيها، حتى أبدى احتجاجه واعتراضه ضد بعض هذه البنود والمواد، وخصوصاً موضوع حق تركيا في إرسال وكيل لها مقيم في الكويت يمثل المصالح التركية هناك. كما اعترض الشيخ وبامتعاض بالغ على ذكر كلمة «الخلف» في حال غياب الشيخ مبارك عن الحكم أو وفاته، بدلاً من ذكر كلمة «أولاده»، خوفاً من تدخل الأتراك في ذلك، وإثارة الخلافات في الداخل.

وكان الوكيل السياسي البريطاني في الكويت آنذاك، النقيب شكسبير، يحاول تطمين الشيخ إلى صواب عقد الاتفاقية لاستحصال الاعتراف التركي بالكويت قبل كل شيء، وبعلاقات بريطانيا الخاصة مع الشيخ التي تتضمن حمايته من أي عدوان خارجي، وكذلك وفوق كل شيء أيضاً، الاعتراف التركي بالحدود الكويتية مع جيرانها بالشكل الذي تتفق مع رغبات الشيخ، وممارسة حقوقه في الممتلكات التي كان يملكها في شط العرب وأراضي الفاو من بساتين نخيل وعقارات أخرى. اضافة إلى ذلك، الاعتراف بسلطة «آل صباح» على

الجزر المجاورة لأراضي ومياه الكويت، وعلى القبائل العربية الموالية له ضمن أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه أو في تصريف أمور امارته. وكذلك عدم القيام بإرسال أي قوات عسكرية تركية إلى أراضي الكويت. ومقابل كل ذلك، أعطى الانكليز للأتراك صفوان وأم قصر، حيث كانت هناك مواقع عسكرية تركية عليها، وحق الأتراك في إقامة ممثل تركي في الكويت، بعد الاعتراف بالسلطة العثمانية على الكويت المستقلة. وتساءل الشيخ عما تعنيه كلمة «السلطة العثمانية» بالنسبة إليه.

وشبَّه الوكيل السياسي البريطاني في الكويت النقيب شكسبير وضع الكويت بموجب الاتفاقية هذه والموقعة في عام ١٩١٣، بوضع مصر في عهد الخديوي آنذاك، إذ أنه على الرغم من أنه، من الناحية الاسمية، حاكم تركي وتابع كمواطن للسلطان (التركي)، إلا أنه يتمتع بالحماية البريطانية ومستقل من جميع النواحي عن السلطان الذي لا يحق له التدخل في شؤون الإدارة الداخلية، أو في جميع الضرائب... الخ. وفيما يلي نص الوثيقة الصادرة عن وزارة الهند في لندن، والموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية، والتي تضمنت نص رسالة الوكيل السياسي البريطاني في الكويت النقيب شكسبير، الموجهة إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي المقدم السير برسي كوكس، حيث أطلع شكسبير الشيخ مبارك على مسودة الاتفاقية المقترحة وموقف الشيخ منها:

ملحق (٢)

(من) النقيب شكسبير الى المقدم السير بي. كوكس

(موثوق)

الكويت ٢٨ أيار/ مايو ١٩١٣

١ ـ «بالاشارة إلى المراسلات الخاصة بالاتفاقات البريطانية ـ التركية حول وضع الكويت، والتي انتهت بموافقة مساعدكم الثاني

والمؤرخة في ٢٠ أيار/ مايو ١٩١٣، واستناداً إلى تعليماتكم، فقد وضّحت شفوياً للشيخ مبارك بن صباح فكرة عامة عن الاتفاقية التي سيتم إبرامها بين الحكومتين البريطانية والتركية.

٢ ـ زرت الشيخ في اليوم التالي بعد استلام تعليماتكم، وشرحت له الجهود التي بذلتها حكومة صاحب الجلالة لضمان استقلال الكويت قبل كل شيء، والاعتراف بعلاقتنا الخاصة بحاكمها، والاعتراف قدر الامكان بالحدود التي ينادي بها الشيخ وبمصالحه العملية، كالاعتراف الأكيد بسلطته على الجزر والقبائل البدوية المجاورة، ومنع التدخل من قبل السلطان في الشؤون الداخلية للكويت، أو في القضايا الخارجية، وإبعاد القوات التركية عن أراضي الكويت، والاعتراف كذلك بحقوق الشيخ في ممتلكاته في شط العرب. على الرغم من أنه لا توجد هناك مفاوضات تتم دون الأخذ والرد، فقد وُجد من الضروري في سبيل الحصول على هذه الفوائد، التراجع أمام بعض النقاط المفصّلة لتجنب جرح مشاعر الأتراك، لذا، فإنه من المحتمل استمرار بقاء المواقع التركية في صفوان وأم قصر، كما أن الاعتراف بـ «السلطة التركية» يُحتمل أن يترتب عليه مطالبة السلطان بإقامة ممثل تركي في الكويت. وقد استمع الشيخ إليّ بكل أناة وصبر، متسائلاً في بعض الأحيان ماذا يعني القبول بـ «السلطة التركية». فأجبته ضارباً مصر كمثل يشابه حالة الكويت، حيث انه على الرغم من أن الخديوي يعتبر اسمياً حاكماً تركياً ومن مواطني السلطان، إلا أنه يتمتع بالحماية البريطانية، وأنه مستقل تماماً من جميع النواحي والأغراض عن السلطان الذي لا كلمة له في الإدارة الداخلية، أو في جمع الإيرادات وما شابه ذلك.

٣ ـ فشجب الشيخ وبمرارة استمرار بقاء المواقع (التركية) في صفوان وأم قصر، إلا أنني شرحت له جهودنا المستمرة في محاولة ضمان الاعتراف بحدوده، إذ ان التعرض لهذا الموضوع والأماكن، والوجود الدائم لستة جنود أتراك في قلعة من الطين، لا يجعل الأمر

مختلفاً من الناحية العملية، ويبدو أنه يميل الى الموافقة على ذلك. وكان موقفه مختلفاً عندما أشرت إلى أن الاعتراف بالسلطة التركية، قد يترتب عليه استقبال وكيل تركي في الكويت كما هي الحال في مصر. وقد أصيب الشيخ بالدهشة من هذا الأمر، وطلب مني أن أشرح وأكرر ذلك أكثر من مرة، وعندما فعلت ذلك، تشدد في احتجاجه ومعارضته للفكرة. وطلب مني أن أبرق فوراً مبيناً رفضه لقبول أي موظف تركي وتحت أي ستار، في الكويت. واستخدم كل الحجج التي توقعتها والتي بينتها في رسالتي المؤرخة في ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩١٣، وقال أخيراً بأن وجود مثل هذا الموظف سيدمر كل الفوائد التي وُضعت من أجلها الاتفاقية المقترحة، نتيجة لتجربته المرة مع الموظفين الأتراك، وكذلك سيضعف سلطته محلياً وفي الصحراء المتاخمة، وسيؤدي إلى صراع عنيف ومستمر، وقيام أحزاب وجماعات بين أوساط شعبه، وستصبح الوكالة (الممثلية) التركية بؤرة للتآمر الداخلي والخارجي، والتي ستورط الحكومة البريطانية في وقت ليس ببعيد في مصاعب لا نجدها في الوقت الحاضر. وبعد أن بذلت المستحيل لأطمئن الشيخ، غادرت (منزله) وأرسلت أول برقية لي إلى الفاو.

٤ ـ في اليوم التالي، قدم الشيخ لزيارتي بخصوص محادثتنا التي وضّحتها أعلاه. وقد فوجئت بزيارته هذه، إذ انه لم يكن بصحة جيدة آنذاك، وحتى عندما يكون في صحة جيدة، فإنه نادراً ما يردّ الزيارة في اليوم التالي. وكان من الواضح أنه يفكر ويدرس ما قلته له، فأدرك أنه رغمْ إخلاصه في رفض وجود موظف تركي في الكويت، ورغم أنه عبّر عن ذلك بشكل عنيف، إلا أنه غير قادر على الاستمرار في هذا الرفض إذا ما قبلت الحكومة البريطانية بمبدأ التمثيل (التركي)، وإذا ما طلب السلطان تنفيذه. وبهذه المناسبة، كرر الشيخ كل أقواله السابقة بشدة، ثم أشار إلى أن اتفاقية العقيد ميد الموقعة في كانون الثاني/ يناير (مع الشيخ) عام ١٨٩٩، صيغت بهدف منع ما اقترحناه حالياً، والذي أوشك أن يتحقق، وهو دخول الموظفين

الأجانب الى الكويت. وأضاف بأننا قد ذكرنا اسم الحكومة التركية بأنها الجهة المعنية والمرغوب في إبعادها عن الكويت في عقد ايجار بندر الشويخ الموقع في شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٠٧. إلى جانب ذلك، وبناءً على اقتراحنا، فإنه رفض ولمرات عديدة ومتكررة عروض الألمان، رغم أن هذا الرفض قد أضاع الزيادة في نسبة ايراداته من رسوم الجمارك، والتي لا شك أن الشركة الألمانية كانت ستساهم في هذه الزيادة لو قامت في الكويت. وقال بأنه قام وبكل إخلاص بأداء دوره في الاتفاق الذي مضى عليه إلى الآن أربع عشرة سنة، والذي حصل بموافقته، لأنه أدرك فوائده بالنسبة إليه وإلينا، وأن كل ما يرغب به هو استمرار إبعاد الأجانب كما هو مطبّق في الوقت الحاضر. ثم سألني الشيخ عما تم الاتفاق عليه بصدد خط سكة حديد بغداد، فأجبته بما صدر عن هذا الموضوع في البرقيات المتداولة الخاصة بالأخبار، مؤكداً بأنه لا يوجد لدي أي تأكيد رسمي. ومن الواضح، أن الشيخ يعتقد بأننا قد استخدمنا مصالحه في الاتفاق مع الأتراك، إذ انه تساءل فيما إذا كان هذا الاتفاق مع السلطان يتعلق به وبالكويت فقط، أو بالقضايا الأخرى المتعلقة بالخليج وبسكة حديد بغداد. فأجبته قائلاً بأنني أعتقد أن الاتفاقية قد تمت بصدد القضايا كافة، إذ أشارت برقيات الأخبار إلى ذلك، على الرغم من أن ما استلمته من المقيم السياسي يتعلق بالكويت فقط. وكان (الشيخ) مضطرباً تماماً من فكرة قبولنا لموظف تركي، وتطرق إلى الموضوع مرة تلو الأخرى، وقال بأنه لا حاجة للموافقة على ذلك الموضوع، إذ ان الأتراك شعب مغلوب وضعيف في الوقت الحاضر، بغض النظر عن أنهم لم يكن لديهم أي ممثل في أي وقت من الأوقات في ذلك المكان (الكويت)، والمناسبة الوحيدة التي فرضوا فيها عليه موظفاً صحياً، كانت قبل سنوات عديدة، قبل تأسيس الوكالة السياسية البريطانية (١٩٠٤)، فبادر (الشيخ) إلى إخراجه على الفور. واسترسل الشيخ في الحديث قائلاً بأنه يستشف من حديثي بأنه لا توجد هناك أي حاجة لتقديم أي تنازلات للسلطان، وأنه مقتنع بالبقاء كما كان وضعه

السابق، إذ لا يمكن للأتراك أن يتنازعوا معه على سلطته في الصحراء، وأنه لم يكن خاضعاً لهم أبداً، ولا يوجد هناك أي جدال حول مركزه كـ «حاكم للكويت وزعيم لقبائلها»، وإذا ما أراد الأتراك أن يطلقوا عليه لقب «قائمقام» أو أي لقب آخر، فإن ذلك لا يغير الحقيقة، حيث لم يسبق له أبداً أن حمل ذلك اللقب. وأنه يعارض بشدة موضوع إقامة موظف تركي في الكويت، وطلب مني أن أقوم بإرسال برقية أخرى، عارضاً وضع زورق تحت تصرفي لإرسالها.

٥ ـ لقد بيّنت تفاصيل المحادثة بشيء من الإسهاب، لكي يكون موقف الشيخ مفهوماً تماماً، وبالنسبة إليّ، فإن هذا ليس مستغرباً، وكلما سنحت الفرصة، حاولت تقديم صورة الرأي العام في الداخل، لأنه يبدو من الأهمية بمكان، أن نتجنب تقديم تنازلات من الممكن أن تعكر صفو علاقتنا مع الشيخ، حيث أن هذه المفاوضات قد تمت دون اعطاء الشيخ أي فكرة عن نهجها وسيرها، لذا، فإنها ستؤثر في مصالحنا وتعرضها للمخاطر. وقد حاولت في رسالتي المؤرخة في ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩١٣، أن أتوقع الطريقة التي سيتم بها استقبال مسودة الاتفاقية ليوم ٢٦ آذار/ مارس بعد اعتراض الشيخ عليها، وكما هو وارد الآن، إذ تم إعطاؤه ولأول مرة فكرة عن نصوص الاتفاقية المقترحة، وأرجو مراجعة الفقرات الثلاثة الأخيرة من تلك الرسالة.

٦ ـ على الرغم من أنني أعتقد بأنه قد فات الأوان الآن لإجراء أي تغييرات في النصوص مهما كان شكلها في مسودة الاتفاقية، إلا أنني أشعر بأنني مرغم أن أسجل هنا قناعتي للآثار المحتملة لأي اتفاقية لا تتضمن التصحيحات التي قدمتها، بل والأكثر من ذلك وعلى وجه الخصوص، تلك التي لا تتضمن إبعاد الموظفين الأتراك عن الكويت.

٧ ـ وفي الوقت الذي يبدو فيه أن ما ورد أعلاه لا يلائم الاتفاقية البريطانية ـ التركية، إلا أنها مفيدة لإظهار الموقف العام للشعب

والحـاكم الذين يعتبـرون من أكثر الأطـراف تأثـراً بالاتفـاقيـة. وأن الاتفاقية كما جاءت في المسودة، لا تعطي في الحقيقة أي شيء لحـاكم الكويت أو لشعبه، حيث لم يطـأ (أرض الكويت) ولسنـوات أي وكيل تركي مقيم، وسيتحقق ذلك من خلال نص المادة التي تسمـح بذلـك، ويبدو وكأنه يتم تسليم الكويت بشكل رسمي إلى تركيـا من قبل قـوة حافظت عليه إلى الآن من مخاطر تلـك القوة نفسهـا. وأعترف بـأنني وجدت صعوبة في تجنب مثل هذا الاستنتاج، في الوقت الذي تتضمن الاتفاقية:

(أ) الاعتراف بالسلطة التركية المتنازع عليها إلى الآن.

(ب) السمـاح بـوجـود مـوظف تـركي في الكـويت وهـذا يـلاقي الاحتجاج الشديد الآن.

(ج) الابقاء على المـواقع العسكـرية التـركية والتي تم الاحتجـاج عليها بأنها تجاوزات.

(د) تضييق مساحة الحدود التي لم تثر حولها أي تساؤلات وهي مصانة إلى الآن بشكل فعلي.

(هـ) الاعتراف بحاكم الكويت كموظف تـركي، وهو مـا رفض الى الآن.

وفي محاولة لتسوية الاتفاقية، فإنه في حـال خروج الاتفـاقية عمـا نصّ عليـه وبالشكـل الفعلي الحـالي، فإن الشيـخ وشعبه سيسـألون أنفسهم السؤال المحتوم: «ما الذي جعل الحكـومة البـريطانيـة تبرم هذه الاتفاقية المتعلقة بنا، والتي هي ضد مصالحنا، في الـوقت الذي لا يُحسب لها أي حساب في العالم؟» والجواب عـلى الصعيد الـداخلي واضح، وهو، أنه تم استخدام الكويت من قبل الحكومة البـريطانيـة للحصول على شيء آخر في مكان آخـر، والاعتراف بـأشياء أخـرى في أماكن أخرى، كتقديم التنازلات لها في خطة سكـة حديـد بغداد ومـا شابه ذلك. وعندمـا نتذكـر بأنـه لم يتم أخذ رأي حـاكم الكويت، أو

التشاور معه خلال المفاوضات، كما لم يتم إبلاغه عن سير هذه المفاوضات ونهجها، ثم تقدم إليه بعد ذلك كأمر واقع، فإنني أعتقد بأنه ليس مستغرباً أن نتوقع الخيبة العميقة والامتعاض من عملنا هذا. وإنني متردد في أن أوضح كيفية تأثير ذلك الامتعاض على علاقاتنا في المستقبل، إلا أنني أكيد بأن آثارها لن تقتصر على الصعيد الداخلي، بل ستؤثر علينا على طول الساحل العربي للخليج الفارسي، إذ ستهز الثقة التي عززها دعمنا لهم.

ومهما كانت التفسيرات طويلة بهذا الصدد، فإنها غير قادرة على إزالة الانطباع بأننا استخدمنا الكويت كمخلب لضمان الحصول على منافع أخرى لأنفسنا، وخصوصاً إذا ما أصبحت مثل هذه المنافع واضحة للعيان فيما بعد، كالتوصل إلى تسوية لمصالحنا حول موضوع سكة حديد بغداد.

٨ ـ يمكن القول بأنني قد بالغت في تقدير حجم الخيبة المحتملة وفي تقييم آثارها. ومن الممكن أن يكون هذا صحيحاً، إلا أنني بعد خبرة أربع سنوات في الكويت ومعلوماتي عن شعبها، وحاكمها الذي يتحدث في شؤون السياسة العليا والمهمة، والتي تنشر في الصحافة بشكل يسيء إلينا، أرى من واجبي، حتى في هذه الساعات الأخيرة، أن أحاول بذل الجهود للحصول على فرصة لإعادة النظر في هذه الوثيقة التي أوشكت على الاكتمال تقريباً، والتي من شأنها تدمير، وبجرة قلم، الموقع الذي بذلنا من أجله الكثير من المال والجهد لتعزيز الكويت، وخصوصاً في السنوات العشر الأخيرة أو أكثر.

وبادر بعد ذلك الشيخ مبارك الصباح إلى توجيه الرسالة التالية إلى المقدم كوكس، المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، تتضمن ثلاث نقاط اعترض عليها في الاتفاقية، وفيما يلي نصها المؤرخ في ٧ تموز/ يوليو ١٩١٣:

من الشيخ مبارك الصباح ـ شيخ الكويت
الى المقدم السير بي ـ كوكس

رقم الوثيقة: F0371/1795
تموز/ يوليو ١٩١٣

إنني واثق من أنكم ستبلغون الحكومة البريطانية بأنني أعترف وأقبل بقوة الحجة الواردة في تفسيركم، إلا أنني أرى من واجبي أن أعتمد على مشورة الحكومة البريطانية بخصوص هذا الموضوع. وأنني متأكد من أنهم سيفهمون بأنه عندما يدخل الشك فكري، وأرى في أي اجراء مصدراً محتملاً للمصاعب والمخاطر لمصالحي ومصالح الحكومة، فإنه من الملائم أن أنقل مخاوفي إليها للاستماع إلى وجهة نظرها المحترمة. إلا أنه استناداً إلى تفسيراتكم ورسالتكم الجوابية، فإنني أقبل بوجهة نظرهم، وأخول فخامتكم أن تقولوا بأنني أعتمد على الحكومة العظيمة لمساندتي، طالما أنني مخلص في الالتزام والوفاء باتفاقاتي معهم كما هو في الماضي. وأود أن أبين لكم، بأنه ضمن الشروط في معاهداتنا وفي الاتفاقية الخاصة بتأجير بندر الشويخ، تم ذكر «أبنائي» على وجه الخصوص بأنهم ورثتي من بعدي، بينما ترد في الشرط الوارد بين الحكومتين (البريطانية والتركية) كلمة «خلف» Successors. وهذه الكلمة تشمل الأولاد وآخرين. كما تم وصفي في معاهداتنا بأنني لا أقبل في الكويت وجود أي مواطن لأي حكومة أجنبية وخصوصاً الحكومة التركية.

هاتان هما النقطتان الواردتان في معاهداتنا وفي الاتفاقية الموثقة بينكم وبيني، فيما يخص إيجار قطعة الأرض في الشويخ. واشترطت أن يكون حق جباية الرسوم الجمركية من مواطنيكم والمواطنين الآخرين بيدي، وعلى هذا الأساس، تم التوصل إلى هذا التفاهم والاتفاق، ولدي السند بذلك، وكذلك لديكم النسخة الأخرى.

لقد شرحت لكم هذه النقاط الثلاثة. لذا، أرجو أن تدرسوها باهتمام بالغ. وإن ما جاء في المعاهدة جاء بالاتفاق بين الطرفين، كما

تم إبـرام الاتفاقيـة بصدد تـأجير قطعـة الأرض في الشيوخ بـاتفاق الطرفين. أرجو الاهتمام بهذا الموضوع، وان القرار خاضع لكم.

(ختم)
مبارك بن صباح

وفيمـا يلي البـرقية الجـوابية للمقيم السيـاسي البريطـاني في الخليج المقدم كـوكس، إلى شيخ الكـويت الشيخ مبـارك الصباح.

ملحق (٦)
المقدم السير بي. كوكس إلى شيخ الكويت

حرر في ٧ تموز/ يوليو ١٩١٣

بعد التحية،

استلمت رســالتكم المحتــرمــة المؤرخــة في الثــاني من شعبــان ١٣٣١ هــ (٧ تمــوز/ يوليــو ١٩١٣) وفهمت فحــواهــا. إني شــاكــر لامتثالكم لوجهات نظر الحكومة البريطانية.

لقد لفت سعادتكم الانتباه (في الرسالة نفسها) إلى مواضيع معينة تضمنتها المعاهـدات والاتفاقـات القائمـة بين الحكـومة البـريطانيـة وبينكم، ان صديقكم لا تتوافر لديه الآن هنا في المحمرة نصوص هذه الاتفاقات، باستثناء ترجمة الاتفاقية المبرمة بينكم وبـين العقيد ميـد، المقيم في الخليـج الفارسي، والمؤرخـة في ٢٣ كانـون الثـاني/ ينـايـر ١٨٩٩. وإن فحوى تلك الاتفاقية هو أنكم لا تقبلون بـاستقبال وكيـل من أي حكومة أجنبية دون مراجعة وموافقة الحكومة البريطانية. وفي مجـرى المفاوضـات الدائـرة في الوقت الحـاضر، كـان من الضروري بالنسبة إلى الحكومة البريطانيـة أن تقبل بتعيـين وكيل من الحكـومة التركية في الكويت، مقابل الاعتراف بالاستقلال الاداري لحكـومتكم، ومقابل المنافع الأخرى لفخامتكم كما ورد في الوثيقة المذكورة.

ثانياً، بـالاشارة إلى كلمــة «خلف» بدلاً من كلمــة «أولاد» فلم يكن

هناك دافع وراء ذلك. لأنكم تعلمون وكما اشترطته الاتفاقية، فإن الحكومة التركية لا تقوم بهذا الإجراء، ووافقت على عدم التدخل بهذا الأمر. وبالنتيجة، في رأيي، فإن ما ذُكر وجاء بهذا الخصوص في الاتفاقات المعقودة بين الحكومة البريطانية وبينكم يبقى نافذاً ولم يتغير.

ولإنني لا أحمل معي الوثائق، فإنني سأكتب إليكم بعد وصولي إلى بوشهر بعد دراستها جيداً، لأؤكد ما جاء أعلاه، وإذا ما وجدت هناك ما يثير الشكوك، فإنني سأرفعه إلى الحكومة (البريطانية).

في محاولة لإحباط اي محاولة تركية لإقامة دائرة خدمات بريدية في الكويت، بادرت بريطانيا بعد اخذ موافقة الشيخ مبارك إلى إصدار تعليماتها إلى وكيل وزارة الهند في لندن لفتح دائرة بريد في الكويت بعد تصديق الاتفاقية البريطانية ـ التركية المبرمة في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣ (راجع برقية وزارة الخارجية البريطانية رقم ١٣/٤٣٦٠٩)، والمؤرخة ٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٣ ـ وثائق وزارة الخارجية البريطانية.
رقم (F0371/1789)

الكويت في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨
الشيخ مبارك يطرد القوات التركية من الأراضي والجزر الكويتية المحتلة ويستعيد سيادته عليها

في ١٤ آب/ أغسطس ١٩١٤، اندلعت الحرب بين ألمانيا وبريطانيا. في الوقت الذي كانت فيه المؤشرات تدل على قرب انحياز تركيا إلى جانب المانيا في الحرب. فبادرت بريطانيا إلى كسب ود شيوخ الخليج العربي للوقوف إلى جانبها ضد المانيا وتركيا، ولا شك أن هذه الخطوة جاءت بالتنسيق مع المكتب العربي في القاهرة، الذي كان يقوم

باتصالات سرية مع قادة العرب والمسلمين آنذاك، لكسب الشعب العربي والإسلامي إلى جانب الحلفاء ضد الأتراك والألمان، بعد تطمينهم بالحفاظ على الأماكن المقدسة وعدم المساس بها، مقابل الوعد بمنح العرب استقلالهم وحريتهم في أراضيهم. وفيما يلي نص الوثيقة الصادرة عن الحكومة البريطانية الى شيوخ الخليج العربي حول الموضوع:

رقم الوثيقة: F0371/2144
١٩١٤

بيان
من الحكومة البريطانية العليا

لقد اندلعت الحرب بين بريطانيا العظمى وتركيا، وتم إبلاغ الرأي العام الإسلامي في كل مكان، بأنه إذا لم تتعرض قوافل الحجاج الهنود المتوجهين إلى مكة والمدينة للعدوان، فإن الحكومتين البريطانية والهندية لن تقوما بأي عمل عدواني، وكذلك لن يقوم جنودهما أو سفنهما بأي عمل عدواني ضد ميناء جدة أو الأماكن المقدسة.

بأمر الحكومة البريطانية العليا

الرائد

المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي

وفي الوثيقة التالية عبر الشيخ مبارك الصباح عن رغبته في استغلال هذا الظرف، ليقوم بطرد وإزاحة القوات التركية من الجزر الكويتية في مدخل شط العرب، واستعادة سيادته عليها، فوافقت الحكومة البريطانية على ذلك في ٢٥ آب/ اغسطس ١٩١٤:

(٣)
الضمانات لشيخ الكويت

رقم الوثيقة: F0371/3420
١٩١٤

«لقد أصبحت الكويت مهمة وبشكل متزايد وحيوي بالنسبة إلى بريطانيا عندما تم الاقتراح من قبل الألمان على مد خط سكة حديد بغداد إلى أحد الموانىء العميقة على الخليج الفارسي. وكانت علاقات حكومة صاحب الجلالة مع شيخ الكويت قبل اندلاع الحرب تقوم على أساس الاتفاقات السرية المعقودة معه عامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧، والاتفاقية البريطانية ـ التركية الموقعة بتاريخ ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣، وتم ترسيم وتخطيط الحدود لأراضيه في الداخل وفي المناطق الصحراوية التي تسكنها القبائل الموالية له. كما اعترفت الحكومة العثمانية بهذه الاتفاقات القائمة بين الشيخ وحكومة صاحب الجلالة. وتعهدت الحكومة البريطانية بدورها ومن طرفها بعدم تغيير طبيعة العلاقات البريطانية مع حكومة الكويت، أو قيام محمية هناك كلما بقي الوضع الراهن كما هو عليه، وكما حددته الاتفاقية من دون تغيير.

بتاريخ ٨ آب/ أغسطس ١٩١٤، قام المقيم السياسي (البريطاني) في الخليج الفارسي بإبلاغ الشيخ مبارك رسمياً بقيام حال الحرب بين بريطانيا العظمى وألمانيا (رقم ١٢، ١٤/ ٦١٤٣٩ ٦١٦٨٤). وفي مقابلة للشيخ مع المقيم السياسي البريطاني في الكويت، أعلن الشيخ ولاءه للحكومة البريطانية نيابة عن نفسه وعن قبائله، كما وضع جهوده ورجاله وسفنه تحت تصرف بريطانيا العظمى (لتقف إلى جانبه في محاولاته لإزاحة المواقع العسكرية التركية من الجزر والأراضي التي منحتها الاتفاقية الموقعة عام ١٩١٣ لهم)، وعبر عن رغبته في إزاحة الحاميات التركية من الجزر الواقعة في مدخل شط العرب التي يطالب بها والتي هي شرعاً ملكه. وكرر دعوته هذه في رسالة مؤرخة في التاريخ نفسه وموجهة إلى المقيم السياسي في الخليج، والتي تم الاعتراف باستلامها من قبل المقيم السياسي البريطاني في ٢٥ آب/ أغسطس ١٩١٤.

ونظراً لازدياد احتمالات تدخل تركيا في الحرب إلى جانب ألمانيا،

فقد أصبح من الواضح ضرورة تجديد التعهدات السابقة المعطاة لشيخ الكويت، وإجراء الإضافات الضرورية عليها، تحسباً لحال الحرب القائمة بين بريطانيا العظمى وتركيا. وبتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩١٤، اقترحت حكومة الهند ما يلي:

«أكّد شيخ الكويت، وهو صادق في ذلك، بأن شيوخ الكويت والمحمرة، وبالاتفاق مع بعض شخصيات البصرة الذين هم على اتصال وثيق بهم، وبالتعاون مع ابن سعود (إذا ما أعطي الضمانات اللازمة) قادرين على تمهيد الطريق لاحتلال البصرة بشكل سلمي، أو ابقائها هادئة ومعزولة إلى حين يصبح في مقدورنا اتخاذ الإجراء الفاعل. ولضمان هذه النتائج، فإني أعرض الحوافز التالية، إضافة إلى الضمان المعطى، بأن البصرة لن تخضع للسيطرة العثمانية مرة أخرى أبداً. وبالنسبة إلى شيخ الكويت، فإننا نقدم له الحصانة التامة من الضرائب، وإبقاء ملكيته لمزارع النخيل التي يملكها والواقعة على الجانب التركي بين الفاو والقرنة. وحصانته من النتائج المترتبة على طرد المواقع العسكرية التركية الصغيرة الحالية من صفوان وأم قصر وبوبيان، ومن ثم الاعتراف باستقلال إمارة الكويت تحت الحماية البريطانية». (خوفاً من مهاجمتها مرة أخرى من قبل الأتراك).

وعمد المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بعد ذلك إلى أخذ موافقة حكومة الهند على مسودة المقترح، للتوصيات بالضمانات الموجهة إلى شيوخ الخليج، وبضمنهم شيخ الكويت الشيخ مبارك الصباح، إلى إرسال برقية بهذا المضمون إلى الشيخ تضمنت ما يلي:

رقم الوثيقة: 371/3220
١٩١٤

من المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي المقدم بي. كوكس ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤

إلى صاحب الفخامة الشيخ مبارك الصباح، حاكم الكويت وملحقاتها، الكويت

بعد التحية،

تعقيباً على رسالتي السابقة التي أشرت فيها إلى اندلاع الحرب بين الحكومة البريطانية وتركيا، بادرت إلى إرسال التحية والامتنان لكم بأمر من الحكومة البريطانية لاخلاصكم وعرضكم المساعدة، ولأطلب منكم مهاجمة أم قصر وصفوان وبوبيان واحتلالها. وأن تقوموا بعد ذلك بالتعاون مع الشيخ خزعل خان، والأمير عبد العزيز بن سعود، والشيوخ الآخرين الذين يعتمد عليهم، بتحرير البصرة من الاحتلال التركي. وإذا ما كان ذلك خارج امكاناتكم، فعليكم أن تتخذوا الإجراءات اللازمة، إذا ما أمكن ذلك، لتمنعوا وصول التعزيزات التركية إلى البصرة أو حتى إلى القرنة، لحين وصول القوات البريطانية التي سنرسلها إلى هناك بالسرعة الممكنة إن شاء الله. وآمل كذلك وصول اثنين من رجالنا (من وزارة الحرب) إلى البصرة، قبل وصول تلك القوات إلى هناك. وعلى الرغم من أن هدفكم الأول سيكون تحرير البصرة وسكانها من الحكم التركي، إلا أننا ما زلنا نطلب منكم بذل أقصى جهودكم لمنع الجنود والناس من تخريب المخازن التجارية والتي تعود إلى التجار البريطانيين في البصرة وأطرافها، وحماية أرواح الناس الأجانب المقيمين في البصرة، وحمايتهم من الاعتداء والأعمال التعسفية. ومقابل مساعدتكم القيمة هذه في هذه القضية المهمة، فقد أمرتني الحكومة البريطانية أن أعد سعادتكم بأنه إذا ما نجحنا في ذلك، وسننجح إن شاء الله، فإننا لن نعيد البصرة إلى الحكومة التركية، ولن نسلمها لهم مرة

أخرى أبداً. اضافة إلى ذلك، ونيابة عن الحكومة البريطـانية، فـإنني أقدم لكم بعض الوعود المعينة والتي هي:

(١) الإبقاء على ملكية مزارعكم الحالية من النخيـل والواقعـة بين الفاو والقرنة، وبحوزة من بعدكم دون خضوعهـا إلى دفع الـرسوم أو الضرائب.

(٢) إن الحكومة البرطانية ستقدم لكم الحماية من النتائج المترتبة على قيامكم بمهاجمة صفوان وأم قصر وبوبيان واحتلالها.

(٣) إن الحكومة البريطانية تعترف فعلاً وتقر بأن مشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية.

وألتمس منكم قراءة الرسـالة المـرفقة وتسليمهـا إلى أمير نجـد في أقرب فرصة ممكنة. كما وجهت رسالة إلى شيخ المحمرة مشابهة لهذه الرسالة التي كتبتها إليكم.

إنني واثق من صداقتكم القديمة الراسخة مع الحكومة المحترمة، وإنني متـأكد بـأنكم ستبذلـون جهـودكم في هـذه القضـايـا المهمـة بتفاصيلها.

وأخيراً أبعث اليكم باحترامي وتقديري لشخصكم والسلام.

المقدم

بي. كوكس

المقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي

وبتـاريخ ٢٨ تشرين الثـاني/ نوفمبـر ١٩١٥ وافت المنية الشيـخ مبارك بن صبـاح وانتقل إلى جـوار ربـه عن عمـر يناهز ٧٣ عاماً بعد حكم دام تسع عشرة سنة، وخلفه ابنـه الشيخ جابر بن مبارك الصباح، بناءً عـلى وصية والـده... ولم يستمر حكم الشيخ جابر بن مبارك الصباح طـويلاً، إذ وافته المنية وانتقل إلى جوار ربه في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ٥ شبـاط/ فبرايـر ١٩١٧، ليخلفه أخـوه الأصغر

سالم بن مبارك الصباح الذي كان في حوالى الخمسين من عمره آنذاك.

بريطانيا تتراجع عن إعلان الكويت محمية بريطانية وابقائها دولة مستقلة

رقم الوثيقة F0371/3420
عام ١٩١٨

فيما يلي، نص الوثيقة الصادرة عن حاكم الهند حول ردود فعل المقترح البريطاني بإعلان الكويت محمية بريطانية:

من نائب الملك (حاكم الهند)، دائرة الشؤون الخارجية
٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨

رقم (٢٣٢٨) سري. الخليج الفارسي. اشارة إلى برقية ويلسون رقم (٩٩١٧) والمؤرخة في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر. إن إعلان الكويت والبحرين كمحميات بريطانية سوف يثير شكوك الشعوب المجاورة، إذ سيعتبرون ذلك خطوة تمهيدية للضم، كما وستثير حسد القوى الأخرى وتورطنا في التزامات ثقيلة عسكرياً ومالياً. ويبدو أنه من الأفضل أن نكشف أوراقنا بصراحة تماماً في مؤتمر الحلفاء الداخلي، موضحين مصالحنا الخاصة وموقعنا في الخليج، وان الإجراءات التي حتمت حماية هذه المصالح هي التي دفعتنا إلى ذلك، وكذلك التعبير عن أملنا في الاعتراف التام بهذه المصالح والموقع دون الحاجة إلى تفسير آخر.

المندوب السامي يقول: الكويت ليست جزءاً من العراق

رقم الوثيقة. F0371/5270
عام ١٩٢٠

في الوثيقة التالية، يؤكد المندوب السامي (البريطاني)، في برقيته الموجهة إلى وزير الخارجية (البريطاني) تقرير

مصير الكويت كإمارة مستقلة لأنها ليست جزءاً من العراق.
وفيما يلي نص الوثيقة:

من المندوب السامي (في العراق) الى وزير حكومة الهند

التاريخ ١٤/١٢/١٩٢٠

أسبقية (آ)

آر. اس ٦٨. سوف أكون مسروراً لو أخبرتمونني بأسرع ما يمكن عن وضع إمارة الكويت بشكل دقيق نتيجة للحرب. إن الكويت ليست جزءاً من العراق. وهل إننا في موقف يمكننا أن نعاملها على الأساس نفسه الذي تقوم عليه (البحرين؟)، وإصدار إرادة من المجلس (الوزراء) موضحين فيها بأن تركيا فقدت سيطرتها وسلطتها عليها، (أو؟) أننا نعتبرها امارة مستقلة تماماً؟ إذ انني أرى بأن غالبية السكان سيرحبون بذلك، إذا ما صدر قرار من (مجلس الوزراء) بهذا الخصوص.



الشيخ مبارك الصباح
١٨٩٥ ـ ١٩١٥



الشيخ احمد الجابر عام ١٩١٩



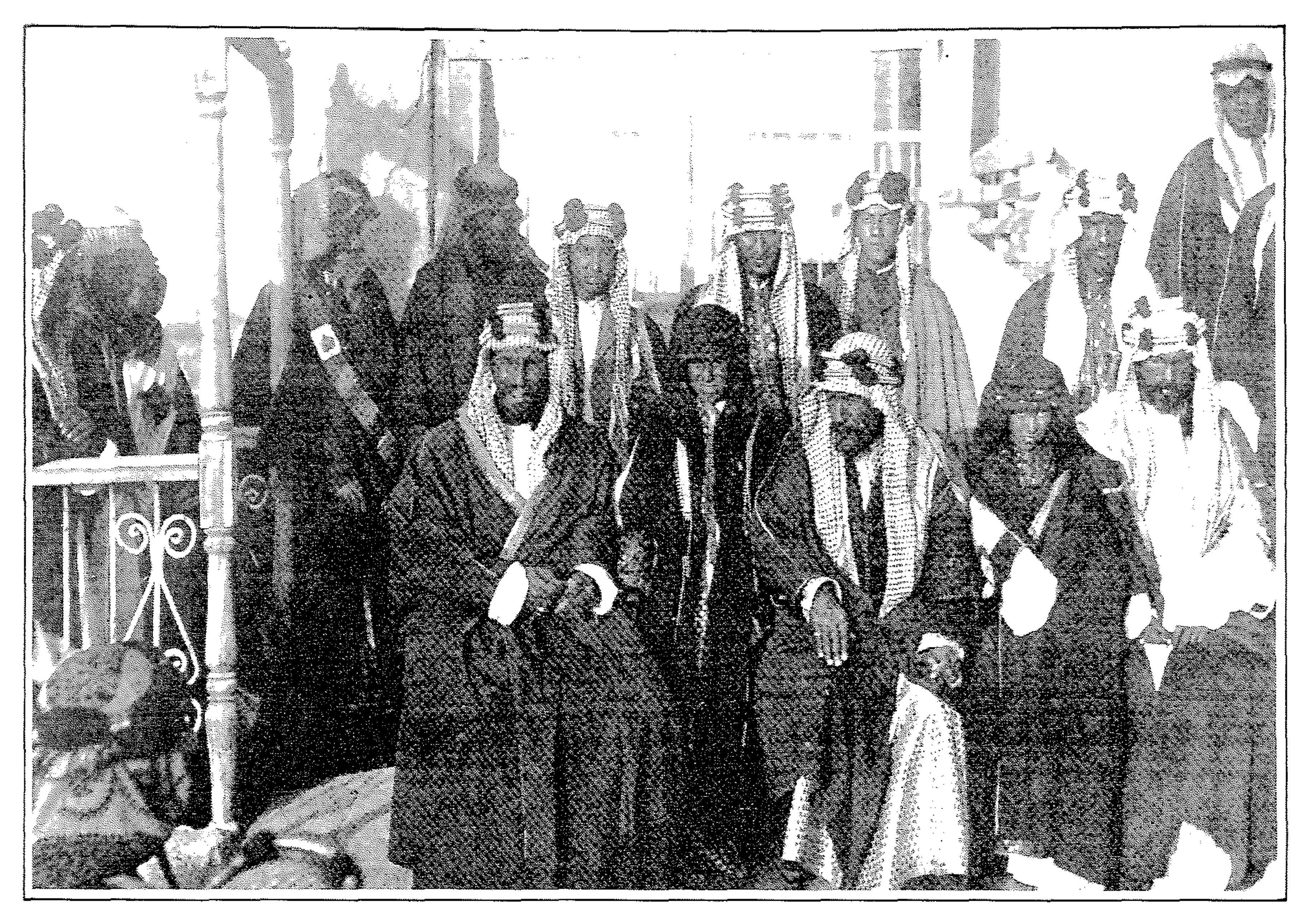
الشيخ احمد الجابر
١٩٢١ ـ ١٩٥٠



الشيخ عبد الله السالم الصباح
١٩٥٠ ـ ١٩٦٥



الشيخ أحمد الجابر مع الامير فيصل بن عبد العزيز في لندن عام ١٩١٩ في زيارة رسمية بمناسبة انتهاء الحرب العالمية الاولى



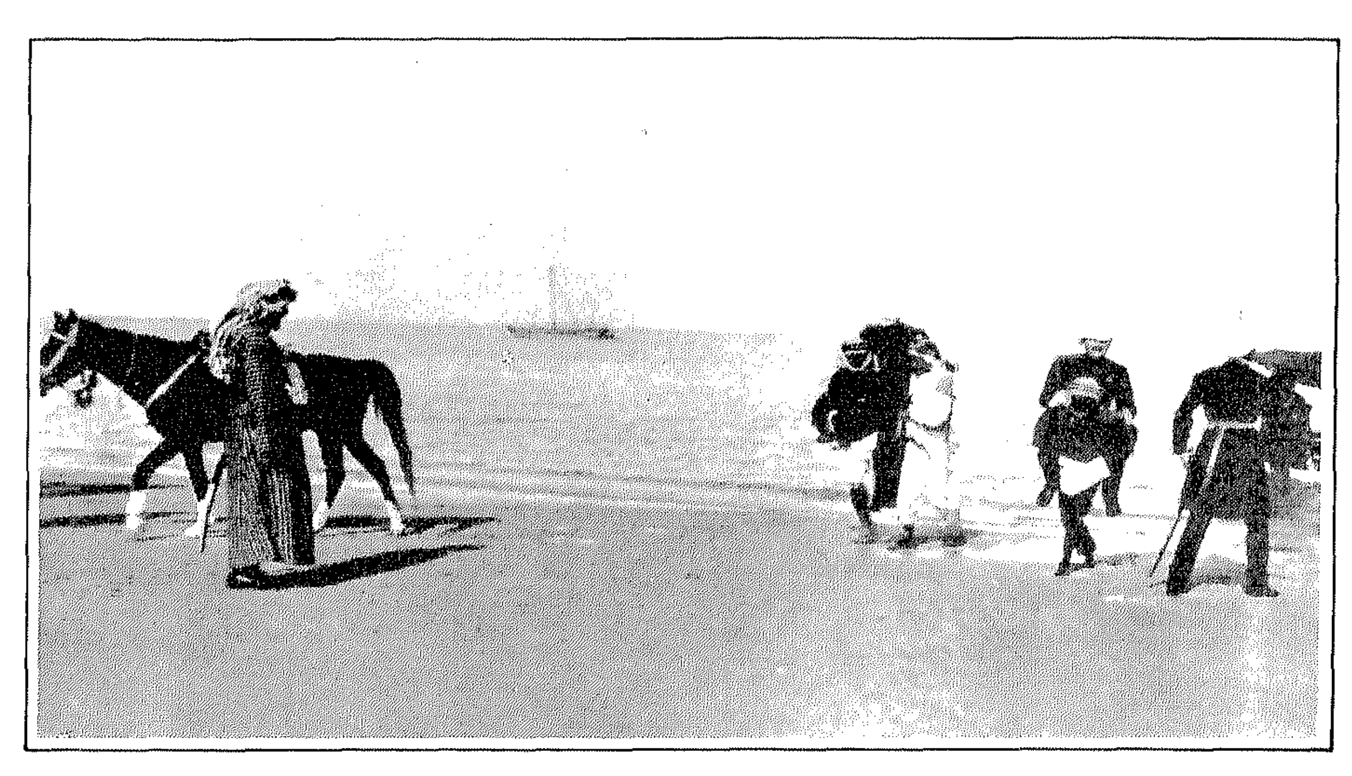
الشيخ مبارك الصباح (في الوسط) وإلى جانبه أمير نجد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود عام ١٩١٠



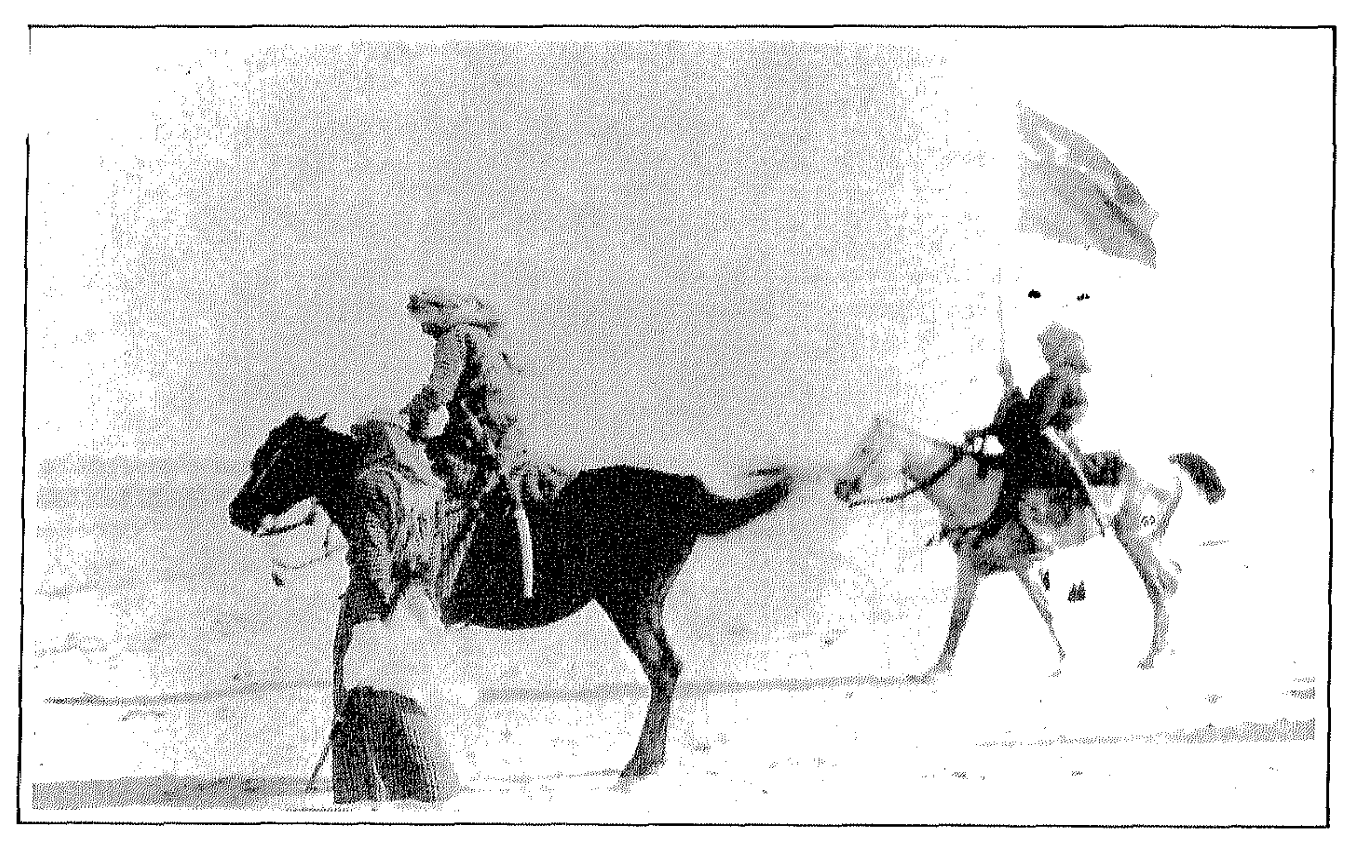
الشيخ أحمد الجابر مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج ايج. بومان عام ١٩١٩



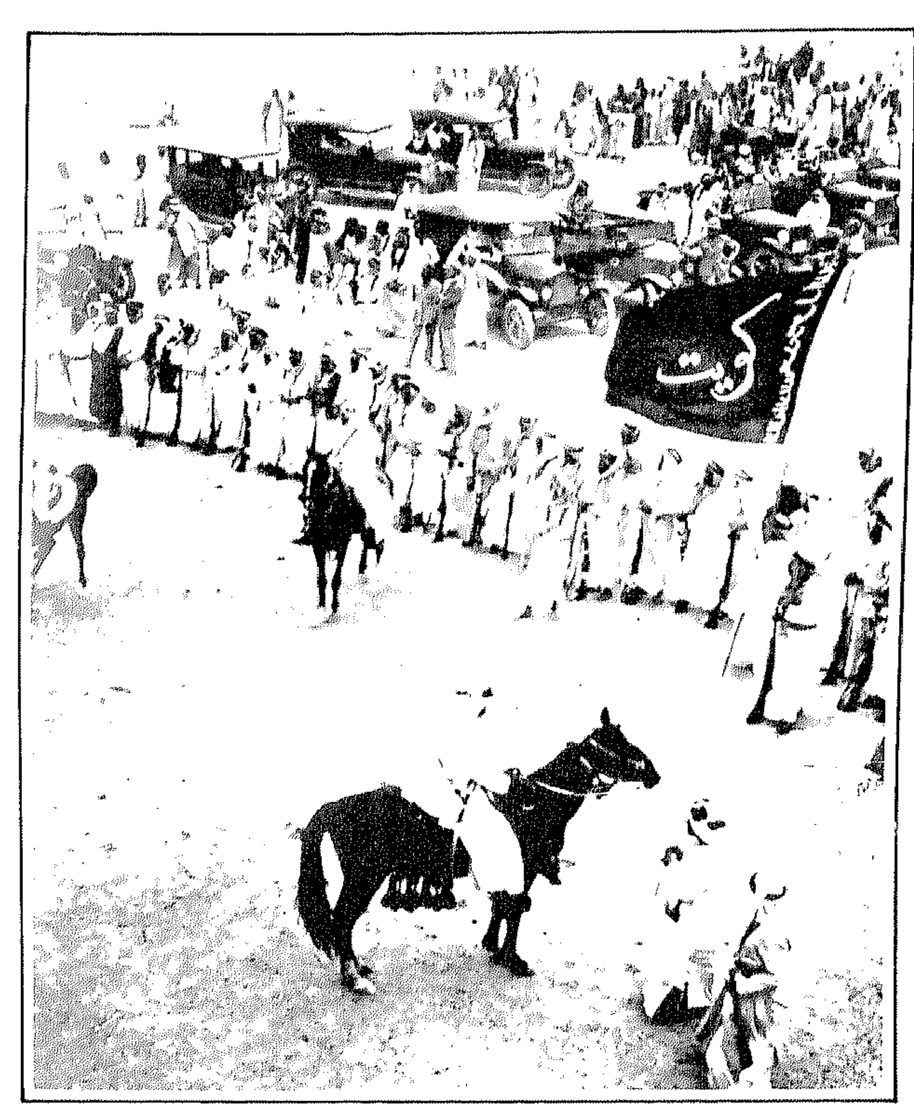
الوكيل السياسي البريطاني في الكويت النقيب شكسبير مع البدو في الكويت عام ١٩٠٩



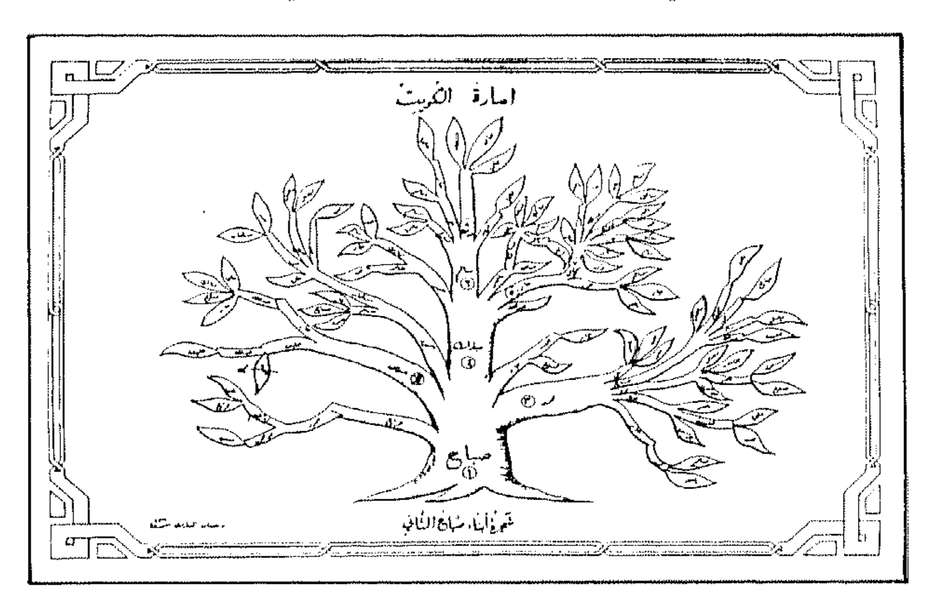
الشيخ مبارك الصباح يستقبل نائب الملك (البريطاني) في الهند اللورد كرزون عند زيارته للكويت عام ١٩٠٣



الشيخ مبارك الصباح على صهوة حصانه عام ١٩٠٣



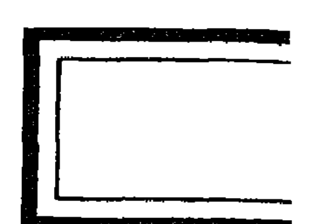
الكويت وعلمها في احدى الاحتفالات الشعبية في أواخر العشرينات



شجرة عائلة ال الصباح

الفصل الخامس

الكويت بعد الحرب الأولى



الشيخ سالم مبارك الصباح يوفد الشيخ أحمد الجابر الصباح لحضور مؤتمر لندن عام ١٩١٩

رقم الوثيقة: F0371/4236
كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٩

في شهر تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩١٩، وجهت بريطانيا الدعوة الى حاكم الكويت الشيخ سالم مبارك الصباح، وسلطان نجد (آنذاك) السلطان عبد العزيز بن سعود لزيارة بريطانيا، والاجتماع بالملك جورج الخامس بمناسبة انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتثميناً للدور الذي لعباه خلال الحرب في طرد القوات التركية من الجزيرة العربية. فأوفد الشيخ سالم الصباح ابن أخيه الشيخ أحمد الجابر الصباح ليترأس الوفد الكويتي نيابة عنه، كما أوفد السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود ابنه الأمير فيصل لهذا الغرض. وخلال مرور الشيخ أحمد الجابر الصباح بالقاهرة في طريق عودته إلى الكويت، أجرى رئيس تحرير صحيفة «الكواكب» الشيخ القلقيلي مقابلة مع الشيخ أحمد بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، وفيما يلي نص ما دار بين الشيخ أحمد الجابر الصباح ورئيس التحرير المذكور في ذلك الوقت:

أمير الكويت في القاهرة
مقابلة رئيس تحرير «الكواكب» للشيخ

«من بين الوفود العربية التي زارت صاحب الجلالة ملك بريطانيا

العظمى، الوفد الكويتي الذي يترأسه الشيخ أحمد بن جابر ولي عهد الإمارة وحاكمها في المستقبل. فبعد انتهاء مهمة الوفد ومروره أثناء عودته إلى بلاده بالقاهرة التي وصلها يوم الأحد المصادف ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، استقبل «المكتب العربي» مساء ذلك اليوم الوفد بعد وصوله، وبما يستحقه من مراسم الاستقبال والترحيب. فتم نصب خيمة على الطريقة العربية بالقرب من بناية المكتب، ووجهت الدعوة إلى الشخصيات العربية البارزة من مصريين وحجازيين وغيرهم للحضور. وقبل افتتاح الحفل، التقطت صور للأمير يحيط به ضيوفه البارزون. ثم جلسوا داخل الخيمة المعدة لاستقبالهم، وقدمت لهم القهوة العربية والشاي والحلويات. وقام مدير المكتب العربي في القاهرة، وموظفوه باستقبال الضيوف وتقديمهم إلى الأمير وباحترام كبير، الذي استقبلهم بدوره ببشاشة واحترام كبيرين، وقد نال إعجاب جميع الحاضرين من الضيوف الذين أبدوا إعجابهم بذكائه وقدرته الذهنية ودبلوماسيته. كما استقبل فخامة الأمير من قبل فخامة سلطان مصر والمندوب السامي البريطاني بكل حفاوة وترحيب.

واستغل رئيس تحرير صحيفة «الكواكب» الشيخ القلقيلي، هذه الفرصة لمقابلة أحد أمراء الجزيرة العربية، ليستفسر منه عن دوافع زيارة الوفود العربية لندن والأوضاع الحالية في الجزيرة، وليقف على وجهات نظر الأمير بصدد مستقبل الجزيرة العربية، وكذلك ليطلع على الظروف المادية والمعنوية السياسية في الكويت. فقام بدوره بزيارته في فندق شبرد في مساء يوم الخميس الماضي، وفيما يلي ما دار من حديث بينهما:

– لقد جرت العادة يا صاحب الفخامة، عند إجراء مقابلة شخصية عظيمة بغرض نشر تفاصيلها وما دار فيها، أخذ موافقة فخامتكم، فهل تسمح بذلك؟

* لا مانع من ذلك.

– ما هي طبيعة الزيارة التي قمتم بها إلى انكلترا واستقبالكم من قبل الملك؟ وهل تعتقدون أن هذه الزيارة مفيدة لبلادكم؟

* لقد أظهر البريطانيون وحكومتهم خلال الزيارة اهتماماً كبيراً، ولا يمكن أن ننسى الاستقبال الذي حظينا به من الملك التي اتصفت بالتعاطف والمودة. وكبرهان على ذلك، فإنني أنقل فيما يلي كلمات الملك بالحرف الواحد:

«إذا عانيتم من أي عمل خاطىء، فما عليكم إلا أن تبرقوا لي مباشرة وعندها سأحضر بنفسي للنظر في شكواكم».

أما بالنسبة الى نتائج الزيارة، فإننا نتوقع أنها ستعزز روابط الصداقة بين بلدنا والحكومة البريطانية. وإننا لا نتوقع أي نتائج أخرى.

– ما هو شكل العلاقات القائمة بين بلادكم والامبراطورية البريطانية؟ وهل هي جيدة أم لا؟

* تتسم علاقاتنا بالتعاطف والمودة، لذا فإنها جيدة.

– هل توجد هناك أي قوات بريطانية في الكويت؟

* ولماذا تكون هناك قوات بريطانية في الكويت؟

– لأن بريطانيا هي التي تحمي كل الكويت.

* هذا صحيح، إلا أن هذه الحماية خارجية فقط، ولا توجد في بلادنا قوات انكليزية أو أسلحة.

– وهل يتدخل الانكليز في شؤونكم الداخلية؟

* كلا، كلا، إنهم لا يتدخلون. فلا يوجد عندنا مثلما يوجد هنا في مصر وفي الأقطار التي كانت تابعة للأتراك، حق حصانة الأجانب من القضاء والمحاكم الوطنية في الداخل. فالأجانب، وحتى الانكليز، عندما يخالفون القانون فإنهم يحاكمون في محاكمنا ولا يستثنى الانكليز من ذلك.

– ما هو رأيكم في الحركة العربية التي انطلقت من الحجاز؟ وما هو تأثيرها على بلادكم؟

* إن الحركة بعيدة عنا ولا تأثير لها على بلادنا، إلا أننا دائماً ندعو إلى الله أن يكتب لها النجاح ويساعد هؤلاء الذين يعملون من أجلها.

– هل تعتقدون بأنه بالامكان توحيد الشعب العربي وتقوية نفوذ الأمراء في شبه الجزيرة؟

* رأيي الشخصي بأنه لا يمكن أن تكون هناك وحدة وتماسك وقوة من غير وجود النيات الحسنة. فإذا توافرت النية الحسنة لدى كل الأمراء فإنه أمر جيد، أما إذا بقي كل أمير يشكك بنيات الآخر، ويخاف من تجريده من قوته فسيحصل العكس.

هذا هو رأيي الشخصي، وأرجو أن أكون مخطئاً في رأيي هذا، وأن أمنيتي الكبرى هي أن يكون عرب الجزيرة كما جاء في الحديث: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى».

– كيف هي علاقتكم مع أمراء الجزيرة ومع صاحب الجلالة الملك حسين (بن علي)؟

* جيدة جداً.

– ما هو رأيكم بالصراع الدائر مؤخراً بين الحجاز ونجد، وهل هو لأسباب سياسية أم دينية؟

* ظاهرياً لأسباب دينية، ولكن تلك ليست الحقيقة.

– ما هي الظروف السائدة والأوضاع الحالية في بلادكم؟

* يسودها الأمن والعدل.

– كيف يتم تشكيل الحكومة (في بلادكم)؟

* تتألف الحكومة من الأمير ومجلسه وقاضي الشرع. فالأمير لا

ينظر ويقرر في القضايا مهما كانت صغيرة أو كبيرة، دون أن يستدعي مجلسه للاجتماع الذي يضم وجهاء الدولة، ويأخذ بمشورتهم، ومن ثم يتصرف بناءً على قرار ذلك المجلس، وإذا ما كانت القضية «تقليدية»، فإنه يتم حلها استناداً إلى التقاليد، وإذا ما كانت قانونية فالقاضي يعطي قراره استناداً إلى الشريعة الإسلامية. فالقاتل يحكم عليه بالإعدام، والزاني أو الزانية يجلد أو تجلد أو يُرجم أو تُرجم، والسارق تُقطع يده، والجرائم الصغيرة يحاكم مرتكبوها استناداً إلى توجيهات القاضي. ولا يوجد هناك حاجز بين الأمير وشعبه، فبابه مفتوح للمظلومين كافة، وهو صارم في إصدار أوامره للنظر في القضية وإنصاف المظلوم. وهذا هو حال الأمير في الشارع وفي البيت، أي انه بمقدور الشخص أن يقدم مظلمته وشكواه إليه حتى ولو قابله في الشارع، إذ انه سيقوم بالتحقيق فيها فوراً.

– كيف حال الزراعة في بلادكم؟

* ضعيفة جداً.

– والتعليم؟

* هناك عدد من المدارس الابتدائية الصغيرة «الكتاتيب» في الكويت التي تقوم بتدريس وتعليم القرآن وحكمة الكلمة فيه، وجامعة كبيرة تقوم بتدريس الدراسات الدينية وهذا العالم.

– ما هي مصادر الايرادات للحكومة الكويتية؟

* الماشية وأشجار النخيل ورسوم الجمارك وممتلكاتنا في البصرة.

– هل هناك جيش نظامي في البلاد؟

* نعم هناك جيش نظامي وجيش من البدو أيضاً ولديهم أسلحة كفؤة.

وهنا انتهى حديثنا، وودعنا الأمير ونحن معجبون بصراحته في الحديث وبأفكاره المتحررة، شاكرين له استقبالنا.

الشيخ أحمد الجابر يرفض ربط الخدمات البريدية بين العراق والكويت ويضع شروط الاتفاقية بينهما

رقم الوثيقة. F0371/16000
تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٢

قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، كانت حكومة الهند في بومباي (التابعة للحكومة البريطانية) هي التي تقوم بإدارة الخدمات البريدية في الكويت. وتم افتتاح أول دائرة للبريد هناك في عام ١٩١٥ خلال فترة الحرب، إذ كانت الدائرة العسكرية للبريد والتلغراف التابعة لوزارة الحرب البريطانية، هي التي تقوم بذلك، إذ أصبحت الكويت آنذاك منطقة عسكرية متقدمة مهمة بالنسبة إلى المجهود الحربي البريطاني للقوات المتوجهة للانزال في الفاو لإزاحة الأتراك، فتم ربطها بخط هاتفي مع البصرة. وعندما تم تأسيس الدائرة المدنية لخدمات البريد والتلغراف في العراق، تم وضع دائرة البرق والبريد في الكويت تحت إشراف دائرة البرق والبريد العراقية لأسباب اقتصادية ولتقليص النفقات. إلا أن شيخ الكويت الأمير أحمد الجابر وجه رسالة احتجاج شديدة إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، يعبر فيها عن اعتراضه واحتجاجه على هذا الأمر، فوضع شروطه لهذا الغرض بعد أخذ موافقته وتنفيذ المطالب، وفيما يلي نص الوثيقة الصادرة عن دائرة المقيم السياسي البريطاني في بوشهر إلى وزير خارجية حكومة الهند:

موثوق رقم ٨١١ ـ اس لسنة ١٩٣٢
المقيمية البريطانية والقنصلية العامة
بوشهر ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٢
من صاحب الفخامة المقدم تي سي. فاول، المقيم السياسي في الخليج الفارسي، إلى وزير خارجية حكومة الهند، نيودلهي.

خدمات البرق والبريد والهاتف في الكويت

سيدي،

بالإشارة إلى الرسائل المتبادلة والمنتهية برسالة دائرة الشؤون الخارجية السياسية رقم (اف ـ ١٢٢ ـ ان/٣١)، والمؤرخة في الأول من شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٢، أتشرف بأن أبلغكم بأنه تم ابلاغ مقترحات حكومة العراق المرفقة والواردة في الرسالة الموثوقة للسير هربرت يونغ، والمؤرخة في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٢، إلى فخامة شيخ الكويت. والجواب هو أنه على استعداد للدخول في اتفاقية مع الحكومة العراقية لإدارة الخدمات الخاصة بدائرة البرق والبريد والهاتف في الكويت، من قبل دائرة البرق والبريد العراقية وفق الشروط التالية:

(أ) أن تكون مدة الاتفاقية لفترة ١٥ عاماً فقط.

(ب) أن تدفع الحكومة العراقية إلى شيخ الكويت مبلغاً مالياً سنوياً قدره ١٦,٢٠٠ روبية، عن حق التمتع بامتياز إدارة خدمات البريد والبرق والهاتف الكويتية.

(جـ) أن يمنح شيخ الكويت حق امتياز شخصي (أن يسري ذلك على من يتعاقب على الحكم من الشيوخ كرئيس دولة)، لإرسال البرقيات الشخصية مجاناً. (ويقول الشيخ أن يحدد حداً أقصى لهذه التكاليف على ألا تتجاوز ٢٠٠ روبية في الشهر).

(د) أن يتمتع الشيخ بحق الاستخدام الشخصي لخط الكويت ـ الزبير ـ البصرة الهاتفي، مجاناً ودون أجور.

(هـ) أن يتم ربط قرية الجهرة بالخط الهاتفي الكويت ـ الزبير ـ البصرة الذي سيتم إنشاؤه.

(و) أن تتضمن الاتفاقية موافقة صريحة واضحة من جانب الحكومة العراقية، بأن إدارتها للخدمات البرقية البريدية والهاتفية في

الكويت هي بموافقة الحكومة الكويتية، ولا يترتب عليها حقوق سياسية أو أي حقوق أخرى للحكومة العراقية.

٢ ـ وفيما يلي تعليقاتي على هذه الشروط (الكويتية) التي طلبها الشيخ أحمد:

(أ) هذه الفقرة قد تكون مقبولة من قبل الحكومة العراقية التي اقترحت أن تكون مدة الاتفاقية عشرين عاماً.

(ب) هذا الشرط مشابه لما تدفعه حكومة الهند مقابل حقها في إدارة الخدمات البريدية والبرقية في الممتلكات الفرنسية في الهند. ويبدو أن المبلغ المطلوب كبير بالنسبة إلى الكويت. ومن ناحية ثانية، فإنه يبدو أن الشيخ يفكر باحتمالات اكتشاف النفط في الكويت، الذي سيضاعف من ايرادات خدمات البريد والبرق والهاتف.

(ج) لا يقبل العراق بما ورد في هذه الفقرة، من منح امتياز للشيخ. وفي ضوء التحديد الوارد بالنسبة إلى نفقات البرقيات، فإنه من الممكن أن تذعن الحكومة العراقية لهذا الأمر في النهاية.

(د) من الممكن هنا أيضاً التوصل إلى اتفاق، مثلاً بصدد تحديد عدد المكالمات البعيدة بالنسبة إلى استخدام الشيخ للهاتف مجاناً.

(هـ) من الملاحظ هنا أن الخط التلغرافي المزمع انشاؤه بين الكويت ـ البصرة، الذي سيمتد معه الخط الهاتفي المقترح يمر بالقرب من قرية الجهرة. وأن كل ما يطلبه الشيخ هو مد خط قصير من الخط الرئيسي إلى القرية، إذ ستكون تكاليفه بالنسبة إلى الحكومة العراقية بسيطة. ومن ناحية ثانية، فإن الحكومة العراقية مستعدة تماماً أن تمد خطاً خاصاً للشيخ حتى الجهرة.

(و) هذه الفقرة، ضمان وضعه الشيخ برغبته ولا اعتراض للحكومة العراقية على ذلك.

٣ ـ إن هذه القضية تتصف بطبيعة تجارية للتوصل إلى اتفاق بين

الحكومتين المعنيتين. واقترح ايصال المقترحات المقابلة للشيخ كما هي إلى الحكومة العراقية، وانها (المقترحات) تشكل الأساس للنقاش بين الطرفين.

سأقوم بإرسال نسخة من هذه الرسالة إلى وزير الهند في حكومة صاحب الجلالة وسفيرها في بغداد.

المخلص

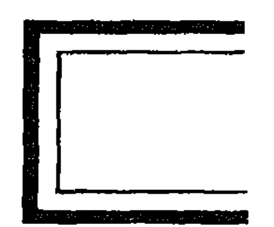
(توقيع)

تي. سي. فاول

المقدم والمقيم السياسي البريطاني في الخليج الفارسي

الفصل السادس

تثبيت الحدود الكويتية



الكويت في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح وتثبيت الحدود العراقية ـ الكويتية عام ١٩٢٣

رقم الوثيقة. F0371/3393
آذر/مارس ١٩١٨

لم يستمر حكم الشيخ سالم مبارك الصباح طويلاً (١٩١٧ ـ ١٩٢١)، إلا أنه على الرغم من ذلك، حقق انجازات كبيرة في الوقت الذي كانت فيه الحرب العالمية الأولى مستعرة. اتصف الشيخ سالم مبارك الصباح بشجاعته وشخصيته القوية وشعبيته، وبخبرته الطويلة في الصحراء التي قضى فيها أعواماً عديدة تبلغ السبعة عشر عاماً حتى عام ١٩١٢. وكان الشيخ في تحدٍ ومواجهة مستمرة مع السلطات الانكليزية في الخليج لإفشال محاولاتها لتضييق الحصار البحري على سواحل الكويت، التي كانت تعتمد بدرجة كبيرة في مواردها على رسوم البضائع الواردة والصادرة، في محاولة لسد الطريق على وصول التموينات والأسلحة إلى الجيش التركي داخل الجزيرة العربية عن طريق الكويت. وكانت السياسة الخارجية الكويتية في عهده تتصف بالذكاء، إذ زادت شعبية الشيخ سالم بين شعبه، بسبب النهج الاستقلالي الذي اختطه للكويت خلال فترة حكمه، وفي أحرج أوقات الحرب الدائرة. كما حقق الشيخ نجاحاً بارزاً ومتميزاً في قدرته على حل الخلافات في الداخل وفي علاقاته مع جيرانه. وأخيراً وافته المنية في الساعة الثانية عشرة إلا ربعاً من ليلة ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٢١ بعد عودته من الجهرة، بعد إصابته بنزلة

بـرد حادة في صـدره. وحل محلـه في الحكم الشيـخ أحمـد الجابـر الصباح، بعد أن قررت عائلة الصباح انتخابه خلفاً لعمه المتوفي. وتم ذلك يوم ٢٤ آذار/ مارس ١٩٢١ بعد عودته من خارج الكويت عندما كـان في مهمة في نجـد، وبـادر الشيـخ أحمـد بتـاريـخ ٢٥ منـه إلى الاجتماع مع وجهـاء وشخصيات البـلاد، وأبلغهم بأنـه لن يتخذ أي قـرار مهم دون استشـارتهم. كمـا بـادر الشيـخ إلى تشكيـل مجلس استشـاري يتألف من ستـة أعضاء لحكم البـلاد يضم عضوين من عائلة الصباح، وأربعة من أهل الحكمة، ويترأس الشيخ بنفسـه هذا المجلس لتصريف شؤون الإمـارة (انظر الـوثيقـة رقم (F0371/6261) والمؤرخـة ٤ آذار/ مـارس ١٩٢١، الصـادرة عن المقيم السيـاسي البريطاني في الخليج إلى وزير الهند (في الحكومة البريطانية)).

وكانت من أهم القضايا التي صبَّ الشيخ أحمد الجابـر اهتمامـه عليها بعد انتهاء الحرب واستلامه المسؤولية، هي تثبيت الحدود مـع جـيرانه من الـدول المجاورة (العـراق ونجد آنـذاك) وخصـوصـاً أن الاتفاقية البريطانيـة ـ التركيـة لعام ١٩١٣ لم يتم تصـديقها، نظـراً لدخول تركيا الحـرب ومن ثم هزيمتهـا. فبعد تـرسيم وتثبيت الحدود الكويتية مـع نجد، وتصـديقه لاتفـاقية «العقـير» الموقعـة بينه وبـين سلطان نجد وملحقاتها (آنذاك) عبد العزيز بن عبد الرحمن السعـود في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٢، تحول الشيخ نحو تثبيت حـدود بلاده مـع العراق التي تبـوأ عرشهـا آنذاك الملـك فيصل بن الحسين في عام ١٩٢١.

وفيما يلي نص الرسالـة الموجهـة من الشيخ أحمـد الجابـر الصباح حاكم الكويت والمؤرخة في الأول من نيسان/ ابريل ١٩٢٣، إلى الوكيل السيـاسي البريطـاني في الكويت الـرائد جي سي. مور (رقم الوثيقة F0371/8952 صفحة ٥٥).

(١٣ شعبان ١٣٤١ هـ - ١ نيسان/ ابريل ١٩٢٣)
رسالة من صاحب الفخامة الشيخ احمد الجابر الصباح، حاكم الكويت إلى الوكيل السياسي (البريطاني)، الكويت.

بعد التحية.

أعرف الآن بأنه قد تم تثبيت الحدود بين نجد والكويت كما ورد في الاتفاقية. إلا أنني ما زلت لا أعرف شكل الحدود بين العراق والكويت. وسأكون مسروراً لو زودتني بهذه المعلومات لاطّلع عليها.

ورسالة مؤرخة في ١٧ شعبان ١٣٤١ هـ (٤ نيسان/ ابريل ١٩٢٣)، من صاحب الفخامة الشيخ احمد الجابر الصباح، حاكم الكويت، إلى الوكيل السياسي، الكويت.

بعد التحية،

بالإشارة إلى رسالتكم رقم (١٦٠) والمؤرخة في ١٦ الجاري (٣ نيسان/ ابريل ١٩٢٣)، حول موضوع الحدود بين العراق والكويت والتي أنادي وأطالب بها، فإنها الحدود نفسها التي كان قد طالب بها الشيخ الراحل سالم في الملحق المرفق برسالته المرسلة إليكم، بتاريخ الثالث من محرم ١٣٣٩ هـ (١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠)، والتي هي: من نقطة التقاء وادي العوجة مع الباطن وشرقاً إلى جنوب آبار صفوان، وجبل سنام وأم قصر وإلى سواحل جزر بوبيان وورية، وعلى طول الساحل إلى الحدود الحالية للكويت ونجد. ومن ضمن هذه المنطقة الجزر البحرية التالية: مسكان وفيلكة وعوهة وكبر وقاروة وأم المرادم. هذه هي حدود الكويت التي أطالب بها.

وفيما يلي نص الرسالة الصادرة عن الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى المندوب السامي البريطاني في العراق حول الموضوع.

رقم الوثيقة· F0371/8952
رقم اس ـ ٥٢

موثوق

الكويت، الوكالة السياسية

٤ نيسان/ ابريل ١٩٢٣

إلى ـ سكرتير صاحب الفخامة المندوب السامي في العراق
بغداد

حدود الكويت

مذكرة

بتاريخ الأول من نيسان/ ابريل ١٩٢٣، كتب لي الشيخ أحمد مشيراً بأنه تم تثبيت الحدود بين الكويت ونجد بموجب الاتفاقية الأخيرة، إلا أنه ما زال لا يعرف شكل الحدود بين الكويت والعراق وأنه يستفسر عن ذلك الموضوع.

فأجبته بأنني أعتقد أنه من الأفضل قبل إحالة الموضوع إلى صاحب الفخامة المندوب السامي، أن يخبرني هو عن الخط الحدودي الذي يطالب به لكي يطلع بدوره على ذلك.

فردّ على رسالتي هذا الصباح، وكانت إجابته تتضمن المطالبة بالجزء الشمالي من الخط الأخضر بمثابة الحدود بين الكويت والعراق، على الخارطة المرفقة لمسودة الاتفاقية البريطانية ـ التركية الموقعة في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣. كما أنه يطالب على وجه الخصوص بجزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكة وعوهة وكبر وقاروة وأم المرادم على أنها تعود للكويت.

وأرفق طياً الترجمة للرسالتين المرسلة من قِبله وسوف أكون مسروراً لو علمت شكل الإجابة الذي سأعطيه.

الرائد
(توقيع)
جي. سي. مور

الكويت، الوكيل السياسي

نسخة إلى سكرتير فخامة المقيم السياسي في الخليج الفارسي، بوشهر

التزامات العراق الدولية بعد انتهاء انتداب البريطاني تجاه الكويت

رقم الوثيقة: F0371/13038

أكدت هذه الوثيقة على ضرورة احترام العراق للالتـزامات الـدولية والقانونية التي ورثها عن القوة المنتدِبة (بريطانيا)، بعـد انتهاء فتـرة الانتداب البريطاني في عام ١٩٣٢، ودخـول العراق في عصبـة الأمم. ومن ضمن هذه الالتزامات معاهدة التحالف الموقعة بـين الطرفـين في عام ١٩٢٢، وبروتوكول عام ١٩٢٣، والاتفاقات الملحقة والموقعة عـام ١٩٢٤، والتي قبـل بها مجلس عصبـة الأمم في أيلول/ سبتمبـر عام ١٩٢٤. كمـا التزمت بـريطانيـا استناداً إلى المـادة (٢٢) من ميثـاق عصبة الأمم، بتقديم المشورة والمساعدة للعراق الى حين يصبح قادراً على الوقوف على قدميه. ومن بين الالتزامـات الأخرى التي تعهـد بها العراق لعصبة الأمم ابرام اتفاقيـة خاصـة بتسليم المجرمـين، ورفع تقرير اداري سنوي إلى مجلس العصبة، وعرض النزاعـات الخاصـة بمعـاهدة التحـالف مع بـريطانيـا على محكمـة لاهاي الـدولية عنـد الاختلاف في تفسير نصوص تلك المعـاهدة. كمـا تعتبر معـاهدة عـام ١٩٢٦ بشأن الموصل أيضاً، التزاماً دولياً آخر دخلت فيـه بريطـانيا وورثه العراق عنها.

ومن بين الالتزامات الأخرى التي ورثها العراق عن بريطانيـا، بعد انتهـاء فتـرة الانتـداب البـريطـاني عـلى العـراق ١٩٢١ ـ ١٩٣٢، الالتزامات البريطانية تجاه شيوخ الكويت والمحمرة والتي وعدت بهـا بريطانيا في تشرين الثاني/ نـوفمبر ١٩١٤، مقـابل المجهـود الجريء الذي قدمه شيخ الكويت، في طرد القوات التركيـة من أراضي الكويت وجنوب العراق في البصرة، خلال فترة الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨. ولهـذا السبب، تم تبادل الـرسـائـل بـين وزارة الخـارجيـة البـريطانيـة ورئيس وزراء العراق نـوري السعيـد، والمؤرخـة في ١٧ نيسـان/ ابريـل ١٩٢٤، بـاعتبـار أن الكـويت كيـان سيـاسي ودولي

مستقل. وقد أكد أحد محاضر وزارة الخارجية البريطانية المؤرخ في ٦ شباط/ فبراير لعام ١٩٢٩، على استقلالية دولة الكويت، وبأن شيخ الكويت يرتبط بعلاقات تعاهدية مع حكومة صاحب الجلالة، ومعترف به كحاكم مستقل.

العراق يخل بالتزاماته الدولية تجاه الكويت ويهدد بمصادرة ممتلكات الشيخ أحمد الجابر في البصرة

رقم الوثيقة: F0371/14521
أيلول/ سبتمبر ١٩٣٠

وبادر العراق في عام ١٩٣٠، أي قبل عامين على انتهاء فترة الانتداب البريطاني، إلى مضايقة حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر، بمطالبته أولاً بدفع الضرائب عن مزارع النخيل التي كان ورثها عن والده وجده الراحل الشيخ مبارك الصباح، ومن ثم التهديد بشرائها بثمن بخس، أو مصادرتها استناداً إلى قانون الأراضي العراقي. فرفض الشيخ ذلك الإجراء، استناداً إلى أن هذه المزارع معفاة من الرسوم والضرائب، بموجب الاتفاق البريطاني الكويتي لعام ١٩١٤، مقابل قيام الشيخ مبارك الصباح في المشاركة في إزاحة وطرد القوات التركية من البصرة والأراضي والجزر الكويتية المجاورة خلال الحرب العالمية الأولى، وبموجب وعد مكتوب قدمته السلطات البريطانية إلى حاكم الكويت آنذاك، إذ ورث العراق هذا الالتزام عن بريطانيا بموجب تعهد بتنفيذه قدمته إلى عصبة الأمم، عندما أوشكت فترة الانتداب البريطاني على العراق على الانتهاء، وليصبح العراق دولة مستقلة وعضواً في العصبة في عام ١٩٣٢.

وفيما يلي نص المراسلات المتبادلة بين رئيس وزراء العراق نوري السعيد، وحاكم الكويت من خلال ممثل نوري السعيد، السيد حامد بك النقيب آنذاك.

ديوان مجلس الوزراء **رقم (٢٦٧٤)**

١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٠

إلى السيد حامد بك النقيب المحترم

بعد التحية:

لقد شجعنا عملكم الممتاز في خدمة المصلحة العامة، بأن نأمركم بالذهاب (إلى الكويت) ومقابلة صديقنا صاحب الفخامة المحترم الأمير أحمد الجابر شيخ الكويت، بخصوص ممتلكاته وقضية إعفائها من الضريبة.

وقد أعطينا الشيخ صالح بك باش أعيان، المعلومات الكاملة حول هذه القضية، ولديه الأوامر ليوضح لكم كل شيء قبل سفركم المذكور. وإنني واثق من أنكم ستقابلون الأمير، وتبينوا له طبيعة طلبنا بعد وصول الشيخ صالح بك (في الكويت). وأنه سيبلغ احتراماتنا إلى صاحب الفخامة، ويتوصل إلى حلٍّ مرضٍ حول موضوع الضريبة، حيث لا يمكن ابقاء هذا الموضوع دون حل.

ونرجو معذرتنا في تكليفكم بهذه القضية المهمة. وإننا نأمل أن تبلغوننا برقياً بنجاحكم في هذه المهمة التي نكلفكم القيام بها.

وتقبلوا احتراماتنا

المخلص

(توقيع)

نوري السعيد

وفيما يلي نص الرسالة الموجهة من ممثل نوري السعيد، السيد حامد بك النقيب، إلى صاحب الفخامة الشيخ أحمد الجابر الصباح، حاكم الكويت:

من السيد حامد بك النقب، البصرة
إلى صاحب الفخامة أحمد الجابر الصباح، حاكم الكويت
٢٨ ربيع الثاني ١٣٤٩ هـ (٢١ ايلول/ سبتمبر ١٩٣٠)

بعد التحية،

بعد تقديم الشكر لكم، فقد وصلنا البصرة بأمان، وفي اليوم التالي، قمت بإرسال برقية إلى فخامتكم، واستلمت الجواب بأنه قد تمت تسوية القضية كما هو مرغوب فيه. وزارني صباح هذا اليوم قائمقام شط العرب، وقال بأنه تم استلام الأوامر من وزارة المالية بعدم المطالبة بدفع الضرائب من قبل فخامتكم وإلى إشعار آخر. لذا، فقد تم حل الموضوع. أرجو منكم أن تطلعوني على التفاصيل لكي أقف على الحقيقة. ولقد قمت بإرسال رسالة إلى نوري باشا هذا اليوم، وأرفق طياً نسخة عن رسالتي هذه.

من السيد حامد بك النقيب، البصرة
إلى صاحب الفخامة نوري باشا السعيد، رئيس الوزراء، بغداد

الوثيقة دون رقم
دون تاريخ

بعد التحية والاحترام،

تنفيذاً لأوامر فخامتكم قابلت الشيخ صالح باش أعيان، وسافرنا معاً إلى الكويت مباشرة، إذ كنت أحمل جواز سفر بشكل دائم، إلا أن الشيخ صالح باش أعيان، اضطر إلى الانتظار يومين لاستلام جواز جديد.

وبعد أن قدمت الاحترامات، والسلام المرسل من قبلكم، لفخامة الشيخ أحمد الجابر، أمير الكويت، أعطيته الرسالة التي استلمتها لايصالها لفخامته، وحاولت التوصل إلى حل مرضٍ بصدد دفعه الضرائب عن ممتلكاته في العراق. وبذلت جهودي لكي أنهي هذا

الموضوع، وأصل إلى حل تستمر فيه العلاقات الودية والأخوية بين البلدين. وطلب مني فخامته بأن أبلغكم احترامه وتقديره، وأخلص تمنياته بالنجاح لفخامتكم في جهودكم الموثوقة من أجل رفاه العراق الحبيب. وقال بأنه لن يتمكن من اتخاذ قرار بصدد الموضوع لسببين:

الأول، لأن هذه الممتلكات لا تعود إليه فقط بل للورثة كافة عن جده الراحل الشيخ مبارك باشا الصباح، لذا، فإنه لن يبحث في الموضوع الخاص بالضريبة، إلا بعد أخذ رأي الورثة. ثانياً، إن الحكومة البريطانية قد وعدت جده الراحل الشيخ مبارك باشا الصباح بإعفاء ممتلكاته في العراق كافة من الضرائب. ولقد أعطي هذا الوعد نتيجة بعض الترتيبات السياسية التي تمت بين الحكومة البريطانية وجده المذكور، واستناداً إلى بعض الوعود والاتفاقات التي تمت، لذا، فإن القضية دبلوماسية أكثر مما هي مالية. لذا، فإنه من المستحيل بالنسبة إليه أن يوافق على الطلب (لدفع الضرائب) وطلب إحالة الموضوع إلى الحكومة البريطانية.

وبالختام أشكر فخامتكم على ثقتكم في شخصي، التي زادتني شرفاً واحتراماً، وإنني مستعد دائماً أن أطيع أوامركم التي قد أكون قادراً على تنفيذها.

موقف بريطانيا من اخلال العراق بالتزاماته الدولية تجاه الكويت

رقم الوثيقة: F0371/14521
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٠

وبعد أن رفع نوري السعيد الموضوع إلى السلطات البريطانية لإبداء وجهة نظرها، بصدد امتناع الشيخ أحمد الجابر عن دفع الضرائب عن ممتلكاته، بينت الحكومة البريطانية موقفها من الموضوع، إذ كتب المقيم السياسي البريطاني في الخليج في تقريره الموجه إلى وزير

المستعمرات البريطاني، مبيناً تفاصيل الاستفزاز العراقي للسلطات الكويتية:

(موثوق)
مكتب المقيم السياسي في الخليج الفارسي
اي. جي. تي. اس. «باتريك ستيوارت»
في البحر، ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٠

رقم (٢٧ تي)
إلى فخامة اللورد باسفيلد وزير المستعمرات
لندن

سيدي،

١ ـ استمراراً لبرقيتي رقم (٧٦) والمؤرخة في ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٠، بصدد المفاوضات الجارية بين شيخ الكويت والسلطات العراقية، حول شراء مزارع النخيل العائدة للشيخ، أتشرف بأن أرسل اليكم ترجمة للرسالة الموجهة من حامد بك إلى الشيخ.

٢ ـ نجد في الفقرة (٤) من الرسالة، بأنه قد تم الطلب من الشيخ التأكد من السلطات البريطانية عن موقفها القانوني بصدد هذه الممتلكات. كما طلب حامد بك من الشيخ في الفقرتين الأخيرتين، بأن يقاوم ويرفض مطالب الحكومة العراقية إذا ما كان موقفه قوياً بالنسبة إلى هذه الممتلكات. أما إذا كان موقفه ضعيفاً، ولا يمكنه الاعتماد على دعم الحكومة البريطانية، فإنه من الأفضل بالنسبة إليه أن يتوصل إلى حل مع الحكومة العراقية. ولا يستبعد أن تكون هذه الوثيقة الغريبة، محاولة من جانب السلطات العراقية للتأكد من نيات ووجهات نظر حكومة صاحب الجلالة، حول هذه القضية بهذه الطريقة الشاذة. ففي البداية، طالبت الحكومة البريطانية الشيخ بدفع ٨١,٠٤٦ ألف روبية، والتي أصبحت بعد ذلك ٤,٥٠٠ ليرة

تركية (أنظر برقيتي رقم (٧١) والمؤرخة في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٠). والآن، فإن الحكومة العراقية مستعدة أن تخفض المبلغ المطلوب إلى ١٠ آلاف روبية.

٣ ـ وقد ناقشت فوراً الموضوع بشكل مطوّل مع الشيخ أحمد، وأوضح لحكومة صاحب الجلالة فحوى الملاحظات التي أبداها الشيخ، حول موضوع مزارع النخيل (التي تعود لعائلته في العراق).

٤ ـ وبدأ حديثه ليذكرني بأنه لديه وعد جازم من الحكومة البريطانية، بأن هذه الممتلكات معفاة من الضريبة بشكل دائم. وعندما طلب منه الوكيل السياسي (في الكويت) الدخول في مفاوضات مع السلطات العراقية لبيع هذه الممتلكات، فإنه قد علم بأنها رغبة حكومة صاحب الجلالة بذلك، لذا، فإنه امتثل لرغباتها مشترطاً أن تكون هذه المفاوضات سرية قبل كل شيء، لأنه لا يرغب أن تصل الأخبار إلى آذان أفراد أسرته، الذي يمتلكون حصصاً في هذه الممتلكات لحين انتهاء هذه المفاوضات. كما أنه لا يرغب أن تتناقل الشائعات في السوق في البصرة والكويت وتتحدث بالموضوع، احتراماً لشخصه وكرامته.

الحدود العراقية ـ الكويتية في عام ١٩٣٢

رقم الوثيقة: **F0371/16010**
عام ١٩٣٢

تناولنا سابقاً موضوع تثبيت واعتراف الشيخ أحمد الجابر في عام ١٩٢٣ بالحدود العراقية ـ الكويتية، وهي الحدود نفسها التي نصت عليها الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣، والمؤشرة بالخط الأخضر على الخرائط المرفقة بالاتفاقية المذكورة. ففي نيسان/ ابريل ١٩٢٣، أبلغت بريطانيا الشيخ أحمد الجابر بأن بريطانيا (التي كانت القوة المنتدِبة على العراق) تعترف بالحدود التي يراها هو صحيحة بين العراق والكويت، والتي تُعطيه

جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكة وعوهة وكبر وقاروة ومقطع وأم المرادم.

وفيما يلي نص الوثيقة التي تضمنت كيفية تبادل الرسائل بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، وشيخ الكويت أحمد الجابر، والتي حدد فيها نوري السعيد خط الحدود بين البلدين كما جاءت في اتفاقية ١٩١٣، ووافق عليها الشيخ أحمد الجابر والسلطات البريطانية:

٢ ـ الحدود العراقية الكويتية في محضر وزارة الخارجية البريطانية

٢٨ ـ ... تحول الحديث بعد ذلك إلى موضوع الحدود العراقية ـ الكويتية، والتي تم تحديدها حسب الأصول.

٢٩ ـ لقد تم تخطيط الحدود بين الكويت والعراق استناداً إلى ما ورد في الاتفاقية البريطانية ـ التركية، المؤرخة في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣، إلا أنه لم تتم المصادقة على هذه الاتفاقية نهائياً (بسبب إعلان الحرب العالمية الأولى ودخول تركيا فيها). وفي نيسان/ ابريل ١٩٢٣، تم إبلاغ الشيخ (شيخ الكويت) برسالة صادرة عن المقيم السياسي، بأن حكومة صاحب الجلالة قد اعترفت بالحدود التي تريدها الكويت والعراق. وكان هذا الخط الحدودي هو الخط الأخضر نفسه المؤشر والوارد في الاتفاقية البريطانية ـ التركية، والموقعة في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣.

٣٠ ـ وأعقب ذلك نقاش طويل حول الوضع الحالي للكويت ولوضعها ما قبل الحرب، ومدى شرعية وسريان اتفاقية عام ١٩١٣، ومناقشة رسالة المقيم السياسي إلى الشيخ، وتقرر أخيراً بأن أفضل سبيل إلى حل هذه القضية، هو التأكيد على خط الحدود الحالي في رسائل يتم تبادلها بين العراق والكويت، بالأسلوب نفسه الذي تم به الاتفاق على قضية الحدود بين العراق وشرق الأردن.

٣١ ـ وأشار السيد رندل (في وزارة الخارجية البريطانية) (على

الرغم من أنها وجهة نظر وزارة الهند)، بأنه من الضروري، من وجهة نظر العلاقات البريطانية ـ الكويتية، تصديق وأخذ موافقة الوكيل السياسي (في الكويت) على أي ترتيبات من هذا القبيل بين العراق والكويت، إذ ان لهذه الموافقة أهمية كبيرة بالنسبة إلى عصبة الأمم، نظراً إلى أن الكويت ليست عضواً في العصبة (آنذاك)، إلا أنه نظراً إلى أن العلاقات الخارجية للكويت خاضعة لسيطرة حكومة صاحب الجلالة، فإنه من الضروري، في هذه الحالة، تجنب ما يسبب الإحراج في الشؤون الخارجية تجاه الشيخ، لذا، فقد تم الاتفاق بأن يكون حل الموضوع بتبادل المذكرات كما يلي:

(١) مذكرة من رئيس الوزراء العراقي إلى شيخ الكويت، يذكر فيه مقترحه لتأكيد الحدود نيابة عن الحكومة العراقية.

(٢) رسالة من الشيخ إلى الوكيل السياسي يذكر فيها المقترح (العراقي)، طالباً موافقة حكومة صاحب الجلالة على ذلك.

(٣) رسالة من الوكيل السياسي إلى الشيخ جواباً على ما ورد في (٢) أعلاه مبيناً موافقة حكومة صاحب الجلالة.

(٤) مذكرة من الشيخ إلى رئيس الوزراء العراقي، مشيراً إلى ما ورد في مذكرته ولقبوله للمقترح الوارد (١) أعلاه.

٣٣ ـ ولإيجاز ما ورد في الاجتماع، فإن الموقف بصدد ضرورة حصول موافقة عصبة الأمم على حدود العراق كان كما يلي:

(أ) تم تثبيت الحدود العراقية ـ التركية بموجب معاهدة لوزان.

(ب) تم تخطيط الحدود العراقية ـ الايرانية من قبل الحرب (الأولى).

(ج) تم ارسال أوراق تخطيط الحدود العراقية ـ السورية إلى العصبة.

(د) لقد تم الاتفاق بالنسبة إلى الحدود العراقية ـ النجدية، بأنه

إذا ما أثير هذا الموضوع في جنيف، فإن أفضل طريقة بالنسبة إلينا، هي إبراز بروتوكول «العقير».

(هـ) سيتم التأكيد على الحدود العراقية ـ الاردنية، والعراقية ـ الكويتية، بواسطة تبادل المذكرات، كما تم الاقتراح على ذلك أعلاه، إذ سيكون بإمكان نوري باشا تقديم ذلك في جنيف، إذا ما تم الاستفسار عن موضوع هذه الحدود.

وفي تموز/ يوليو عام ١٩٣٢، طلب رئيس الوزراء العراقي من المندوب السامي البريطاني (قبل استقلال العراق في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٢)، أن يستحصل موافقة الشيخ (أحمد الجابر) للوصف التالي للحدود القائمة بين البلدين. وفيما يلي نص ما ورد في رسالة نوري السعيد:

رقم الوثيقة: F0371/16922
تموز/ يوليو ١٩٣٢

«من تقاطع وادي العوجة مع الباطن، ومن هناك باتجاه الشمال بامتداد الباطن، إلى نقطة تقع جنوب صفوان، ومن ثم شرقاً ماراً من جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر، تاركة هذه الأماكن إلى العراق، ومن ثم إلى نقطة التقاء خور الزبير بخور عبد الله. وتعود جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكة وعوهة وكبر وأم المرادم للكويت».

ومن خلال قناة الاتصال نفسها (بالمندوب السامي البريطاني في العراق) وافق الشيخ على ذلك.

وكان تشكيك العراق قد ازداد، منذ أواخر الثلاثينات واندلاع الحرب العالمية الثانية، بفعالية الرسائل المتبادلة في عام ١٩٢٣، بين الشيخ أحمد الجابر، والمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي والكويت، وفي عام ١٩٣٢ بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، والمندوب السامي البريطاني في العراق (قبل الاستقلال)، وبين الشيخ جابر الأحمد، والوكيل السياسي البريطاني في الكويت، والتي أكدت

جميعها الحدود القائمة التي تقررت في عام ١٩١٣ وعام ١٩٢٣ بموجب الاتفاقية البريطانية ـ التركية. وحجة العراق في ذلك، بأن هذه الرسائل قد صدرت عن المسؤولين قبل حصول العراق على الاستقلال وانضمامه إلى عصبة الأمم، وعلى أساس أن الكويت كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية تتمتع بالاستقلال الإداري. وكان رد بريطانيا على مذكرة العراق، بأن معاهدة «سيفر» الموقعة عام ١٩٢٠، ومعاهدة لوزان الموقعة عام ١٩٢٣، قد نصتا على تنازل تركيا عن الأراضي العربية كافة التي كانت تابعة لها، وبضمنها الكويت. وكان العراق قد أخذ يبدي اهتماماً ملحوظاً في عام ١٩٣٨، ببناء ميناء بديل عن البصرة على رأس الخليج العربي في خليج الكويت، بعد أن بدأت ايران تطالب بنصف شط العرب مما يجعل البصرة، كميناء عراقي، في موقف دفاعي عسكري ضعيف. إلا أن بريطانيا تمكنت أخيراً من اقناع السلطات العراقية باختيار موقع آخر في أم قصر الواقعة على خور الزبير، إلا أن العراق طالب في الوقت نفسه أن تتنازل الكويت عن جزيرتي وربة وبوبيان، بهدف إحكام السيطرة العراقية على الممرات المائية المؤدية إلى أم قصر. إلا أن الكويت رفضت الطلب. وفي أواخر الثلاثينات جرى اقتراح باختيار موقع إلى الجنوب مباشرة من لسان المياه المؤدي إلى أم قصر، إلا أنه لم يتضح مكان هذا الموقع وعائديته. وقامت بريطانيا بعد ذلك خلال سنين الحرب بتطوير الموقع المتنازع عليه، وبنت عليه ميناءً ورصيفاً للشحن والتفريغ، ليشكل قاعدة تموين متقدمة ورئيسية إلى الاتحاد السوفياتي، بعد أن هاجمت قوى المحور الأراضي السوفياتية في حزيران/ يونيو عام ١٩٤١. وقامت بريطانيا بإزالة منشآت الميناء هذا بعد الحرب، بسبب موقعه الحساس، وخوفاً من استحواذ العراق عليه، إلا أن جهود العراق لم تتوقف عن تطوير ميناء أم قصر. وحاولت بريطانيا بعد ذلك خلال فترة الأربعينات والخمسينات، بذل مساعٍ كبيرة للتوصل إلى اتفاق بين الطرفين الكويتي والعراقي، على أساسٍ تبادل الرسائل في عام ١٩٣٢، المتعلقة بتأكيد ترسيم الحدود

لعام ١٩٢٣، إلا أنها فشلت في مسعاها بسبب عدم وضوح العوارض والملاح الطبيعية التي تشكل الحدود. وفي أواسط الثلاثينات، مثلاً، تدخلت بريطانيا مرة أخرى لتقرر أن خط الحدود الذي يشكله وادي الباطن، يتبع أكثر الخطوط انخفاضاً في هذا المنخفض الداخلي. وفسر كل طرف الفقرة الواردة في تعريف بيرسي كوكس (المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي والمندوب السامي البريطاني بعد ذلك) الذي أدلى به عام ١٩٣٢، والتي نصت على أن الحدود تمتد الى «الجنوب مباشرة» من صفوان، تفسيراً يخالف تفسير الطرف الآخر. وكانت بريطانيا تقول دائماً بأن خط الحدود يمتد على بعد ميل واحد إلى الجنوب من أقصى نخلة، إلى الجنوب من صفوان. إلا أن المشكلة هي أن عدد النخيل قد ازداد، وضاعت معالم تأشير الحدود السابقة التي وضعت في السنين الماضية.

زيارة الشيخ أحمد الجابر للملك فيصل الأول

رقم الوثيقة: F0371/16008

من المقدم هارولد. آر. بي. ديكسون
الوكيل السياسي ـ الكويت

الوكالة السياسية
الكويت
٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٢
رقم (١٥٥)

إلى
صاحب الفخامة المقيم السياسي في الخليج الفارسي، بوشهر

زيارة الشيخ إلى بغداد

١ ـ استمراراً لبرقيتي رقم (٥٨١) المؤرخة في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٢، أتشرف بأن أرسل اليكم تقريراً حول زيارة صاحب الفخامة الشيخ، وعودته جواً مباشرة من بغداد صباح يوم ٦ أيلول/ سبتمبر.

٢ ـ رافقت طائرة الشيخ ثلاث طائرات من نوع «بوس موث» عند العودة وكان يقود طائرته المقدم محمد علي جواد، قائد القوة الجوية الملكية العراقية.

٣ ـ استغرقت الرحلة ثلاث ساعات وخمس دقائق من البداية إلى النهاية، وكان أداءً جيداً ولم تتوقف الطائرة في الشعيبة.

٤ ـ لقد كان فخامته مسروراً تماماً بالرحلة وبالاستقبال والحفاوة التي لقيها من قبل صاحب الجلالة الملك فيصل، وكذلك المودة التي لقيها من لدن وكيل المندوب السامي (البريطاني) والوزراء وكبار المسؤولين الذين كانوا على اتصال به والذي استقبلوه.

٥ ـ لقد بقي صاحب الفخامة هناك مدة ثلاثة أيام، منذ وصوله يوم ٣ أيلول/ سبتمبر لحين عودته صباح يوم ٦ منه. وخلال هذه

الفترة، حضر فخامته مع الملك مأدبتي الغداء والعشاء، وكذلك حفلات الشاي في الأمسيات خلال الأيام التي بقي فيها هناك. كما تناول العشاء مع صاحب الفخامة وكيل المندوب السامي البريطاني.

٦ ـ وقام صاحب الجلالة الملك فيصل بمنح الشيخ **«وسام الرافدين»** (مدني) الذي أدخل السرور إلى قلب الشيخ تماماً. وأعتقد أن الوسام من الدرجة الأولى، إلا أنني سأقوم بالاستقصاء عن هذا الموضوع للتأكد.

٧ ـ وتباحث الملك خلال الاجتماع بالشيخ مختلف المواضيع، ومن بينها ثلاثة مواضيع حظيت بالاهتمام والنقاش الطويل (استناداً إلى الشيخ):

(أ) عصيان ابن رفاضة في نجد.
(ب) فرض الحصار على الكويت.
(ج) العلاقات بين الكويت وحكومة صاحب الجلالة.

حول الموضوع الوارد في (أ) أعلاه، أعطى الملك تفاصيل كاملة للشيخ حول سخافة محاولة ابن رفاضة، والتي انتهت وبشكل يستحقه بهزيمته ومقتله. ولم يشعر بأي تعاطف تجاه ذلك الشخص الذي حاول مع ٤٠٠ رجل أن يغزوا المملكة. وعندما سأل الملك الشيخ عن رأيه الشخصي بابن سعود، أجابه الشيخ جابر بأنه ينظر إلى ابن سعود باعتباره صديقه الجيد، ولا يمكن أن ينسى له معاملته الجيدة عندما زاره مؤخراً في الرياض.

أما بصدد (ب) أعلاه، فقد استفسر الملك ووجه عدة أسئلة ذات دلالة حول الحصار، وفيما إذا كان لدى الشيخ أي «وثيقة» من حكومة صاحب الجلالة، تعد فيها الشيخ بالتأكيد برفع الحصار كمكافأة له على تعاونه مع حكومة صاحب الجلالة، خلال تمرد الاخوان بقيادة فيصل الدويش. فأجاب الشيخ قائلاً بأنه في الوقت الذي لا يملك فيه مثل هذه الوثيقة، فقد أبلغته الحكومة البريطانية

من خلال الوكيل السياسي، بأن الحكومة قد أعطت ضمـاناً وتـأكيداً، بأنهم سيبذلون أقصى مساعيهم وجهودهم لحل قضية الحصار بشكل يُرضي الكويت تماماً.

وظهر الملك مهتماً بالموضوع تمـاماً، وحثّ الشيـخ على الاستمـرار بتذكير حكومة صاحب الجلالة كل يوم حول ضمانهم وتأكيـدهم هذا. واستناداً إلى ما أورده الشيخ، فقد استخدم الملك الكلمات التالية: «لا أدري ما الذي حل بحكومة صاحب الجلالة هذه الأيام، إذ يبدو أنهم لا يهتمـون بوعـودهم ولا ينفذونهـا ما لم يهـاجمهم المرء ويهـاجمهم ويهـاجمهم، وأنت يا أخي العـزيز يجب أن لا تجلس أبـداً أو تسمح لهم بـأن يفكروا بـأنه بـإمكانهم الخـروج من وعودهم التي أعطـوها للحكام العرب، وبصدد هذه القضية الخاصـة بالحصـار، يجب عليك أن تسجل اعتراضك على ذلك كل أسبوع، لحين قيام حكومـة صاحب الجلالة بتنفيذ وعدها».

ويقول الشيخ، بأنه يرى في ذلك الحديث إشارة الى قضيـة مزارع النخيـل (التي يملكهـا الشيـخ في البصرة، والتي وعـدت بـريطـانيـا بإعفائها من الضرائب دون جدوى) على الرغم من أنه لم يتم التحدث بذلك الموضوع مطلقاً.

٩ ـ وحول ما ورد في (ج) أعلاه، تساءل الملك عن شكل العـلاقات القائمة بين الكويت وحكومة صاحب الجلالـة. فقال، هـل ان الكويت بإرادتها الحرة تحت العناية والحمايـة لحكومـة صاحب الجـلالة؟ أم هل ان القضية هي أن الشيـخ «استجاب مـرغماً»؟ فـأجاب الشيـخ بأنها علاقة مبنية على أسس تعاهدية وباتفاقات متبادلة لدفع الخطـر الأجنبي.

١٠ ـ وأعتقد شخصياً بأن الشيخ لم يكن مسروراً جداً لكل ما رآه وسمعه، إذ نقلت اليكم أعلاه ما تم إخباري به.

١١ ـ ولا بد أن أذكر هنا بأن الحفـاوة والاستقبال اللـذين قُوبـل بهما الشيخ من قبل السلطات المحلية في الميناء والشرطة والجمارك في

البصرة والفاو، تنال الاعجاب تماماً، وقمت بتقديم الشكر نيابة عن صاحب الفخامة الشيخ إلى متصرف البصرة وإلى المفتش الاداري هناك.

١٢ ـ كما قامت القوة الجوية الملكية (البريطانية) وخصوصاً سرب الزوارق الطائرة رقم (٢٠٣) بدور رائع نال الاعجاب، خصوصاً عن تنقلات الشيخ في الزورق البخاري والسيارات إلى المعقل ومن هناك إلى المطار. وقد كتبت لهم شاكراً خدماتهم ولما قدموه.

المخلص

(توقيع)

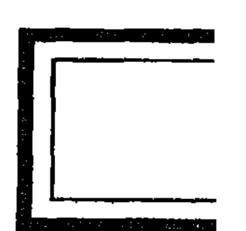
المقدم ايج. آر. ديكسون
الوكيل السياسي ـ الكويت

وكان الملك فيصل الأول، ملك العراق، قد ناقش موضوع الضريبة المفروضة على مزارع النخيل الخاصة بالشيخ أحمد الجابر، شيخ الكويت، التي ورثها عن والده وجده الشيخ مبارك الصباح، والتي هدد نوري السعيد بمصادرتها في حال عدم دفع الضريبة، مع المندوب السامي البريطاني في العراق، آنذاك، السير فرانسس همفري. ووعد الملك فيصل بالتدخل شخصياً في الموضوع، للحيلولة دون قيام المحاكم العراقية بمصادرة أملاك الشيخ. وأكد الملك فيصل الأول رغبته في ضمان حقوق الشيخ، ساخراً ومعبراً عن سروره بظهور دليل آخر على عدم وفاء بريطانيا بوعودها. وأعتقد أنه بذلك يُشير إلى مراسلات بريطانيا مع الملك حسين، والمعروفة برسائل مكماهون. وكانت مشكلة الضرائب المفروضة على مزارع النخيل العائدة للشيخ جابر، قد سرى عليها التعديل الجديد لقانون ضريبة الأراضي الزراعية، حيث أصبحت النسبة المفروضة الجديدة عليها بنسبة ١٠ بالمئة على الناتج الوارد إلى الأسواق (ضريبة الاستهلاك) من المزارع، بينما كانت الضريبة تفرض في السابق استناداً إلى عدد أشجار النخيل والمساحة. ولم يتضمن القانون الجديد أي استثناء

لأراضي ومزارع الشيخ، إذ رفضت الحكومة العراقية استثنـاء التمور التي تم تسويقها أو تصديرها من هذه الضريبة. واحتج الشيخ بشدة على هذه الاجـراءات، باعتبـار أنها معفـاة من هذه الضريبـة. وبقيت القضية معلقة إلى حـين وعد الملـك فيصل الأول بـالتدخـل شخصياً، لضمان حقوق الشيخ في ممتلكاته المذكورة.

الفصل السابع

الحدود بين خور عبد الله وصفوان



حكومة نوري السعيد وتصرفات الملك غازي

فيما يلي، نص ما تضمنته الوثيقة الخاصة بوزارة الخارجية البريطانية حول موضوع استمرار مهاجمة الملك غازي (ملك العراق ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩) للكويت، من اذاعته الخاصة التي نصبها في قصر الزهور الملكي في بغداد، ومحاولات الحكومة العراقية لوقف هذه الحملة التي جاءت في الوقت الذي كان فيه رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في مهمة، لحضور مؤتمر لندن حول القضية الفلسطينية آنذاك:

من العراق

رقم الوثيقة: F0371/23180
آذار/ مارس ١٩٣٩

السير ام. بيترسون (بغداد)
رقم (٤٨)
الأول من آذار/ مارس ١٩٣٩

بتاريخ ٢٨ شباط/ فبراير، عاد الجنرال نوري (السعيد)، وتحدثت اليه طويلاً هذا اليوم، حول المواضيع الرئيسية الثلاثة التالية:

١ ـ الكويت.
٢ ـ فلسطين.
٣ ـ الموقف الداخلي.

١ ـ **الكويت**: أخبرني الجنرال نوري الذي كان مع الملك طيلة هذا الصباح، بأن البث من إذاعة القصر سببه استلام الملك لبرقيات معنونة إليه شخصياً والتي تصله مساء كل يوم. ولقد عبرت الحكومة (العراقية) عن أسفها لي لاستمرار هذا البث بعد ذلك، بعد أن قمت بالاتصال بوكيل رئيس الوزراء (برقيتي رقم (٢١))، حيث قامت الحكومة بطرح الموضوع على صاحب الجلالة، على أمل أنه لن يكون هناك بعد ذلك أي بث إذاعي (ضد الكويت). وقلت بأن الصحف ما زالت تنشر المقالات، وبأن طلبة كلية الحقوق قد طلبوا السماح لهم للقيام بتظاهرات، إذ يجب أن يتوقف كل ذلك. وبأن الحكومة العراقية قد سمحت للموقف بأن يتطور في غياب الجنرال نوري في ظرف محرج، طلبت فيه الحكومة العراقية منا بتسليح الجيش العراقي ليقوم بعد ذلك بضم الكويت، على حد قول الصحف. إن هذا هراء إلا أنه هراء خطير. فإذا لم تتمكن الحكومة من السيطرة على الصحافة بأي وسيلة أخرى عدا الرقابة، فإنه يتوجب إغلاق بعض هذه الصحف، كما فعلت الحكومات السابقة من قبل. وإن بعض المقالات من وجهة نظري تبدو كأنها مدفوعة من قبل الألمان، حيث أساءت بشكل أكبر إلى الموضوع.

تعهّد الجنرال نوري (السعيد) بمعالجة الموقف، وآمل أن يحالفه النجاح أكثر من ناجي شوكت. (برقية موجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية، رقم (٤٨)).

وفي الوثيقة الثانية، يوضح السفير البريطاني السير موريس بيترسون، كيف وعده رشيد عالي (رئيس الديوان الملكي آنذاك)، بأن استمرار البث الإذاعي من محطة الاذاعة الخاصة بالملك غازي، قد تمت دون صدور أي أوامر من الملك نفسه. وفيما يلي نص المضمون:

رقم الوثيقة: F0371/23180
آذار/ مارس ١٩٣٩

السير موريس بيترسون (بغداد)
رقم (٥٤)
٥ آذار/ مارس ١٩٣٩
إشارة إلى برقيتي رقم (٥٣).

أرسلت سكرتير الشؤون الشرقية هذا الصباح إلى وزير الشؤون الخارجية (العراقي) ورئيس الديوان في القصر، ليعبّر عن دهشتي وامتعاضي لاستمرار البث الاذاعي ضد الكويت من قصر الزهور.

وصرح رشيد عالي قائلاً، بأن البث ليوم أمس كان مخالفاً لأوامر الملك. وتعهد بأن يطرح الموضوع على صاحب الجلالة مباشرة، وطلب من السكرتير الشرقي أن يطمئنني بأنه سيتم وقف البث الاذاعي حول الكويت.

وعند التأمل في الموضوع، أعتقد بأنه ليس من الحكمة المطالبة بوقف البث من المحطة الإذاعية. وإنني لست متأكداً فيما إذا كانت الحكومة (العراقية) ستوافق على ذلك. وفي الوقت الذي تعلمون فيه بأننا لا نستطيع الضغط على نوري لاتخاذ إجراء ضد الملك، دون المجازفة بأنه سيتجاوز حدود رغبتنا ويذهب أبعد من ذلك.

وإنني أفضل أن تتخذ الكويت وشرق الأردن الموقف نفسه، وتقوما بنوع الانتقام نفسه. وأعتقد أنه من الممكن نصب محطة بكلفة تقريبية ٢٠٠٠ جنيه استرليني. ان ادعاء العراق بأنه بلد الديمقراطية التقدمية ضعيف وواهن، كما هو الحال مع سمعة العائلة الملكية. (وذلك بسبب هروب شقيقة الملك غازي الأميرة عَزة مع أحد الخدم الأجانب، وزواجها منه في الخارج في عام ١٩٣٥).

(برقية موجهة إلى وزارة الخارجية،
رقم (٥٤) في ٤ آذار/ مارس ١٩٣٩)

وفي برقية أخرى، أشار السفير البريطاني في بغداد السير موريس بيترسون إلى الضغوط التي مارسها نوري

السعيد على الملك غازي، لوقف حملاته الاذاعية ضد الكويت من اذاعته الخاصة في قصر الزهور. وفيما يلي نص الوثيقة:

رقم الوثيقة. F0371/23180
آذار/ مارس ١٩٣٩
رقم (٥٨)

السير موريس بيترسون (بغداد)
٧ آذار/ مارس ١٩٣٩

أخبرني الجنرال نوري (السعيد) هذا الصباح، بأنه استغل موضوع اعلان الأحكام العرفية في منطقة الهنيدي العسكرية (في معسكر الرشيد)، وفرض الرقابة على الصحف (التي تم إلغاؤها الآن)، ليذكِر الملك مرغماً بأنه باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، فإنه يجب أن لا يسمح صاحب الجلالة لنفسه بأن يتدخل في هذه القضايا الخاصة بالبث الاذاعي ويحرم الآخرين. ووعد الملك بأنه سيمتثل إلى هذه النقطة، وأن نوري متأكد من أنه لن يحدث بعد ذلك أي بث معادٍ (ضد الكويت). وأخبرت الجنرال نوري بأنني سأنقل ضمانه وتأكيده هذين. إلا أنني يجب أن أوضّح أولاً، بأن ذلك لا يتعدى تكرار الضمان والتأكيد اللذين أعطيا سابقاً في الأول من آذار/ مارس (أنظر برقيتي رقم (٤٨)) التي أصبحت لا قيمة لها: ويبدو أنها من دون فائدة وعقيمة، إذا ما بقي موقف الملك محصوراً ضمن النقاش العرضي والمصطنع، كما هو الحال في مثل هذه النقاشات. وبقيتُ مصراً على اعتبار رشيد عالي هو المسؤول (عن كل ذلك).

وأضفت قائلاً، بأنني سأقابل الملك غداً وأنوي خوض الحديث معه بصراحة.

(برقية موجهة إلى وزارة الخارجية رقم (٥٨))

وفي برقية أخرى ينقل السفير البريطاني ما دار بينه وبين الملك غازي في اليوم التالي. وفيما يلي نص البرقية:

رقم الوثيقة· F031/23180
آذار/ مارس ١٩٣٩

السير م. بيترسون (بغداد)
رقم (٦٢)
٨ آذار/ مارس ١٩٣٩
إشارة لبرقيتي رقم (٥٨).

وكما توقعت، فقد انهار الملك تماماً عندما ذكرت موضوع الكويت. وقال صاحب الجلالة في حديثه غير المترابط بأنه لا يقصد مهاجمة الكويت، بل للضغط على حاكمها للإذعان لإقامة المؤسسات الليبرالية. وتساءلت فيما إذا كان صاحب الجلالة يعتبر العراق حقاً كمثل يقتدى به في الوقت الحاضر: وقد حذرتُ مراراً وتكراراً في الماضي من سوء استخدام المحطة الإذاعية الخاصة به لأغراض الدعاية أياً كان شكلها، إذ جاء استخدامها بشكل أصبح يزعجنا إن لم يكن يحرجنا. ثم أصررت على أن يبين صاحب الجلالة بوضوح ويكشف دافعه الحقيقي للقيام بمثل هذه الهجمات. وقال الملك غازي بأن النفوذ الأجنبي الذي أشارت إليه المحطة في بثها هو إيران، حيث أصبح هو وحكومته مهتمين بموضوع تدفق الايرانيين إلى الكويت، الذي سيعرّض بدوره مواصلات العراق معنا إلى الخطر في حال الحرب. فأجبته بأنه يمكن الوثوق بنا، وأننا سنهتم بذلك بأنفسنا. وأضفت بأنه في الوقت الذي أظهرت فيه حكومته السابقة بعض الاهتمام في هذا الموضوع، وفي الوقت الذي حصلت فيه على بعض المعلومات حول الموضوع لأرسلها إليهم (برقيتكم رقم (٣))، فإن الحكومة الحالية لم تظهر اهتمامها، لذا لم أقم بإرسال هذه المعلومات.

ولا شك أن صاحب الجلالة يدرك بالتأكيد بأن مثل هذه القضايا من هذا النوع، يحسن معالجتها من خلال القنوات الدبلوماسية، بدلاً من الأساليب الأخرى غير الموفقة التي اختارها. وعبر الملك عن أسفه الشديد ووعد بتصحيح ذلك. ولا حاجة للقول بأنه لا قيمة لأي منها مهما كان شكلها.

(برقية موجهة إلى وزارة الخارجية رقم (٦٢)).

بموافقة الملك غازي، نوري السعيد
يرسل مندوبا عنه للاعتذار لشيخ الكويت

وفيما يلي نص برقية السفير البريطاني في بغداد حول قيام حكومة نوري السعيد بإرسال مندوب عن الملك والحكومة لزيارة الكويت، ليعبر عن أسف واعتذار العراق لما حدث في الأسابيع القليلة الماضية:

الوثيقة نفسها
السير م بيترسون (بغداد)
١٠ آذار/ مارس ١٩٣٩
رقم (٦٦)
برقيتي رقم (٦٢)

أخبرني الجنرال نوري (السعيد)، بأنه يرغب بارسال أحد أفراد عائلة النقيب في البصرة إلى الكويت، بعد استحصال موافقة الملك. وستكون مهمته تسليم رسالة من الجنرال نوري (السعيد) إلى الشيخ، يعبّر فيها عن الأسف للحوادث التي وقعت في الأسابيع القليلة الأخيرة، والتي سيتم وصفها بأنها من تدبير أشخاص سيئي النية، حاولوا الاستفادة وانتهاز فرصة غياب الجنرال نوري (كان في مؤتمر لندن آنذاك).

وسيتم الاقتراح بأن يكون جواب الشيخ موجهاً في رسالة إلى الملك. وستتم بعد ذلك توجيه الدعوة إلى الشيخ لزيارة العراق، ومنحه وساماً من قبل صاحب الجلالة الملك. وأخبرت الجنرال نوري بأنني سأتشاور معكم حول الموضوع. وإنني أميل نحو الموافقة على المقترحات الواردة في أولاً وثانياً، وتأجيل المقترح الثالث إلى موعد غير محدد.

برقية موجهة إلى وزارة الخارجية (البريطانية)
رقم (٦٦) ومكررة الى بوشهر برقم (١٥)
وإلى جدة برقم (١٣).

وبتاريخ ١٥ آذار/ مارس ١٩٣٩، اجتمع السفير

البريطاني في بغداد بالملك غازي مرة أخرى وبحضور رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد. وفيما يلي نص ما نقله السفير البريطاني لحكومته، حول توقف الملك غازي عن توجيه البث الإذاعي ضد الكويت، والتخلي عن ممارسة عن هذه التصرفات:

الوثيقة نفسها

السير موريس بيترسون (بغداد)
١٥ آذار/ مارس ١٩٣٩ رقم (٧٨)
تبدأ
اشارة الى برقيتي رقم (٧٠).

استقبلني الملك هذا الصباح بحضور الجنرال نوري (السعيد).

بدأ صاحب الجلالة حديثه قائلاً، بأنه بناءً على استشارة رئيس وزرائه، فإنه قام باتخاذ الاجراءات الضرورية لوقف أي بث من محطته الإذاعية الخاصة، التي قد تسيء للآخرين أو تعتبر أداة للدعاية. وفي الوقت نفسه، بادر صاحب الجلالة بالقول بأنه سيبتعد عن موضوع التعامل مع البرقيات والرسائل الموجهة إليه شخصياً. وذكرت موضوع غلق محطة اذاعة بغداد الرسمية مؤخراً، وبأن الانطباع الحالي هو رغبة الملك في احتكار تشغيل محطته الاذاعية فقط. ويبدو ذلك أمراً غير موفق ويجب إصلاحه. فأكد لي كلاهما، الملك والجنرال نوري (السعيد)، بأن اغلاق محطة الاذاعة الحكومية كان بسبب إجراء التصليحات الفنية، وبأنه سيتم إعادة افتتاحها يوم السبت.

انتهت

ثم قلت لصاحب الجلالة، بأنه استناداً إلى هذه الضمانات التي أعطيت بحضور رئيس وزرائه، فإنني سأقوم بإرسالها إلى فخامتكم. ويأمل صاحب الجلالة ألا تكون هناك اجراءات عقابية مقابلة هناك. ثم استفسر كل من صاحب الجلالة ورئيس الوزراء، عن مصير مقترحات التسوية والمصالحة التي ذكرتها في برقيتي رقم (٦٦).

فقلت إن ذلك، بلا شك، يُحتم رفعها إلى حكومة الهند، وبأن ارتكاب الخطأ أسرع من اصلاحه في كل الأحوال.

(برقية موجهة إلى وزارة الخارجية برقم (٧٨)
(مكررة إلى جدة برقم (١٥)، وإلى بوشهر برقم (١٩)،
وإلى الكويت برقم (٥)).

السعودية تستنكر الحملة العراقية المعادية للكويت

فيما يلي نص برقية السفير البريطاني في جدة حول استنكار الملك عبد العزيز بن سعود من حملة الحكومة العراقية المضادة للكويت:

من المملكة العربية السعودية
السير أ. بولارد (جدة)
رقم (٣٩) ٢١ آذار/ مارس ١٩٣٩

أرسل ابن سعود نسخة عن الحملة الإذاعية المعادية للكويت، والتي التُقطت يوم ١٩ آذار/ مارس، اذ قام بإرسال برقية الى الحكومة العراقية معبراً فيها عن احتجاجه ضد ذلك.

(برقية موجهة الى وزارة الخارجية (البريطانية)
رقم (٣٩) ومكررة الى بغداد برقم (١٥))

مذكرة حول الحدود العراقية ـ الكويتية في الجزء الممتد بين صفوان ـ خور عبد الله ١٩٤١

رقم الوثيقة: F0371/31369
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١

فيما يلي المذكرة التي أعدها الرائد اي. بي. ويكفيلد الذي كان في مهمة خاصة في الكويت آنذاك، حول موضوع الحدود العراقية ـ الكويتية في الجزء المحصور بين صفوان ـ خور عبد الله في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١، والموجهة الى وزارة الهند من قبل المقيم السياسي البريطاني

في الخليج العربي في بوشهر على الساحل الإيراني آنذاك:

١ ـ لقد أصبح موضوع الحدود الشمالية للكويت مثار جدل ونقاش ونزاع أحياناً لفترة أربعين عاماً، ولا يمكن لأحد أن يضيف إلى أدبيات الموضوع شيئاً أكثر من ذلك، دون أن تكون هناك أسباب قاهرة. إلا أن هناك خطراً محدقاً في الوقت الحاضر، بسبب الخطوات التي تم اتخاذها، والتي ستؤدي بالنتيجة إلى ضياع حقوق إقليمية قيمة لصاحب الفخامة شيخ الكويت، في الأراضي (التابعة له) لذا، فإنه من المهم الا يكون هناك أي التباس في طبيعة وحجم هذه الحقوق، إذا ما أصبحت موضوعاً للتفاوض مع الحكومة العراقية مرة أخرى.

٢ ـ ان التعريف الأخير لحدود الكويت الشمالية تضمنته الرسالة رقم (٤٨٧)، والمؤرخة في ٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٠، الصادرة عن سفير صاحب الجلالة في بغداد الى وزير الشؤون الخارجية للحكومة العراقية (انظر الملحق رقم (١١) المرفق بهذه المذكرة). إذ ان ذلك التعريف (للحدود) يُعتبر تفسيراً للتعريف المقبول من قبل كل من الحكومة العراقية وصاحب الفخامة شيخ الكويت في عام ١٩٣٢، (انظر الملحق (٨) المرفق). ان تعريف عام ١٩٣٢ مطابق للتعريف المتفق عليه في عام ١٩٢٣، من قبل المندوب السامي (البريطاني) في العراق (السير بيرسي كوكس)، وصاحب فخامة شيخ الكويت (انظر الملحق (٧) المرفق). وان تعريف عام ١٩٢٣ المذكور من قبل السير برسي كوكس «مطابق للحدود المؤشرة بالخط الأخضر والواردة في الاتفاقية البريطانية ـ التركية المؤرخة في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣».

٣ ـ ومن المنطق ان نتوقع تطابق التعريف الموسع للحدود والمقترح عليه من قبل الحكومة العراقية في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٠، تماماً مع خط الحدود المؤشر بالخط الأخضر للاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣. ومن المؤسف، انه لا يوجد مثل هذا التطابق الدقيق. وأكثر من ذلك أيضاً، هو ان الاختلاف يكمن في

(منطقة أم قصر) حيث سيتم الترحيب بالتطابق الدقيق في هذه الظروف بالذات.

٤ ـ ومن الممكن مشاهدة أين يحصل الاختلاف (على الخارطة). ففي الخارطة المرفقة بالاتفاقية البريطانية ـ التركية، فإن الخط الأخضر يمتد باتجاه الشرق والجنوب الشرقي من صفوان وإلى أم قصر، ومن ثم نحو الجنوب الشرقي بامتداد خط الخور. ومن المناسب هنا ذكر عدد من الأخطاء التي حصلت في رسم الخارطة. (أ) فمن السخافة والغرابة ان يصبح مكان الخط الذي يرمز الى الضفة الشرقية من خور الزبير جنوب أم قصر وتصبح الضفة الغربية من الخور صبية. (ب) والخطأ المكمل الآخر، هو الخطأ في رسم الظلال التي تمثل الماء في أسفل أم قصر. (ج) كما ان الخط الأخضر أسفل أم قصر لا يرتبط بالخط الأحمر بل يبتعد عنه الى ورائه. وهذا أيضاً أمر غير مقبول وغير صحيح.

«إلا أنه مع ذلك، فإن هذه الأخطاء المذكورة لا تؤثر في الحقيقة الواضحة بأن الخط الأخضر، جنوب أم قصر يأخذ اتجاهاً يختلف عن الاتجاه الذي يمتد بين صفوان وأم قصر، على الرغم من أنها (الأخطاء) قد تزيد من المصاعب الموروثة عن التفسيرات المفصّلة للخط الأخضر. بينما نجد في التفسير المقترح والمقدم للحكومة العراقية في عام ١٩٤٠، ان خط الحدود يسير بـ «خط مستقيم من قرب صفوان إلى نقطة تقاطع خور الزبير بخور عبد الله».

٥ ـ وفي تقرير أعده المقدم غالوي مؤخراً يشير فيه، إلى أن موقع الميناء المقترح في أم قصر، سيقع ضمن الأراضي العراقية، إذا ما تم تطبيق التعريف الموسع لعام ١٩٤٠ عند تخطيط الحدود. ومن ناحية ثانية، إذا ما تم القبول بمضامين الخط الأخضر وتم تطبيقها عند رسم الحدود، فإن موقع الميناء سيكون على الأكثر وربما بشكل استثنائي ضمن الأراضي الكويتية. لذا، فإن المسائل التي تضمنتها تفسيرات الحدود كما عرفتها الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام

١٩١٣ ذات ثقل جوهري لكل من العراق والكويت. لذا، فإنه من الضروري تمحيص جذور التعريفين الواردين: الموسع لعام ١٩٤٠، والخط الأخضر نفسه لغرض تقويم الموقف كلياً.

٦ ـ للتعريف الموسع لعام ١٩٤٠ تاريخ مختصر نسبياً. ففي عام ١٩٣٥، كتب المقدم ديكسون الوكيل السياسي في الكويت، تعليقاً على الشروحات الواردة حول المسح الذي قامت به دائرة المساحة في حكومة الهند لخرائط الحدود العراقية ـ الكويتية، بأن الحدود تسير «بخط مستقيم» من نقطة تقع على بعد ميل واحد جنوب آبار صفوان، إلى تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله. واقترح (ديكسون) أن يتم تخطيط الحدود استناداً إلى مسح الخرائط الهندية. وقد استنكر سفير حكومة صاحب الجلالة في بغداد ما جاء في توصية ديكسون الموجهة إلى السفير، والتي اعتبرها «تفسيراً من جانب واحد للوثائق الدولية التي وردت فيها الحدود، وقال بأنه لما كانت الحدود المتفق عليها بين العراق والكويت، تهدف إلى أن تكون متطابقة مع الخط الأخضر الوارد في الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣»، لذا فإنه يجب الاهتمام بدقة متناهية في رسم ذلك الخط في الخرائط الرسمية كافة، التي تظهر فيها الحدود بين العراق والكويت. ولم توافق حكومة صاحب الجلالة على هذا الرأي، وقامت بإبداء ملاحظاتها التالية فيما يخص ذلك الجزء من الحدود، والذي يشكل بحد ذاته موضوع هذه المذكرة:

«لا ترى حكومة صاحب الجلالة هناك أي سبب يجعلها لا تتفق مع خط الحدود الذي أشار إليه الوكيل السياسي في الكويت، باعتباره مقبولاً على الصعيد الداخلي، والذي هو الخط المستقيم الممتد من نقطة تقع على بعد ميل واحد جنوب صفوان، إلى تقاطع خور الزبير وخور عبد الله.... ويجب أن يرسم هذا الخط بشكل مستقيم من نقطة تبعد ميلاً واحداً من جنوب صفوان، إلى التقاطع الثلاثي لخور الزبير وخور شتانة وخور صبية، حيث تمثل هذه النقطة، قدر

الإمكان، نقطة تقاطع خور الزبير وخور عبد الله. وبتفحص دقيق لنتائج هذا المسح الأخير، يظهر لحكومة صاحب الجلالة بأنه لا توجد هناك أي نقطة مادية في الموضوع، وأن رسم الحدود في خرائط المسح الهندية قد تم استناداً إلى هذا التفسير الذي لم يرسل إلى الحكومة العراقية، أو إلى شيخ الكويت لأخذ موافقتهما.

٧ ـ إن الاقتراح على تخطيط الحدود الكويتية ـ العراقية أدى إلى ظهور هذه القضية المعقدة مرة أخرى واحتلالها موقع الصدارة. وفي حزيران/ يونيو ١٩٤٠، تم السعي للحصول على موافقة شيخ الكويت على التعريف الموسع للحدود، والذي تمت الاشارة إليه آنفاً (أنظر الملحق (١١) المرفق طياً). وقد تم وصف التعريف الموسع للحدود لفخامة الشيخ بالشكل التالي: «على أنه توضيح للتعريف الحالي» وعلى هذا الأساس: أي بعبارة أخرى على أساس أنه لن يتم اجراء تغيير في الوضع القائم، فقد أعطى الشيخ موافقته الرسمية للتعريف الجديد. كما اقترح التعريف الموسع على الحكومة العراقية، على أنه الأساس لتفسير التعريف المتفق عليه في تموز/ يوليو ١٩٣٢، (ملحق رقم (٨) المرفق). إلا أن هذه الحكومة المتحمسة لتأجيل موضوع تخطيط الحدود، لم تعط رأيها إلى الآن بصدد التعريف الموسّع المقترح والمقدم إليها.

٨ ـ وعند التدقيق في تاريخ التعريف الموسع لعام ١٩٤٠، يظهر هناك عدد من الملاحظات، قد تكون ذات فائدة في تقويم مدى سريان وقانونية هذا التعريف، كأساس للمفاوضات المستقبلية.

(أ) عندما اقترح العقيد ديكسون أن يحل الخط المستقيم محل الخط المنحني الوارد في الاتفاقية البريطانية ـ التركية، فإنه كان يعتقد بأن الخط المستقيم سيمر بشكل أقرب إلى أم قصر مما هو عليه في الواقع. إذ أنه يذكر على وجه الخصوص في رسالته المؤرخة في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٣٥: «بأن الخط المرسوم كله يترك كل نقطة من النقاط المعروفة بجبل سنام وصفوان وأم قصر للعراق، تاركاً ميلاً

واحداً تقريباً من المسافة». إلا أنه في الحقيقة، فإن الخط المستقيم الذي اقترح رسمه العقيد ديكسون يمر بأكثر من ميل واحد بكثير إلى جنوب أم قصر، ولا يطابق بأي شكل من الأشكال الخط الأخضر الوارد ذكره في الاتفاقية البريطانية ـ التركية، والذي لم يُشر إليه العقيد ديكسون في أي وقت من الأوقات. لذا، فإن مقترح العقيد ديكسون الذي يشكل نواة التعريف الموسع لعام ١٩٤٠، يقوم على أساس فهم خاطىء، والذي أصبح واضحاً الآن للعيان.

(ب) وقد تمت موافقة حكومة صاحب الجلالة على مقترح العقيد ديكسون، باعتبار أنه «لا يتضمن أي مضامين مادية»، إلا أنه الآن وفي ضوء الحقائق الواردة في الفقرة (٥) من هذه المذكرة، لقد أصبح هناك موضوع ذو أهمية مادية عظيمة قائماً الآن.

(ج) لقد تمت موافقة صاحب الفخامة شيخ الكويت على التعريف الموسع، على أساس أنه مجرد تأكيد بشكل مفصل أكثر للحدود القائمة حالياً. وإذا ما تضمن التعريف الموسع أي اختلاف عن الحدود القائمة (أي بعبارة أخرى الحدود المرسومة بموجب الخط الأخضر)، فإن موافقة الشيخ تعتبر باطلة ولاغية.

(د) لم ترفض أو تقبل الحكومة العراقية بالتعريف الموسع المقترح والمقدم اليها. إلا أنه من الأهمية بمكان، أن نلاحظ بأنه لم يتم إبلاغ الحكومة العراقية بموافقة الشيخ على التعريف الموسع. بل على العكس، إذ قام سفير حكومة صاحب الجلالة في بغداد بإبلاغ الحكومة العراقية في الفقرة الأخيرة من رسالته المؤرخة في ٧ تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٤٠، بأنه في حال موافقتها على المقترح المقدم إليها، فإنه «سيحاول الحصول على الموافقة الرسمية لصاحب الفخامة حاكم الكويت من خلال القنوات الاعتيادية». لذا، فإن حاكم الكويت غير ملزم تجاه الحكومة العراقية بقبول التعريف الموسع.

٩ ـ لتقويم أهمية الخط الأخضر، فإنه من الضروري عرض الظروف التي حتمت ايجاده. ففي عام ١٩١١، قررت الحكومة

البريطانية بأنه كجزء من الترتيبات للمساهمة البريطانية في خط سكة حديد بغداد، فقد آن الوقت لمناقشة حل قضية الكويت مع الحكومة التركية. وبعد تبادل المذكرات التمهيدية، قامت حكومة صاحب الجلالة بتوجيه مذكرة مفصلة بتاريخ ٨ تموز/ يوليو ١٩١٢ إلى الحكومة العثمانية. ويتضمن الملحق رقم (٤) من تلك المذكرة، وصفاً للحدود الكويتية ـ التركية بالشكل التالي: «بأنه خط يمتد من خور الصبية، ويمر مباشرة من جنوب أم قصر وصفوان إلى جبل سنام...» (انظر الملحق بهذه المذكرة تسلسل (٢)). إن هذا الوصف مشابه لوصف الحدود الشمالية للكويت الوارد في مجلد لوريمر، الجزء الثاني، صفحة ١٠٦٠ (انظر الملحق تسلسل (١)). وبعبارة أخرى ـ وان هذه النقطة ذات أهمية عظيمة ـ فقد تم اعطاء الأهمية والفاعلية للقرار الذي توصلت إليه حكومة صاحب الجلالة في وقت مبكر، بأن التزاماتنا تمتد إلى أراضي الشيخ كافة، كما تم وصفها في مجلد لوريمر (انظر رسالة وزارة الهند المؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١١ الموجهة الى وزارة الخارجية البريطانية).

١٠ ـ إن عدم قبول الشيخ مبارك شيخ الكويت بتعريف الحدود الكويتية الوارد في مجلد لوريمر، هو دليل من المراسلات المتبادلة المعاصرة، اذ طالب الشيخ بأن صفوان وأم قصر تعودان إليه بلا أدنى شك (أم قصر كانت الموطن الأصلي لأجداده)، وقد أيد النقيب شكسبير، الوكيل السياسي في الكويت (آنذاك) من خلال معرفته كخبير وبشكل شديد، مطالب الشيخ في المذكرة حول حدود إمارة الكويت، والتي شكّلت ملحقاً لرسالته رقم (سي ٦٢)، والمؤرخة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩١٢، والموجهة إلى المقيم السياسي في الخليج الفارسي. إلا أن حكومة صاحب الجلالة لم تكن مستعدة لإجراء أي تغيير جوهري في تعريف حدود الكويت التي تم بها مفاتحة الحكومة التركية، وإن تعريف الحدود الوارد في المادة (٧) من الاتفاقية البريطانية ـ التركية، المؤرخة في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣ (انظر

الملحق رقم (٦) لهذه المذكرة)، مطابق في الجوهر، إن لم يكن بالكلمات، مع وصف لوريمر ملحق رقم (١)).

١١ ـ ان النص الذي يقول بأن تعريف الحدود الوارد في المادة (٧) من الاتفاقية البريطانية ـ التركية، المؤرخة في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣ مطابق في الجوهر لوصف لوريمر، هو أساس النقاش الوارد في القسم الأخير من هذه المذكرة. ولقد ظهر لنا بأن تعريف الحدود الوارد في الملحق (٤) المرفق بالمذكرة المؤرخة في ١٨ تموز/ يوليو ١٩١٢ (ملحق رقم (٢))، كان يقصد به، وهذه هي الحقيقة، أن يكون مطابقاً لتعريف لوريمر. ولقد ظهرت بين تعريف ١٨ تموز/ يوليو ١٩١٢، والتعريف النهائي الوارد في اتفاقية ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣، ثلاثة تعاريف أخرى، وردت في الملاحق (٣ و٤ و٥) المرفقة بهذه المذكرة. وان التعريف الوارد في الملحق رقم (٣)، جاء على أساس اعادة وتكراراً لنص التعريف الوارد في الملحق رقم (٤) المرفق بمذكرة ١٨ تموز/ يوليو ١٩١٢ (ملحق رقم (٢)). ومن الملاحظ أن تغييرين حصلا فيما يتعلق بالموضوع: (أ) لقد ورد بأن نقطة بداية الخط هو «الساحل في بداية خور الزبير» بدلاً من «خور صبية»، و (ب) يمتد الخط باتجاه الشمال الغربي وإلى الأعلى ويمر من «آبار قلعة صفوان». إن التغييرات الواردة في الملحقين (٤ و٥) ذات أهمية بسيطة، إلا أنه تم تثبيتها بهدف التكامل. وفي الملحق رقم (٤) يقول التعريف، بأن خط (الحدود) يمتد نحو الأعلى ويمر، **إلا أنه لا يدخل** آبار القلعة في صفوان، اذ تمّت اضافة الكلمات الثلاثة التي تحتها خط الى التعريف الوارد في الملحق رقم (٣). وفي الملحق رقم (٥) يمتد الخط «نحو الأعلى ويمر إلا أنه يتضمن آبار القلعة في أم قصر وصفوان»، إذ تمت اضافة قلعة أم قصر إلى التعريف الوارد في الملحق رقم (٤). وان نقطة البداية لخط (الحدود) في الملحق رقم (٤)، الذي يشكل التعريف الرسمي للخط الأخضر، أبقي عليه كما هو في «مدخل خور الزبير»، إلا أنه تم تعريف الخط (الحدودي) نفسه

بأنه يمر «مباشرة من جنوب أم قصر وصفوان» (كما ورد في الملحقين رقم (١ و٢))، بدلاً من امتداده نحو الأعلى مروراً... بآبار القلاع في أم قصر وصفوان» (كما ورد في الملحق رقم (٥)).

١٢ ـ ولا جدال في أنه عند حصول غموض في معنى وغرض الخط الأخضر، فإنه يتوجب تفسير وترجمة ذلك الخط، بالرجوع إلى التعريف الوارد في المادة (٧) من اتفاقية ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣. وأصبح من الواضح الآن، أنه عندما يكون هناك غموض وعدم يقين في التعريف نفسه، فإنه يتوجب السعي للحصول على التوضيح، ليس من التوقعات القائمة على نتائج المسح الذي جرى بعد عام ١٩١٣، بل بالرجوع إلى مجلد لوريمر، والذي يبدو أنه كان الوثيقة الرسمية الوحيدة التي اعتمدتها حكومة صاحبة الجلالة، خلال المفاوضات مع الحكومة التركية في شهر تموز/ يوليو ١٩١٣، لتحديد الحدود الشمالية للكويت.

١٣ ـ وهناك نقطتان ملائمتان لموضوع هذه المذكرة، تتعلقان بالخط الأخضر المرسوم على الخرائط المرفقة باتفاقية تموز/ يوليو ١٩١٣. وبتعريف ذلك الخط الوارد في نص الاتفاقية، اذ ان كليهما غامض وغير واضح. النقطة الأولى، هي موقع الحدود «مباشرة جنوب أم قصر وصفوان». النقطة الثانية، تتعلق بمكان بداية خط الحدود في «مدخل خور الزبير».

١٤ ـ إن الرجوع الى مجلد لوريمر (انظر الملحق رقم (١))، وإلى التعاريف الوسيطة للحدود، ظهرت من وقت إلى آخر من طرف حكومة صاحب الجلالة قبل تموز/ يوليو عام ١٩١٣ (انظر الملاحق رقم (٢ و٣ و٤ و٥))، يحل أي شك محتمل فيما يتعلق بالموقع الصحيح لحدود الكويت في أم قصر وصفوان. ويعرّف لوريمر الحدود بأنها تمر «مباشرة من جنوب أم قصر وصفوان» ـ وتم القبول نهائياً بالكلمات المستخدمة في التعريف الرسمي للحدود بتاريخ ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣ ـ ويعلق ليقول بأنه «لا جدال في ان نفوذ شيخ الكويت يمتد

الى حد آبار هذه الأماكن تماماً»، ولا شك أن الكلمات «إلى حد آبار هذه الأماكن تماماً»، قد جاءت مرة أخرى لتستخدم في التعاريف المقترحة التي وردت في الملاحق رقم (٣ و٤ و٥) المرفقة بهذه المذكرة. ولا شك اطلاقاً بأنه عندما تم الاتفاق على الخط الأخضر، فقد جرى الاعتقاد بأن حدود الكويت تمتد، استناداً إلى كلمات لوريمر، إلى «الأعلى الى حد الآبار تماماً» العائدة لأم قصر وصفوان. وتظهر التمحيصات الدقيقة للوثائق المعاصرة والحاسمة، بأنه مصطلح «مباشرة جنوب أم قصر وصفوان» يمكن أن يحمل تفسيراً واحداً. وللأسف، فإن ذلك التفسير لم يرد في التعريفات الأخيرة للحدود.

١٥ ـ النقطة الغامضة الثانية، هي موقع بداية خط الحدود في «مدخل خور الزبير» (الملحق رقم (٤)). وإن هذه النقطة يجب أن تكون في نقطة البداية نفسها لخط الحدود، الذي أشار إليه لوريمر بخور الصبية (الملحق رقم (١)). فأين ينتهي «خور الصبية»؟ وأين يبدأ «خور الزبير»؟ هذان هما السؤالان المحيران للشخص خلال هذه السنوات الأخيرة، والذي يحاول أن يجد تفسيراً لتعريف الخط الأخضر الوارد في الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣، دون الاشارة إلى الظروف التي أدت إلى التوصل إلى هذا التعريف. والحقيقة هي أنه قد تم ترتيب هذا التعريف، بالرجوع إلى المصطلحات التي استخدمت في مجلد لوريمر، وبالرجوع إلى المصطلحات المستخدمة في ذلك المجلد يمكن فقط تفسير التعريف بشكل مناسب.

١٦ ـ وقد أخذت المقتبسات التالية من مجلد لوريمر الخاص بـ «الخليج الفارسي»، الجزء الثاني، صفحة ١٥٠٣ ـ ١٥٠٤:

«**قصر (أم)**، مكان يقع على مسافة ٧ أميال فوق جزيرة وربة، وبامتداد الشمال لخور عبد الله وخور صبية.

وبمسافة ٦ أميال فوق جزيرة وربة، فإن الممر المائي الذي تقع عليه أم قصر يبلغ عرضه حوالى ثلاثة أرباع الميل، ويتراوح عمقه من

٦ إلى ٩ فاتوم (الفاتوم الواحد = ست أقدام). وعلى مسافة ٦ أميال، فإنها تنقسم إلى قسمين: يمتد أحدهما إلى مسافة قصيرة (ربما ثلاثة أميال) نحو الشمال الغربي، وتضيق كلما امتدت، بينما يستمر القسم الآخر باتجاه الشمال نحو البصرة... وإن الملاحة ليست سهلة في مياه خور أم قصر أو خور الزبير، لأن القناة معرّضة للرياح العالية، وتختفي ضفافها وتغطس في المد العالي. وأن هناك بعض الشك حول الأسماء الحقيقية لهذه الممرات المائية، إلا أن الممر المائي الواقع على مسافة ٦ أميال شمال جزيرة وربة، يعرف محلياً باسم خور الثعالب، والفرع الصاعد باتجاه الشمال الغربي باسم خور أم قصر، والفرع الأكبر الممتد نحو الشمال يعرف بخور الزبير».

١٧ ـ لا يوجد هناك أي غموض في هذا الوصف، إذ أن خور الزبير استناداً إلى لوريمر، لا يبدأ من تقاطع خور عبد الله مع خور صبية. إنه يبدأ من دون أي غموض أو شك من مقابل أم قصر، وإن الشريط المائي الذي يمتد جنوب وشرق نقطة تقاطع خور الزبير مع خور أم قصر على مسافة ستة أميال، تم وصفه بأنه «امتداد شمال خور عبد الله وخور صبية» (انظر الملحق رقم (١ (أ)) مخطط الخارطة). وقد استخدم لوريمر مصطلح «خور صبية» ليرمز إلى نقطة البداية لحدود الكويت الشمالية (ملحق رقم (١)، إذ انه مصطلح غامض بعض الشيء. ومن المحتمل أنه قد تم استخدام هذا المصطلح ليشير الى خط وليس الى نقطة: وبعبارة أخرى قناة خور صبية وجنوب وشرق تقاطع خور الزبير مع خور أم قصر. ويعتقد بأنه بسبب عدم دقة هذا المصطلح ليشير الى نقطة بداية الحدود الدولية، تم بعد استبداله فيما بعد في التعريفات التالية التي وردت في تعريف ١٨ تموز/ يوليو ١٩١٢ (ملحق رقم (٢))، بمصطلح «مدخل خور الزبير»، وهو تعريف لم يكن هناك غموض بشأنه في عام ١٩١٣. وكان مصطلح «مدخل خور الزبير» يشير في عام ١٩١٣، وبشكل دقيق ودون غموض، إلى تلك النقطة، حيث يشكّل الممر المائي امتداداً لخور

عبد الله وخور صبية، فينقسم الى قناتين، خور الزبير وخور أم قصر.

١٨ ـ ويحدث في بعض الأحيان، وخصوصاً في الحالات التي تتعلق بالحدود، ان التفسيرات المنطقية والدقيقة للكلمات الواردة في أي تعريف، تقود الى استنتاجات تبدو مقيدة وغير طبيعية من الجانب الأوسع. وفي هذه الحالة، فإن التمحيص الدقيق والتفسير المنطقي للمصطلحات المستخدمة في عام ١٩١٣، لتحديد وتعريف حدود الكويت الشمالية، تبرهن في الحقيقة وتظهر على أنه خط حدود يشكّل حلقة وصل طبيعية بين النقاط المحددة والمُعرَّفة بشكل جيد، وبعيد كل البعد عن أنه خط مفروض أو اصطناعي. ويمتد ذلك الخط (مستخدمين الأسماء التي استخدمها لوريمر) من تقاطع نقطة المياه العميقة (التاولك) لخور عبد الله، مع نقطة المياه العميقة لخور صبية، وعلى طول خط المياه العميقة لخور الثعالب، وإلى تقاطع نقطة المياه العميقة لخور الزبير، مع نقطة المياه العميقة لخور أم قصر، ومن هناك يمتد في خط مستقيم الى نقطة ملاصقة مباشرة لآبار القلعة في صفوان في جنوبها. (ومن الملاحظ أن آبار أم قصر وصفوان تُترك إلى شمال الحدود (انظر الملحق رقم (٤))، إن هذا الشرط لا يؤثر في خط الحدود المعرّف والمحدد أعلاه، نظراً إلى أن الآبار في أم قصر تقع شمال قلعة أم قصر، وإن الآبار في صفوان تقع غرب قلعة صفوان.

الملاحق الخاصة بالحدود العراقية ـ الكويتية ١٩٤١

رقم الوثيقة F0371/31369

تناولنا سابقاً تفاصيل المذكرة التي أعدها اي. بي. ويكفيلد، حول موضوع الحدود العراقية ـ الكويتية بين صفوان ـ خور عبد الله، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١، واختلاف الاجتهادات حول نقطة بداية الحدود الكويتية ـ العراقية، التي حددتها تعاريف الحدود عام ١٩١٢، وما جاء في الاتفاقية ـ البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣،

وتأكيد وقبول الجانبين الكويتي والعراقي من خلال المندوب السامي البريطاني السير بيرسي كوكس عام ١٩٢٣، على وصف الحدود استناداً إلى اتفاقية عام ١٩١٣. كذلك تم القبول والاعتراف بحدود عام ١٩٢٣ في عام ١٩٣٢، من خلال الرسائل المتبادلة بين رئيس الوزراء العراقي وشيخ الكويت والمندوب السامي البريطاني في العراق السير بيرسي كوكس. وعندما قررت بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، بناء قاعدة متقدمة في مياه الخليج العربي كميناء، لاستقبال التعزيزات العسكرية وإرسالها الى الاتحاد السوفياتي، عندما هاجمت ألمانيا الأراضي السوفياتية في حزيران/ يونيو ١٩٤١، تم تبادل المراسلات بين حكومة الهند والعراق ووزارة الخارجية البريطانية، لاختيار موقع في أم قصر للقيام بالمهمة. وثارت شكوك بريطانيا حول عائدية الموقع المذكور، وخوفاً من النزاع على الحدود بين العراق والكويت، فقد قررت بريطانيا إدارة هذا الميناء عسكرياً خلال فترة الحرب وعدم عائديته لأي من الطرفين، ومن ثم تفكيكه وهدمه وإزالته بعد انتهاء الحرب. وفيما يلي نصوص الملاحق المرفقة بالمذكرة التي أعدها الوكيل السياسي البريطاني في الكويت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١، مبيّناً فيها خلفية التعاريف المتعددة التي وردت في هذه الملاحق، بصدد تحديد نقطة بداية الحدود العراقية ـ الكويتية، ومنها رسالة السفير البريطاني في بغداد آنذاك والمؤرخة في ٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٠:

ملحق رقم (١)

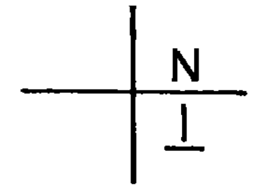
حدود الكويت الشمالية كما وصفها لوريمر.
الجزء الثاني، مجلد الخليج الفارسي، صفحة ١٠٦٠.

في الشمال، فإن أكثر المواقع التركية المتقدمة تقع في أم قصر وصفوان، ولا جدال في أن نفوذ شيخ الكويت يمتد حتى جدران هذه

الأماكن تماماً، لذا، فإنه بإمكاننا أن نعتبر خط الحدود على هذا الجانب يمتد من خور الصبية، ومن ثم يمر مباشرة من جنوب أم قصر وصفوان وإلى جبل سنام، ومن هناك إلى الباطن.

ملحق رقم (٢) (أ)

مخطط الممرات المائية بالقرب من ام قصر، والتي تجسد المصطلحات المستخدمة من قبل لوريمر في الجزء الثاني من مجلده صفحة ١٥٠٣ وصفحة ١٥٠٤.



(أ): مدخل (فم) خور الزبير.

(ب): تقاطع خور عبد الله مع خور صبية.

أ ـ ب: «امتداد شمال خور عبد الله وخور صبية... المعروف محلياً بخور الثعالب».

ملحق رقم (٢)

الملحق رقم (٤) المرفق بالمذكرة الموجهة من حكومة صاحب الجلالة إلى الحكومة التركية بتاريخ ١٨ تموز/ يوليو ١٩١٢.

تعتبر حكومة صاحب الجلالة بأن خط الحدود في الشمال هو الخط الممتد من خور صبية، والذي يمر مباشرة من جنوب أم قصر وصفوان إلى جبل سنام، ومن هناك إلى الباطن.

ملاحظة: الخارطة التي تتضمن الخط الذي يؤشر حدود الكويت مرفقة بمذكرة ١٨ تموز/ يوليو ١٩١٢. ومع الأسف، فإن هذا الخط مرسوم بشكل رديء، بحيث لا يمكن الاعتماد عليه. وعدم الدقة في الخارطة واضح، إذ أن نهاية الخط في القسم الشرقي منه لا يمتد إلى الممر المائي، إذ ان اجزاء منه تُشكّل نقطة البداية لحدود الكويت البرية الشمالية

ملحق رقم (٤) (أ)

ملحق رقم (١) مرفق بالرسالة شبه الرسمية المؤرخة في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩١٣، الصادرة عن وزارة الهند والموجهة إلى وزارة الخارجية (البريطانية).

١ ـ حدود الكويت والقبائل الخاضعة للشيخ كما هي موضحة ومحددة في الملحق رقم (٤) المرفق بالمذكرة المؤرخة في ١٨ تموز/ يوليو ١٩١٢ والتي هي كما يلي:

٢ ـ من الساحل في مدخل (فم) خور الزبير، فإن خط (الحدود) يتجه باتجاه الشمال الغربي حتى يمر من جدران قلعة صفوان وإلى جبل سنام ومرتفع الرثق.

ملحق رقم (٤)

تم اعداد المادة (٧) من مسودة اتفاقية الكويت بتاريخ ٢٦ آذار/ مارس ١٩١٣.

تم الاتفاق على أن تكون حدود الأراضي المشار اليها في المادة (٦) من هذه الاتفاقية كما يلي:

خط يمتد باتجاه الشمال الغربي من الساحل عند مدخل (فم) خور الزبير، حتى يمر، ولكن لا يتضمن جدران القلعة في صفوان وإلى جبل سنام ومرتفع الرثق.

ملحق رقم (٥)

المادة (٧) من مسودة اتفاقية الكويت (انظر الملحق رقم (٤)) والتي تم تعديلها استناداً الى مقترحات وزارة الهند المؤرخة في ٣١ آذار/ مارس ١٩١٣.

تم الاتفاق على أن تكون حدود الأراضي المشار إليها في المادة (٦)

من هذه الاتفاقية كما يلي:

خط يمتد باتجاه الشمال الغربي من الساحل عند مدخل خور الزبير وحتى يمر، ولكن لا يتضمن جدران القلاع في أم قصر وصفوان وإلى جبل سنام ومرتفع الرثق.

ملحق رقم (٦)

المادة (٧) من الاتفاقية ـ البريطانية ـ التركية المؤرخة في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣ المتعلقة بالكويت (تعريف الخط الأخضر)، (النص باللغة الفرنسية).

ملحق رقم (٧)

المذكرة رقم (٥٤٠٥) والمؤرخة في ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٢٣ من السير بي. زت. كوكس، المندوب السامي في العراق، إلى الوكيل السياسي، الكويت.

أرجو النظر إلى مذكرتكم رقم (أس/٥٢) المؤرخة في ٤ نيسان/ ابريل ١٩٢٣، والمرفقة برسالة من شيخ الكويت المؤرخة في ١٧ شعبان ١٣٤١ هـ/ ٤ نيسان/ ابريل ١٩٢٣، والتي يقول فيها بأن حدود الكويت مع العراق كما يلي:

من التقاء وادي العوجة مع الباطن، ومن هناك باتجاه الشمال على طول الباطن إلى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان، ومن هناك باتجاه الشرق ماراً من جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر، تاركاً هذه الأماكن للعراق، وبعد ذلك إلى تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله.

كما يقول الشيخ أحمد في الوقت نفسه، بأن جزر وربة وبوبيان ومسكان (أومشجان) وفيلكة وعوهة وكبّر وقاروة وأم المرادم تابعة للكويت. وكما تعلم، فإنها مماثلة للحدود المؤشرة بالخط الأخضر، والواردة في الاتفاقية البريطانية ـ التركية المؤرخة في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣، ويبدو أنه ليست هناك ضرورة لأن تشيروا بشكل خاص إلى تلك الوثيقة في اتصالاتكم مع الشيخ.

ملحق رقم (٨)

«لقد تضمنت الرسالة رقم (٢٩٤٤) والمؤرخة في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٣٢، الصادرة عن رئيس الوزراء العراقي الى المندوب السامي البريطاني في العراق، وصفاً لحدود الكويت ـ العراق.

«من التقاء وادي العوجة مع الباطن، ومن ثم باتجاه الشمال بامتداد الباطن، إلى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان، ومن ثم باتجاه الشرق ماراً من جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر، تاركاً هذه الأماكن للعراق، ومن ثم إلى نقطة تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله. وتعود جزر وربة وبوبيان ومسكان (أو مشجان) وفيلكة وعوهة وكبّر وقاروة وأم المرادم للكويت».

ملحق رقم (٩)

وصف الحدود العراقية ـ الكويتية والتي تضمنتها الرسالة الصادرة عن سفير صاحب الجلالة في بغداد، إلى وزير الشؤون الخارجية للحكومة العراقية، والمؤرخة في ٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٠.

(١) «على طول الباطن» يسير خط الحدود مع **التالوك** أي بعبارة أخرى: خط أعمق منخفض (في الوادي).

(٢) «تكون النقطة الواقعة جنوب خط عرض صفوان» هي النقطة الواقعة في خط **التالوك** للباطن إلى الغرب من النقطة وقليلاً إلى الجنوب من صفوان، حيث الموقع ولوحة الطريق اللذين يؤشران الحدود كانا موجودين حتى آذار/ مارس ١٩٣٩.

(٣) من الباطن بالقرب من صفوان، يكون خط الحدود موازياً لخط العرض، حيث توجد النقطة المذكورة أعلاه، وفيها كان يوجد سابقاً الموقع ولوحة التأشير.

(٤) ان نقطة «تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله»، تعني تقاطع **التالوك** لخور الزبير، مع **تالوك** الذراع الشمالية الغربية لخور عبد الله، والمعروف بخور شتانة.

(٥) ومن قرب صفوان إلى تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله، يكون خط الحدود أقصر خط بين النقطة المحددة في الفقرة (٢) أعلاه، والنقطة المحددة في الفقرة (٤). وإذا ما وجدنا أن هذا الخط يتصل بالضفة اليمنى لخور الزبير عندما يتم تعقّبه على الأرض، فإنه يتوجب تعديله بطريقة يسير بها باتجاه الخط المنخفض للمياه على الضفة اليمنى لخور الزبير، الى حين وصوله إلى نقطة على الضفة ومباشرة مقابل النقطة المحددة في الفقرة (٤)، تاركاً بذلك كل خور الزبير إلى العراق.

(٦) ومن النقطة المحددة في الفقرة (٤) وإلى مياه البحر المفتوحة، يتبع خط الحدود **تالوك** خور عبد الله.

قاعدة أم قصر وموضوع تخطيط الحدود الكويتية ـ العراقية ١٩٤٢

فيما يلي نص وثيقة وزارة الهند في لندن حول موضوع إنشاء قاعدة بحرية أمامية في منطقة أم قصر، لإرسال التعزيزات عن طريقها إلى الاتحاد السوفياتي. وكان قد تم الاقتراح على ذلك قبل التوصل إلى الاتفاق النهائي بشأن تخطيط الحدود الكويتية ـ العراقية بين الأطراف.

وكانت هذه المذكرة موجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٢:

وزارة الهند

وايت هول اس. دبيلو ١

رقم (٦٢/٤٢)

١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٢

عزيزي باكستر، وزارة الخارجية (البريطانية).

لقد تم تداول عدة برقيات بين مختلف الجهات الرسمية المعنية،

منذ أن أرسلت لكم رسالتي رقم (٦٣٤٣/٤١)، والمؤرخة في ٢٠ تشرين الأول/ اكتوبر حول أم قصر. وقد علمنا بأن وزارة الخارجية تتفق مع وجهة نظرنا، بأن الوقت مناسب لإعادة النظر مرة أخرى بالقضية، وأنها تقوم باتخاذ الاجراءات لهذا الغرض. وأننا نعتقد بأنه لغرض القيام بذلك، فإنك قد تجد من المفيد هنا أن أذكر لكم ملخصاً للنقاط التي يجب التوصل إلى اتخاذ قرارات بصددها الآن من وجهة نظرنا:

(أ) لقد جاء في رسالتي المشار إليها أعلاه، بأنه يتوجب بذل جهود جديدة لتخطيط الحدود. وان المراسلات التي جرت بعد ذلك، تشير مرة أخرى إلى التأخير المتوقع قبل القيام بأي مسح. وفي برقيته رقم (١٣٦٨) والمؤرخة في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر، يقول كورنواليس (السفير البريطاني في بغداد)، بأنه يجب أن نباشر بدرس هذا الموضوع استناداً إلى وجهة نظرنا فيما يخص الحدود، إلا أنه نظراً إلى اختلاف وجهات النظر بين الوكيل السياسي في الكويت، والسلطات الرسمية الأخرى التي قامت مؤخراً بدراسة القضية محلياً، فإنني أشك في امكان تحديد وجهة نظرنا، إذ انه ليس من السهولة بمكان. وعلى أي حال، فإننا لم نستلم بعد المذكرة التي تتضمن نتائج بحوث هيكينبوثام التي وعد بها المقيم السياسي في برقيته رقم (٤٥٠)، والمؤرخة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر. وفي هذه الظروف، فإننا نميل إلى مشاركة حكومة الهند والمقيم السياسي في وجهة نظرهما، بأنه يجب تأجيل النظر في موضوع أي مسح، أو أي تخطيط للحدود إلى ما بعد الحرب. وعند ذاك، فإن المسلك الوحيد المفتوح أمامنا، هو وضع الترتيبات العملية المطلوبة، على افتراض أنه لا يمكن في الوقت الحاضر تحديد الموقع المتعلق بالحدود الكويتية ـ العراقية.

(ب) إن النقطة الأولى التي تتطلب الدراسة، هي الطريقة التي تتم بها إدارة الميناء بينما الحرب قائمة إلى حين حل قضية الحدود.

وقد تم إبلاغ الحكومة العراقية، بأن الميناء سيبقى تحت سيطرة السلطات العسكرية البريطانية خلال الحرب. (انظر الفقرة (٢)) الواردة في برقية وزارة الخارجية الموجهة إلى بغداد، رقم (٦٧٥) في ٢٥ تموز/ يوليو الماضي)، وأعتقد أنه أصبح واضحاً بشكل عام، بأن السلطات العسكرية البريطانية ستكون مسؤولة عن فروع الإدارة كافة. وتم اعطاء تعهد مماثل الى شيخ الكويت. وفي برقيتها رقم (٥٤) والمؤرخة في ٣ كانون الثاني/ يناير، قالت حكومة الهند بأن السلطات العسكرية البريطانية في العراق ستعترض بشدة على وضع هذا العبء الاضافي عليها، وأعتقد أن وزارة الخارجية تميل إلى تأييد ذلك ولو لأسباب مختلفة، إذ انه ليس من الملائم ترك الإدارة المدنية في الميناء بيدها. ولم تعد حكومة الهند في الوقت الحاضر مسؤولة عن السيطرة العسكرية في العراق، ومن المحتمل أن يكون للقائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط (القاهرة) رأي حول هذا الموضوع. لذا، فإن هذا الموضوع يتضمن مناقشة ما يلي للتوصل إلى قرارات بصدده:

(١) فيما إذا كان بالإمكان تكليف السلطات العسكرية بإدارة الميناء خلال فترة الحرب.

(٢) إذا كان الجواب بالنفي، فهل بالإمكان إقامة إدارة مدنية **بريطانية هناك**.

(٣) وإذا ما تقرر أن هذا غير عملي، فهل من الممكن تبني المقترح الوارد في الفقرة (٤) من برقية حكومة الهند رقم (٥٤)، بتشكيل مجلس إدارة مشترك، يمارس الاختصاص القضائي التام بشكل مؤقت، إلى حين التوصل إلى ترتيبات دائمة في ضوء ما يتم إقراره بشأن مسألة الحدود.

(ج) النقطة المهمة الأخرى، هي مسألة إجراء الاتصالات الأخرى بالحكومة العراقية وبشيخ الكويت. وقد تم توضيح مسألة أهمية إصدار تصريح حول نياتنا إلى الشيخ، في الفقرة (٧) من برقية المقيم

السياسي رقم (٤٥٠)، والتي أشار فيها المقيم السياسي إلى أنه إذا لم يتم الرد على طلب الشيخ بعدم تسليم أي أبنية للميناء، فإنه قد يفسّر ذلك السكوت بالرضى. والـذي نقلناه الى (الشيـخ) حول نظـام الميناء خلال فترة عـدم تحديـد الحدود، يعتمـد على قـرارنا الـوارد في (ب) أعلاه. أما بصدد الضمانـات التي ستعطى له بصـدد نيات حكـومة صاحب الجلالـة بعد الحـرب، فبالإمكـان النظر الى الحـل المقترح في الفقرة (٤) الواردة في رســالتي الأخيرة. وأعتقـد أنه إذا مـا كان من الحكمة عدم الاشارة في هذه المرحلة إلى احتمال تشكيل مجلس ادارة مشترك للميناء، فالمفروض الاعتماد على التـوصية التي قـدمها المقيم السيـاسي في الفقرة (٧) الـواردة في برقيتـه رقم (٤٥٠)، والمؤرخة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر.

ونأمل انكم ستكونون قادرين على ترتيب مناقشـة هذه النقـاط، في اجتمـاع مبكـر للجنـة الشرق الأوسط (الـرسميـة). وإذا مـا رغبتم، فبإمكاننـا إدراج هذه النقـاط في محضر اللجنة، أو تفضلـون ان يتم ذلك في وزارة الخارجية. سأرسل نسخة عن هذه الرســالة الى الســير ويليام باترشيل، وإلى الدوائر الممثلة في اللجنة.

المخلص

(توقيع)

بيل

الموقف البريطاني من الحدود الكويتية ـ العراقية

رقم الوثيقة: F0371/31369
١٠ آذار/ مارس ١٩٤٢

تتضمن الوثيقة التالية موقف المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي دبليو. آر. هي، من موضوع التعاريف التي وردت بصدد الحدود الكويتية ـ العراقية في الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣، والتحديد الذي أورده السير بيرسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في العراق عام ١٩٢٣، عندما تم التأكيد والقبول بالتعريف الذي جاء في مذكرته رقم (٥٠٤٥) بتاريخ ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٢٣، الذي استند فيه إلى التعريف الوارد في الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣، وأخيراً الجدل الذي أثاره السفير البريطاني في بغداد السير بازل نيوتن في تعريفه للحدود المذكورة، استناداً إلى قناعته واجتهاداته التي أوردها في رسالته رقم (٤٨٧)، والمؤرخة في ٧ تشرين الأول/ اكتوبر، الموجهة إلى رئيس الوزراء العراقي، آنذاك نوري السعيد. فكتب المقيم السياسي ما يلي، مبيناً وجهة نظره من التعريفات الثلاثة لخط الحدود الكويتي ـ العراقي:

مكتب المقيم السياسي في الخليج الفارسي
مخيم البحرين
١٠ آذار/ مارس ١٩٤٢
رقم (١٨٢٥/٤٢)
موثوق برقم (٧٨/سي).

إلى صاحب الفخامة وزير شؤون الهند لحكومة صاحب الجلالة
وزارة الهند
لندن

سيدي،

١ ـ بالإشارة إلى برقيتي رقم (تي/٧٧) المؤرخة في ٣ آذار/ مارس ١٩٤٢، أتشرف بأن أخبركم بأنه منذ محادثاتي مع سفير صاحب الجلالة في بغداد حول موضوع أم قصر، وقيامنا بالزيارة الميدانية الى ذلك الموقع، قمت بدراسة موسعة للوثائق، وتوصلت إلى استنتاج بأن خط الحدود الشمالي للكويت ـ كما تم تحديده في الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣، ومن قبل السير برسي كوكس في مذكرته رقم (٥٠٤٥) والمؤرخة في ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٢٣ ـ ليس هو الخط الذي وصفه السير بازل نيوتن، كما جاء في رسالته رقم (٤٨٧) والمؤرخة في ٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٠، والموجهة إلى وزير الشؤون الخارجية العراقي، ولا هو الخط الذي وصفه السيد ويكفيلد، بل هو أمر بين اثنين.

٢ ـ إن التعريفات الثلاثة حول الموضوع، والتي سبقت تعريف عام ١٩٤٠، هي: وصف لوريمر للحدود الشمالية للكويت في صفحة ١٠٦٠ الجزء الثاني من مجلده «حول الخليج الفارسي»، والمادة (٧) من الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣، وتعريف السير برسي كوكس لعام ١٩٢٣ الذي تمت الاشارة اليه أعلاه. وقبل أن أبدأ بمناقشة هذه التعريفات الثلاثة، فإنه من الضروري التدقيق بايجاز في جغرافية الممرات المائية المختلفة، حيث أن أسماءها سببت كثيراً من الالتباس. ولهذا الغرض أحيلكم إلى الملحق رقم (١ (أ))، المرفق بمذكرة ويكفيلد، والتي أرفق نسخة عنها هنا. وأشير هنا في هذا الملحق إلى الممر الوارد في (أ ـ ب) الموضح على المخطط باسم خور الثعالب. لم يرد اسم هذا الجزء من الممر المائي بهذا الشكل في أي

من هذه التعريفات الثلاثة، والنقطة التي تستوجب القرار هي، فيما إذا ما كان سيعتبر لأغراض التعريف جزءاً من خور الزبير أو خور عبد الله أو خور صبية.

٣ ـ يمتد وصف لوريمر كما يلي: «يمكن أن نعتبر الحدود خطًّا يمتد من خور الصبية، ليمر مباشرة من جنوب أم قصر وصفوان إلى جبل سنام، ومن هناك إلى الباطن». ويشير لوريمر في الصفحتين ١٥٠٣ ـ ١٥٠٥ من الجزء الثاني من مجلده «حول الخليج الفارسي» إلى: «الامتداد باتجاه الشمال لخور عبد الله وخور صبية المعروفة محلياً بخور الثعالب». ان وصف لوريمر للحدود ليس دقيقاً جداً، إلا أن اعتقادي هو أنه يعتبر الحدود خطاً مستقيماً يمتد من حافة الممر المائي ومارًّا مباشرة من جنوب أم قصر وصفوان، وقد أشار إلى خور الثعالب بأنه تقريباً خور الصبية.

٤ ـ ان الترجمة الحرفية للمادة (٧) من اتفاقية ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣ هي كما يلي: «يترك خط الحدود الساحل عند مدخل خور الزبير نحو الاتجاه الشمالي الغربي، ويمر مباشرة جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام، ليترك هذه الأماكن وآبارها لولاية البصرة». وبالنسبة إلى الخارطة المرفقة بهذه الاتفاقية، فإن هذا الخط مطابق لوصف لوريمر. وعلى الرغم من أن الخارطة صغيرة المقياس ومرسومة بشكل غير دقيق، إلا أنها توضح بشكل بارز بأن الخط يترك الساحل في النقطة النهائية الجنوبية لخور الثعالب، ومن ثم يستمر بالاتجاه الشمالي الغربي تقريباً إلى أم قصر، حيث ينعطف بحدة نحو صفوان. وأعتقد من ذلك، بأنه لأغراض هذه الاتفاقية، فقد تم اعتبار الطرف الجنوبي لخور الثعالب كمدخل (فم) لخور الزبير، وتم وصف الحدود بأنها خط يمتد من الضفة اليمنى لخور الثعالب في طرفه الجنوبي، صعوداً وبصورة عملية إلى جدران أم قصر، ومن ثم يستدير باتجاه الغرب نحو صفوان. وكان رأيي في السابق (انظر الفقرة (٣) من

رسالتي رقم (أس ـ ١٨١)، والمؤرخة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١)، ان الجزء الممتد من الخط الأخضر جنوب أم قصر، كان يعني اتباع **التالوك** لخور الثعالب، إلا أنه كما نصت عليه المادة (٧) من الاتفاقية، بأن الخط يترك الساحل ولا ذكر هنا لأي تالوك، فقد وجدت نفسي مرغماً على تبديل وجهة نظري بعد دراسة صيغة المادة (٥)، حيث نصت (هذه المادة) بأن خور الزبير هو الطرف الشمالي لشبه الدائرة الموضحة باللون الأحمر على الخارطة. ويبدو أن الاتفاقية (لعام ١٩١٣) تتطابق في مضمونها مع الطرف الجنوبي لخور الثعالب، ومع نقطة البداية للخط الأخضر، على الرغم من مقياس الخارطة الصغير ورداءة طبعها.

٥ ـ في عام ١٩٢٣، وصف السير برسي كوكس خط الحدود بأنه: «يمر من جنوب آبار صفوان، وجبل سنام وأم قصر، تاركاً هذه الأماكن للعراق، ومن ثم يمتد إلى تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله». وإن أحدث الخرائط الحالية والمتيسرة تبين هذا التقاطع في مدخل (فم) خور أم قصر. أنظر الملحق في رسالتي رقم (أس ـ ١٨٨)، والمؤرخة في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١. ولقد شاهدت مقياساً أكبر لمثل هذه الخارطة، والتي ما زالت تعتبر أدق خارطة لهذه المنطقة، في مكتب قائد عام القوات (البريطانية) في البصرة، ويظهر عليها التقاطع بشكل مماثل. ولا بد أن أذكر هنا أنه في كلتا الخارطتين المرفقتين بمجلد لوريمر، والخارطة الأخرى المرفقة بالاتفاقية البريطانية ـ التركية، يظهر «خور الزبير» تماماً شمال مدخل خور أم قصر، كما هو الحال في الملحق المرفق بهذه الرسالة. ويذكر السير برسي كوكس في مذكرته المؤرخة في ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٢٣، بأن الخط الذي وصفه «مشابه للحدود المؤشرة بالخط الأخضر في الاتفاقية البريطانية ـ التركية المؤرخة في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣». وعلى الرغم مما ذكرته آنفاً، فإنني أميل الى الاعتقاد بأنه لا شك أن السير برسي كوكس، قد اعتبر خور الثعالب جزءاً من خور

الـزبير، إذ انــه لم يقصد أن ينتهي الخط الـذي رسمــه عنـد نقطـة التقاطع الثلاثية لخور الثعالب وخور صبية وخور عبد اللــه، بل ينتهي عند النقطة التي تجعلهـا الاتفاقيـة البريطـانية ـ التـركية تبـدأ. أي بعبارة أخرى، عند الضفة اليمنى للطرف الجنوبي لخور الثعالب، كما أنه كان يقصد بأن هذا الخط يمتد من صفـوان وحتى أم قصر، ومن ثم يستـدير من هنــاك جنوبـاً كما هـو الحال في الخـارطـة المـرفقـة بالاتفاقية.

٦ ـ وعندما قمت بزيارة المكان مع سفـير صاحب الجـلالة في ٢٥ شباط/ فبراير، كان المد منخفضاً ولم يكن هناك ماء عـلى الإطلاق في خور أم قصر، مما جعل خور الثعالب يبدو كجزء من خور الزبير. وكان بالإمكان مشاهدة قعـر أم قصر الطيني ممتداً إلى داخـل الأراضي إلى مسافة ميلين أو ثلاثة أميال. ولا شك أنه لو كان مستوى المياه عـالياً لتغير الانطباع. وذكر أحد الضباط المهندسـين في الجيش البريطـاني الذي كان برفقتنا، بأن العرب يشيرون دائماً، وكما جرت العـادة، إلى الممر المائي الواقع شمال مدخل خور أم قصر بخور الزبير.

٧ ـ وإذا ما اعتبرنا المادة (٧) من الاتفاقية البريطانية ـ التركيـة هي الأساس لنا لتعريف الحدود، وهو ما كان يهدف إليه السير برسي كوكس بوضوح في عام ١٩٢٣، فإنني أعتقد بأن خط الحدود سيمتـد من حافة الماء عند الضفـة اليمنى لخور الثعـالب في طرفـه الجنوبي، وإلى الأعلى في نقطة تقع مباشرة جنوب قلعة أم قصر. وان استخـدام «مباشرة» هو مصطلح غامض، إلا أنه يمكن اعتباره مؤشراً للمسـافة التي لا تزيد عن ١٠٠ متر. ولا بد أن أذكـر هنا بـأن المسافـة الكلية من حافة الماء عند الضفـة اليمنى لمدخـل خور الثعـالب وإلى قلعة أم قصر، لا تقـلّ عن ميلين. ويمتـد هذا الخط قـريباً جـداً على امتـداد الضفة اليمنى لخور الثعالب، ليترك مسافة قليلة لرسـو السفن داخل الأراضي العراقية.

٨ ـ ما ورد أعلاه هي وجهات نظري الشخصية. وأعتقد بأنني مقتنع بأنه عند قراءة التعريفات المتعددة، فإن تعريف عام ١٩٤٠ للحدود من مصلحة العراق تماماً، ونظراً إلى عدم قبول العراق به، فإنني أوصي بشدة على اعتباره ملغياً. ولا شك بأن تأثير قبول خط (الحدود) الذي اقترحه الآن بدلاً من تعريف عام ١٩٤٠، سيضيف إلى أراضي الكويت شريطاً صحراوياً ضيقاً، إلا أن الطرف النهائي الواسع من هذا الشريط هناك، هو مساحة عدة أميال مربعة قليلة والتي ستكون لها أهمية كبيرة عندما يتم تطوير أم قصر. إضافة إلى ذلك، يمكن القول بأن هناك الكثير مما يمكن أن يقال بصدد تعريف ويكفيلد (للحدود)، وأعتقد أن من رأيي عدم إصدار أي تعريف آخر، مما سيعرقل جهود السلطات الكويتية لمناقشة الموضوع لمصلحتهم، عند تشكيل لجنة لتخطيط الحدود في النهاية.

٩ ـ وختاماً، بالإشارة إلى الفقرة (٢) من برقيتكم رقم (٣٢٩٠)، والمؤرخة في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٢، فإنني أعتقد بأنه من المحتمل عندما يحل الوقت المناسب لإجراء التخطيط الفعلي للحدود، ستتبدل الشخصيات والظروف مع الزمن، لدرجة أنه سيتم تجاهل الاتفاق الذي سيتم بين مختلف السلطات البريطانية المعنية حول كيفية رسم خط الحدود. لذا، فإنني وبكل احترام، أنصحكم بالتوقف عن اجراء أي محاولة أخرى لتعريف خط الحدود بالضبط، وأن نبقى مقتنعين بما تضمنته الفقرة (٣) من برقية سفير صاحب الجلالة المؤرخة في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٤٢ الموجهة إلى وزارة الخارجية (البريطانية)، بأن جزءاً من المنطقة (ويقصد بها منطقة الميناء الذي سينشأ في أم قصر)، يقع داخل الأراضي المتنازع عليها، جزء في العراق بشكل لا يقبل الجدل، وجزء آخر داخل الكويت بشكل لا يقبل الجدل أيضاً. وأن تعتبر المنطقة كلها منطقة عسكرية بشكل استثنائي خلال فترة الحرب.

١٠ ـ سأقوم بإرسال نسخة عن هذه الرسالة إلى حكومة الهند،

وسفير حكومة صاحب الجلالة في بغداد، والعقيد برايور والوكيل السياسي في الكويت.

المخلص

المقيم السياسي في الخليج الفارسي

تثبيت العلامات على الحدود الكويتية ـ العراقية

رقم الوثيقة: F0371/31369
اذار/ مارس ١٩٤٢

موثوق

حكومة الهند
مكتب المقيم السياسي في الخليج الفارسي
مخيم البحرين
رقم (٢٤٢٣/١٩٤٢)
١٩٤٢ رقم (س/ ١٩٩)

إلى فخامة سفير حكومة صاحب الجلالة، بغداد.
مكررة إلى وزير الهند لحكومة صاحب الجلالة، لندن

سكرتير حكومة الهند، دائرة الشؤون الخارجية،
نيودلهي الوكيل السياسي، الكويت.

١ ـ اشارة الى الفقرة (١) لبرقية بغداد رقم (١٣٦٨)، والمؤرخة في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١ الموجهة إلى وزارة الخارجية، وإلى الفقرة (٢) من برقيتي رقم (٤٨٤)، المؤرخة في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١.

٢ ـ نقل الوكيل السياسي في الكويت تقريراً مفاده، بأن دائرة المساحة في الهند قد قامت بنصب عمود حدودي كونكريتي (من الخرسانة)، عند أقصى نخلة تقع في جنوب صفوان. وعمود حدودي آخر على مسافة كيلومتر واحد بالضبط من العمود الأول. وذكر ضابط هندي يعمل في صفوان، بأنه قد تم وضع علامة تأشير تمتد الى خور عبد الله.

٣ ـ لذا، أرجو إبلاغي فيما إذا كانت لهذه الأعمدة أي قيمة جوهرية فيما يخص قضية الحدود. مثلاً هل إن العمود المنصوب في أقصى الجنوب يؤشر موقع اللوحة الخاصة بالاشارة قديماً، أم أنه قد

تم نصب هذه الأعمدة من قبل جماعة المساحة لأغراضهم الخاصة؟

(توقيع)
دبيلو. آر. هي
المقيم السياسي في الخليج الفارسي

موقف السفير البريطاني في العراق من تخطيط الحدود العراقية ـ الكويتية عام ١٩٤٢

رقم الوثيقة: F0371/31369
آذار/ مارس ١٩٤٢

لقد كانت رسالة السفير البريطاني في بغداد بصدد تخطيط الحدود العراقية ـ الكويتية، والمؤرخة في ٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٠، والموجهة آنذاك الى وزير الخارجية العراقي، موضع نقاش وجدل كبيرين داخل الأوساط السياسية المسؤولة في وزارة الخارجية البريطانية، وحكومة الهند، ودائرة المقيم السياسي البريطاني في الخليج، ودائرة الوكيل السياسي البريطاني المعتمد في الكويت، حيث احتد الجدل حول هذا الموضوع أكثر، عندما قررت بريطانيا بناء ميناء في منطقة أم قصر، والتي أثارت بدورها موجة من المقترحات والدراسات والآراء حول كيفية تحديد عائدية هذا الموقع وإدارته أثناء الحرب. وفيما يلي، نص رسالة السفير البريطاني في العراق السير كينهان كورنواليس، والموجهة إلى وزير الخارجية البريطاني انطوني ايدن، آنذاك، حول الموضوع:

السفارة البريطانية
بغداد
١٤ آذار/ مارس ١٩٤٢
رقم (٦٧)
(٥٠/٣٢/٤٢)

إلى فخامة انطوني ايدن (وزارة الخارجية البريطانية)

سيدي،

١ ـ اشارة الى برقيتي رقم (١) والمؤرخة في ٢٥ شباط/ فبراير،

وإلى المراسلات السابقة بصدد الحدود بين العراق والكـويت، أتشرف أن أعرض عليكم الملاحظات التاليـة، حيث أن القضية تـدخل ضمن ثلاثة عناوين رئيسية، وهي: أولاً، التفسير الصحيح للوثائق المكتوبة، والتي تم بموجبها تعريف الحدود في أوقـات مختلفة، ثـانياً: العـلاقة المباشرة بين تثبيت الحدود والتشغيل الكفوء للميناء الجديد لأم قصر، وثالثاً، تأثير المشكلة على المصالح الامبريالية في الأمد البعيد.

٢ ـ يمكن القـول من الناحيـة القانـونية، بـأن حكـومـة صـاحب الجلالة ليست ملزمة بالتعريف الوارد في عام ١٩٤٠، حيث وجدت أن الحكومة العراقية في الحقيقة لم تقبل أبداً التفسير الـوارد في مذكـرة السفـير السابق رقم (٤٨٧)، والمؤرخـة في ٧ تشرين الأول/ اكتـوبـر ١٩٤٠، كمـا أن تلك المـذكرة تحفظت وبشكـل خاص عـلى مـوافقـة صاحب الفخامة، حاكم الكويت. ومن ناحية ثانية، فإن الأطراف كافة ملزمة بالتعريف الذي تم القبول بـه من قبلهم في عام ١٩٢٣، والـذي جرى تأكيد القبول عليه في عام ١٩٣٢، والذي نص على ما يلي:

«من تقاطع وادي العوجة مع الباطن، ومن ثم باتجاه الشمـال على طول الباطن، إلى نقطـة تقع تمـاماً جنـوب خط عرض صفـوان، ومن هناك باتجاه الشرق ماراً في جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر، تاركاً هذه الأماكن للعـراق، ومن ثم إلى تقاطـع خور الـزبير مـع خور عبد الله. وتعـود جزر وربـة وبوبيـان ومسكان (أو مشجـان) وفيلكة وعوهة وكبّر وقاروة وأم المرادم للكويت». وقـد قام ويكفيلـد بدراسـة أصل هذا التعريف بشكل عميق في مذكرته في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١، وإنني لا أختلف معه بشكل عام بأن مصدر هذا التعريف هو مجلـد لوريمـر «حول الخليـج الفـارسي»، من خـلال «الخط الأخضر» للاتفاقية البريطانية ـ التـركية المؤرخـة في ٢٩ تموز/ يـوليو ١٩١٣. ومن المناسب في الوقت نفسه، الإشارة إلى أن تعريف لوريمر لا يمتلك أي ادعاء أو مطالبة بالاعتراف الدولي، إذ انه في حالـة معينة خـاصة ومهمة، وهي قضية ترك جبل سنام كله للعراق (التركي)، فإن اتفاقية

١٩١٣ قد خرقتها، ولا يمكن القبول بنص المجلد بأنه الدليل الحاسم لنيات المتفاوضين لـ «الخط الأخضر».

٣ ـ وللتعامل أولاً مع نقطة البداية في الشرق لخط الحدود، لا يمكن أن أقبل بما قاله ويكفيلد، بأن «مدخل (فم) خور الزبير» يعني النقطة التي يلتقي فيها خور أم قصر مع خور الزبير. وإذا، ما افترضنا معه، بأن هذا المصطلح قد استخدم لتوضيح نقطة البداية لخط الحدود الذي أورده لوريمر «من خور الصبية»، فإن التعريف الخاص بلوريمر لخور الصبية هو بالتأكيد دليل مقنع أكبر لما كان مقصوداً، وليس ضمناً (إذ انه ليس بتصريح قاطع) كما أشار إليه في موضوعه حول أم قصر، بأنه يجب اعتبار أن خور الزبير يبدأ في النقطة حيث يبدأ خور أم قصر. وحول خور الصبية فقد كتب لوريمر (في المجلد الثاني في صفحتي ١٦٣٢ و١٦٣٣): «بأنه ممر مائي مهم إلى البحر والممتد نحو الشمال والشمال الغربي على مسافة ثلاثين ميلاً تقريباً من مدخل خليج الكويت إلى جزيرة وربة... وهناك امتداد صغير للخور يمر من غرب جزيرة وربة ليتصل بخور الثعالب، والذي تقع أم قصر على فرع من فروعه». ويبدو من الواضح تماماً من هذا، بأن لوريمر لم يعتبر خور الصبية ممتداً الى الشمال أكثر من جزيرة وربة. وقد تم تأكيد ذلك مرة أخرى في موضوعه حول خور عبد الله (المجلد الثاني في صفحتي ١٥ و ١٦) حيث تقسم جزيرة وربة خور عبد الله الى قسمين. وبهذا الصدد يقول لوريمر: «قناة عميقة تمتد نحو الشمال من وربة، والذي يربط خور عبد الله بخور الثعالب، والذي تقع عليه أم قصر، بينما الآخر والذي يسمى بخور بوبيان، يؤدي من خور عبد الله وجنوب وربة الى خور الصبية». اضافة الى ذلك: «فإن مدخل خور الزبير ليس من الطبيعي أو من المعقول من الناحية الجغرافية الوصفية أن يكون النقطة التي يلتقي فيها خور أم قصر مع خور الزبير. وعلى الأرض، يمكنني القول من خلال قيامي بجولة شخصية، أن خور الزبير وخور الثعالب (قبولاً بالاسم الذي

أورده لوريمر)، يشكلان شريطاً مائياً مستمراً ومتصلاً، بينما نجد عند المد المنخفض أن خور أم قصر جاف، وأن عدم أهمية هذا الخور بصورة عامة مقارنة مع الممر المائي الرئيسي، موضّح باللون الأزرق في الكراس الخاص بالخرائط، المعد من قبل مقر الجيش العاشر المرفق بهذه الرسالة. اضافة الى ذلك، فإن على الخرائط الصغيرة المقياس، والتي تظهر فيها كل الدراسات السابقة الخاصة بالحدود، فإن خور أم قصر اما أن يكون غير مؤشر على الخارطة، لأنه صغير جداً، أو يظهر كنقطة مائية صغيرة جداً. (وخصوصاً أن في الخارطة الملحقة بالاتفاقية البريطانية ـ التركية لا يظهر خور أم قصر). لذا، فإنه من الصعب الاعتقاد، بأنه حتى لو أخذ المتفاوضون بعين الاعتبار وجود خور أم قصر، فإنهم سيختارون تثبيت النقطة التي تدخل في الممر الرئيسي باعتبارها «مدخل خور الزبير». ومن ناحية ثانية، فإن الخارطة المرفقة بمجلد لوريمر، وكذلك الخارطة الملحقة بالاتفاقية البريطانية ـ التركية، وكذلك الخرائط الأخرى التي سبقتها كلها، تذكر ثلاثة ممرات مائية فقط في هذه المنطقة وهي: خور الزبير الذي يأتي تقريباً من الشمال الى الجنوب، وخور عبد الله الذي يحاذي الشواطىء الشرقية والشمالية لجزيرة بوبيان، والذي ينقسم الى قناتين بوجود جزيرة وربة، وخور صبية، الذي يفصل جزيرة بوبيان عن أرض (الكويت) الاصلية. وإن الشريط المائي المعروف من قبل لوريمر باسم خور الثعالب لا يوجد له اسم منفصل في أي مكان. ومن يراجع الخارطة، يجد بأن هذا الخور، ما هو إلا المقتربات الطبيعية السفلى لخور الزبير. وإن لهذا الشريط المائي مدخلاً واضحاً على الخرائط كافة، وخصوصاً في المنطقة التي تفصلها جزيرة وربة الى خور شتانة (الذراع الشمالية لخور عبد الله) وامتداد خور الصبية. وأجد من الصعوبة الافتراض أن المتفاوضين لاتفاقية عام ١٩١٣، كانوا يقصدون أي نقطة أخرى. كما انني متأكد ان السير بيرسي كوكس كان يقصد النقطة نفسها بالقول «من تقاطع خور الزبير بخور عبد الله».

٤ ـ ان الطريقة التي يجب أن يمتد بها الخط (الحدودي) من نقطة البداية عند، ما اسميه، تقاطع **تالوك** خور الثعالب مع **تالوك** خور شتانة، قد تكون موضع جدال. إن التفسير الواضح للتعريف المقبول من قبل الأطراف كافة في عامي ١٩٢٣ و١٩٣٢، هو ان الحدود **تسير في خط مستقيم** من جنوب صفوان وجبل سنام وأم قصر، تاركة هذه الأماكن للعراق، ومن ثم تستمر إلى أن تصل الى تقاطع خور الزبير بخور عبد الله. ولو كانت النية غير ذلك لم يتم توضيح ذلك. ولتبسيط ذلك، فإن وجهة النظر القائلة، بأن خط الحدود يمتد بشكل مستقيم إلى النقطة الواقعة جنوب صفوان، حيث كان هناك موقع ولوحة تأشير للطريق كانا موجودين حتى آذار/ مارس ١٩٣٩، تقدم فوائد واضحة. وإن طول هذا الخط أقل من ميلين جنوب قلعة أم قصر. وانني غير مقتنع بما أورده السيد ويكفيلد، بأن الحدود يجب أن تمر عبر جدران قلعة أم قصر (والآن لا تتجاوز مرتفعاً صغيراً من الأرض بشكل بارز)، لأنه يبدو لي بأنه ليس من المحتمل أبداً بأن يقبل الاتراك أن تكون الحدود أقرب من مرمى مدى البندقية، باتجاه الموقع العسكري الذي أقاموه في دار الحراسة هناك. مثبتة في الكراس الخاص بالخرائط «آثار أم قصر»، والواقعة إلى جنوب القلعة القديمة تقريباً. ويمكن توضيح هذه النقطة بالاشارة الى وثائق المفاوضات التي تمت في ذلك الوقت. وفي الوقت نفسه، ومهما كانت درجة عدم دقة الخارطة التي رُسم عليها «الخط الأخضر»، فإنه يظهر وبشكل واضح دون شك، بأنه يميل وينحني باتجاه الجنوب عند وصوله خط طول أم قصر، قبل أن يمس الضفة الغربية لخور الثعالب. فإذا كان تعريف الحدود يقوم على أساس ما كان مقصوداً منه في عام ١٩١٣، فإنه يمكن القول بأنه لا يمكن رسمه في خط مستقيم من نقطة البداية في الجهة الشرقية، إلى نقطة تقع جنوب صفوان تماماً. وبصدد هذه النقطة، فإنني لاحظت بأنه لم يتم ذكر «الخط الأخضر» أبداً لا لشيخ الكويت ولا للحكومة العراقية. ولا شك بأن الحكومة العراقية ستتمسك وتقف الى جانب التعريف

الخاص بالحدود التي طالما وافقت عليه، إذا ما تم تقديم اقتراح لتعريف جديد يضر بمصالحها.

٥ ـ وأنتقل الآن إلى النظر في المسألة العملية لميناء أم قصر. ففي الوقت الذي تعهدت فيه الولايات المتحدة ببناء الميناء من قبل مقاولين أميركيين، فإنه لا يمكن الاستغناء عن المساعدة العراقية في عدة مجالات ـ وخصوصاً في مجال الحفر وتنظيف قعر البحر ـ وإن تجهيز الماء يتم بالانابيب من العراق، وسيتم ربط الميناء بخط السكك الحديد العراقية. وبصورة عامة، فإن الموضوع سيعتمد على الشمال وليس على الجنوب. لذا، فإن حسن نية العراق يعتبر عاملاً مهماً في نجاح تشغيل الميناء. وكما ستعلم، فإن الحكومة العراقية وفي أوقات مختلفة، كانت تدرس موضوع بناء ميناء في هذه المناطق المجاورة، وان موقفهم المتعاون معنا بصدد المشروع الحالي، ناجم، لا شك، عن توقعاتهم بأنه بعد نهاية الحرب، سيمتلكون ميناء بكلفة بسيطة أو من دون تكاليف. وأعتقد أنهم سيصابون بردة فعل قوية في موقفهم الحالي، إذا ما رفضت حكومة صاحب الجلالة الآن القبول بتعريف الحدود الذي تقدموا به واقترحوه في عام ١٩٤٠، واعطاء منطقة الميناء أو جزءاً من أراضيهم الى الكويت. لذا، فإنني أقترح بأنه إذا ما تقرر التخلي عن تعريف صيغة عام ١٩٤٠، واتخاذ صيغة أخرى مفضلة لشيخ الكويت، فإنه من الأفضل الانتظار لحين انتهاء الحرب قبل الضغط على الحكومة العراقية لقبول تعريف آخر جديد في سبيل الحصول على تعاونهم المطلوب. وكما هي الأوضاع في الوقت الحاضر ـ وعلى وجه الخصوص نظراً إلى أن جزءاً من المدينة الجديدة «أم قصر» يقع داخل الأراضي الكويتية ـ فلا أعتقد أن الحكومة العراقية ستعترض على قيام السلطات العسكرية البريطانية بإدارة كل المنطقة، كما ورد في الفقرة الرابعة من برقيتي رقم (١) والمؤرخة في ٢٥ شباط/ فبراير. وإذا ما حصل ذلك (وقع الاعتراض)، فإنه من البساطة بمكان حظر دخول أي جهاز من أجهزة الحكومة العراقية الى داخل الجزء العراقي من الأراضي التي تقوم عليها المنشأة

الجديدة، وبذا، يتم تجنب المساومة بالأراضي المشكوك في عائديتها لأي من الطرفين.

٦ ـ وانكم يا سيدي أفضل شخص قادر على تقويم الآثار المترتبة على المصالح الامبريالية في الامد البعيد، نتيجة القيام باتخاذ قرار نهائي بصدد الحدود، بالتشاور مع الدوائر الأخرى لحكومة صاحب الجلالة، المعنية. وسأعرض عليكم هنا بعض الملاحظات القليلة. فقد تم الاقتراح في برقية المقدم برايور الموجهة الى وزير الدولة لشؤون الهند رقم (تي/ ٣٩٤)، والمؤرخة في ٣ آب/ أغسطس ١٩٤١، بأنه إذا ما أصبح الميناء عراقياً بعد الحرب، فإن الكويت ستكون في «خطر قاتل». ومن خلال حديثي في البصرة مع الوكيل السياسي الحالي في الكويت ومن سيأتي بعده، فقد علمت بأن الشيخ يخاف من النتائج السياسية وليس الاقتصادية، ولو أن النتائج الاقتصادية ستكون خطيرة، إذا ما تحولت تجارة الترانزيت المتجهة الى السعودية من الكويت الى أم قصر. ولا أعتقد أن هذه المخاوف مبالغ فيها، وسُتمارس ضغوط سياسية أو اقتصادية أكثر قليلاً على الميناء الجديد في أم قصر في الكويت، بدلاً من البصرة التي تقع على مسافة ٤٠ ميلاً من حدود الكويت.

٧ ـ سأرسل نسخة عن هذا التقرير الى حكومة الهند، والمقيم السياسي في الخليج الفارسي، والى الوكيل السياسي في الكويت.

خادمكم المطيع

(توقيع)

كينهان كورنواليس

وفي رد وزارة الخارجية البريطانية على رسالة السفير البريطاني في بغداد رقم (١)، والمؤرخة في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٤٢، أشارت الوزارة الى موضوع كيفية ادارة ميناء أم قصر من قبل السلطات البريطانية بالتعاون مع

الحكومة الكويتية والعراقية، وفيما يلي مضمون برقية الخارجية البريطانية حول الموضوع:

من وزارة الخارجية إلى بغداد

٢١ آذار/ مارس ١٩٤٢
رقم (٣٣٦)

مكررة الى حكومة الهند
والمقيم السياسي، الخليج الفارسي.

١ ـ إشارة الى البرقيتين رقم (١) [من البصرة] و (٢٨٨)، والمؤرختين في [٢٥ و٢٨ شباط/ فبراير: أم قصر] المرسلتين من قبلكم.

من الجيد أنكما، أنت والمقيم السياسي، قد توصلتما الى اتفاق حول كثير من النقاط. وفي الوقت الذي لا يمكن فيه ابقاء قضية الحدود المتنازع عليها الى ما لا نهاية دون حل، فإنه يبدو من الواضح بأن القضية المستعجلة حالياً هي ايجاد نظام لإدارة منطقة الميناء حتى انتهاء الحرب.

٢ ـ وان القائد العام للقوات هنا يقترح القيام بدراسة هذه المعضلة في وقت مبكر. وأعتقد أنه بالامكان ايجاد حل على الصعيد المحلي، إلا أن الملاحظات التالية قد تكون مفيدة بالنسبة إليه.

٣ ـ لو نفترض أن ادارة الميناء ستكون تحت السيطرة العسكرية البريطانية، فسيبقى هناك العديد من القضايا المتعلقة بالاختصاص القضائي، كالقانون العام الذي يجب تطبيقه، مدني وجنائي، سلطة إصدار الأوامر المحلية، المحاكم التي ستحاكم المجرمين عدا الأشخاص العسكريين، والقضايا المالية وبضمنها نفقات الادارة في المنطقة، وقضية الرسوم الجمركية ورسوم الميناء. ويبدو من المرغوب فيه تماماً أن تكون الاجراءات سهلة بسيطة قدر الامكان، إلا أن المشكلة ستتعقد بسبب عاملين:

(أ) أنه يفترض أن يكون جزء من الميناء في أراضي العراق، والجزء الآخر في أراضي الكويت.

(ب) سيكون السكان مندمجين بشكل تام، أو سيكون بينهم عسكريون بريطانيون وموظفون مدنيون بريطانيون، وبعض المواطنين من الولايات المتحدة، وعمال، قسم منهم عراقي، والقسم الآخر كويتي، وهنود بريطانيون وغيرهم.

٤ ـ إذا ما تجنبنا تخطيط الحدود، فإنه يبدو بالنسبة الينا بأن الحل الذي نسعى اليه سيكون بالشكل التالي: تكون إدارة المنطقة بأكملها، وبضمنها الشرطة والتشريع والسلطات القضائية والمالية (وبضمنها الجمارك) بيد ضابط، من المفروض فيه أن يكون ضابطاً بريطانياً أو موظف كحاكم. وسيستمد هذا الحاكم سلطاته من خلال تعيينه من قبل العراق والكويت، وسيخول بهذه السلطات من قبل الحكومتين. وستتم إدارة الميناء على أساس نظام إدارة مزدوج يشابه نظام السودان. وسيكون بإمكان الحاكم إصدار الأوامر التي تُطبق القانون الجنائي أو المدني العراقي على المنطقة بشكل عام، أو بالامكان تطبيق القانون الهندي (إذا ما كان ذلك ملائماً)، وسيكون بإمكانه اصدار مثل هذه الأوامر عندما تقتضي الضرورة. وبإمكانه تشكيل محكمة تضم عراقيين وكويتيين لإصدار الاحكام في الدعاوى المناسبة لاختصاصاتهم. وسيقوم الحاكم (في المنطقة) بتنظيم الشرطة، ومن المفضل أن تكون منطقة الميناء خارج حدود الجمارك للبلدين (العراق والكويت)، وبإمكانه جباية الضرائب المحلية عن المواد غير العسكرية المستخدمة في المنطقة. ويمكن انفاق الإيرادات الناجمة عن رسوم الميناء، إذا ما فرضت رسوم لهذا الغرض، والضرائب المحلية، على الادارة.

٥ ـ وإن أي حل مثل هذا، سيتطلب موافقة الحكومتين العراقية والكويتية. ومن المحتمل أن يتطلب ذلك في العراق موافقة البرلمان العراقي. وبالامكان أن تكون هذه الاتفاقية (بين العراق والكويت) وقتية، لحين تخطيط الحدود والاتفاق بين العراق والكويت حول مستقبل الميناء بعد الحرب.

رقم الملف. F0371/68346
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧

في المذكرة التالية، يؤكد المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي على ضرورة عدم تسليم أي مساحة من الأراضي في أم قصر، لوقوع جزء كبير من القطاع الجنوبي من الميناء داخل الأراضي الكويتية، اضافة الى الاكتشافات النفطية المحتملة فيها. وفيما يلي نص ما ورد في المذكرة المشار اليها.

المقيم السياسي في الخليج
البحرين

موثوق

الى/ اي. بي دونالدسون
مكتب علاقات الكومنويلث
لندن

٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ دي. او. اس ـ ٢٠٢١

١ ـ أرجو الاشارة الى المراسلة المنتهية مع رسالة غالوي رقم (أس ـ ١٧٢٥)، والمؤرخة في ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٧ الموجهة الى هاريسون حول موضوع الحدود الكويتية ـ العراقية.

٢ ـ لقد علمت من تاندي بأنه يتفق مع وجهات نظر غالوي.

٣ ـ وجهة نظري ان لا نتنازل بكل سهولة في الوقت الحاضر عن أي أراضٍ داخل بلدة أم قصر، حتى ولو كانت على بعد عدة أميال مربعة من الصحراء. وإذا ما كانت النية متجهة لانشاء ميناء في أم قصر ـ ولا توجد لدي أي معلومات فيما إذا كانت الحكومة العراقية ما زالت متحمسة لهذا المشروع ـ فإنها بالتأكيد ستعزز وتساعد الموضوع، إذا ما أعطي مجال للكويت لإبداء رأيها في ذلك، وإذا ما

كان من الضروري القيام ببناء بعض المنشآت والأبنية داخل الأراضي الكويتية. اضافة الى ذلك، فإن آبار النفط المحتملة في هذه المنطقة غير معروفة، وهذا سبب اضافي يحملنا على عدم التخلي والتنازل عن أي أراض، على الرغم من أنني لا أعطي أهمية كبيرة لهذا السبب، إذا لم يكن هناك أي أمل على القيام بتطوير أم قصر كميناء.

٤ ـ لا أعلم فيما إذا كان من واجبي أن أعبّر عن وجهة نظري حول التكتيك في هذه الحالة، إلا أنني أقترح بأنه يجب اللجوء إلى التحكيم (حول الحدود) فقط، إذا لم يظهر هناك أي سبيل آخر. وأعتقد أنه، في كل الأحوال، سيتم الاستفسار من الحكومة العراقية فيما إذا كانت مستعدة للبحث في موضوع تخطيط الحدود الآن، وأنه يتوجب استشارة حاكم الكويت حتى قبل الإقدام على توجيه هذا السؤال الى الحكومة العراقية. وأقترح أنه في حال رد الحكومة العراقية بالايجاب، فإننا سنقوم بتقديم خارطة لهم ذات مقياس كبير نوعاً ما، لنطلعهم على الخط الحدودي الذي نطالب به نيابة عن الكويت، استناداً الى التعريف الوارد للحدود كما جاء في تأكيد رئيس الوزراء العراقي في رسالة رقم (٢٩٤٤)، والمؤرخة في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٣٢ الموجهة الى المندوب السامي (البريطاني) في العراق، انظر الملحق (٨) المرفق بمذكرة ويكفيلد، والتي قمت بإرسال نسخة عنه مرفقة برسالتي رقم (أس ـ ١٨١)، والمؤرخة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١. ويجب التقرير أولاً إذا ما سيتم تفسير هذا التعريف استناداً إلى ما اقترح عليه ويكفيلد في مذكرته، أو لتفسيري كما جاء في رسالتي رقم (٧٨ ـ سي)، والمؤرخة في آذار/ مارس ١٩٤٢، أو بطريقة أخرى؟ إذا ما اقترحت الحكومة العراقية اتباع تعريف عام ١٩٤٠ أو طريقة أخرى؟ فإنه يتوجب علينا أن نحاجهم، وأن نستشير شيخ الكويت قبل اقتراح اللجوء إلى التحكيم.

(توقيع)

دبليو. آر. هَيْ

مكتب علاقات الكومنويلث

لندن

موثوق

١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨

٢٧٥٠/٤٧

عزيزي بورون، وزارة الخارجية، لندن.

١ ـ أرجو الإشارة الى المراسلة الخاصة بموضوع الحدود الكويتية ـ العراقية المنتهية برسالة غالوي رقم (أس ـ ١٧٢٥)، والمؤرخة في ٤ تشرين الأول/ اكتوبر.

٢ ـ أرفق طياً الرسالة رقم (أس ـ ٢٠٢١) والمؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر الصادرة عن هَي (المقيم السياسي البريطاني في البحرين)، والمتضمنة وجهة نظره بصدد المقترح الوارد في رسالة هاريسون الى بيمان رقم (١٦٩٩/٤٧)، والمؤرخة في ١٨ أيلول/ سبتمبر، حول إحالة النزاع الى التحكيم.

٣ ـ إننا نقدر موضوع معارضة اللجوء إلى التحكيم، إلا أننا اذا ما قررنا وحاولنا أن نجد حلاً من خلال المفاوضات، فإنه من الضروري أولاً تقرير تفسير لتعريف الحدود لعام ١٩٢٣، والذي يحقق العدالة للشيخ، والذي سنطرحه على أنه الأساس لأي مفاوضات مع العراقيين. ولما كانت وزارة الخارجية هي التي ستكون المسؤولة خلال وقت قصير عن إدارة علاقات حكومة صاحب الجلالة مع الكويت، فإنه سيكون من واجب وزير الخارجية وليس وزيرنا حماية مصالح الشيخ في المستقبل. وطالما كانت لنا مسؤولية في القضية، فإنه يتوجب علينا أن نتمسك برأينا، بأن تعريف الحدود لعام ١٩٤٠ يقدم صيغة لا تحقق العدالة للكويت. لذا، فإننا نأمل أنه عندما يحين الوقت للتوصل الى قرار، فسيتم نقاش حقيقي لتأييد وجهة النظر هذه ولإعطائها الثِقل المطلوب من قبل السلطات السياسية ومن قبل وزارة الهند.

٤ ـ ان الحاجة الى التخطيط المبكر للحدود (سواء عن طريق

التحكيم أم المفاوضات)، تؤكده احتمالات اختيـار أم قصر لتطويـرها كمينـاء لناقـلات النفط. وقد قـام لونغـرغ مديـر شركة نفط العـراق، بإبلاغنا تواً بأنه في حال اكتشاف النفط في منطقة البصرة، فإن شركة نفط البصرة تـرغب ببناء مينـاء إما في شط العـرب، أو عند أم قصر، لنقل النفط، وأنها تفضل الأخيرة، نظراً للمزية التي تتمتع بها، لكونها بعيدة عن زحمة الناقلات البحرية في شط العرب.

٥ ـ يقترح هَي بأن الخطـوة الأولى هي في توجيـه الاستفسار إلى شيخ الكويت، فيما إذا كان سيوافق على قيام حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالاتصال بالحكومة العراقية نيابة عنه. وإذا ما كان سيتم توجيه هذا الاستفسار إليه، فإنـه من الضروري اطلاعـه على الأسس التي سيتم بموجبها الاتصال بالعراقيين.

(توقيع)

وزارة الخـارجية تـامر القـوة الجويـة البـريطانيـة بالقيـام باستطـلاع جوي وتصـويـر خـد الحـدود الكـويتي ـ العراقي

رقم الملف: **F0371/168346**
شباط/ فبراير ١٩٤٨

فيما يلي نص المحضر حول الموضوع:

الدائرة الخاصة بالشؤون الشرقية

نرفق طياً نسخة عن الاستفسارات المرسلة من قبـل هذه الـدائرة الى وزارة الطيران (البريطانية) والإجابة التي تم استلامها.

لا يمكن الاعتماد على الأجوبة التي وردت عن الاستفسارات التي تم تـوجيههـا، والتي تضمنت قيـاس مسـافـات، حيث تضمنت هـذه الاجابات بأن هناك عدم وضوح ودقة في هذه الصـور التي أخذت من الجو. كما أنه لا علاقة بين الإجابة عن السؤالين التاسـع والسابـع، ولا يعطيان أي معنى، لذا، يجب عدم أخذهما بعين الاعتبار.

وإذا أردنا الاعتماد على أجوبة القوة الجوية، فيبدو بأنها تتضمن القول بأن التعريف البديل للحدود قريب جداً الواحد من الآخر عند أم قصر وليس كما يُعتقد في النزاع. لذا، فإن ما جاء في رسالة السفير (البريطاني) في بغداد لعام ١٩٤٢، بأن خط الحدود لعام ١٩٤٠ يقع على مسافة حوالى الميلين جنوب أم قصر يجلب الشكوك. وإن ما جاء في مذكرة الدائرة الشرقية حول قول العقيد ديكسون (والتي تم مناقشتها في القسم الخامس الفقرة (٥) من المذكرة المرسلة من قبل هذه الدائرة)، بأن خط المرور المستقيم يترك أم قصر إلى العراق بمسافة ميل واحد هو أمر قد يكون صحيحاً.

وعلى أية حال، فإن الصور تبين بأن منشآت الميناء، تمتد بمسافة أقل من ميل الى جنوب قلعة أم قصر، وإن أي امتداد آخر لها لا يمكن أن يمتد أكثر من ميل جنوبها. وانها تظهر بأنه في كلا التعريفين، فإن خط الحدود لا يمر عبر أي منشآت تعود للميناء والتي تقوم حالياً، باستثناء مخيم يقع غرب الميناء، والذي يمكن دون شك إزاحته.

ان تفسير خط الحدود الذي ينحني عند أم قصر يمر من خلال منشآت الميناء إذا ما كان «جنوب» أم قصر (مباشرة جنوب في اتفاقية عام ١٩١٣) يعني «مسافة لا تقل عن ١٠٠ يارد». إلا أنه كما اشارت إليه وزارة الخارجية، إذا ما كانت «جنوب» صفوان تعني من قبل الطرفين مسافة ميل تقريباً جنوب صفوان، كما هو متفق عليه دائماً، (بالتأكيد من قبل الوكيل السياسي في الكويت الذي كان مسؤولاً عن تثبيت لوحة الحدود)، فمن المعقول، إذاً، ان نقول بأن «جنوب» أم قصر يعني المسافة نفسها، وليس مسافة لا تزيد على ١٠٠ يارد. ولهذا السبب، تم اختيار مسافة تقريبية لميل واحد جنوب صفوان وأم قصر لأغراض حسابية، في الأسئلة الموجهة إلى القوة الجوية التي قامت بالتصوير الجوي، كأقرب مسافة للنقاط المتنازع عليها. وإذا ما كانت هذه الحسابات صحيحة، فإنه بالامكان التوصل

إلى الاستنتاجات التالية:

١ ـ إذا ما كان التعريف «جنوب» أم قصر يعني حوالى ميل واحد جنوب أم قصر، فالتعريفان للحدود، إذاً، متقاربان الواحد من الآخر كثيراً، وليس كما يعتقد في الجدل الدائر، ولا توجد هناك مسائل ذات جوهر كبير قد تم الاختلاف عليها. وفي كلتا الحالتين، فإن ميناء أم قصر يقع داخل العراق.

٢ ـ عند تفسير معنى «جنوب» أم قصر، فإنه من المناسب النظر في التفسير المتفق عليه لعبارة موازية في المعنى، وهي «جنوب» صفوان والتي كانت تعني دائماً مسافة كبيرة جنوب صفوان، بينما اتفاقية عام ١٩١٣ تقول «مباشرة» جنوب، والتي هي في حدّ ذاتها مصطلح غامض، والتي يمكن تفسيرها من قبل المؤيدين للكويت بأنها تعني «ليس أكثر من ١٠٠ يارد جنوب أم قصر».

(توقيع)

بي. سي. وادام

دائرة الأبحاث
وزارة الخارجية
٦ شباط/ فبراير ١٩٤٨

وفي محضر آخر لوزارة الخارجية البريطانية حول النزاع الحدودي حول ميناء أم قصر، كتبت وزارة الخارجية ما يلي:

رقم الملف: F0371/68346
شباط/ فبراير ١٩٤٨

«لقد تم تلخيص تاريخ المحاولات السابقة لحل النزاع الحدودي الكويتي ـ العراقي، في مذكرة السيد وادام. ولقد أثيرت القضية مرة أخرى بسبب رغبة شركة نفط العراق في معرفة موقف أم قصر، في حال رغبة شركة نفط البصرة في استخدامها كميناء لناقلات النفط.

وقد يتم ترسيم الحدود عاجلاً أم آجلاً، وعلى الرغم من أنه ليس من المناسب الآن إثارة هذه المسألة المتنازع عليها مع العراقيين، إلا أننا الآن في موقع أفضل عما كنا عليه منذ عام ١٩٤٠، للاقرار على التكتيك المستقبلي الذي سنتبعه في محاولة التوصل الى تسوية الموضوع، إذا ما كنا سنعتمد على أجوبة مقر قيادة قوات الشرق الأوسط، القائمة في تفسيرها للصور الجوية لمنطقة الحدود، على أسئلة السيد وادام. اضافة الى ذلك، ونظراً إلى أن وزارة الخارجية ستضطلع بمسؤولية الخليج اعتباراً من ١ نيسان/ ابريل من هذا العام، فإنه ليس من المطلوب استحصال موافقة وزارة الهند على أي أسس نقترحها لتسوية الموضوع، على الرغم من أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار، وجهات نظرها السابقة، بعد أن أصبحنا مسؤولين عن حماية مصالح شيخ الكويت.

وان تعريف الحدود لعام ١٩٤٠ المعروف بـ «خط الحدود المستقيم»، هو أقصى ما توصلت إليه وزارة الخارجية ووزارة الهند في الاتفاق عليه. ولم يقبل العراقيون أو يرفضوا هذا التعريف. وقررت وزارة الهند بعد ذلك، وفي ضوء التقرير الذي قدمه الوكيل السياسي في الكويت في عام ١٩٤٢، بأن هذا التقرير غير منصف بالنسبة الى الكويت، ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت هذه الوزارة تفضل الدخول في مفاوضات استناداً الى اتفاقات عامي ١٩٢٣، و١٩٣٢، أو إحالة النزاع إلى التحكيم، وذلك بهدف وضع المعلومات الاضافية التي تراكمت منذ عام ١٩٤٠ أمام هيئة التحكيم.

وكانت وجهة نظر وزارة الخارجية، بأننا لن نتمكن من بدء المفاوضات مع العراقيين بأي تعريف أقل من تعريف عام ١٩٤٠ . وكانت وزارة الخارجية تعتقد دائماً بأن وجهة نظر وزارة الهند القائلة، بأن «خط الحدود المستقيم» سيعطي العراقيين مساحات كبيرة من الأراضي والتي تعود الى الكويت، استناداً الى اتفاقات ١٩٢٣ و ١٩٣٢، هي وجهة نظر صحيحة، لذا، فإنهم يعتبرون بأن

الحل البديل لمسألة الحدود من خلال التحكيم هو أفضل على الرغم من السلبيات والمساوىء الواضحة الناجمة عن اعلان هذا الموضوع.

ويبدو الآن، بأنه إذا ما كان تفسير الصور الجوية صحيحاً، بأن هناك اختلافاً في المسافة حوالى ٣٠٠ يارد فقط بين النقطتين، اللتين تم عندهما رسم «خط الحدود المستقيم» والحدود المرسومة، استناداً إلى تفسير وزارة الهند، فإنه سيقطع الساحل جنوب أم قصر.

وعلى أي حال، فإن تقرير وزارة الطيران يقوم على أساس الافتراض، بأن المسافات «جنوب صفوان» و «جنوب أم قصر»، يجب أن تكون ميلاً واحداً. وعلى كل، فلا يوجد لدينا أي دليل لتأكيد صحة الافتراض، بأنه إذا كان «جنوب صفوان» يعني مسافة ميل واحد، فإن «جنوب أم قصر» يعني الأمر نفسه أي بمسافة ميل واحد. وتعتقد وزارة الهند بأن عبارة «مباشرة جنوب» الواردة في الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣ يجب أن تُفسر حرفياً، بأنها تعني أن خط الحدود يجب أن يستدير بشكل منحنٍ مباشرة جنوب أم قصر، تاركاً المنشآت الحالية للعراق، والمنطقة التي من المحتمل أن يتم توسيعها امتداداً لمنطقة الميناء للكويت. وكحل عملي ومعقول، فإنني لا أتردد في القول بأن وجهة النظر القائلة «جنوب أم قصر»، يجب أن تكون المسافة نفسها عند القول «جنوب صفوان» هي المرشحة للتطبيق.

إن سريان ونفاذ مثل هذا الافتراض يتطلب شرحاً قانونياً. بشرط أن يوافق الخبراء القانونيون لوزارة الخارجية على أن «جنوب أم قصر» يُفترض أن يكون على مسافة ميل واحد، عندها يتم حل اعتراضات وزارة الهند على «خط الحدود المستقيم»، وسيكون المقيم السياسي على أرضية أكيدة، لمفاتحة الشيخ الذي تم ضمان موافقته على تعريف الحدود لعام ١٩٤٠، لأنه تم القول بأنه وجد «فقط لتوضيح التعريف القائم» (انظر الفقرة (٥) من المذكرة).

وإذا ما تقرر بأنه من المرغوب فيه حل القضية الحدودية بشكل

مبكر وسريع، فعندها سننتظر تفسير الصور الجوية التي أعدتها وزارة الطيران في بنسون، وإجاباتهم عن استفسارات السيد وادام التي أرسلت اليهم.

نائب رئيس الوزراء العراقي يبحث مع السفير البريطاني في بغداد موضوع الحدود العراقية ـ الكويتية

رقم الملف: F0371/68346

تموز/ يوليو ١٩٤٨

الوثيقة التالية تتضمن ما دار بين نائب رئيس الوزراء العراقي ووزير المواصلات والاشغال جلال بابان والسفير البريطاني في بغداد، حول موضوع تخطيط الحدود العراقية ـ الكويتية. وفيما يلي نص ما ورد فيها والصادرة عن السفارة البريطانية في بغداد·

السفارة البريطانية | محدود
بغداد
١٤ تموز/ يوليو ١٩٤٨ | رقم (٣٦٧/٦/٤٨)

إلى: دائرة الشؤون الشرقية ـ وزارة الخارجية (البريطانية) ـ لندن

أعزائي،

اشارة الى رسالتنا رقم (٣٦٧/٤/٤٨)، والمؤرخة في ٢٠ آذار/ مارس حول الحدود الكويتية ـ العراقية.

أثار جلال بابان، وزير المواصلات والاشغال ووكيل رئيس الوزراء العراقي، هذه القضية مع السفير بتاريخ ٨ تموز/ يوليو. وبعد تلخيص الفوائد والمزايا الواضحة من بناء ميناء في أم قصر بالنسبة الى العراق (فوائد أقرّ بها مدراء ميناء البصرة من البريطانيين بالتعاقب)، تناول وكيل رئيس الوزراء بعد ذلك موضوع قرب قيام العراق بالمطالبة بجزيرة وربة، لأن مقتربات القناة المؤدية الى الميناء

المقترح يمر بين وربة وبوبيان. ولم يوضح فيما إذا كان على علم بأنه استناداً الى التعريف الرسمي للحدود، فإن «وربة تعود الى الكويت»، كما لم يذكر شيئاً عن الشكوك حول موقع ميناء أم قصر نفسه.

وعندما تردد السفير في مناقشة الموضوع في هذه المرحلة، قال وكيل رئيس الوزراء، بأننا سنستلم قريباً مذكرة تتضمن البدء بمناقشة قضية الحدود بأكملها. لقد أحرقنا أكثر أوراقنا المهمة حول هذا الموضوع في عام ١٩٤١ (خلال انتفاضة رشيد عالي)، على الرغم من أنه تم ملء معظم الفراغ خلال الحرب، إلا أنه ما زال من الصعب أن نشعر باليقين من أرضيتنا. وستساعدنا كثيراً لو قامت دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية بتزويدنا بورقة بحث حول هذا الموضوع، للاستعداد في استئناف مناقشة هذا الموضوع.

سنقوم بإرسال نسخ عن هذه الرسالة الي المقيم السياسي في الخليج الفارسي، وإلى الوكيل السياسي في الكويت، أو القنصل العام لحكومة صاحب الجلالة في البصرة.

المخلص

دار السفارة

تفاصيل وجذور قضية الحدود الكويتية ـ العراقية في مذكرة سرية بريطانية لعام ١٩٤٨

رقم الوثيقة: F0371/68346

كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨

في مذكرة أعدتها دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية البريطانية في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨، تناولت المذكرة بالتفصيل خلفية وجذور مشكلة الحدود الكويتية ـ العراقية، والناجمة عن اختلاف التفسيرات لنصوص الاتفاقات الواردة بشأنها على مرّ السنين. وتبحث المذكرة في اشكالية الحدود والمعضلة، وفي الاتفاقات المبرمة والخاصة بالحدود، والمواضيع المتنازع عليها، والعوامل الأخرى

التي أدت الى اثارة موضوع أهمية تخطيط الحدود. وفيما يلي نص ما ورد في هذه المذكرة:

الحدود العراقية ـ الكويتية (أم قصر)

سري

١ ـ المعضلة

لقد نجم نزاع الحدود الشمالية للكويت مع العراق، عن اختلاف التفسيرات لنصوص العديد من الاتفاقات الحدودية بهذا الصدد. وعلى الرغم من الاتفاقية الوحيدة السارية حول الموضوع هي اتفاقية عام ١٩٢٣، التي قبلت بها الحكومة العراقية عام ١٩٣٢، والتي تم تسليمها الى عصبة الأمم بمناسبة دخول العراق في عضويتها، إلا أن الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣ لها علاقة وترتبط بالموضوع، إذ أن تعريف عام ١٩٢٣، كان يهدف الى تطبيق ومتابعة ما ورد في الاتفاقية المذكورة. وكان التعريف الوارد في عام ١٩٤٠ (من قبل السفير البريطاني في بغداد السيد بازل نيوتن) والموجّه الى الحكومة العراقية، يهدف الى تفسير التعريفات الواردة في عامي ١٩٣٢ و١٩٢٣، وكذلك التعريف الوارد في الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣، إلا أنه لا ينطبق مع التعريفات الأخيرة، ولا يفسر التعريفات لعامي ١٩٢٣ و١٩٣٢ بشكل صحيح. لذا، فلم تقبل الحكومة العراقية بتعريف عام ١٩٤٠، كما لم يتم التصديق على الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣ أبداً (بسبب دخول تركيا الحرب العالمية الأولى وهزيمتها بالتالي، وتخليها عن الأراضي كافة التي كانت تسيطر عليها ضمن ممتلكات الامبراطورية العثمانية، وبضمنها المنطقة العربية).

٢ ـ الاتفاقات

إن النصوص المتعلقة بالموضوع هي كما يلي (انظر الخارطة رقم (٢)):

رقم ١٠٥١٥ (أ) الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣، المادة (٧):

«يمتد خط الحدود باتجاه الشمال الغربي من الساحل عند مدخل خور الزبير، ومن ثم يمر من جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام مباشرة، تاركاً هذه الأماكن والآبار لولاية البصرة، وعند وصوله الى الباطن...». وقد أرفق بالاتفاقية خارطة تم تأشير خط الحدود عليها باللون الأخضر. إلا أن الخارطة بمقياس صغير وغير دقيقة، ولا يمكن استخدام الخارطة رقم (١) لعدم دقتها في تفسير الحدود.

(ب) المذكرة رقم (٥٤٠٥) في ٢٩ نيسان/ ابريل من السير بي. كوكس المندوب السامي في العراق، إلى الوكيل السياسي، الكويت:

«من تقاطع وادي العوجة مع الباطن، ومن هناك باتجاه الشمال على امتداد الباطن إلى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان تماماً، ومن هناك باتجاه الشرق ماراً من جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر، تاركاً هذه الأماكن للعراق، ومن ثم إلى تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله.

وأكد الشيخ أحمد (الجابر) بأن جزر وربة وبوبيان ومسكان (أو مشجان) وفيلكة وعوهة وكبّر وقاروة وأم المرادم تعود إلى الكويت. وبقدر تعلق الأمر بحكومة صاحب الجلالة، فإنه بالإمكان ابلاغ الشيخ بأنه قد تم الاعتراف بالحدود والجزر المذكورة أعلاه حسب الأصول. وكما تعلمون، فإن هذه الحدود مماثلة للحدود المؤشرة بالخط الأخضر، والواردة في الاتفاقية البريطانية ـ التركية المؤرخة في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩١٣، إلا أنه يبدو أنه لا ضرورة للإشارة بشكل خاص إلى تلك الوثيقة عند مراسلتكم مع الشيخ».

(ج) رسالة مؤرخة في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٣٢ من رئيس وزراء العراق إلى المندوب السامي في العراق، والتي يصف فيها الحدود بالشكل الوارد في (ب) أعلاه:

«من تقاطع وادي العوجة مع الباطن، ومن هناك نحو الشمال على امتداد الباطن، إلى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان تماماً، ومن هناك باتجاه الشرق ماراً من جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر، تاركاً هذه الأماكن للعراق، ومن ثم إلى تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله. وتعود جزر وربة وبوبيان ومسكان (أو مشجان) وفيلكة وعوهة وكبّر وقاروة وأم المرادم إلى الكويت».

(د) وصف الحدود الكويتية ـ العراقية كما ورد في الرسالة رقم (٤٨٧)، والمؤرخة في ٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٠، والصادرة عن سفير حكومة صاحب الجلالة في بغداد إلى وزير الشؤون الخارجية للحكومة العراقية. ويهدف هذا الوصف إلى تفسير وصف عام ١٩٣٢، إذ تم طرحه على الحكومة العراقية مع التماس للقيام بتخطيط الحدود (والحكومة العراقية، في رسالتها الجوابية، لم تقبل ولم ترفض التعريف الذي أورده السفير، إلا أنها ذكرت بأن الوقت غير مناسب لإجراء ذلك).

«(١) على طول امتداد الباطن، يمتد خط الحدود بامتداد **التالوك**، أي بعبارة أخرى خط لأعمق انخفاض.

(٢) تكون النقطة الواقعة جنوب خط عرض صفوان تماماً نقطة التالوك للباطن الواقعة غرب النقطة وقليلاً إلى جنوب صفوان، حيث كانت لوحة تأشير الحدود والعمود قائمين هناك حتى آذار/ مارس عام ١٩٣٩.

(٣) يكون خط الحدود من الباطن وإلى قرب صفوان بموازاة خط العرض، حيث تقع النقطة المذكورة أعلاه، وفي المكان الذي كان فيه قائماً عمود الحدود ولوحة التأشير سابقاً.

(٤) ويعني تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله، تقاطع تالوك خور الزبير مع تالوك الذراع الشمالية الغربية لخور عبد الله المعروف بخور شتانة.

(٥) يكون خط الحدود من قرب صفوان وإلى تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله، أقصر خط بين النقطة المحددة في الفقرة (٢)، والنقطة المحددة في الفقرة (٤). ويتمّ تعديل خط الحدود هذا، إذا ما وُجِد على الأرض، بأنه يمس الضفة اليمنى لخور الزبير قبل وصوله النقطة المحددة في الفقرة (٤)، بشكل يجعله يسير مع خط المياه المنخفضة للضفة اليمنى لخور الزبير، إلى حين الوصول إلى نقطة تقع على الضفة مقابلة للنقطة المحددة في الفقرة (٤) مباشرة، تاركاً خور الزبير بأكمله للعراق».

٣ ـ نقاط النزاع

(أ) تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله

لقد سبب اختلاف التسميات على الخرائط وفي الاستخدام المحلي المتداول، ظهور تفسير يتضمن بأن المقصود بهذه النقطة (تقاطع الخورين)، هو تقاطع خور الزبير مع ذراع قصيرة من الماء تصب في القناة الرئيسية، تقع شمال قلعة أم قصر تسمى خور أم قصر. ويسمى الجدول الرئيسي الواقع جنوب هذه النقطة، إما بخور الثعالب أو بخور عبد الله. وفي الحقيقة، فإنه قد تم تأشير خور عبد الله بشكل يمتد حتى شمال خور أم قصر على خرائط وزارة الحرب المطبوعة مؤخراً في عام ١٩٤٧ (ربع إنش). إلا أن الانطباع السوي، هو أن المقصود من ذلك في الاتفاقات، تقاطع خور الزبير مع خور شتانة في النقطة التي يلتقي فيه خور ألصبية معهما بالقرب من جزيرة وربة، وقد قبل بهذا الرأي من أيّدَ سابقاً الرأي الآخر.

وإذا ما كانت الاتفاقية البريطانية ـ التركية تقصد ان هذه النقطة تقع عند مدخل خور أم قصر، فإن خط الحدود من هناك إلى النقطة الواقعة جنوب أم قصر تماماً، سيمتد بالاتجاه الجنوبي الغربي، وليس بالاتجاه الشمالي الغربي كما نصت عليه اتفاقية عام ١٩١٣. كما أن الانحناء الواقع جنوب أم قصر في الخط الأخضر المؤشر على

الخارطة المرفقة بالاتفاقية، والذي يعقد عليه الانصار المؤيدون للكويت أهمية بالغة، يناقض وجهة النظر هذه تماماً، لأنه، لو كانت وجهة النظر صحيحة، لكان خط الحدود قد اتجه بالاتجاه الشمالي الشرقي (قادماً من الغرب)، بدلاً من التوجه بالاتجاه الجنوبي الشرقي عند أم قصر. ويؤكد شيخ الكويت نفسه، في رسالته الموجهة إلى المقيم السياسي في عام ١٩٢٣ حول تسوية مسألة الحدود، بأن خط الحدود يمتد «جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر إلى ساحل جزيرتي بوبيان ووربة». ويعترف المقيم السياسي في الخليج الفارسي، بأن الغرض المقصود قد جاء بشكل مفصل وواضح في تعريف الحدود لعام ١٩٤٠، إذ لا يوجد هناك بعد أي خلاف حول هذا الموضوع.

(ب) موقع النقطة الواقعة «جنوب صفوان»

لقد دار جدل كثير حول موضوع موقع هذه النقطة، من رأي يقول بأنها تقع ضمن ١٠٠ يارد. (اتفاقية عام ١٩١٣ تقول مباشرة جنوب)، وإلى رأي يقول على مسافة «ميل واحد جنوب أقصى نخلة تقع في أقصى الجنوب». إلا أن تعريف الحدود لعام ١٩٤٠، يشير الى موضوع لوحة تأشير الحدود، والتي تم القبول بها لعدة أعوام باعتبارها مؤشراً للحدود هنا، والتي أزيلت عام ١٩٣٩. ومع الأسف، فلا يوجد هناك أي اتفاق بين الحكومة العراقية والوكيل السياسي في الكويت حول موقع هذه اللوحة.

لقد تم وضع هذه اللوحة لتأشير الحدود في حوالى عام ١٩٢٣، وقد تمت إزالتها وأعيدت مرة أخرى لاحتجاج شرطة البصرة على ذلك عام ١٩٣٢. كما تم تحريكها وإزالتها مرة أخرى من قبل أشخاص مجهولين في عام ١٩٣٩، إذ تم وضع لوحة جديدة في المكان نفسه من قبل الوكيل السياسي في الكويت بحضور الشيخ. وقامت الشرطة العراقية بإزالة اللوحة بأوامر من الحكومة العراقية. وحول هذا الموضوع، وجهت الحكومة العراقية مذكرة بتاريخ ٢٥ حزيران/

يونيو ١٩٤٠ إلى سفير حكومة صاحب الجلالة، تضمنت أن ضابطاً بريطانياً يرافقه الشيخ، قام «بنصب عمود، ادعى الرائد ماكوين (الضابط البريطاني)، بأنه سيؤشر الحدود الفاصلة بين المملكة العراقية والكويت». وقد عبَرتْ المجموعة التي قامت بنصب العمود الحدود العراقية بعمق ١٠٠٠ متر من موقع صفوان، وكان العمود الجديد يقع على مسافة ٢٥٠ متراً داخل الحدود العراقية. لذا، فإنه يبدو أنه على الرغم من وجود اختلاف في الرأي بين الجماعتين حول المكان الصحيح للموقع، إلا أن الاختلاف لا يتجاوز مسافة ٢٥٠ متراً. وفي الحقيقة، فإن الحكومة العراقية مُلزَمة ضمناً بالنص الذي يقول، بأن الحدود تقع على مسافة ١٢٥٠ متراً من موقع صفوان، كما تدعي أن المجموعة قد قامت بتثبيت عمود الحدود في نقطة تقع على مسافة ١٠٠٠ متر من موقع صفوان، وبمسافة ٢٥٠ متراً داخل الأراضي العراقية (في الحقيقة انها كانت لوحة تأشير الحدود وليست عموداً).

لذا، فإنه يبدو بأن الاختلاف حول هذا الموضوع بسيط جداً. ومن التعاريف الأخرى المتداولة: «ميل واحد جنوب أطراف صفوان»، والتعريف الآخر المشهور والمفضل هو: «ميل واحد لأقصى نخلة واقعة في أقصى الجنوب من صفوان». وفي رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧، ذكر السفير البريطاني في بغداد بأن التعريف الآخر للحدود جنوب صفوان معروف من قبل العراقيين، وأنهم قد يصرون على ذلك التعريف في حال عدم الاتفاق حول موقع لوحة تأشير الحدود (والتي يقول عنها الوكيل السياسي في الكويت بأنها معروفة تماماً من قبل الأهالي هناك). ومن الجدير بالذكر هنا، بأن المقيم السياسي في الخليج الفارسي قد ذكر في رسالته المؤرخة في ٢١ نيسان/ ابريل ١٩٤٦، بأنه قد حصل هناك تطور زراعي كبير في أطراف صفوان، ولا يمكن تحديد موقع «أقصى نخلة في الجنوب»، إذ تغيرت معالم المنطقة بشكل كبير.

(ج) مسار الحدود بين صفوان والبحر

وهذا هو نواة النزاع وأصله. ففي مذكرة عام ١٩٤٠ الموجهة الى الحكومة العراقية، وُصِف هذا الخط بأنه خط مستقيم. وكان هدف هذه المذكرة، التي لم تقبل بها الحكومة العراقية، هو لتفسير الحدود القائمة وليس الاقتراح على حدود جديدة. إنها تفسر تعريف الحدود لعام ١٩٣٢، والذي يعتبر بدوره تأكيداً لتعريف عام ١٩٢٣ الذي كان يهدف أيضاً إلى تطبيق ومتابعة ما ورد في تعريف عام ١٩١٣. وكانت اتفاقية عام ١٩١٣ تهدف بكل وضوح، أن يسير خط الحدود من جنوب صفوان إلى جنوب أم قصر، ومن هناك ينحني الخط بالاتجاه الجنوبي حتى وصوله إلى تقاطع الخورين.

لقد حظي هذا الموضوع باهتمام عظيم خلال الحرب، عندما قام الانكليز بتطوير ميناء في أم قصر ليكون بديلاً عن ميناء البصرة. وقد تم التخلي عن المشروع بعد صرف مليون جنيه من الميزانية التي خصصت مليوني جنيه لهذا الغرض، بسبب تبدل الموقف الاستراتيجي. وتمت إزالة المنشآت السيارة من الموقف. إلا أن أهمية هذا الميناء لم تغب عن تفكير الحكومة العراقية. وقد اكتشف الجيش البريطاني بأنه لا فائدة من ذلك الموقع، بسبب طغيان المياه في حال هبوب العواصف. إلا أنه الموقع الوحيد والممكن بعد البصرة لتطويره كميناء عراقي، (على الرغم من أنه موقع تكتنفه تعقيدات المشاكل الحدودية الدولية، وحتى في الجزء غير المتنازع عليه من الحدود الذي يمتد في وسط خور شتانة باتجاه البحر)، وانه ليس من السهولة بمكان، أن يتخلى (العراقيون) عن آمالهم في تطوير ذلك المكان. ومن الممكن في حال تطويره أن يتغلبوا على مساوىء ذلك المكان.

٤ ـ قضية الخط المستقيم للحدود

(١) منذ طرح تعريف عام ١٩٤٠، تمسكت وزارة الخارجية (البريطانية) بوجهة النظر القائلة، بأنه في حال اتفاق العراق والكويت

دون اللجوء إلى التحكيم، فإنه من المستحيل مفاتحة الحكومة العراقية بمقترح أقل مما ورد في مذكرة عام ١٩٤٠. وإذا ما تم ذلك، (أي تقديم مقترح غير ما ورد بتعريف عام ١٩٤٠)، فإنه لا أمل في التوصل الى تسوية، وأنه سيعرّض سمعة حكومة صاحب الجلالة للخطر.

(٢) لقد أعطى شيخ الكويت موافقة على هذا التعريف للحدود، لذا فلن يكون هناك اعتراض من طرفه على هذا التعريف، باعتباره الأساس للمفاوضات.

(٣) الاتفاقية البريطانية ـ التركية لعام ١٩١٣ غير ملائمة، لأنه لم يتم ابلاغ الحكومتين العراقية والكويتية بوجودها أو بمحتوياتها.

(٤) اتفاقات عام ١٩٢٣ و ١٩٣٢، هي الوثائق النافذة الوحيدة لتفسير الحدود، وان تفسير عام ١٩٤٠ الذي كان يعتبر في وقته دقيقاً، هو التعريف الذي تلتزم به حكومة صاحب الجلالة.

ويتفق المقدم اي. سي. غلوي الذي حصل على موافقة الشيخ على تعريف عام ١٩٤٠، بأنه لا يمكن مفاتحة الحكومة العراقية بشيء أقل من هذا التعريف، ويقترح بأن طرح الموضوع للتحكيم هو أحسن طريقة، اذ يمكن تقديم دليل آخر لمصلحة الشيخ، والذي ظهر منذ عام ١٩٤٠ إلى لجنة التحكيم.

٥ ـ قضية انحناء خط الحدود عند أم قصر

(١) لقد كانت وجهة النظر التي تمسكت بها وزارة الهند والأطراف الأخرى، التي تعمل من أجل مصالح حاكم الكويت، هي أن حكومة صاحب الجلالة مُلزمة أدبياً وقانونياً لحماية مصالح حاكم الكويت في هذه القضية.

(٢) لم تقبل الحكومة العراقية بتعريف عام ١٩٤٠، لذا، فإنه غير ملزم بالنسبة إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية.

(٣) الحكومة العراقية لا تعلم بموافقة الشيخ لتعريف عام ١٩٤٠، وكما تم ذكره في المذكرة المرفوعة من قبل سفير حكومة صاحب الجلالة، بأنه إذا ما قبلت الحكومة العراقية بهذا التعريف كأساس للمحادثات، عندها ستتم مفاتحة الشيخ لاستحصال موافقته.

(٤) لم يوافق الشيخ مطلقاً وفي أي وقت من الأوقات على اجراء أي تغيير في الحدود لمصلحة العراق. وعندما تمت مفاتحته لاستحصال موافقته على تعريف الحدود لعام ١٩٤٠، تم اطلاعه بأن هذا التعريف هو «توضيح للتعريف القائم»، وأجاب قائلاً: «بأننا نوافق على هذا التعريف، وأقول بأننا نعتمد كلياً على حكومة صاحب الجلالة، التي اعتادت الحفاظ على حقوقنا بالكامل». وعندما تمت مفاتحته في عام ١٩٣٢ بغرض تأكيد تعريف الحدود لعام ١٩٢٣، ظهر عليه الاستغراب والوجوم نوعاً ما، لقيام حكومة صاحب الجلالة بإثارة موضوع، وعلى حد قول الشيخ، تم حله منذ وقت طويل من قبل حكومة صاحب الجلالة، استناداً إلى الوثائق التي في حوزته، والذي إذا ما أثير هذا الموضوع مرة أخرى، فإنه قد يشجع العراق بسهولة لانتهاز الفرصة لمهاجمة خط الحدود الذي خططته حكومة صاحب الجلالة، بشكل مشابه وبالطريقة نفسها التي تم فيها شجب قرار ووعود حكومة صاحب الجلالة البريطانية، في قضية مزارع النخيل (العائدة للشيخ في البصرة). ومع ذلك، فقد وافق على الامتثال لرغبات حكومة صاحب الجلالة، بشرط إفهام العراق بوضوح، بأن الهدف هو تأكيد الحدود القائمة فقط.

وتسترسل الوثيقة المؤرخة في شهر كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٨، والصادرة عن دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية البريطانية، في طرح خلفيات النزاع الحدودي وجذوره بين الكويت والعراق، حول منطقة أم قصر (الميناء والخور)، والتي حاولت بريطانيا جاهدة إعطاءها للعراق، لضمان تسهيل تصدير نفط شركة نفط العراق

البريطانية في البصرة منها، لما تتميز به من موقع استراتيجي، ولعمق مياهها عكس ميناء البصرة البعيد داخل شط العرب والمزدحم بالناقلات التجارية. وفيما يلي الجزء الثاني من وثيقة وزارة الخارجية البريطانية وتحليلاتها حول الموضوع:

في عام ١٩٢٣، أثار الشيخ نفسه قضية تسوية الحدود مع العراق، وقال في الوقت نفسه: «بأنها الحدود نفسها التي نادى بها الشيخ الراحل سالم، والواردة في الملحق المرفق برسالته الموجهة اليكم، والمؤرخة في الثالث من محرم عام ١٣٣٩ هـ (١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠)، والتي هي كما يلي: من تقاطع وادي العوجة مع الباطن، وشرقاً إلى جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر، وإلى ساحل جزيرتي بوبيان ووربة»، (لا يوجد هناك أي أثر لرسالة الشيخ سالم في وثائق وزارة الخارجية أو وزارة المستعمرات). وإذا ما كان تعريف عام ١٩٤٠ قد تضمن اعادة تخطيط الحدود، فهذا يعني بأن موافقة الشيخ غير نافذة.

(٥) لقد كان العقيد ديكسون هو أول من اقترح تعريف الحدود لعام ١٩٤٠، إذ كان يشغل آنذاك منصب الوكيل السياسي في الكويت عام ١٩٣٥، الذي أقرّ بأن خط الحدود يمتد في خط مستقيم من نقطة تقع على مسافة ميل واحد جنوب آبار صفوان، إلى تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله. ويذكر في رسالته المؤرخة في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٣٥، بأن «الخط المرسوم يترك كلاً من النقاط المعروفة بجبل سنام، صفوان وأم قصر للعراق بمسافة تقارب الميل». ولكن في الحقيقة، فإن الخط المستقيم المقترح من قبل العقيد ديكسون، يمر بمسافة أكثر من ميل إلى جنوب أم قصر، وكانت الحكومة البريطانية قد قبلت بتعريف عام ١٩٤٠، على أنه الأساس للتفاوض بين الطرفين (الكويتي والعراقي)، وعلى افتراض أن لا يترتب على ذلك التعريف أي «التزامات مادية»، إلا أنه منذ ذلك الوقت، وفيما بعد، ونظراً إلى ظهور التزامات مادية سببه هذا التعريف، لذا، فإنه يجب إعادة

النظـر في الموقف ككـل في ظل القبـول بهذا التعـريف. وكان تعـريف الحدود لعام ١٩٤٠ يقوم على فهم خاطىء، والذي أصبح واضحاً منذ ذلك الوقت.

٦ ـ عوامل أخرى

(١) لقـد أثيرت قضيـة تخطيط الحـدود أصـلاً بسبب استمـرار التجـاوزات إلى داخل الأراضي الكـويتية من قبـل الشرطة العـراقيـة الكائنة بالقرب من صفوان، واستحـالـة وقف هؤلاء من ارتكاب هـذه التجاوزات، على الرغم من وجود المستشارين البريطانيين معهم. ومـا زالت هذه الغزوات مستمرة، وتشكل مصدراً للمناوشات وللصدام بين العراق والكويت.

(٢) تقـوم الشركات النفطيـة بعمليات فحص وتنقيب كبـيرين على طول هذه الحدود. وحتى نهاية عام ١٩٤٦، لم يتم العثور على آبار في مناطق الحدود، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يمكن العثـور على النفط في المستقبل، إذ ان ذلك الاكتشاف سيعقد المشكلة.

(٣) بتاريخ ٣ تمـوز/ يوليـو ١٩٤٥، قرر رؤسـاء الأركان العـامة إزالة منشآت الميـنـاء (في أم قصر)، والتي كان قـد تم إكمالهـا بشكل جزئي. إذ تمت إزالة المنشـآت المتحركـة السيارة، ولم تبق إلا ثـلاثة أرصفة، اثنان منها كاملان، والآخر لم يتم إكمـاله بعـد، وكذلـك خط السكة الحديد وأنابيب الماء والأبنية الأخرى.

(٤) ونظراً إلى ما تتميز به أم قصر من أهمية كميناء عميق الميـاه، فإنه ليس من المستغرب أن يتمسك العراق بهذه المنطقة. وفوق ذلـك، فإنه اضافة الى مسؤولية مديرية مينـاء البصرة عن صيانـة الملاحـة التي تؤدي الى مدخل ميناء (أم قصر) من الخليج، فقـد تم ربط سكة حديد الميناء بخطوط السكك الحديد العراقية. وكذلـك، فقد تم تـزويد الميناء بالماء من العراق.

في حزيران/ يونيو ١٩٤٢، أصـدرت مديـرية مينـاء البصرة أمراً،

نشر فيما بعد في الجريدة الرسمية للحكومة العراقية، يتضمن تحصيل الرسوم ليس عن الصيانة والخدمات في الميناء فقط، بل مقابل استخدام الميناء نفسه. إن هذا الإجراء يتضمن ممارسة الحكومة العراقية لحقوق السيادة على أم قصر. وبدوره طلب السفير البريطاني من رئيس الوزراء العراقي إلغاء هذا الأمر الاستفزازي، إلا أن الجنرال نوري (السعيد) رفض تنفيذ ذلك. إذ قام (نوري السعيد) بشجب مقترح السفير قائلاً، بأن مثل هذا الإلغاء لا يشكل تخلياً عن حقوق السيادة العراقية، وأشار رئيس الوزراء العراقي بأن الميناء يقع داخل العراق.

ونتيجة لذلك، قام سفير حكومة صاحب الجلالة بتقديم مذكرة شفوية إلى الحكومة العراقية تقول، بأنه «لم يتم القيام بأي شيء في ميناء أم قصر، مما يؤثر ويلحق الضرر بالحدود القائمة». وتشير المذكرة نفسها بالقول الى «ان تطبيق نص عام ١٩٣٢ على الأرض، لا يخلو من الصعوبة. وإن الحكومة العراقية تعلم حق العلم بأن منطقة الميناء لا تقع جميعها ضمن الأراضي العراقية، مما هو مثبت في المذكرة حول الكويت، والمرفقة بالرسالة المؤرخة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨، والصادرة عن وزير الخارجية العراقي الى مندوب المملكة المتحدة في عصبة الأمم، والتي عبر فيها السيد توفيق السويدي عن وجهة النظر القائلة، بأنه «إذا ما تم اختيار موقع للميناء على اللسان الممتد من خور عبد الله والمُسمى بخور الزبير، فإن ذلك سيتضمن تعديلاً طفيفاً للحدود».

(٥) إذا ما رغبت الحكومة العراقية ـ مهما كانت خططها غامضة وسيئة التقدير ـ في تطوير ميناء في أم قصر لأسباب ايجابية، فإن حاكم الكويت لا يرغب في ذلك لأسباب سلبية. وانه من الناحية السياسية، تنتابه مخاوف كبيرة من التوسع العراقي، ويعتقد بأنه إذا ما سمح لهم القيام بذلك، فإن العراقيين سيجرّدون الكويت من استقلالها. وإن تصريحات الشيخ للوكيل السياسي تعبر عن خوفه

وكراهيته التي ورثها هو وشعبه للحكومة العراقية، وحول مواضيع الاستقلال ونفسية الامبراطورية العثمانية. ومن الناحية الاقتصادية، فإن الخوف يكمن في أن تطوير ميناء في أم قصر، سوف يحرم الكويت من تجارة الترانزيت الى السعودية، التي تتم ادارتها من خلال ميناء الكويت. ولا يعتقد أن هناك أساساً لمثل هذا الخوف عند إلقاء نظرة على الخارطة. ومع ذلك، فإن حاكم الكويت سيولي ضياع ميناء أم قصر اهتماماً بالغاً، وإذا ما حصل ذلك، فإن مسألة التزامات حكومة صاحب الجلالة نحوه تحظى باهتمام مرة أخرى.

(٦) وقد تمت مناقشة مسألة احتمال تطوير ميناء في أم قصر، والذي سيصبح ذا أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة بالنسبة إلى بريطانيا العظمى. وإن إزالة منشآت الميناء مع الرأي القائل، بأنه ميناء غير جيد، والذي عبّرت عنه السلطات المختصة، قد أجّل الموضوع وتم التخلي عن فكرة تطوير الميناء في الوقت الحاضر على الأقل.

وإذا ما أصبحت المنطقة مهمة بهذه الطريقة، فمن المحتمل أن يكون للميناء أهمية بالنسبة إلى حكومة صاحب الجلالة، إذا ما كان داخل أراضي الكويت بدلاً من العراق. ومن ناحية ثانية، فقد وردت مقترحات بأن لمثل هذا الميناء أهمية وقيمة كبيرتين، إذ انه ليس من الحكمة أن يترك بيد العراق والكويت، بل استئجاره كميناء بريطاني.

(٧) لقد تم التأكيد على رسم الحدود من قبل كثير من الشخصيات وفي أوقات مختلفة. فمن ناحية، ذكرت وزارة الهند، بأن حكومة صاحب الجلالة ولمصلحة حاكم الكويت، لا يمكن أن تسمح بترك الموضوع (موضوع تخطيط الحدود). ومن ناحية ثانية، في رسالة صادرة عن السفير البريطاني في بغداد، والمؤرخة في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧، بيّن السفير الأسباب العقلانية والموجبة لترسيم الحدود من وجهة نظر المصالح العامة، ويشير الى التغيير الحاصل في جوهر الجملة «أقصى نخلة في الجنوب»، والتي من الضروري

استخـدامها في المفـاوضات، وكـذلك المشـاكل الكبـرى الناجمـة عن التجـاوزات الحاصلـة في خرق الحـدود من قبـل الشرطـة في جـانبي الحدود للبحث عن المهربين، واحتمال اكتشاف النفط، وعدم الرغبة في تـرك الحدود من دون تخطيط، عـلى أمل أنـه لن تتم اثارة المـوضوع أبداً. وفي الحقيقة، فإن مسألة الحدود تُثـار دائماً عـاجلاً أم آجـلاً، وعندما تصبح القضية ساخنة، فإنه من الصعب التوصل الى حل قبل اشتعال الحماس، والذي سيحول دون التوصل إلى اتفاق.

كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨
دائرة الأبحاث
وزارة الخارجية (لندن)

الشيخ عبد الله سالم الصباح يطلب تخطيط الحدود بين الكويت والعراق في عام ١٩٥٠

رقم الوثيقة: F01016/27
كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠

فيمـا يلي، نصّ مـا أورده الوكيـل السيـاسي البـريطـاني في الكـويت، في مـذكـرتـه التي رفعهـا إلى المقيم السيـاسي البريطاني في الخليج العربي، رقم (٥٠/٣/٧٥)، والمؤرخـة في ١٩ شبـاط/ فبرايـر ١٩٥٠، حـول طلب حـاكم الكـويت آنذاك الشيخ عبد الله سالم الصباح، بتخطيط الحدود بين الكويت والعراق:

الوكيل السياسي
الكويت
٩ شباط/ فبراير ١٩٥٠
٥٠/٣/٧٥

عزيزي السير روبرت

١ ـ اشـارة الى مـذكـرتكم رقم (٥٠/٥/١٧٣)، والمؤرخـة في ١٦ كانون الثاني/ يناير، لقد كتب الشيخ الراحـل في ١٠ كانـون الثانـي/

يناير، أي قبل ثلاثة أيام من مرضه، رسالة لي، تتضمن طلبه من حكومة صاحب الجلالة للقيام بتخطيط الحدود بين الكويت والعراق بالسرعة الممكنة. وقد تحدث في الموضوع معي حول ذلك أيضاً، حيث لم يكن معي آنذاك خارطة لتأشير النقطة الواقعة جنوب صفوان وتوضيحها. وأوضح فخامته بأنه يضع الموضوع في أيدي حكومة صاحب الجلالة تماماً. وأذكر بأنه في حزيران/ يونيو ١٩٤٠، وجّه فخامته رسالة إلينا يقول فيها، بأنه يعتمد على حكومة صاحب الجلالة في هذه القضية.

٢ ـ بهذا الصدد، فإنني لا أفهم تماماً الاشارة الواردة في الفقرة (٤) من مذكرتكم السرية الموجهة إلى جاكسون رقم (٤٩/٣/٢١)، والمؤرخة في ١٠ نيسان/ ابريل، والتي يقول فيها بأننا لا نُعير اهتماماً للتعريف الشفوي الدقيق لهذه النقطة (ويقصد بها النقطة الواقعة جنوب صفوان، والتي من المفروض أن يمر منها خط الحدود من جبل سنام شرقاً)، بل نهتم فقط بموقعها على الخارطة لإطلاع حاكم الكويت عليها. وبقدر متابعتي للموضوع، فإنني لم أجد خارطة حديثة ومفصّلة للمنطقة، ولا أرى هناك أي غاية من طرح موضوع موقع هذه النقطة التي ثار الجدل حولها على الخارطة، إلا لغرض الحصول على موافقة الشيخ، والتي تمت من قبل وبالتفصيل. ولما كان الشيخ الراحل قد ترك موضوع الحدود برمُته بين أيدي حكومة صاحب الجلالة، أفليس بمقدورنا أن نبدأ بتشكيل لجنة الحدود المشتركة، وأن نقوم في الوقت نفسه بإبلاغ (الشيخ) عبد الله السالم بما نقوم به، وأن نقول له بأننا سنطلب منه فيما بعد تعيين الخبراء؟

إلى صاحب السعادة
السير روبرت هي، المقيم السياسي في الخليج
الفارسي، البحرين.

وفيما يلي، نص الرسالة الموجهة من حاكم الكويت الشيخ عبد الله سالم الصباح رقم (ر/٦/٣٩٣٥)، والمؤرخة في ١١ حزيران/ يونيو ١٩٥٠، باللغتين العربية

والانكليزية، بخصوص تعيين الحدود بين الكويت والمملكة العراقية:

٧٥/١/٥٠
رقم
ر/٦/٣٩٣٥

رقم الوثيقة: F01016/118
حزيران/ يونيو ١٩٥٠

حضرة حميد آلشيم الأفخم المحب العزيز المعتمد السياسي بالكويت المحترم بعد السلام والتحية،

نشير إلى محادثاتنا معكم يوم الثلاثاء الموافق ١٠/١/١٩٥٠، بخصوص تعيين الحدود بين بلادنا والمملكة العراقية، ونرجو لو تفضلتم وطلبتم من حكومة صاحب الجلالة البريطانية تحديد الحدود بأقرب فرصة ممكنة، وإننا سنقدر لكم مسعاكم لطلبنا. هذا والباري يحفظكم.

في ٢٢ ربيع الأول ١٣٦٩ هـ، الموافق ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠.

المخلص لكم
(توقيع)
حاكم الكويت

السفارة البريطانية في بغداد تناقش فوائد ومحاذير تخطيط الحدود بين الكويت والعراق وموضوع أم قصر

رقم الوثيقة: F01016/118
آذار/ مارس ١٩٥٠

تتضمن الوثيقة التالية الصادرة عن السفارة البريطانية في بغداد، فوائد ومحاذير موضوع ترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية، وانتهت إلى الاستنتاج الذي يؤكد بأن ذلك يعتمد على قرار الحكومة العراقية حول تطوير أو عدم

تطوير ميناء أم قصر، والذي تقع أجزاء كبيرة منه داخل الأراضي الكويتية، والتي تستوجب استحصال موافقة حكومة الكويت في تلك الحالة اذ كتب السفير البريطاني في بغداد، هنري ماك ما يلي:

السفارة البريطانية
بغداد
٣٠ آذار/ مارس ١٩٥٠

موثوق
رقم ١٢٤
(١٠٣٥/٢٤/٥٠)

إلى وزير الخارجية (البريطانية) صاحب الفخامة أرنست بيفن

سيدي،

١ ـ في رسالته المؤرخة في ١٠ نيسان/ ابريل، رقم (١٧٣/١٨/٥٠)، والموجهة إلى فورلونغ (أحد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية)، كتب المقيم السياسي في الخليج الفارسي، بأنه قد تم استحصال موافقة الشيخ على القيام بالاتصال بالحكومة العراقية، حول موضوع الحدود الكويتية ـ العراقية على التعريف الوارد لخط الحدود في صيغة عام ١٩٤٠. وعبّر المقيم السياسي عن آماله في إمكان التوصل الآن الى اتفاق مع الحكومة العراقية حول تحديد الحدود ورسمها.

٢ ـ واننا قمنا بمناقشة هذا الموضوع في السفارة خلال الأسابيع الأخيرة، وقد ظهر لنا بأن هناك عدة آراء لمصلحة وضد موضوع تخطيط الحدود في الوقت الحاضر. وكان لمصلحة الموضوع ما يلي:

(أ) احتمال تطوير أم قصر (انظر رسالتي رقم (١٧٦ إي)، والمؤرخة في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩)، كميناء لحقول نفط البصرة، التي تستوجب ضرورة تخطيط الحدود عاجلاً أم آجلاً.

(ب) ازدياد حوادث الحدود بين العراق والكويت.

(ج) صعوبة التوصل الى حل مشكلة الحدود وتسويتها، إذا ما نجحت محاولات اكتشاف النفط في الكويت.

(د) اهتمـــام حـــاكم الكـــويت في تخطيط الحـــدود، قبـــل أن تفسر التعـــريفات بصـــدد الحدود: كمصطلـــح «جنوب أم قصر وصفـــوان»، بشكل يتم فيه التجاوز على أراضيه، في ظل التزامات حكومة صـــاحب الجلالة البريطانية تجاهه، واحتمال تطوير أم قصر ومنطقة صفوان.

٣ ـ أمـا المناقشـات والآراء التي كـانت ضـد مـوضـوع تخطيط الحدود فهي:

(أ) الصعـوبة والمشـاكل وكلفـة التخطيط للحدود، وعـدم وجود تعـريف دقيق والذي سبب حـوادث بسيطة، والحقيقـة أنـه لا يمكن تجنب هذه الحوادث حتى في حال رسم الحدود.

(ب) صعـوبـة تحـديـد الجـزء الشرقي من الحـدود عـلى الأرض (اليابسة) وفي القناة، إلى حين قيام الحكومة العراقيـة بإصـدار قرار حول تطوير ميناء أم قصر.

(ج) الإحراج الذي تواجهه حكومة صـاحب الجلالـة البريطـانية أمام حاكم الكويت، حول تفسـير «التعريف الحـالي» لحدود صفـوان وأم قصر، (انظـر مـن صفحـة ٧ الى صفحـة ٩ من ورقـة البحـث الصادرة عن دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية، المرفقة برسالة دائرة كـاستـين المـوجـهـة إلى السفـارة البـريطـانيـة رقـم (اي ١٠١٩٩/ ٧٠٠/ ٩١)، والمؤرخة في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٤٨).

(د) احتمال اثارة قضية يصعب ايجاد حل لها متفق عليه، والذي سيزيد بدوره من الخلاف بين الكويت والعراق.

٤ ـ وكان استنتاجنـا هو أن الكثـير سيعتمد عـلى قرار الحكـومة العراقية، فيما إذا كانت ستطور قيام ميناء في أم قصر أم لا؟ وإذا ما كان سيتم تطوير أم قصر، فإنه قد يكون من الضروري القيام بتبـادل مساحات من الأراضي لإعطاء الميناء مساحة كافية. وقـد تكون هنـاك مفاوضات بين الكويت والعراق حول مسألة استخدام مقتربـات المياه الاقليمية، إذ من المحتمل أن تدخل السفن الميـاه الاقليمية الكـويتية

لغرض الاقتراب والدخول إلى الميناء. إضافة الى ذلك، فـإن الحكومـة العراقية ستدخل في مفاوضات صعبة حول موضوع الحدود الشرقية، إذا ما تقرر تطوير ميناء أم قصر.

٥ ـ وللـوقوف عـلى حقيقة الأمـر، فقد تم الاستفسـار من العقيد جـونسون، مـدير عـام ميناء البصرة حـول سير اجـراءات المسح لأم قصر. فأجاب بأنه قد تباحث في الموضوع، خـلال شهر آذار/ مـارس المنصرم، مع النقيب بيكر. وسيقوم النقيب بيكر برفع مقترح إلى قيادة البحرية البريطانية، بأنه يتوجب على البحرية القيام بمسح المقتربـات العميقـة الى الميناء في خـريف هذا العـام، بينما يقـوم مينـاء البصرة بمسح الجزء العلوي من خور عبد الله. وقـال العقيد جـونسون بـأنه سيقوم بإبلاغنا في حال موافقة قيادة البحرية البريطانيـة على القيـام بالمسح في الجزء المطلوب من العمـل، كما أنـه يستوجب استحصـال موافقة الحكومة العراقية وحاكم الكويت حول الموضوع.

٦ ـ وقد سنحت الفرصة في هذه المـرحلة لمنـاقشة المـوضوع مـع المقيم السياسي في الخليج الفارسي، خلال زيارته لبغـداد بتاريـخ ١٧ آذار/ مـارس. وقد تم شرح المـوضوع كمـا بيّنـاه أعـلاه، كمـا قـام بإطلاعي على محتويـات رسالتـه الموجهـة إلى فورلـونغ المشـار اليها أعـلاه، التي لم أستلم نسخة عنهـا آنذاك، وقـال بأن حـاكم الكويت وشركات النفط، يحضّان على بدء المفاوضات مـع الحكومـة العراقيـة بـالسرعة الممكنـة لتخطيط الحدود. وقـد توصلنـا الى استنتاج بـأنه، وبعد أخذ رأيكم، انه من المفضل القيام بذلك، حتى ولو لم يتم اتخاذ قـرار حول تطـوير مينـاء أم قصر. كما أشـار المقيم السيـاسي بهـذا الصدد إلى الرسالة الصادرة عن رئيس الوزراء العـراقي، آنذاك، إلى المنـدوب السامي في العـراق، المؤرخة في ٢١ تمـوز/ يـوليـو ١٩٣٢، والواردة في نصوصها في الفقرة (٢) من ورقة بحث دائرة الابحاث في وزارة الخـارجية المشـار اليها في (ج) ٣ أعـلاه، والمتضمنة عـائديـة بعض الجزر إلى الكويت. واعتقد أن العراقيين يفضلون الانتظار، ولا

أجد هناك سبباً يحول دون قيامنا بالاتصال بهم الآن، إذا ما وافقتم على ذلك...

خادمكم المطيع المخلص

(توقيع)

هنري ماك

الاعداد لتخطيط الحدود الكويتية ـ العراقية
والاتفاق على تحديد نقطة تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله

رقم الملف. F0371/68346

تموز/ يوليو ١٩٤٨

فيما يلي نص المذكرة الصادرة عن المقيم السياسي البريطاني في البحرين إلى وزارة الخارجية البريطانية، حول موضوع استحصال موافقة حاكم الكويت على مفاتحة الحكومة العراقية للبدء بالمفاوضات الخاصة بتخطيط الحدود الكويتية ـ العراقية استناداً إلى تعريف الحدود لعام ١٩٤٠، والاتفاق لتحديد نقطة تقاطع أعمق نقطة في مياه خور الزبير، مع أعمق نقطة في مياه خور عبد الله:

المقيم السياسي في الخليج الفارسي
البحرين
٢١ تموز/ يوليو ١٩٤٨

موثوق
رقم (٥٧/٥٣) ١١٩

إلى السيد بيمان، وزارة الخارجية ـ لندن

عزيزي،

١ ـ أرجو الإشارة الى رسالتكم رقم (٩١/ ٧٠٠/ ٥٤٤ اي) والمؤرخة في ٦ تموز/ يوليو ١٩٤٨ حول الحدود العراقية ـ الكويتية.

٢ ـ إنني مرغم على قبول القرار المتضمن، بأن الأساس الممكن والوحيد الذي نتمكن من خلاله على مفاتحة العراقيين هي صيغة عام ١٩٤٠، إلا أنني أقترح أنه عند القيام بذلك، فإنه يتوجب علينا إذا ما أمكن ذلك، أن نتبنى تفسير الصيغة التي هي في مصلحة الكويت

على الأكثر. وإن محور القضية هو موقع تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله بالضبط، والذي يوصف بدقة على أنه «تقاطع **تالوك** خور الزبير مع **تالوك** الذراع الشمالية الغربية لخور عبد الله والمعروف بخور شتانة». ولا شك في أنه عندما تم اقتراح هذه الصيغة لأول مرة على الحكومة العراقية في عام ١٩٤٠، كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية تفكر بالخط الحدودي المبيَن على خارطة البصرة ـ الكويت الخاصة بوزارة الحرب لعام ١٩٣٦. ولقد أشارت الحجج التي أثارها ويكفيلد، انظر الفقرتين (١٧ و ١٨) من مذكرته الموجهة إلى وزارة الهند مع رسالتي رقم (اس ـ ١٨١)، والمؤرخة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١، وانظر الفقرتين (٥ و٦) من رسالتي المرسلة الى وزارة الهند رقم (سي/٧٨)، والمؤرخة في ١٠ آذار/ مارس ١٩٤٢، لتتبيّن بأن تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله يقع مباشرة جنوب أم قصر. وإن ذكر خور شتانة في الرسالة الموجهة إلى الحكومة العراقية، قد يجعل من الصعب المطالبة بذلك الآن ـ إن هذه النقطة تستحق الدراسة أكثر ـ إلا أنني أعتقد أن أول خطوة ينبغي ان نقوم بها، هي إطلاع الشيخ بأننا نقترح، إذا ما وافق على ذلك، مفاتحة الحكومة العراقية حول موضوع الحدود، على أساس الصيغة التي تم إطلاعه عليها في عام ١٩٤٠، وأن نطلب منه أن يبيّن لنا على الخارطة، كيف يرى امتداد خط الحدود استناداً إلى هذه الصيغة وقت قبوله بها. وأن نكون أيضاً حذرين، وأن نتجنب الاستعجال. وإذا ما كان جوابه بأنه يرى أن خط الحدود المحدد في الصيغة المذكورة، مطابقاً مع خط الحدود المرسوم على خارطة وزارة الحرب لعام ١٩٣٦، فعلينا عند ذاك أن نشرح له الموقف، استناداً الى الخطوط الواردة والمقترحة في رسالتكم. وإذا ما أصبح من الواضح بأنه قد قبل بهذه الصيغة، عندها لا أجد سبباً يمنعنا من أن نبين خلال مفاوضاتنا مع الحكومة العراقية، بأن هذا هو التفسير الذي وضعه شيخ الكويت، والذي نفاوضها عليه نيابة عنه، وتأييد مطالبه بقدر ما نتمكن.

(توقيع)

وفي الرسالة التالية الصادرة عن المقيم السياسي البريطاني في البحرين، والموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية في آب/ أغسطس ١٩٤٨، يشير المقيم السياسي الى تردده في مفاتحة حاكم الكويت لأخذ رأيه حول موضوع الحدود، وكيف يراها من وجهة نظره بعد أن سبق وأعطى الشيخ موافقته الخطية حول الموضوع عام ١٩٤٠ استناداً إلى صيغة عام ١٩٤٠. وفيما يلي، نص ما ورد في الرسالة المذكورة:

رقم الملف: F0371/168346
آب/ أغسطس ١٩٤٨

المقيم السياسي في الخليج الفارسي
البحرين
١٨ آب/ أغسطس ١٩٤٨

موثوق
رقم ١٣٦
(٥٣/٥٧)

عزيزي بورون، وزارة الخارجية، لندن

١ ـ أرجو الإشارة الى رسالة كلنتون ـ توماس رقم (٩١/ ٧٠٠/ ١٠٠٩٣ إي)، والمؤرخة في ٦ آب/ أغسطس ١٩٤٨ حول الحدود الكويتية ـ العراقية.

٢ ـ لا يبدو لي واضحاً ما هو المتوقع من الشيخ، لأننا كنا قد استحصلنا على موافقته الخطية للتعريف الواضح والمفصّل للحدود لصيغة عام ١٩٤٠ (انظر المرفقات برسالة المقيم المطبوعة رقم (أس ـ ٤٥٢)، والمؤرخة في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٤٠، والموجهة إلى وزارة الهند سابقاً)، فإذا ما قمت بمفاتحة الشيخ، كما جاء في الاقتراح الوارد في الرسالة المذكورة في (١) أعلاه، فإنه بالتأكيد ستنتابه الشكوك من هذا السؤال. ولا أعرف السبب أنا أيضاً، وإذا ما سألني فلا يوجد لدي الجواب المقنع لأبديه. وبالتأكيد، فإن (الشيخ) لا يستطيع تقديم تعريف أوضح من الذي سبق ووافق عليه، وإننا لا نريده ان يستشير، مثلاً، شركة نفط الكويت حول الموضوع. وان رد فعله لمثل هذا السؤال سيكون بالتأكيد على رسالته لعام ١٩٤٠.

وسيكون ذلك مقنعاً، نظراً إلى أن ذلك التعريف مطابق مع الصيغة الأخيرة من وجهة نظر الكويت، إذ انه منصف وعادل بالنسبة إلى الكويت والعراق. وأعتقد أنه بتوجيه السؤال إلى الشيخ الآن حول كيفية رؤيته لامتداد الحدود بنفسه، سنثير حتماً الشكوك في فكره حول مدى صحة تعريف عام ١٩٤٠، أو أنه قد يستنتج بأنه من المتوقع أن يعطي رأياً آخر مخالفاً للرأي الذي أبداه في عام ١٩٤٠. وقد يؤدي هذا إلى الإجابة بمطالب أخرى أو اعطاء خط حدودي بشكل غير واضح، والذي يعتبر أمراً مألوفاً بالنسبة إلى العرب على هذا الساحل، والذي من المحتمل أن يؤدي إلى إعادة فتح الموضوع من بدايته بأكمله.

٣ ـ أقترح التصرف استناداً إلى الخطوط المشار اليها في الجملة الأولى من الفقرة بعد الأخيرة من رسالة بيمان، المؤرخة في ٦ تموز/ يوليو، وهي ملائمة أكثر. وبهذا نتجنب أي سوء فهم لموقفنا تجاه صيغة تعريف الحدود لعام ١٩٤٠، وعندها سيكون الشيخ حراً في إصدار أي تصريح يرغب فيه في جوابه لنا.

٤ ـ سأكون شاكراً لاستلام جوابكم قبل مفاتحة الشيخ.

(توقيع)

وفي ردها على رسالة المقيم السياسي البريطاني في البحرين، عبّرت وزارة الخارجية البريطانية عن رأيها بضرورة مفاتحة الشيخ أحمد الجابر الصباح، لإبداء رأيه حول وضع خط الحدود وامتداده كما يراه، استناداً إلى صيغة عام ١٩٤٠، وقت قبوله بهذه الصيغة، فكتبت ما يلي:

رقم الملف: F0371/68346
ايلول/ سبتمبر ١٩٤٨

موثوق
رقم (٩١/٧٠٠/١١١٥١ إي)

وزارة الخارجية
٨ ايلول/ سبتمبر ١٩٤٨

إلى المقدم أي. سي. غالوي. البحرين

أرجو الاشارة الى رسالتكم رقم (١٣٥/٥٤/٥٣)، والمؤرخة في ١٨ آب/ اغسطس ١٩٤٨ حول الحدود الكويتية ـ العراقية.

بعد التشاور مع «هَيْ»، فقد وجدنا أنه من الأفضل الاستفسار من شيخ الكويت عن رأيه في امتداد خط الحدود استناداً إلى صيغة عام ١٩٤٠، عندما وافق على تلك الصيغة آنذاك، خوفاً من أن يقول الشيخ بعد ذلك، بأن تخطيط الحدود استناداً إلى هذا التعريف قد أعطى العراق أراضي، يعتقد بأنها جزء من إمارته. وهذا بدوره سيثير مسألة حسن نيتنا في إعطاء الشيخ ضماناً، بأن تعريف الحدود لعام ١٩٤٠ كان فقط «توضيحاً للحدود القائمة». ونتيجة لرسالتك فقد قمنا بإعادة دراسة القضية بأكملها مرة أخرى، آخذين بعين الاعتبار رسالة «هَيْ» رقم (١١٩) والمؤرخة في ٢٠ تموز/ يوليو.

إننا معجبون بمناقشتكم وحججكم ضد قضية الاستفسار من الشيخ، حول وجهة نظره في كيفية امتداد خط الحدود، وأن استنتاجنا هو السير كما ورد في اقتراحكم، والسعي للحصول على موافقة الشيخ لمفاتحة الحكومة العراقية استناداً إلى صيغة عام ١٩٤٠. إلا أنه ولكي يعرف بدقة ما هو المقترح، فإننا نريد منكم أن توضحوا له على خارطة بمقياس كبير كيف سيمتد خط الحدود. وإذا لم يعترض، فإننا سنفاتح العراقيين آنذاك. أما إذا أبدى اعتراضه، فإننا سندرس ما سيقوله لنا. فهل بإمكانكم أن تفاتحوه الآن وتعلمونا بالنتيجة؟

وإذا ما انتهت نتيجة المفاوضات إلى لا شيء مع العراق، وإذا ما كان هناك موضوع اللجوء إلى التحكيم، وتمت الاشارة أثناء عملية التحكيم الى اتفاقية عام ١٩١٣، فسيكون موقفنا من الشيخ هو، أن نبين له بأنه لا يمكن من الناحية القانونية أخذ اتفاقية عام ١٩١٣ بعين الاعتبار في تفسير نصوص عامي ١٩٢٣ و١٩٣٢، ولا نعتبر أن صيغة عام ١٩٤٠ هي استسلام بالنسبة اليه.

وعند التفاوض مع العراق، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لن تستطيع، كما قلنا سابقاً، أن تطرح عليهم صيغة غير صيغة تعريف الحدود لعام ١٩٤٠. لذا، فإنه ليس من العملي القول بأن تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله يقع مباشرة جنوب أم قصر كما اقترح «هَيْ». وعلى أي حال، فإننا لا نعتبر هذه النقطة نافذة وسارية. إن وجهة نظر «هيْ» الموضحة في نهاية الفقرة (٥) من رسالته رقم (س/٧٨)، والمؤرخة في ١٠ آذار/ مارس ١٩٤٢، هي أن السير بيرسي كوكس قد يكون قد اعتبر خور الثعالب جزءاً من خور الزبير، وانه لم يقصد بأن الخط الذي ذكره ينتهي عند نقطة التقاطع الثلاثية لخور الثعالب وخور الصبية وخور عبد الله، بل عند «الضفة اليمنى للطرف الجنوبي لخور الثعالب». إلا أن ما ينص عليه تعريف عام ١٩٢٣، هو أن ذلك الخط يمر شرقاً جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر، تاركاً هذه الأماكن للعراق، ومن ثم يستمر إلى تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله. لذا، فإنه يتوجب علينا أن نفترض، إما ان خور الزبير ينحدر إلى تقاطع خور عبد الله مع خور الصبية، أو أن خور عبد الله يصل إلى الأعلى بتقاطع خور الزبير مع خور أم قصر. ولا نعتقد أنه قد تم تقديم أي دليل مقنع في مصلحة البديل الأخير، وان الحجة القوية ضد هذا الاحتمال، هي أنه كان يُعتقد من الضروري ذكر النقطة في نص عام ١٩٢٣. وان ذكر خور عبد الله بشكل خاص، يعني بالتأكيد أن الغاية هي الاشارة الى قناة غير معروفة، استناداً إلى ذلك الاسم، وليس الى خور الثعالب الذي تم

وصفه من قبل ويكفيلد، على أنه «امتداد لخور عبد الله وخور صبية».

(توقيع)

بي. اي. بوروز

تحديد موقع النقطة الحدودية جنوب صفوان

رقم الملف: F01016/7
آذار/ مارس ١٩٤٩

فيما يلي نص برقية الوكيل السياسي البريطاني في الكويت حول تحديد نقطة الحدود جنوب صفوان والموجهة إلى المقيم السياسي البريطاني في البحرين:

من الوكيل السياسي، الكويت
الى بوردروم، البحرين
رقم س٥٢ (٤/٦)
٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٩

اشارة الى برقيتكم رقم (٤).

١ ـ تمكن جاكسون أن يقيس موقع أبعد نخلة في الجنوب من صفوان وهي على مسافة ١٦٠ خطوة من الجدار الخارجي لدائرة الجمارك، و٢٠٠ خطوة من الجدار الداخلي. لذا، فيمكن القول بأن المسافة بشكل تقريبي تبلغ ١٧٥ ياردا. اضافة الى أن الـ ١٠٥٠ ياردا تجعل المسافة أقل من ميل واحد.

٢ ـ أما بصدد موقع ومكان لوحة الحدود، فإنه يبدو بأن ديكسون قد التبس عليه الأمر بعض الشيء في هذه القضية، اذ أشارت رسالته (رقم (٢٦٢) في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٣٥)، بأن موقع اللوحة كان على مسافة ميل واحد تماما جنوب آبار صفوان (ومن الممكن أنه يشير بذلك إلى بئر الماء الحلو الواقعة على مسافة ٥٠ ياردا تقريبا، جنوب غرب موقع دائرة الجمارك، بينما في عام ١٩٤٠، كان يعتقد

بأن المسافة أقل من ميل واحد جنوب صفوان. (انظر رسالتي (دي. أو) رقم (سي/٣٢٣)، والمؤرخة في ٩ تموز/ يوليو ١٩٤٠) كانت وجهة نظره في ذلك الوقت (والذي اتفق معه سكوت)، بأن المكان كان عند عمود التلغراف العاشر من صفوان، التي تجعل المكان على مسافة ١٠٠٠ يارد تقريباً، التي استناداً إليها، تمّ تثبيت لوحة الحدود مرة أخرى عام ١٩٤٠.

٣ ـ ذكر العراقيون في احتجاجهم (انظر رسالة بغداد رقم (٣٦٠/١٠/٤٠) والمؤرخة في ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٤٠)، بأنه قد تم عبور الحدود بعمق ١٠٠٠ متر من صفوان. وانه ليس من السهل فهم هذا التصريح. ويبدو أنه يعني بأن المجموعة قد عبرت الحدود في نقطة على مسافة ١٠٠٠ متر تقريباً من صفوان، والتسلل لمسافة ٢٥٠ متراً، وبأنه تم تثبيت لوحة الحدود، استناداً إلى تقديرهم، على مسافة ١٢٥٠ متراً جنوب صفوان.

٤ ـ وقد تم اعطاء حكم رسمي من قبل وزارة الخارجية (انظر رسالة ريندال رقم (١٢٧/٩١/ ٧٠٦١ إي)، والمؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٦)، عندما تقرر مكان النقطة الواقعة على مسافة ميل واحد جنوب صفوان. ويفترض بأن صيغة عام ١٩٤٠، قد قامت على هذا الحكم على أساس تمّ القبول بموقع اللوحة على أنها على بعد ميل واحد جنوب صفوان، والتي قامت على أساس ما ذكره العقيد ديكسون. لذا، فإنه يبدو لي بأنه يجب التمسك بموضوع أن النقطة تقع على مسافة ميل واحد.

٥ ـ وأقترح في هذه المرحلة، قبل تأشير هذه النقطة على خارطة كبيرة المقياس، بأنه من الضروري تحديد تعريف واضح لصفوان، لأن الاسم نفسه يكتنفه الغموض بعض الشيء. فإن صفوان تضم بئراً وبستان نخيل ومركز شرطة، وعلى مسافة ١٠٠ يارد من ذلك المركز، يوجد موقع دائرة الجمارك المحاط بجدار. وأقترح أن يتضمن

التعريف «... من الأمتار جنوب الطرف الجنوبي للجدار الخارجي لموقع دائرة جمارك صفوان».

٦ ـ لذا، فإننا نجد بأن الغموض الوارد بصدد موقع «النقطة جنوب خط عرض صفوان تماماً» وبالضبط ما زال قائماً، وسأكون شاكراً لو أرسلتم لي التعليمات الضرورية الأخرى.

الوكيل السياسي، الكويت

وفي تقرير رفعه الوكيل السياسي البريطاني في الكويت حول موضوع تحديد النقطة الواقعة جنوب صفوان بالضبط، وما دار بينه وبين حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح، كتب الوكيل السياسي ما يلي:

رقم الملف: F01016/27
حزيران/ يونيو ١٩٥٠
٧٥/٩/٥٠
موثوق

الوكيل السياسي
الكويت
٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٠

إلى/ سي. جَي. بيلي، وكيل المقيم السياسي، البحرين

عزيزي بيلي،

١ ـ أرجو الاشارة الى رسالتي رقم (٧٥/٥/٥٠) والمؤرخة في ٣٠ آذار/ مارس حول تخطيط الحدود الكويتية ـ العراقية.

٢ ـ على الرغم من أن شيخ الكويت، خلال مقابلتي له، قد قبل دون اعتراض، وكما أبلغتكم، بما ذكرته بأن المسافة الى جنوب صفوان (لنقطة الحدود) هي ميل واحد من صفوان، فقد أثير الموضوع مرة أخرى في اليوم التالي، وصرّح الشيخ قائلاً بأن النقطة المذكورة تقع على مسافة أقل من ميل واحد.

٣ ـ ويبدو أن هذه هي الحقيقة كما جاءت بها كل الأدلة مؤخراً،

والتي أشارت إليها برقية غالوي رقم ((٦/٤) س - ٥٢)، والمؤرخة في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٩. وأعتقد أنه بالامكان شطب ديكسون كدليل، نظراً إلى أنه قد أكد لي بأن الحدود تقع عند عمود التلغراف الثالث عشر (مبتدئاً بحساب الأعمدة اعتباراً من العمود قرب البئر باعتباره العمود الأول)، وأنه أكّد ذلك من وثائقه وسجلاته. وعندما ذكرت حادثة عام ١٩٤٠ وغالوي مستخدماً العمود العاشر، قال (ديكسون) بأنه من الغريب جداً أن يستخدم غالوي العمود العاشر باعتباره نقطة الحدود جنوب صفوان، لأنه يعتقد بأن العمود الثالث عشر هو الذي يدور في فكره.

٤ - وفي الحقيقة، فإنه قد تم تغيير أعمدة التلغراف في الوقت الحاضر عند تلك النقطة، لذا، فإنني غير قادر أن أثبت العمود الأول (الذي ذكره ديكسون). ولنفترض بأن البئر التي أشار اليها ديكسون هي البئر نفسها التي رأيتها في الأسبوع الماضي والواقعة على المستوى نفسه أو أقل أو أكثر من نطاق بستان النخيل الواقع على مسافة ١٦٠ خطوة (استناداً إلى قياس جاكسون) من زاوية موقع دائرة الجمارك، وعلى افتراض أن العراقيين قاسوا المسافة الواردة في مذكرتهم المؤرخة في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٤٠ من المكان نفسه (وليس هناك نقطة أبعد الى الجنوب للقياس منها)، فسيكون هناك تطابق بين النقطة المحددة عند العمود الثالث عشر حسب ما أورده ديكسون، وبين النقطة التي حددها العراقيون جنوب صفوان بـ ١٢٥٠ متراً. (تفصل بين أعمدة التلغراف مسافة ١٠٠ متر).

٥ - وان مسافة «ميل واحد إلى جنوب صفوان» التي قبل بها روبرت هي في رسالته رقم (٢١/٣/٤٩)، والمؤرخة في ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٤٩ (والتي اعتمدت عليها في ملاحظاتي إلى حاكم الكويت)، تعتمد أساساً على قرار وزارة الخارجية الذي ورد في رسالتها رقم (٤٣) والمؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٦ الموجهة إلى بغداد. ويبدو أنها تعتمد أساساً على تأكيد ديكسون، بأن لوحة الحدود

الكبيرة التي كانت موجودة في عــام ١٩٣٦، كانت مثبتــة على مســافة ميل واحد جنوب صفوان، (أنظر الرسالة رقم (س ـ ٢٦٢) والمؤرخــة في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٣٥). وستلاحظ بأنه تعريف لم يتم بموافقة الشيخ... (انظر جملته الختامية). ان تصريح ديكسون هذا منــاقض لتصريحاته الأخيرة ولا يمكن الاعتماد عليها. وعلى أي حــال، فلم يتم ابلاغ العراقيين بهذا التعـريف. ويبدو أنــه خطأ، ومن الخطــأ أيضاً التمسك به لأن: (أ) الحاكم لن يحقق فيه، (ب) لأنني أجد بأنــه لا يوجد سبب لتقديم شريط من الأرض بطول ٣٠٠ يــارد إلى العراقيــين عــلى طول الحــدود، ما لم يتم التــأكد بــأنــه من حقهم، و (ج) لأننــا متأكدون بــأن العراقيــين سيختلفون معنــا مهما قلنــا لهم، لذا، فمن الأحسن أن نمــاشيهم في التعريف الــذي أوردوه والخاص بهم وكمــا تضمنتــه مذكــرتهم لعام ١٩٤٠، بــدلاً من تطبيق تعـريف لا يفضلــه الكويتيون وليس في مصلحتهم، يقــوم على أســاس تصريح لا يــدعمه تأييد صادر قبل خمسة عشر عاماً. واقترح أن نقرر بأن النقطــة تقع عــلى مسافــة ١٢٥٠ متــراً جنــوب البئــر، ومن ثم يجــري بعــد ذلــك تحديدها بأنهــا تقع عــلى مسافــة كذا وكــذا من زاوية مــوقع دائــرة الجمارك.

الاتفاق مع حاكم الكويت حول نقطة الحدود الواقعة جنوب صفوان لاستئناف المفاوضات مع الحكومة العراقية حول تخطيط الحدود الكويتية ـ العراقية عام ١٩٥١

رقم الملف: F0371/39

كانون الثاني/ يناير ١٩٥١

فيمــا يــلي نص مــا تضمنــه تقــريــر وزارة الخــارجيــة البريطانية الموجه إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي المقدم السير روبرت هَي في البحرين، حول موضوع التوصل إلى اتفاق مع حاكم الكويت الشيخ، والمسؤولين في وزارة الخارجية، حول موقــع النقطة الحــدودية جنــوب أم

قصر، تمهيداً لمفاتحة الحكومة العراقية حول تخطيط الحدود:

سري

وزارة الخارجية **رقم (١٩٥٠) ١٠٨٢/٨ إي**
٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥١

إلى المقدم السير روبرت هَي، البحرين

عزيزي روبرت،

يبدو من رسالتكم رقم (٥٠/١٨/١٧٣)، والمؤرخة في ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٥٠، حول الحدود الكويتية ـ العراقية، بأن شيخ الكويت قد قبل بخط الحدود الذي اطلع عليه من قبل غيثن (وبالمناسبة فإننا لم نشاهد هذا الخط)، ولم يختلف مع تعريف الحدود الذي وضحه له غيثن للنقطة الواقعة جنوب صفوان، على أنها تقع على مسافة «ميل واحد من صفوان». ويبدو من رسالة بيلي رقم (٥٠/٩/٧٥) والمؤرخة في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٠، بأن حاكم الكويت قد صرح بعد ذلك بأن هذه النقطة تقع على مسافة «أقل من ميل» من صفوان. وقد تتذكرون من رسالة بوروز رقم (٩١/٧٠٠/١١١٥١ إي) والمؤرخة في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨، والموجهة إلى غالوي، بأنه كشرط مسبق قبل القيام بأي مفاتحة جديدة للحكومة العراقية حول قضية الحدود، استحصال موافقة الحاكم على تفسيرنا لصيغة تعريف الحدود لعام ١٩٤٠.

٢ ـ وان المشكلة في ذلك هي أننا لم نقرر بعد ما هو التفسير الدقيق، وخصوصاً لما يتعلق بالنقطة جنوب صفوان. لذا، فإنه يبدو بأنه يتوجب علينا أن نقرر ذلك الآن. وأعتقد أنه يجب علينا القيام بذلك قبل أن نبدأ المفاوضات مع العراقيين.

٣ ـ ولا توجد لدينا هنا في وثائقنا وسجلاتنا أي تعليقات تقدمتم بها على رسالة غيثن الموجهة إلى بيلي المشار إليها أعلاه (كما لم نطلع على برقية غالوي رقم (س/٥٢ (٦/٤)) والمؤرخة في ٢٢ آذار/

مارس ١٩٤٩ المذكورة في تلك الرسالة). لذا، والأمر خاضع لوجهة نظركم، فإننا نميل نحو قبول الطرح الذي تقدم به غيثن، واعتبار أن الحدود تقع على مسافة ١٢٥٠ متراً جنوب زاوية دائرة الجمارك في صفوان. (ونلاحظ بأن غيثن يضع البئر المذكورة على مسافة ١٠٠ متر جنوباً، أي بعباة أخرى (على مسافة ١٦٠ خطوة بالاتجاه الجنوبي الغربي) من بناية الجمارك، بينما تشيرون في رسالتكم رقم (٢١/٣/٤٩) والمؤرخة في ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٤٩ الموجهة إلى جاكسون، إلى بئر تقع على مسافة ٥٠ ياردا جنوب غرب هذه النقطة. إننا سنرحب بتعليقاتكم حول هذا الموضوع، وبمقترحاتكم حول موقع خط الحدود للبت بهما من قبلنا.

٤ ـ إذا ما توصلتم، كما يحتمل، إلى موقع على مسافة ١٢٠٠ متر الى ١٣٠٠ متر من دار بناية الجمارك، فإنه يبدو بأنه ليس هناك اختلاف كبير بين التفسير الحالي لصيغة تعريف الحدود لعام ١٩٤٠، ومفهوم العراق للحدود كما تضمن ذلك في عام ١٩٤٠ في وقت النزاع حول موقع الحدود. ومن ناحية ثانية، فقد تضمن هذا النزاع الاختلاف حول مسافة ٢٥٠ متراً بين التفسير العراقي والكويتي للحدود في ذلك الوقت، وهذا ما يثير في أنفسنا الشكوك، فيما إذا كان حاكم الكويت سيقبل فعلاً بالحدود بأنها تقع على مسافة ميل واحد من صفوان، أو انه سيكون مسروراً بتفسير صيغة عام ١٩٤٠ المقترح أعلاه إذا ما علم بأننا نفكر بحدود تبعد مسافة ١٢٠٠ ـ ١٣٠٠ متر من دار الجمارك في صفوان.

وفي التقرير المذكور أدناه، يبين المقيم السياسي البريطاني في البحرين موقع نقطة الحدود في منطقة صفوان، وبيّن في تقريره المرفوع إلى وزارة الخارجية في لندن وجهة نظره في الموضوع فكتب يقول:

المقيم السياسي | رقم الملف. F0371/39
البحرين | سري
٢٨ آذار/ مارس ١٩٥١ | رقم: ١٠٣٤/٢٠

١ ـ لقد قمنا بإرسال نسخ إلى دائرة الشؤون الشرقية من الرسالتين الموجهتين من جكنز، والتي يعلق فيهما على رسالتكم رقم (١٩٥٠) ١٠٨٢/٨ إي أي)، والمؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/ يناير، المرسلة إلي حول موقع الحدود الكويتية ـ العراقية في منطقة مدينة صفوان. والآن أرسل اليكم تعليقاتي:

٢ ـ لا شك أنه قد تم ارسال نسخة من برقية غالوي رقم (٤/٦) ٥٢/سي)، والمؤرخة في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٩، إلى بوروز استناداً الى رسالتي رقم (٢١/٤/٤٩)، المؤرخة في ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٤٩، إلا أنني أرفق نسخة أخرى هنا في حال عدم إرسالها. كما أرفق نسخة من الرسائل التي استلمها غالوي حول تثبيت لوحة الحدود في عام ١٩٤٠. ولقد كتبت الرسالة الثالثة رداً على الرسالة الشخصية المرسلة من قبل برايور، والتي يطلب فيها المزيد من التفاصيل.

٣ ـ يبدو أنه تم الاتفاق (انظر الفقرة (٣) من رسالة بوروز رقم (١١١٥١/٧٠٠/٩١)، والمؤرخة في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٨)، على أن نباشر بالموضوع على أساس صيغة تعريف الحدود لعام ١٩٤٠، استناداً الى النقطة الحاسمة والمهمة في منطقة صفوان، هي في المكان الأصلي نفسه التي كانت فيه لوحة تأشير الحدود مثبتة وقائمة. وقد أشار برايور في برقيته رقم (٣٨٠/تي)، والمؤرخة في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٠، الموجهة الى وزير الهند (والتي أرفق نسخة عنها هنا)، إلى أن هذه النقطة كانت تبعد مسافة ١٥٠ ياردا جنوب أبعد نخلة في صفوان. ويثبت غالوي في برقيته رقم ((٤/٦) ٥٢/سي) المؤرخة في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٩، بأن أبعد نخلة في جنوب صفوان تقع على مسافة ١٦٠ خطوة جنوب الجدار الخارجي لموقع دائرة

الجمارك هناك. إن هذين الرقمين يضعان الموقع الأصلي للوحة تأشير الحدود على مسافة أكثر من ١٢١٠ ياردات جنوب موقع دائرة الجمارك. ويدعي العراقيون في مذكرتهم لعام ١٩٤٠، بأنه تم تثبيت اللوحة الحدودية بعد ازالتها عام ١٩٣٩ على مسافة ١٠٠٠ متر (أي ١١٠٠ يارد) من موقع دائرة الجمارك، وكانت بمسافة ٢٥٠ متراً (أي ٢٧٥ يارداً) على جانب الحدود العراقية. لذا، فبالنسبة الى تقديراتهم، فإن خط الحدود يقع على مسافة ١٣٧٥ يارداً جنوب موقع دائرة الجمارك، وان الاختلاف بين تقديراتهم وحساباتنا ليس أكثر من ١٦٥ يارداً. ولا شك أن القضية معقدة من خلال الشك القائم حول ما إذا تم تثبيت لوحة الحدود في عام ١٩٣٩ في موقعها الأصلي. وإنني أتفق مع غيثن (الفقرة (٣) في رسالته رقم (٧٥/٩/٥٠)، والمؤرخة في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٠ الموجهة إلى بيلي)، بأنه لا يمكن الاعتماد على الدليل الذي قدمه ديكسون. إلا أنه جدير بالذكر، بأنه لو كان صائباً في قوله بأن موقع اللوحة الأصلي كان عند العمود التلغرافي الثالث عشر، وعلى افتراض أن المسافة الفاصلة بين عمود وآخر هي ١٠٠ متر كما هو الحال الآن (انظر الفقرة (٤) من رسالة غيثن)، فإن المسافة تكون ١٣٠٠ متر جنوب موقع دائرة الجمارك. وهذا يتوافق مع الادعاء العراقي، ويؤكد صحة اتهامهم بأنه عندما قام غالوي بتثبيت اللوحة في عام ١٩٣٩ بين العمود التلغرافي العاشر والحادي عشر، فإنه كان داخل الأراضي العراقية بمسافة ٢٥٠ متراً. لذا، فإنني أستنتج بأن نقطة الحدود جنوب صفوان، والتي من هناك يتم تنظيم خط الحدود شرقاً من الباطن، تقع على مسافة لا تزيد عن ١٣٧٥ يارداً، وليس أقل من ١٢١٠ ياردات من البئر الجنوبية لموقع دائرة جمارك صفوان. وكما يظهر من رسالة جكنز رقم (٧٥/١٥/٥١) والمؤرخة في ٢٦ شباط/ فبراير بأن هناك أكثر من بئر، وان المذكرة العراقية المؤرخة في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٤٠ تعتمد في قياسها للمسافة على موقع صفوان. اما بالنسبة إلى موقع البئر التي يشير إليها غيثن (انظر الجملة ما

بعد الأخيرة من الفقرة (٣) من رسالتكم)، فـإن إشارتي لمسـافة ٥٠ ياردأ تقوم على أساس الفقـرة (٢) من برقيـة غالـوي المؤرخة في ٢٢ آذار/ مـارس ١٩٤٩. وبشرط أن نعتمد في رسم الخط الحـدودي على زاوية دائرة الجمارك، فإن المسـافة الـدقيقة للبئـر من هناك لا تؤثـر كثيراً.

٤ ـ لقد تم تأخير مفاتحة الحكومة العراقية في الوقت الحاضر لمدة ثـلاثة أعـوام، بسبب النقاش حـول موقـع النقطـة الـواقعـة جنـوب صفـوان. ويجب أن أعترف هنـا بأنني لم أقـدّر ضرورة وقيمـة البتّ بموقع هذه النقطة بشكل دقيق، قبل مفاتحة الحكومة العـراقية منـذ ذلك الوقت، ويبـدو لي من ملاحظـاتي أعلاه، بـأن نيتنا متجهـة نحو تكرار تعريف الحدود لهم والذي اقتـرحناه عليهم في عـام ١٩٤٠. في ذلك التعريف تم وصف النقطة المذكورة بأنها «النقطة الـواقعة قليـلاً إلى جنوب صفوان، حيث تم تثبيت الموقع واللوحة الحـدودية اللـذين يؤشران الحدود في الوقت الحاضر». وإذا ما كان الهدف منصبـاً على تكـرار التعـريف نفسـه لهم، وهـذا يجب أن يكـون بـالنص التـالي: «النقطة الواقعة قليلاً إلى جنـوب صفوان، في المكـان الذي اعتـاد أن يكون فيه مكـان الموقـع ولوحـة تأشـير الحدود». ويبـدو لي بأنـه من صلاحية لجنة تخطيط الحدود، ان تقرر أين تقع هـذه النقطة، ولقـد وجدت دائماً من الصعوبة بمكـان لماذا نعـاني كثيراً ونفكـر في المكان الصحيح والدقيق لهذه النقطة قبل مفاتحـة الحكومـة العراقيـة. كما أعتقد أيضاً بأن حاكم الكويت سيكون مقتنعاً إذا ما وصفنا له هـذه النقطة بهذه الطريقة. وبمـا أنه أظهـر الرغبـة والاهتمام في مـوقعها الدقيق والمضبوط، فإنني أعتقد بـأنه يتـوجب علينا أن نخبـره بأننـا نعتقد بأن مكـان النقطة هـو كما ورد في الفقـرة (٣) أعلاه، إلا أنـه يجب تقرير ذلك من قبل اللجنة المشكلة لتخطيط الحدود.

٥ ـ وإذا مـا كنت صائبـاً في افتراضي بـأن من واجب اللجنة بت مكان هذه النقطة المهمة جنوب صفوان بشكل دقيق، فإنني في الوقت

نفسه أعترض على اقتراح جكنز الوارد في الفقرة (١٠) من رسالته رقم (٧٥/١٣/٥١)، والمؤرخة في ٢٦ شباط/ فبراير بأن تقوم الحكومة البريطانية والحكومة العراقية بتعيين المندوبين لدراسة موقع النقطة المذكورة، إذ أن هذا من واجب اللجنة.

٦ ـ وتجدون في الفقرة (١١) من رسالة جكنز، بأنه اقترح قيام القوة الجوية البريطانية الملكية بالتقاط صور جوية لمنطقة صفوان. كما اقترح في رسائل أخرى بتصوير المناطق المحيطة بأم قصر وكل منطقة الحدود بين صفوان وحليبية في الباطن. ولا أعتقد أنه من الضروري في هذه المرحلة الطلب من القوة الجوية اعداد تصاوير جوية لمنطقة الحدود كافة، إذ أن أكثر هذه المنطقة صحراوي، وقد يثير قيام الطيران البريطاني بتصوير الحدود شكوك الحكومة العراقية. ومن ناحية ثانية، فإنه من المفيد التقاط الصور الجوية للنقاط المهمة والحيوية في مناطق صفوان وأم قصر، قبل تغيير معالم الملامح المادية. وأعتقد أنه بإمكان القوة الجوية البريطانية القيام بهذه المهمة، بعد استحصال موافقة الحكومة العراقية، وإذا ما وجدتم أنه من الأفضل القيام بذلك الآن، بعد التأكد من أن العراقيين لا اعتراض لديهم على ذلك.

٧ ـ سأقوم بإرسال نسخ عن هذه الرسالة الى بغداد، والقنصل العام في البصرة، وإلى جكنز.

المقيم السياسي في البحرين

(توقيع)

(دبليو. آر هي)

والوثيقة التالية تتضمن رد وزارة الخارجية البريطانية على تقرير المقيم السياسي البريطاني رقم (١٠٣٤/٢٠)، والمؤرخ في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٥١، حول مكان النقطة الحدودية جنوب صفوان، والموافقة على مفاتحة حاكم الكويت لإعطاء رأيه حول موقع هذه النقطة من وجهة

نظره، قبل مفاتحة الحكومة العراقية لتخطيط الحدود الكويتية ـ العراقية. وفيما يلي، نص ما ورد في رسالة الخارجية إلى المقيم السياسي البريطاني في البحرين:

رقم الملف: F0371/39

نيسان/ ابريل ١٩٥١

(٤/ ١٠٨٧ إي)

موثوق

وزارة الخارجية

١٦ نيسان/ ابريل ١٩٥١

إلى ـ المقدم السير روبرت هَي ـ البحرين

عزيزي السير روبرت،

١ ـ نتفق مع وجهة النظر الواردة في الفقرة (٤) من رسالتكم رقم (٢٠/ ١٠٣٤)، والمؤرخة في ٢٨ آذار/ مارس، حول ضرورة اعلام حاكم (الكويت) بما نعتقد به، من أن يكون موقع «النقطة جنوب صفوان» قبل مفاتحتنا للحكومة العراقية حول تخطيط الحدود الكويتية ـ العراقية. ونقبل بالاستنتاج الذي توصلت إليه في الفقرة (٣) من رسالتكم، بأن نعتبر هذه النقطة واقعة على مسافة ما بين ١٢١٠ و١٣٧٥ ياردا جنوب موقع دائرة جمارك صفوان. ونظراً للقبول بهذه المسافة ١٣٧٥ ياردا ولو ضمناً من قبل الحكومة العراقية في عام ١٩٤٠، فإنه سيكون بإمكاننا مقاومة أي محاولات لزيادتها. ونأمل أن يقبل العراقيون بالمكان الذي في مصلحة الحاكم (مكان النقطة الحدودية جنوب صفوان)، أي بعبارة أخرى مسافة ١٢١٠ ياردات جنوباً، إلا أنها ستكون بمسافة أقل من ميل واحد من موقع دائرة الجمارك والتي قد علمنا من الفقرة (٢) من رسالة غيثن رقم (٥٠/ ٩/ ٧٥) والمؤرخة في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٠ المرسلة الى بيلي، بأنها وجهة نظر الحاكم (حاكم الكويت).

٢ ـ ولا أعتقد أنه من الحكمة إبلاغ حاكم الكويت بأننا نعتقد أن النقطة تقع على مسافة ١٢١٠ ياردات، وان القرار الأخير متروك للجنة تخطيط الحدود. وصحيح أن هذا سيكون منسجماً مع التكرار

«لصيغة تعريف الحدود لعام ١٩٤٠» المطروح على الحكومة العراقية، حيث ان هذه الصيغة تترك المكان الدقيق للنقطة دون تحديد. إلا أنه يبدو أن الغاية في عام ١٩٤٠، هي أن تكون واجبات لجنة تخطيط الحدود فنية، وان ترفع أي خلاف يقع إلى حكوماتها المعنية لمناقشتها من خلال القنوات الدبلوماسية. وإذا ما كان هناك اختلاف في الرأي بيننا وبين العراقيين حول مكان هذه النقطة بالضبط، والتي يعتمد عليها تخطيط الحدود في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي بأكمله، فإنه يبدو من الأفضل تسوية الموضوع الآن مع العراقيين والذي لن يستغرق وقتاً طويلاً، بدلاً من الانتظار لإحالتها إلينا من قبل لجنة تخطيط الحدود. كما يجب الاهتمام أيضاً بتحديد هذه النقطة بسبب عمليات التنقيب عن النفط الجارية في جنوب الزبير، وتصريح شركة نفط الكويت بأنها تنوي اجراء عمليات المسح في شمال المنطقة الممنوحة لها بموجب الامتياز في فصل الخريف المقبل. ونعتقد بأن حقل النفط يمتد من العراق إلى الكويت، وإن خط الحدود، عندما يتم ترسيمه، سوف يصبح الحد الفاصل بين أصحاب الامتياز على جانبي الحدود.

٣ ـ إذا ما تم تبني المقترح الوارد في الفقرة السابقة، فإن ذلك يعني بأنه يتوجب علينا إخبار حاكم الكويت بأننا نعتقد بأن «النقطة جنوب صفوان» تقع على مسافة ١٢١٠ ياردات جنوب موقع دائرة الجمارك، إلا أن الحكومة العراقية تعتقد بأنها على مسافة ١٣٧٥ ياردأ جنوباً، لذا، فإننا نقترح، وبعد موافقته، محاولة الوصول إلى اتفاق قبل تعيين لجنة تخطيط (الحدود). [وعند ذاك يجب تعديل التصريح الوارد في تفسير الفقرة (٤ (٢)) في رسالة السير بازل نيوتن (السفير البريطاني في بغداد صاحب تعريف الحدود لعام ١٩٤٠)، الموجهة إلى وزير الخارجية العراقي، بالقول بأننا نعتقد أن هذه النقطة تقع على مسافة ١٢١٠ ياردات جنوب موقع دائرة جمارك صفوان. وفي هذه الحالة، فإننا نطلب منكم إعداد موجز حول خلفية

وجهة النظر هذه، والذي يمكن استخدامه في مناقشاتنا مع الحكومة العراقية]. وسوف نكون شاكرين لوجهات نظركم ووجهات نظر السير جون تراوبتيك (إذ وجهت نسخة عن هذه الرسالة) حول هذا المقترح.

٤ ـ لا يوجد لدينا اعتراض على المقترح الوارد في الفقرة (٦) من رسالتكم المشار اليها أعلاه، بعد أخذ رأي بغداد. وإننا لسنا متأكدين فيما إذا كانت ستحدث أي خلافات حول تخطيط الحدود في منطقة أم قصر إذا ما قبل العراقيون «بصيغة عام ١٩٤٠».

٥ ـ وأخيراً هناك قضية الترتيبات الإدارية للجنة (تخطيط الحدود). وليست لدينا أي تعديلات لنطرحها على مقترحات عام ١٩٤٠، إلا أننا سنكون مسرورين للنظر في أي مقترحات من قبلكم أو من قبل بغداد ترغبون في ابدائها. ولا شك أنه بالامكان وضع تفاصيل هذه الترتيبات بالنقاش مع الحكومة العراقية. وفي هذه المرحلة، نعتقد بأنه يتوجب علينا استحصال موافقة حاكم الكويت لدفع نصف نفقات اللجنة (والنصف الآخر تتحمله الحكومة العراقية). وإذا لم يكن لديكم أي اعتراض، فسنكون شاكرين لو قمتم باتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الصدد.

المخلص

(توقيع)

(ايل. اي. سي. فري)

رقم الملف. F0371/39

اذار/ مارس ١٩٥١

والوثيقة تتضمن استفسارات الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، الموجهة إلى المقيم السياسي البريطاني في البحرين، حول التعديلات الخاصة بالقضايا الإدارية لمقترحات عام ١٩٤٠. كما يحثّ الوكيل السياسي السلطات البريطانية على القيام بمبادرة عاجلة بوقت مبكر،

لعدم ارتياح حاكم الكويت من التأخير الحاصل في حسم الموضوع. وفيما يلي نص الرسالة:

الوكيل السياسي
الكويت
١٢ آذار/ مارس ١٩٥١ **رقم ٧٥/٣٠/٥١**

إلى المقدم السير روبرت هَي، المقيم السياسي، البحرين

١ ـ إشارة الى مذكرتكم رقم (١٠٣٤/٣١)، والمؤرخة في ٢٨ نيسان/ ابريل. لم أفهم ماذا تعني بتعديلات الترتيبات الادارية لمقترحات عام ١٩٤٠. وإذا ما كنتم تشيرون الى الفقرة الرابعة من مسودة المذكرة العراقية المرفقة بمذكرة السير بازل نيوتن رقم (٤٨٧)، والمؤرخة في ٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٠، الموجهة الى وزير الخارجية العراقي، فلا توجد لدي أي تعليقات، إلا ما ورد في القسم الخامس الذي يشير الى الممثلين (في لجنة تخطيط الحدود).

وإذا كنتم تصرون على الوقوف على وجهات نظري حول هذا الجزء، فإنني سأرسلها إليكم في الوقت المناسب. لن أتمكن في الوقت الحاضر من مفاتحة حاكم الكويت حول موضوع النفقات، لأنه ليس موجوداً في الكويت، إلا أنني أستطيع القول بأنه سيغطي نصف النفقات بكل تأكيد.

٢ ـ أما بصدد طلبكم لأي مقترحات أخرى، فإنني أعتقد أن المطلب الملح الآن هو القيام بمبادرة عاجلة. وكما تعلمون، فإن حاكم الكويت قد علق على بطء الاجراءات المتخذة، وإلقاء نظرة على ملفات هذا الموضوع حول تخطيط الحدود، تعطي الانطباع عن الطريقة البطيئة والضعيفة التي تمت بها معالجة هذه القضية، والتي كانت ستحسم منذ سنوات مضت.

٣ ـ إن النقطة الحيوية هي النقطة الواقعة جنوب صفوان. وإذا لم نتفق مع العراقيين حول هذه النقطة، فلا يمكن القيام بأي عمل

لتخطيط الحدود، وان الخلاف حول ذلك يجب أن يحال الى التحكيم. وأجد أن فري في رسالته الموجهة إليكم رقم (٤/١٠٨٧ إي أي)، والمؤرخة في ٦ نيسان/ ابريل، يقترح بأن نتوصل الى اتفاق مع العراقيين حول مكان هذه النقطة قبل تعيين اللجنة. وانني أتفق مع ذلك، لأن اللجنة ستتأخر لأسابيع لتعيينها، وخصوصاً في هذا الجو الحار. وفي الحقيقة، فإن تعيين اللجنة لا يبعث على الأمل في القيام بالعمل بوقت مبكر وحل قضية تخطيط الحدود بسرعة. وإنني أقترح تشكيل لجنة مندوبين مختصين على الفور، لتحديد مكان هذه النقطة. أمثلها أنا شخصياً عن الجانب الكويتي (بسبب المسؤولية النهائية لحكومة صاحب الجلالة في الموضوع) ويمثلها الشيخ عبد الله المبارك (يرشح من قبل الحاكم) لخبرته الطويلة والمحلية كخبير كويتي. ومن الجانب العراقي، فلا أعتقد أن هناك أي مصاعب لتعيين مندوب بهذا الصدد، إذا ما تم التأكيد له بأن المهمة العاجلة هي في تعيين مكان النقطة خلال ساعات قليلة. وبعد حل هذه المسألة وتعيين النقطة، سيكون بإمكان المسّاحين العراقيين والكويتيين من رسم الحدود غرباً إلى الباطن، وبعدها تتحول نحو المنطقة الحدودية الواقعة شرق النقطة الحيوية. وأعتقد بأننا غير مستعدين لتخطيط الجزء الشرقي من الحدود، اذ أقترح أن تترك الى وقت آخر وأن تعامل بشكل مستقل، وسأوضح ذلك في رسالة أخرى.

٤ ـ وبقدر تعلق الأمر بالنقطة الحيوية هذه، فإنني أجد في وصف السير بازل نيوتن الوارد في مذكرته رقم (٤٨٧)، بأنها تقع في المكان الذي كان فيه قائماً الموقع ولوحة تأشير الحدود. وفي المراسلات التي أعقبت ذلك، جرت محاولات لتعيين مكان هذه النقطة بمسافة ١٢١٠ و١٣٧٥ ياردا، بأنها أقصى ما يمكن. وإنني أتفق في الرأي، بأن لو كان بإمكاننا إقناع الحكومة العراقية للتمسك بالمسافة الأخيرة (١٣٧٥ يارداً) والتي قد تكون من الصعوبة بمكان، بسبب تجاوز المزارعين من سكان الزبير على المنطقة في السنوات الأخيرة. وأنه من

الخطأ الاصرار على هذه الأرقام والمسافات، أو حتى ذكرها عند مفاتحة الحكومة العراقية، مرة أخرى. والسبب في ذلك، هو أنه على الرغم من أن حكومة الهند ووزارة الخارجية **قد قدرت المسافة تخميناً، إلا أنه لم يقم أي شخص بقياس المسافة**، فعلاً بطريقة يمكن الاعتماد فيها على مثل هذه الأرقام، استناداً إلى المعلومات الواردة في سجلاتي ووثائقي. وللمواطنين الكويتيين أيضاً وجهة نظرهم حول مكان لوحة تأشير الحدود كما كانت موجودة في السابق، وأنه سيكون من سوء الحظ بأن لا يقبل الكويتيون بالمسافة التي اعتمدناها بعد جهد جهيد. وسيشعر الكويتيون بأنهم قد خُذِلوا. وأن حاكم الكويت قد ترك الموضوع لنا، وأنه ليس من الخطأ أن نقوم باضافة كويتي إلى اللجنة لتثبيت موقع النقطة ونبتعد عن اثارة الانتقادات. وفي حال موافقة الشيخ عبد الله المبارك على مكان تعيين النقطة الحيوية، سيُسكت أي انتقادات.

الوكيل السياسي البريطاني في الكويت يحض السلطات البريطانية على القيام بسرعة ترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية

تناولنا سابقاً موضوع النصف الأول من مذكرة الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، الموجهة إلى المقيم السياسي البريطاني في البحرين، والتي يطلب فيها مفاتحة السلطات البريطانية للتعجيل بالاتصال بالحكومة العراقية لتخطيط الحدود الكويتية ـ العراقية، بعد أن تم تحديد موقع النقطة الواقعة جنوب أم قصر، وفيما يلي باقي ما جاء في هذه المذكرة رقم (٥١/٣٠/٧٥) والمؤرخة في ١٢ آذار/ مارس ١٩٥١.

رقم الملف: F0371/39

آذار/ مارس ١٩٥١

«٥ ـ لذا، فإنني أقترح عدم كتابة ما دار في مناقشتنا حول موضوع موقع النقطة الحيوية جنوب صفوان وقياسها بالياردات، وتوجيهها على شكل مذكرة إلى الحكومة العراقية، بل اتخاذ الخطوات

المباشرة لاستحصال موافقتهم على تشكيل وفد مختص لتثبيت مكان النقطة هذه بالضبط. ولا أعتقد بضرورة اعداد موجز لتقديمه إلى الحكومة العراقية حول الموضوع. ويجب أن تتم محاولة التوصل إلى اتفاق حول تثبيت موقع النقطة الحيوية بحضور خبير كويتي، وفي حال فشل ذلك، نلجأ عندها إلى إعداد موجز (وهناك مادة قليلة جداً لإعداد مثل هذا الموجز)، وإذا ما اقتضت الضرورة، يمكن آنذاك احالة الموضوع الى التحكيم.

٦ ـ وأقترح أنه عند حصولنا على موافقة الحكومة العراقية على تعيين وفد مُختص، وقبل أن تسنح الفرصة لوفدي البلدين من اللقاء، أزور والشيخ عبد الله المبارك الحدود، وأطلب منه أن يثبّت موقع النقطة في المكان الذي كانت فيه لوحة تأشير الحدود قائمة. وعندها تتمكن من قياس المسافة لتلك البقعة من موقع شرطة صفوان. ولن تتمكن السلطات العراقية من الاعتراض، وعندها سيصبح لدينا لأول مرة في تاريخ هذه القضية قياس دقيق للمسافة، ونكون بذلك مستعدين قبل الاجتماع بالوفد العراقي. وإذا ما اجتمعنا مع المندوب العراقي، أو مع الحكومة العراقية، أو محاولة درس الموضوع على الورق، فإننا سنواجه قضايا تفصيلية لن نتمكن من الخوض فيها بثقة تامة.

٧ ـ وعند اجتماع وفدي الطرفين، والجانب الكويتي مستعد استعداداً جيداً، وتوصلوا إلى اتفاق حول موقع النقطة الحيوية، عندها يمكن تأشير تلك النقطة مباشرة بشكل دائم، وسيتمكن المساحون من الانطلاق والشروع لتخطيط النصف الغربي من الحدود. وإذا لم يتم توصّل الطرفين إلى اتفاق، سندخل عندها في مفاوضات، أو نحيل الموضوع إلى التحكيم لمصلحة الكويت، وذلك بسبب قيام العراقيين بإزاحة لوحة تأشير الحدود لعدة مرات.

٨ ـ ويقول الشيخ عبد الله المبارك بأنه سيغادر الكويت خلال شهر رمضان، لذا، فإنني أقترح بذل كل الجهود لاستحصال موافقة

الحكومة العراقية على تعيين الوفد المختص في اللجنة، وضرورة إكمال أعمالها قبل بدء شهر رمضان.

٩ ـ وأعتقد بأنه من المرغوب فيه أن تكون الصور الجوية لشريط صفوان، مهيّأة لإجراء الدراسات التمهيدية عليها، قبل القيام بزيارة الحدود، كما تم الاقتراح والاشارة إليه في الفقرة (٦) أعلاه.

(توقيع)

وفي التقرير التالي يوضح الوكيل السياسي البريطاني في الكويت وجهة نظره حول موضوع تخطيط الجزء الشرقي من الحدود الكويتية ـ العراقية.

رقم الملف: F0371/39

آذار/ مارس ١٩٥١

الوكيل السياسي

الكويت

١٢ آذار/ مارس ١٩٥١ **رقم ٧٥/٣١/٥١**

إلى/ صاحب السعادة السير روبرت هي، المقيم السياسي ـ البحرين

عزيزي روبرت،

إشارة إلى مذكرتكم رقم (١٠٣٤/٣١) والمؤرخة في ٢٨ نيسان/ ابريل.

١ ـ أتناول في هذه المذكرة المستقلة موضوع النصف الشرقي من الحدود الشمالية، لأنه على الرغم من أننا نؤيد استئناف العمل لتثبيت مكان النقطة الحيوية، ومن ثم تخطيط الحدود للمنطقة الواقعة غرب تلك النقطة، فإننا لسنا في وارد حل قضية الجزء الشرقي من الحدود.

٢ ـ كما أشار دونالدسون من مكتب علاقات الكومنويلث في الرسالة رقم (٢٧٥٠/٤٧)، والمؤرخة في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٤٨

الموجهة إلى بوروز، فإن صيغة تعريف الحدود لعام ١٩٤٠، تتضمن إجحافاً وتفسيراً غير منصف للكويت. ويمكن أن تكون النظرة غير وافية وقليلة الاهتمام بهذا الموضوع في عام ١٩٤٠، إلا أنه في عام ١٩٥١، ومع اكتشاف النفط بكميات كبيرة في الحدود الشمالية، فالقضية أصبحت ذات اهتمام جديد. فقد تضمن تعريف الحدود لعام ١٩٢٣ بأن الحدود من تلك النقطة الحيوية تتجه شرقاً إلى تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله، تاركاً (قلعة) أم قصر للعراق. ولا يتضمن تعريف عام ١٩٤٠ أي شيء حول أم قصر، بل يُدخل عنصراً جديداً لأقصر خط بين النقطة الحيوية والتقاطع. ولا يوجد هناك نص في تعريف عام ١٩٤٠ بأن يتجه الخط شرقاً. وإلى الآن، واستناداً إلى أوراقي وسجلاتي (وعدم امتلاكي لأي خرائط يعتمد عليها للمنطقة) لم يحاول أي شخص أن يحدد بدقة على الورق، من أين يمر خطا الحدود المذكوران (في النص الوارد في تعريف عام ١٩٢٣ وفي نص عام ١٩٤٠) وأن يقرر مساحة الأراضي التي ستفقدها الكويت باتباع تعريف عام ١٩٤٠، بدلاً من تعريف عام ١٩٢٣. لذا، فإن تقديم تفسير قد يُجرد الكويت من شريط غني بالنفط يقع على عاتق شخص لا يشعر بالمسؤولية.

٤ ـ وإذا ما رغبنا بالتفاوض حول هذا النصف من منطقة الحدود، فإننا لن نتمكن من تقديم تعريف أكثر تفضيلاً من تعريف عام ١٩٤٠، وعند ذاك، سيكون ملاذنا الوحيد هو اللجوء إلى التحكيم. ولا يعود ذلك إلى أنني أريد أن أقرر: إلا أنني أقترح بأنه يتوجب علينا قبل اتخاذ أي خطوة أخرى، بما يتعلق بالجزء الشرقي من الحدود الشمالية، علينا الحصول أولاً على الصور الجوية المؤشرة حسب الأصول. وعندما نعرف مكان النقطة الحيوية، سنقوم بتأشير الحدود التي جاءت في تعريف عامي ١٩٢٣ و١٩٤٠، لكي نحصل على صورة حقيقية للمسألة المعنية. وإلى حين القيام بذلك، فإننا لن نتمكن من المبادرة بالشروع في تعيين لجنة تخطيط الحدود.

وفي محضر الاجتماع التالي الذي انعقد في السفارة البريطانية في بغداد، تناول الاجتماع موضوع الحدود الكويتية ـ العراقية، وقضية مزارع نخيل الشيخ عبد الله السالم الصباح في العراق، ومسألة تعيين قنصل عراقي في الكويت. وفيما يلي، نص ما ورد في المحضر:

رقم الملف· F0371/98338
شباط/ فبراير ١٩٥٢

موثوق

المشاكل العراقية ـ الكويتية

بتاريخ ١٥ شباط/ فبراير انعقد اجتماع في السفارة، وكان الحضور يتألف مما يلي:

السفير
السير روجر مكنس
بيلي
بروفلي
مان
ميتلاند
برنارد
روز.

١ ـ **الحدود الكويتية ـ العراقية**: أصدرت وزارة الخارجية (البريطانية) تعليماتها في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١، لتقديم مقترحات جديدة إلى الحكومة العراقية، تتضمن تفسيراً مفصلاً لتعريف الحدود ولتشكيل لجنة فنية مشتركة لتخطيط الحدود. وقال **السفير** بأن الحكومة العراقية، ستطلب بالتأكيد أو تدعي بملكية جزيرة وربة، ومن المحتمل جزيرة بوبيان أيضاً، لتدخل ضمن الأراضي العراقية نتيجة لأي ترسيم نهائي للحدود. وترتبط هذه المطالبة بنيّة الحكومة العراقية لتطوير أم قصر كميناء ثانٍ. وترغب

الحكومة (العراقية) في السيطرة على القناة التي تربط بين وربة وبوبيان، نظراً إلى أن هذه القناة تحتوي على مياه عميقة، أعمق من المياه الواقعة شمال وربة، وغير الملائمة للتقرب من الميناء. ولم يتم إلى الآن القيام بأي مسح لهذه المياه، وأن تقويمهم لذلك اعتمد على رأي مديرية ميناء البصرة. كما ذكر العراقيون بأنه من خلال الحديث مع اللورد هاليفاكس في عام ١٩٣٨، كان انطباعهم بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية، ستكون مستعدة لممارسة الضغط على حاكم الكويت بمطالبة العراق بوربة. وفي الحقيقة، فقد أظهرت محادثات عام ١٩٣٨، بأنها لم تتضمن مثل هذه القناعات، ولا أساس لها من الصحة، ولم يتم إعطاء مثل هذا التعهد. واستناداً إلى تعريف الحدود في رسالة عام ١٩٣٢، تم الاعتراف بشكل واضح بأن كلاً من وربة وبوبيان تعود إلى الكويت. وعلى الرغم من أننا قادرون على شجب وردّ أي ادعاء عراقي يُطرح لهذا الغرض، فإنه ليس من المحتمل أنهم سيقبلون بتخطيط الحدود النهائي، إلى حين قناعتهم بتحقيق بعض التقدم بصدد قضية وربة.

٢ ـ **السير روجر ماكنز**: وقال السير روجر ماكنز بأن التفسير الذي قدم إلى الحكومة العراقية يمثل مطالب الشيخ الشرعية. وأن التعريف الذي تم القبول به من قبل الحكومة العراقية عام ١٩٣٢، تنقصه الدقة بخصوص بعض النقاط المعينة، إلا أننا نحاول تحقيق أفضل النتائج نيابة عن الشيخ. ونظراً إلى أن وربة تعود إلى الكويت، فلا يمكن أن نسمح للعراقيين باستخدامها كنقطة مساومة، لقبولهم بتفسير الحدود الذي طرحناه عليهم، وعلينا قدر الإمكان إبقاء مسألة انفصالها لمصلحة العراق مستقلة عن مسألة الحدود.

وقال روز بأنه لا يتوجب علينا أن نلزم أنفسنا تجاه الحكومة العراقية بالتعهد بالضغط على الشيخ للقبول بطلبهم لوربة، على الرغم من أننا قد نقبل في خوض الموضوع معهم.

٣ ـ لذا، فقد تم الاتفاق على أنه على الرغم من أن التعليمات

المفصلة والدقيقة ستصدر عن وزارة الخارجية، فإن النهج الملائم سيكون من خلال محاولة حمل العراقيين على القبول بالتعريف الذي تم طرحه عليهم بصدد الحدود، قبل مناقشتنا لقضية وربة. وسيكون من الضروري بالنسبة إلى العراقيين، التأكد أولاً من أن مياه القناة الجنوبية أعمق، لذا، فإنها أكثر ملاءمة من القناة الشمالية، لذا، فإنه من الضروري القيام بالمسح لهذا الغرض.

٤ ـ وقال السفير بأن سبب الإحراج المستمر، هو عدم قيام حاكم الكويت أو السلطات الكويتية باتخاذ الإجراءات الادارية اللازمة بصدد القضايا، التي تتولى فيها تمثيل مصالح الكويت في العراق، والتي تطلب فيها الحكومة العراقية المساعدة من السفارة لحل هذه القضايا. على سبيل المثال، عندما طُلب من حاكم الكويت دفع مبلغ معقول من المال في قضية قتل ارتكبها أحد أفراد عائلة حاكم الكويت داخل الأراضي الكويتية، وعلى الرغم من تسوية هذا الموضوع مؤخراً، إلا أنه استغرق سنوات عديدة إلى حين تم إقناع الشيخ باتخاذ إجراء ما. ومن أعقد وأصعب الأمور، هي مسألة استدعاء المحاكم العراقية للعراقيين المقيمين في الكويت للحضور أمامها. فلم يكن هناك أسلوب مطبق لتنفيذ هذا الأمر، مما يسبب حدوث تأخير وعدم تبليغ المعنيين بالأمر. وتم الاتفاق على القيام بالتداول في هذا الأمر مع حاكم الكويت، لقيام سلطاته الرسمية بتنفيذ هذه الأوامر.

٥ ـ وقال السفير بأن العراقيين ينظرون بعين الحسد إلى الثروة التي بدأت تتجمع في الكويت، مما قد يدفع بهم إلى المطالبة بضم دولة الكويت إلى العراق. وقال السيد روز، بأنه لا توجد لدينا أي مؤشرات تدل على رغبة الكويت في الانضمام إلى العراق.

٦ ـ وقال السفير بأنه لم يعد ممكناً في الوقت الحاضر الاقتراح على الحكومة العراقية بدعوة حاكم الكويت لزيارة العراق، بسبب وفاة الملكة الأم (عالية)، ولوفاة الملك عبد الله فيما بعد. وسيكون ذلك ممكناً بعد انتهاء فترة الحداد على وفاة الملك جورج السادس. كما تم

الاتفاق على تحذير حاكم الكويت قبل قيامه بزيارة العراق، بأن العراق يرغب في الحصول على وربة لتسوية مسألة الحدود، وسيكون من المفيد لو أصبح الشيخ مستعداً لمناقشة بعض التنازلات مع العراقيين خلال هذه الزيارة. وقال السفير أيضاً أنه على الرغم من استمرار مطالبة العراقيين بالسماح لهم بتعيين قنصل لهم في الكويت في عام ١٩٤٩، فإن الحكومة العراقية لم تقم بتعيين قنصل لها منذ أواسط العام الماضي، عندما وافقنا على ذلك التعيين.

الحكومة العراقية ترد على مذكرة الخارجية البريطانية لعام ١٩٥١ حول تخطيط الحدود

رقم الوثيقة: F0371/938391
حزيران/ يونيو ١٩٥٢

فيما يلي، نص ردّ الحكومة العراقية على المذكرة الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية، حول المطالبة بتخطيط الحدود، بعد أن أبدت الحكومة العراقية رغبتها في بحث الموضوع، وقد تم ارسال الجواب عن طريق السفارة العراقية في لندن:

السفارة العراقية
٢٢ كوينز غيت رقم ٢/١٩/١٥٠٨
لندن اس دبليو ٧
١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٢

يرسل السفير العراقي تحياته إلى وزير الخارجية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية، ويسره أن يطلعه على القضية التالية.

والسفير يُشيركم إلى المراسلات التي تمت مؤخراً بين الحكومة العراقية والسفارة البريطانية في بغداد، حول موضوع تخطيط ورسم الحدود بين العراق والكويت، إذ لم تتم الاشارة في هذه المراسلة من قبل السفارة البريطانية، وهي المذكرة رقم (٦٢٦)، والمؤرخة في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١، إلى الحديث الذي جرى في لندن في

عام ١٩٣٨، بين صاحب السعادة توفيق السويدي واللورد هاليفاكس، حيث كان الأول وزير خارجية العراق، والثاني وزير خارجية بريطانيا، عندما تحدثا في موضوع تخطيط الحدود العراقية ـ الكويتية. حيث وافق آنذاك اللورد هاليفاكس شفوياً، على تعديل خط الحدود القائم حالياً ليدخل جزيرة وربة ضمن الأراضي العراقية، ولتعويض أمير الكويت بالمقابل بشكل مرضٍ (ربما بمساحة من الأراضي في الشمال)، إذ وعد اللورد هاليفاكس بأن يؤكد ذلك بمذكرة رسمية موجهة إلى الحكومة العراقية، إلا أنه لم يتم استلام ذلك. ويرغب السفير العراقي في التأكيد على أهمية تعديل الحدود القائمة، وخصوصاً عند خور عبد الله، حيث ترغب الحكومة العراقية ببناء ميناء في أم قصر، الذي يعتبر ذا قيمة عظيمة للعراق من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية.

لقد تم التخطيط والقرار على بناء هذا الميناء من قبل الحكومة العراقية في عام ١٩٣٩، إلا أن المشروع تأخر، إذ كان العراق بانتظار موافقة السلطات البريطانية على اجراء التعديلات لخط الحدود، والتي لم يتم استلامها على الرغم من المراسلات الجارية بين الحكومة العراقية والسفارة البريطانية في بغداد.

وبنتيجة الدراسات الفنية، يبدو أن الميناء المقترح انشاؤه غير مفيد من ناحية الملاحة، ولا يمكن حمايته من الناحية العسكرية ما لم تكن الجزيرتان المقابلتان له والطرق البحرية المحيطة بهما أراضي عراقية. ومن الجدير بالذكر، أن جزيرة وربة غير مأهولة بالسكان وليست ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى الكويت، بينما لها قيمة جوهرية بالنسبة إلى العراق.

وتعتقد الحكومة العراقية، بأنه قد حان الوقت لتخطيط الحدود الآن، استناداً إلى المبادىء والأسس المذكورة أعلاه، ليتسنى للطرفين الوقت للشروع في العمل، لنصب التأشيرات والمواقع الحدودية على الأراضي المعنية، لإنهاء النزاع حول الموضوع بين العراق والكويت،

الناجم عن قيام شركة نفط الكويت بإجراء التنقيبات لاستكشاف النفط.

وسيكون السفير العراقي شاكراً، لو قامت الحكومة البريطانية الموقرة بإعطاء هذا الموضوع الأهمية العاجلة، وينتهز هذه الفرصة ليقدم لوزير الخارجية البريطاني اسمى تحياته.

لندن

١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٢

الخارجية البريطانية تصحح ما ورد في ترجمة الحديث الذي دار بين السويدي وأحد المسؤولين البريطانيين حول الموضوع، بعد الاجتماع بالسفير العراقي في لندن

رقم الملف: **F0371/98391**

تموز/ يوليو ١٩٥٢

فيما يلي، نص ما ورد في محضر أحد ملفات وزارة الخارجية البريطانية، حول ما جاء في الرسالة التي وجهتها السفارة العراقية في لندن حول موضوع جزيرة وربة، الذي دار بين وزير الخارجية العراقي آنذاك توفيق السويدي، ووزير الخارجية البريطاني اللورد هاليفاكس في عام ١٩٣٨ شفوياً، والصحيح، أنه دار بين السويدي وبين باكستر أحد المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية نيابة عن حكومته، وليس مع اللورد هاليفاكس، ولم يكن هناك في وثائق وزارة الخارجية البريطانية أي شيء حول الموضوع، حيث اعترف السفير بالخطأ الحاصل في ترجمة المذكرة، والتي ورد فيها اسم هاليفاكس وليس الشخص المختص باكستر:

«١ ـ قبل إرسال الجواب الذي يعطي الانطباع للحكومة العراقية بأنه كذب بصدد موضوع المحادثة التي جرت في عام ١٩٣٨، قررتُ اجراء حديث ودي مع الوزير العراقي (ويقصد هنا السفير العراقي

في لندن السيد الخضـيري)، إذ وجهت الدعـوة إليه لـزيارتي اليـوم. ووضحت للسيد الخضيري بـأنه لا يـوجد هنـا، ضمن وثائقنـا حول المحادثة التي جرت بين اللورد هاليفاكس وتوفيق السـويدي، أي شيء حول ما نُسب إلى اللورد هاليفـاكس حسب ما ورد في الفقـرة (٢) من مـذكرة السفـير العراقي، وأود أن أنـاقش المـوضـوع بشكـل ودي، ومقارنة ما ورد في وثائقنا مع ما ورد من السفارة العـراقية إن كـانت متيسرة وتحت اليد. وقرأت للسيد الخضيري الفقرة الواردة في رسالة اللـورد هاليفـاكس، المؤرخة في ٥ و١٠ تشرين الأول/ اكتـوبر ١٩٣٨ والمتعلقة بالكويت، وبيّنت له بأن ما ورد فيهما لا يؤيد التفسير الوارد للمحادثة في المذكرة العراقية. كما طلبت منه أن يقرأ التوثيق الخاص بصـدد محادثـة السيـد بـاكستـر (أحـد مسؤولي وزارة الخـارجيـة البريطانيـة) مع تـوفيق السويـدي، والتي جرت في ٤ تشرين الأول/ اكتوبر، والتي تمت الإشارة فيها إلى رغبة الحكومة العراقيـة لامتلاك جزيرة وربة، والتي لم يتم اعطاء أي تعهد للموافقة أو لضمان انتقال ملكية الجزيـرة من الكويت إلى العـراق، نيابـة عن وزارة الخـارجيـة. وكل ما قاله السيد باكستر، هو أنه إذا ما رغبت الحكومة العراقية في أن يتنازل حاكم الكويت عن الجزيرة، فإنه من اللازم أن يقدموا لهـا تعويضاً في مكان آخر مقابل ذلك، ويجب إجراء مثل هذه الاتصـالات حـول الموضـوع من خلال حكـومة صـاحبة الجـلالة البـريطـانيـة. واستفسرت من السيد الخضـيري فيما إذا كانت التعليمـات الصادرة إليه من حكومته قد تضمنت أي خلفيـة حول مـا إذا كانت الحكـومة العراقية تعتقد أن هذه هي المحادثة التي تمت بين الاثنين.

٢ ـ وأجاب السيد الخضيري بأنه لا توجـد لديـه أي وثائق حـول أي محـادثات أخـرى، عدا المشـار اليهـا في مـذكـرتـه هـذه. وعنـد استفساري حول رغبته في مناقشة هذا المـوضوع، أجـاب بأن هنـاك خطأً في الترجمة في مذكرة السفارة، وأنـه تم نسب تلك الاشـارات في الحديث إلى اللورد هـاليفاكس، والتي كـان من الواجب أن تنسب إلى

«السلطات المختصة». وبذا، تم الاتفاق بيننا بأن المحادثة المذكورة قد جرت بين السيد باكستر وتوفيق السويدي، بتاريخ ٤ تشرين الأول/ اكتوبر. وطلب مني السفير الخضيري قبول تصحيح هذا الخطأ.

٣ ـ ثم قال السيد الخضيري بأن الحكومة العراقية ترغب الآن بالقيام بما تمّت محاولته في عام ١٩٣٨، أي ابلاغ حاكم الكويت برغبة الحكومة العراقية بتعديل الحدود، لإدخال جزيرة وربة في الجانب العراقي. كما ترغب في قيام حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بتقديم المشورة إلى الشيخ للقبول بهذا المقترح. ومن وجهة نظر السيد الخضيري، فإنه من الأحسن تأجيل موضوع التعويض إلى حين الوقوف على رد فعل الشيخ تجاه المقترح العراقي. فقلت انني لن أتمكن من القيام بتقديم أي مشورة للشيخ كما ورد في مقترح السيد الخضيري، إذ انه سيتأثر من ذلك ومن موقف الحكومة البريطانية هذا، لتشجيعه على التنازل عن مساحة من أراضيه. وإذا ما قمت بهذا الأمر، فإن هذا يعني نهاية الكويت ونهاية صداقتها مع بريطانيا العظمى. وإن أقصى ما يمكننا القيام به، إذا ما رغبت الحكومة العراقية بذلك، هو إبلاغ حاكم الكويت بأن الحكومة العراقية راغبة في الحصول على جزيرة وربة، دون تقديم أي مشورة. وكرر السيد الخضيري بأن الحكومة العراقية ترغب في قيامنا بتقديم المشورة لكي يوافق الشيخ. فقلت بأنني لن أتمكن من القيام بهذا الأمر.

٤ ـ وناقشنا بعض الوقت موضوع مدى ضرورة حصول العراق على جزيرة وربة في حال السير قدماً في بناء وتطوير ميناء في أم قصر. وقال السيد الخضيري بأنه من الضروري بالنسبة إلى العراق أن يسيطر على مداخل الميناء الذي يمكن تطويره كبديل عن ميناء البصرة. وعندما بادرته بالقول بأن بقاء جزيرة وربة في يد الكويت لا تشكل خطراً على العراق الذي يمتلك الجهة الشمالية من الخور، قال السيد الخضيري بأن الحكومة العراقية تريد ضمان عدم تكرار

الموقف في شط العرب، حيث لن يكون هناك ضمان بعد ٢٠ أو ٣٠ سنة، بأن تبقى الكويت على علاقات جيدة مع العراق. وقد وافقت على ما قاله السيد الخضيري بأنه في مصلحة بريطانيا أن يبقى ميناء آخر في أم قصر بيد العراق، إلا أنني قلت بأنني غير مقتنع بأنه من الضروري أن يحصل العراق على جزيرة وربة أيضاً. ولم أكن متأكداً بأن الناس بشكل عام سيقبلون بهذا الأمر.

٥ ـ كان حديثاً ودياً تماماً، وأعتقد بأن السيد الخضيري قد أثنى على اجتماعنا معاً وعلى مناقشة الموضوع قبل إرسال جوابنا (إلى الحكومة العراقية)، وقلت له انه يمكن الآن ارسال الجواب للسفارة العراقية بعد أن طلب مني إجراء التصحيح في الملفات، وعندها ستدرس الحكومة العراقية الإجراء الواجب اتخاذه فيما بعد في ضوء الجواب.

٦ ـ لقد قمت بإجراء تغيير صغير في مسودة المذكرة الجوابية، آخذاً بعين الاعتبار التصحيح الذي رغب السيد الخضيري بإجرائه. كما أدخلت في الفقرة الثانية بعض التعديلات المطلوبة، وخصوصاً في ضوء محادثتنا هذا اليوم. ويمكن إرسال المذكرة الآن بعد قيام الخبير القانوني بتثبيت تعليقاته إذا ما رغب بذلك».

اي. دي. ام. روس

(توقيع)

١٧ تموز/ يوليو ١٩٥٢

مفاتحة الحكومة العراقية لتخطيط الحدود ١٩٥١

رقم الوثيقة. F0371/39

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١

فيما يلي، نص الرسالة الموجهة من وزير الخارجية البريطاني إلى السفير البريطاني في بغداد، والتي تتضمن بعض التعليمات الصادرة عن الوزارة المذكورة لمفاتحة

الحكومة العراقية بضرورة القيام بتخطيط الحدود الكويتية ـ العراقية، واتخاذ الاجراءات اللازمة بصددها، لمرور مدة طويلة على الاتصالات التي قام بها نائب رئيس الوزراء العراقي في عام ١٩٤٨ مع الحكومة البريطانية، بصدد رغبة حكومته في مناقشة موضوع تخطيط الحدود:

وزارة الخارجية
١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١

رقم ٢٥٤
(١٠٨٧/١٩ اي إي)
موثوق

إلى سعادة (السفير البريطاني) السير جون تراوتبيك، بغداد

سيدي،

لقد أصبح الطريق الآن واضحاً لسعادتكم للقيام بالاتصال بالحكومة العراقية، حول موضوع تعريف وتخطيط الحدود بين العراق والكويت، بعد تبادل المراسلات المفصلة خلال السنتين الماضيتين (والتي انتهت برسالة بروملي رقم (١٠٣٣/٢٢/٥١) والمؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر)، وما لم يكن لديكم، أي اعتراض وبعد حصولكم أيضاً على تأكيد ذلك من المقيم السياسي في الخليج الفارسي، فإنه لا حاجة لإجراء أي مشاورات أخرى مع حاكم الكويت (بعد موافقته على الموضوع) في هذه المرحلة، وستكون اتصالاتكم وطرحكم للموضوع على النهج الموضح في الفقرات والسطور التالية:

٢ ـ عليكم أن تذكِّروا الحكومة العراقية بأنه لم نسمع منهم أي شيء منذ ٨ تموز/ يوليو ١٩٤٨، عندما قام نائب رئيس الوزراء العراقي بإبلاغ السير هنري ماك، بأن حكومته قد اقترحت القيام باستئناف موضوع مناقشة الحدود في وقت قريب. لذا، فقد صدرت إليكم التعليمات لإبلاغ الحكومة العراقية وإطلاعها على وجهات نظر حكومة صاحب الجلالة البريطانية بصدد خط الحدود، ومناقشة الإجراءات والترتيبات اللازمة، لترسيمها وتخطيطها. وعليكم أن

تقولوا بأن وجهات النظر هذه (والمذكورة بالتفصيل أدناه) تقوم على أساس المقترحات التي قدمها السير بازل نيوتن (السفير البريطاني في بغداد في عام ١٩٤٠) إلى الحكومة العراقية، برسالته المؤرخة في ٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٠.

٣ ـ ولقد تضمنت الرسالة الموجهة من الحكومة العراقية إلى المندوب السامي البريطاني في العراق، والصادرة بتوقيع رئيس وزراء العراق رقم (٢٩٤٤)، والمؤرخة في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٣٢ ما يلي:

«من تقاطع وادي العوجة مع الباطن، ومن هناك شمالاً على طول امتداد الباطن، إلى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان تماماً، تاركاً جبل سنام وأم قصر للعراق، وبعدها يستمر خط الحدود إلى تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله. وتعود ملكية جزر وربة وبوبيان ومسكان (أو مشجان) وفيلكة وعوهة وكبر وأم المرادم إلى الكويت.

٤ ـ يُعطى التفسير التالي لهذا التعريف إلى الحكومة العراقية:

(أ) «على امتداد الباطن» يعقب خط الحدود **خط التالوك**، أي بعبارة أخرى، أعمق خط في المنخفض.

(ب) تكون «النقطة الواقعة جنوب خط عرض صفوان» النقطة في **التالوك** للباطن، وإلى الغرب بمسافة ١٠٠٠ متر جنوب دائرة جمارك صفوان، (أي بعبارة أخرى البناية التي استخدمت كدائرة جمارك في صفوان بتاريخ ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٤٠).

(ج) يكون خط الحدود من الباطن إلى صفوان وما جاورها بشكل خط موازٍ لخط العرض، الممتد بين النقطتين الموضحتين في الفقرة (ب) أعلاه.

(د) إن تقاطع خور الزبير مع خور عبد الله، يعني تقاطع نقطة **التالوك** (أعمق نقطة في الماء) لخور الزبير، مع نقطة **تالوك** الذراع الشمالية الغربية لخور عبد الله والمعروف بخور شتانة.

(هـ) يعقب خط الحدود من النقطة التي تقع على مسافة ١٠٠٠

متر جنوب البناية المذكورة في الفقرة (ب) أعلاه، أقصر خط يربط بين تلك النقطة والنقطة المحددة في الفقرة (د) أعلاه، ولكن مع خط المياه المنخفضة للضفة اليمنى لخور الزبير.

(و) يعقب خط الحدود خط المياه المنخفضة من نقطة المياه المنخفضة على الضفة اليمنى لخور الزبير، إلى نقطة المياه المنخفضة القريبة من النقطة المحددة في الفقرة (د) أعلاه.

(ز) ومن نقطة المياه المنخفضة الواقعة على الضفة اليمنى لخور الزبير والقريبة من النقطة المحددة في الفقرة (د) أعلاه، يكون خط الحدود أقصر خط يمكن رسمه بين النقطتين.

(ح) ومن النقطة المحددة في الفقرة (د) أعلاه الى أعالي البحار، يعقب خط الحدود أولاً خط **التالوك** للذراع الشمالية الغربية لخور عبد الله والمعروفة بخور شتانة، ومن ثم يعقب خط **تالوك** خور عبد الله.

٥ ـ ويعكس هذا التفسير وبشكل جوهري صيغة تعريف الحدود لعام ١٩٤٠، عدا أن الاختلاف في التفسير الحالي هو في تحديد موقع النقطة الواقعة جنوب صفوان بشكل دقيق.

٦ ـ وعليكم في الوقت نفسه أن تبينوا للحكومة العراقية بأن الإجراءات اللازمة بصدد التخطيط الفعلي للحدود، مشابهة لتلك التي تم الاقتراح عليها في الفقرة (٤) المرفقة برسالة السير بازل نيوتن المشار إليها، والتي هي كما يلي:

(أ) تشكيل لجنة مشتركة للقيام بما يلي:

(١) تخطيط الحدود بطريقة تقسيم المنطقة الحدودية إلى مثلثات متساوية الأضلاع، ابتداءً من تقاطع وادي العوجة مع الباطن وإلى النهاية.

(٢) نصب الأعمدة الحدودية على أن تكون مرئية وعلى طول الحدود البرية، ووضع إشارات مائية للحدود (طوافات لماعة

بالفسفور...) في المناطق المائية أو ما شابه، يُتفق عليها وعلى طول خور الزبير وخور شتانة وخور عبد الله ومنحدراً باتجاه البحر.

(ب) ولأغراض الفقرتين (١) و (٢) أعلاه، سيعتبر خط الحدود هو الخط الذي أكد عليه رئيس الوزراء (العراقي) في مذكرته رقم (٢٩٤٤)، والمؤرخة في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٣٢، والموجهة إلى المندوب السامي البريطاني كما تم توضيحها وتفسيرها في الفقرة (٤) أعلاه.

(ج) تكون الأعمدة الحدودية من الحديد بعرض ٥ إنش × ٥ إنش وبطول ١١ قدماً، ويثبت على كل عمود رقم متسلسل واضح في الطرف الأعلى منه على لوحة معدنية دائرية (قرص) قطرها إنش واحد.

(د) يتم ترقيم الأعمدة بالتسلسل، ويثبت العمود الأول في النقطة التي تبدأ منها اللجنة المشتركة عملها.

(هـ) تتألف اللجنة المشتركة من الممثل الأول والممثل الثاني مع المساعدين الفنيين اللازمين، الذين تقوم الحكومتان (البريطانية والعراقية) بتعيينهم. ويسمح للممثل الثاني، في حال الضرورة أن يحل محل الممثل الأول ويتمتع بصلاحياته وامتيازاته نفسها. ويترأس الممثل الأول من كل دولة عمل اللجنة بالتناوب.

(و) في حال وقوع خلاف بين الممثلين، يقوم هؤلاء برفع النزاع إلى حكوماتهم المعنية لحل الموضوع عن طريق القنوات الدبلوماسية.

(ز) يتم اعداد مراسلات اللجنة باللغتين العربية والانكليزية، وفي حال الخلاف يؤخذ بالنص الانكليزي.

(ح) يتم تحديد تاريخ البدء بالعمل للجنة المشتركة بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية.

(ط) تتم المشاركة في دفع نفقات تخطيط الحدود بالتساوي من قبل الحكومتين الكويتية والعراقية.

٧ ـ أعتقد أنه من الأفضل أن يقتصر عمل اللجنة الفنية المشار

إليها في الفقرة (٦) أعلاه قدر الإمكان، على إجراء المسح وتأشير الحدود استناداً إلى التعريف المتفق عليه مسبقاً بين الحكومتين العراقية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية، لتجنب الرجوع إلى الحكومتين لاستشارتهما حول النقاط المهمة، حال بدء العمل والمباشرة به. وإذا ما كان لدى الحكومة العراقية أي مقترحات لإجراء تعديلات على التعريف المذكور للحدود في الفقرة (٣) أعلاه، فإنني آمل بأنه يمكن مناقشتها في بغداد، أو إذا اقتضت الضرورة من خلال تشكيل لجنة مختصة ترسل للتحقيق في الموضوع الذي ثار حوله الخلاف.

٨ ـ سأقوم بإرسال نسخ من هذا التقرير إلى المقيم السياسي في الخليج الفارسي، والوكيل السياسي في الكويت، والقنصل العام في البصرة.

مع احترامي وتقديري سيدي

خادمكم المطيع

(توقيع)

عن وزير الخارجية

وكانت الحكومة العراقية قد عبرت عن رغبتها في مناقشة موضوع تخطيط الحدود العراقية ـ الكويتية، إذ نقل ذلك السفير البريطاني في بغداد إلى المقيم السياسي البريطاني في البحرين، بموجب برقيته رقم (٦٩)، والمؤرخة في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١. وكان رد الحكومة العراقية قد جاء بناءً على ما تضمنته المذكرة البريطانية التي قدمتها وزارة الخارجية البريطانية عن طريق سفيرها إلى بغداد رقم (٦٢٦)، والمؤرخة في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١، وفي ضوء التعليمات التي استلمها السفير من حكومته.

الشيخ عبد الله السالم الصباح يزور العراق عام ١٩٥٢

رقم الوثيقة: F0371/98461
آذار/ مارس ١٩٥٢

فيما يلي، نص ما تضمنه تقرير السفير البريطاني في العراق حول زيارة الشيخ عبد الله السالم الصباح، حاكم الكويت لبغداد، واجتماعه مع الوصي على عرش العراق (الأمير عبد الاله) (كان الملك فيصل الثاني ما زال قاصراً آنذاك)، ورئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، والتباحث معهم حول القضايا المهمة التي تهم الطرفين:

السفارة البريطانية — **موثوق**
بغداد — **رقم ٤٣**
١٣ آذار/ مارس ١٩٥٢

(١٠٣٤/١٥/٥٢)

إلى وزير الخارجية، انطوني ايدن

سيدي،

١ ـ بالإشارة الى البرقية رقم (٥١) والمؤرخة في ٩ آذار/ مارس الصادرة عن الوكيل السياسي في الكويت والموجهة إلى المقيم السياسي في البحرين، أتشرف بأن أرسل اليكم تقريراً حول زيارة صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح، حاكم الكويت لبغداد في الفترة من ٢ إلى ٨ آذار/ مارس. وكان يرافق سموه في هذه الزيارة الشيخ جابر الأحمد الصباح وصباح الأحمد الصباح، من أفراد الأسرة الحاكمة في الكويت، كما كان يرافق سمو الأمير سكرتيره الشخصي الشيخ عبد الله ملا.

٢ ـ وعند وصول سموه إلى مطار بغداد، استقبل ممثل صاحب السمو الملكي ولي العهد العراقي (الأمير عبد الإله) سمو الشيخ ومرافقيه، كما حضر مراسم الاستقبال رئيس الوزراء العراقي وأعضاء الوزارة. كما حضر أيضاً أحد المسؤولين في السفارة. وقام

سمو الحاكم بزيارة ولي العهد على الفور في البلاط الملكي، حيث منح وسام الرافدين من الدرجة الأولى. كما مُنح الشيخان الشابان وسام الرافدين من الدرجة الثانية، ومنح الشيخ عبد الله ملا وساماً من الدرجة الثالثة. وقام سمو الأمير بعد ذلك بزيارة المقبرة الملكية، وحل ضيفاً في مقر اقامته في القصر الأبيض مع مرافقيه.

٣ ـ قمت بزيارة سمو الأمير في صباح اليوم التالي في القصر الأبيض. ولم يخبرني عما سيقوم به خلال زيارته هذه. ووضحت له بأنه نظراً إلى فترة الحداد المعلنة في بريطانيا لوفاة الملك (البريطاني)، فإنني لن أتمكن من أن أقيم حفل استقبال له، إلا أنني وجهت الدعوة إليه لتناول الشاي معي بشكل شخصي. فأجاب الحاكم بأنه سيقوم بمناقشة ذلك مع ولي العهد الذي يعتبر مضيفه. كما قام رئيس الوزراء في اليوم نفسه بدعوة سموه إلى مأدبة غداء في دار بهو أمانة العاصمة (في بغداد). ورد سمو الأمير الدعوة بإقامة مأدبة عشاء على شرف ولي العهد في القصر الأبيض.

٤ ـ قام سمو الأمير ومرافقوه يوم ٤ آذار/ مارس يرافقهم رئيس أركان الجيش، بجولة في معسكر الجيش في الوشاش في ضواحي بغداد. وفي المساء، أقام أمين عاصمة بغداد حفل استقبال على شرف سمو الأمير في بهو الأمانة. وقد وجهت الدعوة إلى أعضاء الوزارة والسلك الدبلوماسي والوزراء السابقين وكبار مسؤولي الدولة. ولم نتمكن من حضورها (بسبب الحداد على وفاة الملك البريطاني جورج السادس). وانتابتني الشكوك كثيراً لأقول بأن العراقيين قد قاموا بترتيب وتوجيه هذه الدعوة إلى سمو الشيخ لزيارة بغداد، عندما كان معظم الموظفين البريطانيين في السفارة خارجاً في الوقت الحاضر بسبب (إعلان الحداد في بريطانيا).

٥ ـ قام سمو الشيخ بزيارة مجلس النواب عندما كان منعقداً في صباح اليوم التالي. وقام بعد ذلك بزيارة الأماكن المقدسة ومنطقة الفرات الأوسط. وفي طريقه شاهد سد الهندية، وقضى الليلة في القصر

الملكي في الكوفة، إذ قام في صباح اليوم التالي بزيارة العتبات المقدسة في كربلاء والنجف، وتناول الغداء في النجف، وعاد إلى بغداد مساءً. وقام ولي العهد بزيارة سمو الأمير في القصر الأبيض مساء ذلك اليوم.

٦ ـ وفي صباح يوم ٧ آذار/ مارس، قام سمو الأمير بزيارتي في السفارة، حيث مكث حوالى العشر دقائق. وبعد مغادرته للسفارة، قام بزيارة ضريح الشيخ عبد القادر الجيلاني، ومسجد الامام الأعظم، والإمام موسى الكاظم. وحضر في المساء حفلة سباق الخيل في نادي المنصور في بغداد. ثم غادر في صباح اليوم التالي بغداد جواً عائداً إلى الكويت، وكان في توديعه ولي العهد الأمير عبد الاله. وبعد عودته مباشرة أرسل سموه برقيات شكر وثناء إلى ولي العهد العراقي ورئيس الوزراء. وقد علمنا بأن سمو الأمير قد تبرع بمبلغ ٤٥٠٠ دينار عراقي للأعمال والجمعيات الخيرية.

٧ ـ وقد أظهرت الحكومة العراقية كل مراسم الحفاوة والاستقبال لسمو الشيخ، وكان الجميع بانتظاره أينما ذهب وحل، ترافقه ثلة من الحرس الخاص. وقد توقف المرور في بغداد عدة مرات عند مرور موكبه داخل شوارع العاصمة. وقد تم الترحيب بزيارة حاكم الكويت من قبل جميع الصحف العراقية، والاشادة بسياسته في تصريف شؤون الكويت. وأشارت بعض الصحف إلى التطلع لتحقيق مشروع تزويد الكويت بمياه شط العرب. وعبر كثير من الصحف عن أملها في أن تؤدي هذه الزيارة إلى تعميق روابط العلاقة بين العراق والكويت.

٨ ـ ولا أعرف ما دار بين الحاكم وولي العهد العراقي، وبينه وبين الحكومة والوزراء، ولا أستطيع تقدير مدى نجاح هذه المحادثات وتوصلها إلى حل للمشاكل العديدة القائمة بين البلدين، إلا أنه لا ينكر بأن زيارة الحاكم ستحسن حتماً من جو العلاقات.

سأرسل نسخة عن هذا التقرير إلى الوكيل السياسي في الكويت،

وإلى المقيم السياسي في البحرين، ورئيس مكتب الشرق الأوسط البريطاني في فايد (مصر).

وزارة الخارجية العراقية تناقش موضوع الحدود العراقية ـ الكويتية مع السفير البريطاني في بغداد ١٩٥٤

رقم الملف. F0371/109846
آذار/ مارس ١٩٥٤

فيما يلي، نص ما دار بين مدير عام وزارة الخارجية العراقية والسفير البريطاني في بغداد والمقيم السياسي في البحرين، مع الدكتور فاضل الجمالي وزير خارجية العراق حول موضوع تخطيط الحدود العراقية ـ الكويتية.

المقيم السياسي، البحرين — **إلى الدائرة الشرقية، وزارة الخارجية، لندن**
٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٤

عزيزي بني،

١ ـ على افتراض أنه ليس لديكم أي اعتراض على مقترحي الوارد في رسالتي رقم (٥٤/٤/١٠٨٥)، والمؤرخة في ١٥ نيسان/ ابريل، المتضمنة قيامنا بتحقيق بعض التقدم حول موضوع الحدود الكويتية ـ العراقية، إذ ناقشت هذا الموضوع مع تراوبتيك (السفير البريطاني في بغداد) عند قيامي بزيارة لبغداد في الأسبوع الماضي، ومع يوسف الكيلاني مدير عام وزارة الخارجية العراقية، وأشرنا خلال حديثنا إلى التأخير الحاصل في قضية حسم موضوع تخطيط الحدود، منذ إرسال السفارة رسالتها رقم (٦٢٦)، والمؤرخة في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١، المرفقة برسالة بيلي المرسلة من بغداد إلى ساريل رقم (٥٢/٢/١٠٨٣)، والمؤرخة في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢، وقلنا ان قضية مشروع مياه الكويت والمقترح لفتح طريق جديد بين الكويت والبصرة، وحوادث الحدود من وقت إلى آخر بين الدوريات الكويتية والعراقية، تحتم الاستعجال في تخطيط الحدود. ولم نذكر موضوع احتمال القيام بالعمليات النفطية في المناطق القريبة لحدود

الطرفين، إذ كنا نعتقد بأن ذكر هذا الموضوع على وجه الخصوص قد يؤخر القضية أكثر من قبل العـراقيين، لتكثيف ادعـاءاتهم ومطالبهم أكثر فأكثر.

٢ ـ قـال يوسف الكيـلاني بأن المـوضـوع مطـروح عـلى مجلس الوزراء منذ فترة طويلة، ولم يكن بالإمكان حمله على اتخاذ قرار حول القضية. وأحد الأسباب لذلك، هو أن الحكومة تأمل في الحصـول على بعض التسهيلات لأعمال الميناء في جزيـرة وربة وبمـا يتعلق بتطويـر ميناء أم قصر، والقضية هي أنهم لا يعلمون ما هي التسهيـلات التي يريدون الحصول عليها، لذا، فإنها غير راغبـة في حل قضيـة الحدود الكويتية، قبل محاولة الحصول على بعض التنازلات مقابل ذلك.

٣ ـ ثم قمت بعـد ذلك بـإجراء حـديث غير رسمي مـع (فاضـل) الجمالي، وزير الخارجية العـراقية، خـلال مأدبـة عشاء مـع بيمونت. وعندما ذكرت موضوع الرغبـة في تخطيط الحدود، اتخـذ أولاً الموقف نفســه الذي أشـار إليه تـراوبتيك (السفـير البريطـاني في بغداد) في رسالته الموجهة إلى ألِن رقم (١٠٨٢/٢/٥٤)، والمؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/ يناير، بأن العـراق لا يعتبر الكـويت دولة مستقلـة بل ينظـر إليها كجزء من لواء البصرة كما كانت في أيام العثمانيين، لذا، فإنه لا حـاجة إلى تخطيط الحـدود. إلا أنه من المتـوقع أننـا لا نأخـذ هـذا الموقف بجدية، فأجبتـه بأنــه من الأفضل أن يـزيل العـراقيون هـذا الأمـر من تفكيرهم. ثم قـال بشكل مضـاد ومناقض لمـا قالـه يوسف الكيلاني، بأن العراق بحاجة إلى الاستحواذ على جزيرة وربة لضمان دخولهم إلى مياه أم قصر، ثم استشهد بالقصة القديمة التي جاءت في رسالة السفـارة العراقيـة (في لندن) والمـوجهة إلى وزارة الخـارجية، المؤرخة في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٢، بأن وزير الخارجية البريطاني آنـذاك قد وعـد بذلـك في عام ١٩٣٨. فـأجبته استنـاداً إلى الخطوط الواردة في مذكرة وزارة الخارجية إلى السفارة العراقية، والمؤرخـة في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٥٢. وقلت بأن العراقيين قـد اعترفـوا بأن وربـة

جزء من الكويت، استناداً إلى رسالة نوري (السعيد) إلى السير همفريز (السفير البريطاني في بغداد آنذاك)، وقد ورد ذلك في مذكرة السفارة البريطانية في بغداد المؤرخة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١. وقد أبدى الجمالي استغرابه لذلك، وقال بأنه لم يسمع أبداً بهذا التعريف للحدود. وتم الاتفاق بعد ذلك على قيام السفارة (البريطانية في بغداد) بتزويده بشكل شخصي بنسخة عن مذكرتنا. ثم قمت بعد ذلك كما أشرت إليه في الفقرة (٧) من رسالتي رقم (٥٧) والمؤرخة في ٢٣ آذار/ مارس بطرح أفكاري الخاصة، بأنه يمكن طرح المعادلة نفسها بين ما تطلبه الكويت من تسهيلات داخل الأراضي العراقية لمشروع المياه، وما يطالب به العراق من تسهيلات لمشروع ميناء أم قصر. ويبدو أن الجمالي كان مهتماً بهذه الفكرة.

٤ ـ سأقوم بإرسال نسخة عن هذه الرسالة إلى تراوبتيك وبيلي ومكتب الشرق الأوسط.

المخلص إلى الأبد

برنارد بوروز

(بي. اي. بي. بوروز)

مشروع تطوير ميناء أم قصر

رقم الملف: **F0371/120598**

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥

فيما يلي، نص ما اقتبس من تقرير القائد العام للقوات البريطانية في شرق الهند حول ميناء أم قصر، والمؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥، وسعي العراق للاستحواذ عليه، بهدف تحويله إلى ميناء متطور لتصدير النفط العراقي من مياهه العميقة والاستراتيجية هناك:

«٦ ـ ملاحظات حول مشروع تطوير أم قصر، كتبه أحد كبار ضباط البحرية (البريطانية) في الخليج الفارسي، بعد الاجتماع الذي

عقده بتاريخ ١٢ تشرين الأول/ اكتوبر (١٩٥٥)، والتي تضمنها الملحق (٢) المرفق.

٧ ـ إن التقرير الذي أعدته لجنة المهندسين الاستشارية حول هذا الموضوع، بين يدي الجنرال سامي فتاح الذي سيقدمه إلى حكومته للموافقة عليه. وإن رئيس الوزراء يؤيد بكل حماس مبادىء المشروع على الرغم من أنه قد لا يقوم بتقديم الدعم المالي الكلي والضروري عندما يبدأ المشروع. وإنه قال بالفعل، بأنه يحظى بتأييده وأن كليهما هو والفريق رفيق (عارف) يعرفان قيمته العسكرية والاقتصادية كميناء ثانٍ.

٨ ـ إن تعريف حدود مشكلة معقدة وخصوصاً الجزيرة الصغيرة الواقعة في رأس خور عبد الله. وقد تم تأشير هذه الجزيرة على معظم الخرائط بأنها أرض كويتية، إلا أنه نظراً إلى تحكّمها في مدخل أم قصر، فإن العراق يرغب في الاستحواذ عليها.

٩ ـ لقد كانت المفاوضات مع الكويتيين بطيئة وغير ناجحة إلى الآن. وقد حمّل رئيس الوزراء الكويتيين مسؤولية هذا التأخير، وبما أن الانكليز يلعبون دوراً في تقديم المشورة إليهم، فإنه يجب توجيه بعض اللوم إليهم أيضاً. وقد قرر السفير (في بغداد) التشاور مع المقيم السياسي في الخليج الفارسي حول هذا الموضوع.

١٠ ـ ولقد وضحت لرئيس الوزراء بأنه من الممكن أن تصبح المفاوضات أصعب كلما مضى الوقت، وكلما ازدادت الموارد الكويتية، وأصبح الكويتيون مستقلين أكثر فأكثر. ولا يستبعد أن تتمكن الكويت، في وقت قصير، من التغلب على المصاعب التي تواجهها في حفر القعر الصخري لمينائهم الداخلي، وقد لا يحتاجون إلى كميات كبيرة من الماء النقي من العراق.

١١ ـ لقد وافقت الحكومة العراقية مؤخراً على مدّ أنابيب الماء النقي من البصرة. وأن تكون هناك شبكتان من الأنابيب، واحدة للماء

الحلو وأخرى للماء الوسخ. ومن الوشيك طرح العقود الخاصة بمد هذه الأنابيب للتوقيع عليها. ولا شك أن الحكومة العراقية تأمل في أن يكون هذا الامتياز أداة في مفاوضاتهم على جزيرة (وربة) الواقعة أمام أم قصر. ومعلوماتي هي أن الطبقة الغنية في الكويت، لن تهتم للموضوع إذا ما فشل مشروع مد أنبوب ماء البصرة. وأن بإمكانهم بناء مجمعات أكثر لتصفية الماء المالح.

١٢ ـ وسألني رئيس الوزراء من الذي يعرقل المفاوضات في الكويت، فأجبته بأن خبرتي محدودة، إلا أن رأيي الشخصي، هو أنه على الرغم من أن الحاكم قد يوافق على المشروع، إلا أن هناك الكثير من الشخصيات المتنفذة في الكويت، ممن يعارضون فتح ميناء ثانٍ قريب من الكويت وليس تحت سيطرتهم، حيث ستتم من هناك عمليات التهريب من وإلى السعودية. وتم الاقتراح بأنه يمكن تحقيق الفائدة الفاعلة لو قام رئيس الوزراء بالاتصال شخصياً بحاكم الكويت نفسه».

حاكم الكويت، الشيخ عبد الله السالم الصباح يرفض مشروع مد أنبوب نفط إلى أم قصر وتزويد الكويت بالمياه من شط العرب

رقم الملف: **F0371/120598**

كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦

فيما يلي، نص الوثيقة الصادرة عن مكتب الوكيل السياسي البريطاني في الكويت حول الموضوع:

الوكيل السياسي **(١٤٢٢/٩/٥٦)**

الكويت **موثوق**

٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦

إلى: سعادة السير برنارد بوروز، المقيم السياسي، البحرين

١ ـ أرجو الإشارة إلى برقيتي رقم (١٠) والمؤرخة في ١٨ كانون الثاني/ يناير.

٢ ـ خلال حديثي مع حاكم الكويت عن مقابلتي له صباح يوم ١٨ كانون الثاني/ يناير، أخبرني الحاكم بأنه قد توصل إلى قرار يرفض فيه مشروع مياه شط العرب. وقال بأن هذه المشكلة قد استنفدت منه ومن أفراد عائلته الكثير من الوقت والتفكير والقلق، وسببت انقساماً حاداً في وجهات النظر، إذ قام باستشارة عدد كبير من الناس، وتوصل إلى استنتاج بأن القرار الصحيح هو في رفض المشروع. ويعتقد بأن قراره هذا يمثل وجهة نظر أغلبية الكويتيين. ولقد رفض المشروع لأنه يشعر بأنه من الخطأ وضع الكويت في موقت تعتمد فيه في تموين مياهها الرئيسية على بلد أجنبي. وفي الوقت الحاضر، إن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية والعراق على علاقات جيدة، إلا أنه ليس هناك ضمان على استمرار هذه العلاقة بهذا الشكل دائماً. وأشار الحاكم إلى عصيان رشيد عالي في عام ١٩٤١، وقال بأنه لا يمكن أن يثق بشكل تام بالعراق أو بالضمان الذي تقدمه حكومة صاحبة الجلالة لضمان استمرار تدفق وصيانة موضوع تزويد المياه (للكويت) من شط العرب، على مدى سنوات طويلة. ولقد قرر بأن النهج الصحيح هو أن تبقى الكويت مستقلة في موضوع المياه، ويمكن تحقيق هذا الاستقلال من خلال بناء مشاريع تصفية المياه من الملوحة. وانه يفكر في بناء مشروع لهذا الغرض لتزويد الكويت بـ ٢٠ مليون غالون في اليوم. ويعتقد بأن هذه الكمية كافية في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب، كما أنه يعتقد أن تكاليف هذا المشروع الكلية أقل من مشروع مياه شط العرب. وأوضح الحاكم بأنه اتخذ قراراً نهائياً ولا يمكن الرجوع عنه.

٣ ـ لقد شغل موضوع مسودة اتفاقية مشروع مياه شط العرب وأم قصّر وفوائده ومحاذيره وقتاً طويلاً للحاكم وأفراد عائلته، استمرت ثلاثة أو أربعة شهور. ومن وقت إلى آخر، كانت هناك مؤشرات على وجود مجموعة كبيرة من الآراء في أوساط العائلة تؤيد المشروعين، أو أن موضوع أم قصر هو الثمن المدفوع مقابل مشروع

الماء. وفي الوقت نفسه، فقد وقف الشيخ فهد ضد الموضوع تماماً. ولم يكن وحده في هذه المعارضة، إذ أيده في ذلك كل من الشيخين صباح السالم وجابر العلي. وفي بعض الأحيان، كان الجدل الرئيسي يدور حول ان المطالب العراقية بأم قصر أكثر من اللازم. وفي أحيان أخرى، كان الجدل منصباً ليس على معارضة أم قصر فحسب، بل في الاعتماد على قطر أجنبي في التزود بالمياه، وهو الرأي نفسه الذي أدلى به حاكم الكويت عندما قابلته في شتورة في نهاية شهر آب/ أغسطس.

٤ ـ وقد أبلغتكم نتيجة التصويت الذي تم في نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر (١٩٥٥) من قبل أهالي المدينة في الاجتماع الذي حاز على ٣٥ صوتاً مؤيداً، مقابل ١٥ صوتاً ضد مسودة الاتفاقية، في رسالتي رقم (١٠٨١٢/٣٨/٥٥) والمؤرخة في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر، وقلت بأن هناك بعض الأسباب التي ستؤدي إلى انجاح المقترحات في النهاية. وفي الأسبوع التالي، ظهرت هناك موجة من الانتقادات ضد الاجتماع الذي تم (من أجل التصويت على المشروع)، على أساس أن هؤلاء الذين تم اختيارهم لحضور الاجتماع، لم يكونوا يمثلون في الحقيقة المصالح الحقيقية للكويت، وبأن حاكم الكويت يفضل كلا المشروعين (أنبوب النفط وأنبوب مياه شط العرب)، وقام بتعيين مرشحيه لكي يضمن الأصوات التي تؤيد المشروعين. وكانت كلمات الحاكم التي وجهها لي يوم الأربعاء الماضي، بأن وجهات النظر اختلفت بشكل حاد. ولا أعتقد أن هناك أدنى شك بصدد ذلك، وأن اختلاف الآراء لم يقتصر على العائلة الحاكمة فقط.

٥ ـ وليس من السهل معرفة مقدار حجم الضغوط الخارجية التي أدت أخيراً إلى أن يكون الميزان في مصلحة المعارضين للموضوع. وأعتقد أنه من المحتمل أن أنور السادات قد شجع على رفض الموضوع. وأشك فيما إذا كان أحمد رزق الذي أشرت إليه في رسالتي رقم (١١٠٣/١/٥٦) والمؤرخة في ١٦/١/١٩٥٥، قد قام بأي دور

ضد المشروع. ولا يستبعد ممارسة السعودية لنفوذها في ممارسة مثل هذه الضغوط على هذه العملية.

٦ ـ إن فكرة بناء المزيد من مجمعات التصفية للمياه المالحة ليس بالأمر الجديد، وإن النقاش لمصلحة إقامة مجمعات أخرى للتصفية قد أشرت إليها كما تذكرون في رسالتي رقم (١٤٢٢/١٠٣/٥٥)، والمؤرخة في ١٢ أيلول/ سبتمبر الموجهة إلى برود. وإن الكويت تستخدم مياهها كما يلي تقريباً:

أكثر من $\frac{١}{٣}$ المياه لري الحدائق والمزارع.

أكثر من $\frac{١}{٣}$ للتعقيم والتصفية.

وأكثر من $\frac{١}{٣}$ المياه للشرب والأغراض المنزلية.

ولنفترض أنه في القريب العاجل، ستكون الكويت بحاجة إلى ١٥ مليون غالون في اليوم مقارنة بمليوني غالون تحتاجها في الوقت الحاضر. هذا بمعدل ٧٥ غالوناً لكل شخص في اليوم (تستهلك مدينة برمنغهام في بريطانيا ٤٥ غالوناً لكل شخص في اليوم). يستهلك ري الحدائق ٥ ملايين غالون وتذهب هدراً، و١٠ ملايين غالون تذهب إلى مجاري المياه. ثم يستخدم ٣,٥ ملايين غالون منه كماء خابط في الزراعة، ويحل محله ٣,٥ ملايين غالون من آبار الصليبية. وتعود الـ ١٠ ملايين غالون من المياه إلى التداول والاستخدام، ويضاف إليها ٥ ملايين غالون من مياه التصفية. لذا، فإن ١٥ مليون غالون من المياه تتداور يومياً، إلا أن ٥ ملايين غالون من الماء فقط هي المطلوبة لتبقى في عملية التداور والاستخدام. وإن الخطة تتطلب أبنية مستقلة لضخ المياه النقية ($\frac{١}{٣}$)، ولضخ الماء الخابط للحدائق وللتصفية ($\frac{٢}{٣}$)، ولا توجد هناك صعوبة بالنسبة إلى هذا الموضوع.

٧ ـ سأقوم بإرسال نسخة من هذه الرسالة إلى ريتش في وزارة

ـارجية، وإلى السير مايكل رايت في بغداد، وإلى قسم التنمية في
وت، وإلى قيادة قوات الشرق الأوسط.

(توقيع)
جي. دبليو. بيل

اجتماع حاكم الكويت بوزير الخارجية العراقي
والبحث في موضوع تخطيط الحدود وميناء أم قصر عام ١٩٥٧

رقم الملف: F0371/126938
تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٧

فيما يلي نص ما دار في اجتماع حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح مع وزير الخارجية العراقي علي ممتاز الدفتري، والذي تم في شتورة في لبنان في صيف عام ١٩٥٧، والمثبت في محضر وزارة الخارجية البريطانية، حول مواضيع تخطيط الحدود العراقية ـ الكويتية وتطوير ميناء أم قصر:

موثوق

الحدود العراقية ـ الكويتية

١ ـ قبل شهر، تم الاجتماع في لبنان بين وزير الخارجية العراقي حاكم الكويت، والمشار إليه في الفقرة (٣) من رسالتي رقم ٣٧/١٤٢١ إي أي)، والمؤرخة في ١٠ حزيران/ يونيو. ومع الأسف، ن فحوى ما دار بين الاثنين يختلف حسب ما نقله كل منهما لنا.

٢ ـ وما نقله الحاكم (حاكم الكويت) يتضمن قول العراقيين بأن كومتهم راغبة في اعتبار قضية أنبوب النفط وأنبوب الماء وقضية أم صر والحدود، قضايا غير مرتبط بعضها ببعض، ومستقلة الواحدة ن الأخرى، فأجاب الحاكم بأنه في الوقت الذي يوافق فيه على عتبار القضايا الأربع غير مرتبط بعضها ببعض، إلا أنه يجب اعتبار ضية تسوية وحل مسألة الحدود، كشرط مسبق لمناقشة القضايا

الثلاث الأخرى. وبأنه يكتفي بالقبول بـ «حل مسألة الحدود» عند استلامه رسالة من الحكومة العراقية، تتضمن بأنها مستعدة لتخطيط الحدود استناداً إلى المذكرات المتبادلة في عام ١٩٣٢ (غير منشورة)، وان يقوموا بذلك عندما تطلب الكويت منهم ذلك. وكان من الواضح أن يعلن وزير الخارجية عن عدم قبول الحكومة العراقية بذلك.

٣ ـ لم يذكر وزير الخارجية العراقي مسألة تخطيط الحدود في حديثه حول اجتماعه بحاكم الكويت، مع السفارتين البريطانية والأميركية في بغداد، إلا أن صحيفة «التايمز» نقلت بتاريخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر، بأن وزير الاقتصاد العراقي، شجب اصرار الكويت على تخطيط الحدود، وبأنه تم التخلي عن موضوع مشروع خط أنابيب النفط. ولقد علمت بأنه تحدث بالأمر نفسه مع وزير الدولة.

٤ ـ وعند عودته إلى الكويت، وضح حاكم الكويت في حديثه مع وكيل الوكيل السياسي (في الكويت)، بأنه لا يعقد أي آمالٍ على إجراء المزيد من المفاوضات المباشرة، وبأنه اتخذ ذلك الموقف استناداً إلى قرار المجلس الكويتي الأعلى في آذار/ مارس ١٩٥٦ (١٤٢٢/١١/٥٦ إي أي) الذي طلب من بين الأمور الأخرى اجراء تخطيط الحدود الكويتية ـ العراقية. وأكد بأنه يعتبر هذه القضية ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى الكويت. واقترح علي مناقشة هذا الموضوع مع المقيم السياسي الذي سيزور الكويت من ٤ تشرين الأول/ اكتوبر إلى ٧ منه.

٥ ـ يقترح السفير برنارد بوروز ان يعرض على وزير الخارجية العراقي أولاً وجهة نظر حاكم الكويت بمحادثات الحدود، والتي تمت في لبنان كما جاء في الفقرة (٢) من هذه الرسالة، وإبلاغه بأن هذه هي وجهة نظر الحاكم حتى لو لم يفهمها. ثم يطلب منه أن يبين فيما إذا كانت الحكومة العراقية ستوافق على ما جاء في الرسالة الخاصة بتخطيط الحدود والتي اقترح عليها حاكم الكويت. وبعد ذلك، وعلى

الرغم من تردد حاكم الكويت في اجراء المزيد من المفاوضات فإن الخطوة التالية قد تكون باحتمال قيام ممثل عراقي إلى الكويت لإجراء المزيد من المفاوضات مع حاكم الكويت، أو مع حاكم الكويت وممثل بريطاني معاً.

٦ ـ ان البديل لمقترحات المقيم السياسي هي العودة إلى المفاوضات غير المباشرة، أو المتعبة وغير المحبذة، وغير المحبذة مع الحكومة البريطانية كوسيط بين الاثنين. وإن هذا الأسلوب سيضع القيود والضوابط على الدولتين، والتي يجب تجنبها قدر الإمكان، ولذا، فإنني أوصي بقبول مقترحات السير برنارد بوروز. حتى لو رفض العراقيون في البداية ارسال ممثل عنهم، فإنه يجب طرح المقترح على حاكم الكويت لنيل موافقته.

٧ ـ ارفق طياً مسودة البرقية إلى بغداد.

د. ام. ايج. ريتش
١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٧

وفيما يلي، ترجمة لما ورد في مسودات النصوص التي كانت سترسل إلى الحكومة العراقية للاطلاع عليها بعد دراستها من قبل مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية، والتي كانت سترفق بالمحضر الوارد أعلاه، والمؤرخة في الأول من تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٧:

موثوق

فيما يلي المسودات المرفوعة لغرض الدراسة والتي لم ترسل بعد إلى الحكومة العراقية

مسودة رسالة من الحكومة العراقية

ليس لدى الحكومة العراقية أي نية في السعي لتغيير الحدود مع الكويت، والتي اتفقنا عليها في عام ١٩٣٢. وانها تفهم رغبات

الحكومة الكويتية لتخطيط الحدود على اليابسة. وانها تقترح بأنه إذا ما أصبح من الضروري ولأغراض عملية تأشير الحدود في أي مكان، فإن ذلك سيتم من خلال الاجتماعات المشتركة وفي الأماكن التي تحددها السلطات المختصة للطرفين.

وانها تقترح (الحكومة العراقية)، كخطوة أولى في هذا الاتجاه، وجوب تخطيط الحدود على اليابسة في الأماكن الحدودية التي ستمر فيها الأنابيب المقترحة.

مسودة جواب

قامت الحكومة الكويتية بدراسة الرسالة الموجهة من الحكومة العراقية. وهي لا تزال تتمسك برأيها بأنه يجب تخطيط الحدود المتفق عليها في عام ١٩٣٢ دون تأخير، وانها لن تقبل بأي ترتيبات أخرى. وانطلاقاً من فهم الحكومة العراقية لموقفهم بهذا الصدد، فإن الحكومة الكويتية توافق، ولأغراض عملية، على اتخاذ الخطوات الأولى لتطبيق هذه السياسة، التي تهدف إلى تخطيط الحدود في الأماكن التي تعبرها خطوط الأنابيب، وأنها توافق على الطرق المقترحة من قبل الحكومة العراقية لهذا الغرض، على أساس أن يتم إكمال العمل الضروري في... (تاريخ). وأن تحتفظ بحق طلب تنفيذ تخطيط بقية الحدود بعد ذلك كما تقتضيه الضرورة.

وزير الخارجية العراقي يزور لندن لمناقشة موضوع الحدود الكويتية - العراقية

فيما يلي، نص موجز لوزير الخارجية البريطاني بمناسبة زيارة وزير الخارجية العراقي علي ممتاز الدفتري إلى لندن، للتباحث في موضوع الحدود الكويتية - العراقية، وموضوع ميناء أم قصر وضمها إلى العراق، لتسهيل تصدير النفط العراقي من رأس الخليج العربي. كما تضمن هذا الموجز بعض المواضيع التي من المحتمل أن

يثيرها الوزير العراقي، وترتيب وتهيئة الإجابات عنها من قبل وزارة الخارجية البريطانية مسبقاً:

رقم الملف: F0371/126938
تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٧

موثوق

موجز لزيارة علي ممتاز، وزير الخارجية العراقي للندن

(أ) العلاقات الكويتية ـ العراقية

١ ـ في محاولة لإحراز بعض التقدم حول موضوع مشروع مد أنبوب للنفط داخل الكويت لضمان مخرج لتصدير النفط من حقول البصرة، فقد قمنا بترتيب اجتماع لعلي ممتاز مع حاكم الكويت في أواخر فصل الصيف في لبنان.

٢ ـ لم يُشر علي ممتاز خلال نقلهِ تفاصيل ما دار بينه وبين حاكم الكويت، إلى قنصل حكومة صاحبة الجلالة البريطانية في بغداد، إلى إصرار حاكم الكويت على تخطيط الحدود مع العراق كشرط مسبق لمد الأنبوب. ومن ناحية ثانية، أوضح حاكم الكويت تماماً في حديثه مع ممثل الوكيل السياسي (في الكويت)، بأنه قد طلب هذا الشرط المسبق أو تقديم ضمان مكتوب من الحكومة العراقية، يعبر عن رغبة واستعداد الحكومة العراقية لتخطيط الحدود متى طلبت منها الكويت ذلك. ومن خلال ما أشار إليه الدكتور نديم الباجهجي، وزير الاقتصاد العراقي عندما زار هذه البلاد مؤخراً، ومن التصريحات العلنية التي أدلى بها في طريق عودته إلى بلاده، فإنه من الواضح اطلاع الحكومة العراقية ومعرفتها بالشرط المسبق. وعبر الدكتور الباجهجي في تصريحه، عن أسفه لتبني الكويت موقفاً رافضاً لتصدير النفط العراقي من خلال أراضيه وقال: «أعتقد أن هذا الموقف ليس في مصلحة الكويت ولا في مصلحة أصدقائها الذين أعطوها هذه الاستشارة».

«٣ ـ اننا نعتقد بأن أفضل فرص النجاح لمشروع خط الأنابيب، هو بإجراء مفاوضات مباشرة بين الكويتيين والعراقيين بحضور ممثلي حكومة صاحبة الجلالة البريطانية اذا اقتضت الضرورة. وقد قام المقيم السياسي عند زيارته الكويت في الأسبوع الماضي بممارسة بعض الضغوط على حاكم الكويت للقبول بهذا الحل، إذ وافق الحاكم على قيام مسؤول عراقي بزيارة الكويت للتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقية مكتوبة، إذ طلب الحاكم هذا الأمر من ممتاز (الدفتري)، كما تم الاتفاق والموافقة على هذا الأمر من قبل المجلس الكويتي الأعلى.

٤ ـ ونظراً إلى قيام علي ممتاز بإجراء هذه المفاوضات، فإننا نعتقد بأنه من الأفضل أن نوضح له بأن الشرط الكويتي المسبق ما زال قائماً، وإبلاغه بأنه حتى لو لم يفهم ما يقصده حاكم الكويت، فإنه يجب الأخذ بذلك بأنه رأي الحاكم. وعندها يمكن الاستفسار منه فيما إذا كانت الحكومة العراقية ستوافق على مضمون الرسالة الخاصة بتخطيط الحدود، (ويُقصد بها الرسائل المتبادلة عام ١٩٣٢ بين نوري السعيد والمندوب السامي البريطاني)، التي أشار إليها واقترحها حاكم الكويت، وإذا ما كانت الحكومة مستعدة لإرسال ممثل عنها (والحاكم يفضل ارسال يوسف الكيلاني) إلى الكويت للتفاوض على هذا الأساس.

٥ ـ ولا شك أن علي ممتاز سيطلب منا الضغط على الكويتيين للتخلي عن مطلبهم هذا. وعلى الرغم من أن هذا أمراً معقولاً، إلا أنه لا نستطيع تغيير موقف الكويتيين من هذا الموضوع، ما لم يكن هناك عراقي حاضر في هذه المحادثات. ومن وجهة نظرنا، فإن حضور عراقي أمر ضروري لكي يطلع رؤساءه على تشدد موقف الكويتيين، وضرورة تقديم بعض التنازلات لهم حول موضوع الحدود، إذا لم يرغبوا في ترك موضوع مشروع الأنابيب النفطية.

٦ ـ كما أننا نعتقد أيضاً بأنه من الضروري أن نبين اهتمامنا

بانتقادات وزير الاقتصاد العراقي لبريطانيا، والتي ضمنها في تصريحاته. ويمكن إبلاغ علي ممتاز بأننا نأسف لقيام الدكتور الباجهجي بإطلاق هذا التصريح المضلل والمعرقل للأمور، في الوقت الذي ما زالت فيه المفاوضات جارية، وان مثل هذه التصريحات ستعود بالضرر على العلاقات بين الدول المعنية. وان الموقف المتعاون لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية من هذه المفاوضات واضح من خلال قيامنا بالمساعي الحميدة، بهدف الوصول إلى حلٍ مرضٍ للمشكلة، ومساعينا للبحث عن أي وسيلة قد تساعد على حل المعضلة. وقد تم القيام باتصال مماثل مع الدكتور الباجهجي من قبل سفير حكومة صاحبة الجلالة البريطانية في بغداد.

(ب) العراق ومستقبل دول الخليج

وإذا ما أثار علي ممتاز هذه القضية، فإن الفرصة قد تسنح لتأكيد ما يلي مرة أخرى:

(١) ان حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ترحب بنشاطات العراق وبتزايد مصالحه في الخليج، ضمن اطار المعاهدات القائمة بينها وبين هذه الدول. ولتقديم مثل واحد على ذلك، هو ما قام به أحد الخبراء العراقيين من تنظيم لبلدية دبي والذي يعتبر عملاً قيماً، واننا نرحب بالمزيد من الأعمال.

(٢) وانه أمر متروك للعراقيين أن يقوموا بإزالة الشكوك إزاءهم، التي قد توجد في صدور بعض الكويتيين مثلاً.

٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٧

وفي برقية من المقيم السياسي في البحرين رقم (١٣٢٤)، فقد أبلغ المقيم السلطات البريطانية في وزارة الخارجية في لندن، حول رغبة الحكومة في التخلي عن موضوع مد انبوب نفط من البصرة إلى أحد موانىء الكويت لأغراض التصدير، وبأنها على استعداد للتباحث في موضوع اتفاقية

تزويد الكويت بالمياه من شط العرب دون شروط. وفيما يلي، نص المحضر الوارد في ملفات وزارة الخارجية البريطانية:

رقم الملف: F0371/127938
تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٧

موثوق

العلاقات الكويتية - العراقية

١ ـ في برقيته رقم (١٣٢٤)، ذكر المقيم السياسي (في البحرين) بأنه يعتقد أن الوكيل السياسي في الكويت، قد قام الآن بإبلاغ حاكم الكويت ما أبلغته إياه الحكومة العراقية بأنها:

(أ) ترغب بترك فكرة مد أنبوب نفط من البصرة الى أحد موانىء التصدير في الكويت.

(ب) وبأنها على استعداد في أي وقت لحل اتفاقية المياه المقترحة مع الكويت دون شروط.

٢ ـ ان المعلومات الأخيرة التي لدينا حول موقف الكويت من مشروع مد أنابيب مياه (من شط العرب)، واضحة في الفقرة (٢) من رسالتي المؤرخة في الأول من تشرين الأول/ اكتوبر، رقم ((د) ١٠٨١٢/٢ أي إي). وباختصار، فإن تخطيط الحدود هو شرط مسبق للتباحث حول هذا الموضوع، وموضوع مد أنبوب النفط.

٣ ـ يؤكد المقيم السياسي بأنه من المفيد أن تستمر جهودنا لإيجاد أرضية مشتركة بين العراقيين والكويتيين، حول موضوع تخطيط الحدود، ويقترح بأنه من الممكن قيامنا بطرح مقترح يتضمن اقناع الطرفين، للموافقة على تبادل الرسائل على غرار المسودات الواردة في (١٠٨١٢/٧ أي إي).

٤ ـ إنني أتفق مع غرض المقيم السياسي، على الرغم من أنني لست متأكداً من موضوع قيامنا بممارسة ضغوطنا بشدة في الوقت

الحاضر، لأننا قد نجابه في الحال بمشكلة حول حدود قعر البحر بين العراق والكويت. إلا أنني لا أؤيد في كل الأحوال الطريقة التي يقترحها السير بي. بوروز: ان الرسائل المقترحة لن تكون مقبولة من قبل أي طرف، وانني لا أجد أي أمل في قيامنا بدور الوسيط لوضع صيغة متفق عليها. وان ما سيتحقق من خلال وساطتنا، هو تعميق الشكوك بالموقف الحقيقي لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية المثبت في الفقرة الثانية من برقية بغداد رقم (١٢٥٥). وما يتوجب علينا عمله هو عقد اجتماع كويتي ـ عراقي وبحضورنا.

٥ ـ لذا، فإنني أوصي بأن أفضل طريقة لاتباعها هو قيام الوكيل السياسي بالاستفسار من حاكم الكويت، بعد ابلاغه كما ورد في الفقرة (١) أعلاه، عن رغبته في متابعة مسألة مشروع مد أنابيب المياه، كما تم الاقتراح عليه من قبل الحكومة العراقية. أي بعبارة أخرى: قضية مستقلة عن مسألة تخطيط الحدود. وإذا ما تمت الموافقة من قبله على ذلك (أو إذا ما كان حاكم الكويت مستعداً للقبول، مثلاً بتخطيط الحدود في النقطة التي يعبر فيها خط أنابيب النفط الحدود)، فإننا نقترح قيام حاكم الكويت بمفاتحتنا لتقديم الشكر للحكومة العراقية على ردهم هذا، ودعوة مسؤول عراقي (كالكيلاني مثلاً) لزيارة الحاكم لمناقشة الموضوع بشكل مستفيض.

(توقيع)

د. ام. ايج. ريتش

٢٢ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٥٧

حاكم الكويت يدعو وزير الخارجية العراقي

لزيارة الكويت للتباحث حول الحدود عام ١٩٥٧

رقم الملف: F0371/126913

١٩٥٧

فيما يلي، نص ما ورد في ملفات وزارة الخارجية البريطانية حول دعوة حاكم الكويت الشيخ عبد الله

السالم الصباح لوزير الخارجية العراقي إلى زيارة الكويت، للتباحث حول موضوع تخطيط الحدود العراقية ـ الكويتية:

موثوق

من بغداد الى وزارة الخارجية

موجهة الى الكويت برقية رقم (٦٥)
في ١٧ تموز/ يوليو
ومكررة الى وزارة الخارجية
البحرين

السير ام. رايت
رقم ٨٦٩
١٧ تموز/ يوليو ١٩٥٧

اشارة الى برقيتكم رقم (٦٤)

١ ـ أبلغت علي ممتاز دعوة الحاكم لزيارة الكويت، عندما قابلته في ١٥ تموز/ يوليو، فقال انه كان يفضل مقابلة الحاكم بشكل غير رسمي في شتورة (لبنان)، وأنه سيفكر بالموضوع وسيستشير رئيس الوزراء. وأرسل الآن رسالة لي يقول فيها، بأنه سيكون مسروراً بزيارة حاكم الكويت بشكل غير رسمي، ولكن يجب أن تكون الزيارة على أساس واضح وبألا تكون هناك أي حملة اعلامية، أو أي مناقشة لمسألة تخطيط الحدود. وفي الحقيقة، فإنه غير مخول لمناقشة ذلك.

٢ ـ وقال انه يفكر في تطمين الحاكم للنيات الحسنة للحكومة العراقية الجديدة تجاه الكويت واستقلالها، وتجاه الكويتيين الذين يزورون العراق، أو الذين لديهم مصالح في العراق. وأنه سيذكّر الحاكم بأن الحكومة العراقية (وخصوصاً من خلاله عندما كان وزيراً للمالية في عام ١٩٥٣)، قد أعطت الكويتيين حقوقاً خاصة لم يتمتع بها أي من الرعايا الأجانب، لشراء العقارات والأملاك في العراق والمساعدة على تأسيس بنك بغداد برأسمال كويتي بنسبة ٥٥ بالمئة. كما أن الحكومة تسامحت مع عمليات التهريب عبر حدودها التي يقوم بها التجار الكويتيون، حيث قدرت الحكومة خسارتها نتيجة ذلك بخمسة ملايين جنيه في السنة. وأشار ضمناً إلى أن الحكومة العراقية

لم تحصل بالمقابل على أي شيء (قد يكون هناك تهديد ضمني في هذه الاشارة). ثم قال بأنه يرغب في مناقشة الطرق التي يمكن من خلالها أن تظهر الحكومة العراقية النيات الحسنة تجاه الكويت، كحل قضية مزارع النخيل العائدة إلى الحاكم، والممتلكات الكويتية الأخرى، والماء من شط العرب، وإعارة أساتذة من وزارة التربية العراقية (إذا ما أثار الكويتيون هذه القضية). ثم سيناقش مع حاكم الكويت مسألة رفض الكويت مد خط أنبوب النفط العراقي من البصرة إلى الساحل الكويتي، لأسباب سياسية أو أنانية بحتة، مقابل التسهيلات التي تقدمها الحكومة العراقية للكويت. ويمكن القول بأن ذلك ينافي العلاقات الجيدة للجيرة لأي من الدولتين المتجاورتين، وخصوصاً بين اثنين من الأشقاء العرب. وإذا ما وافق الحاكم على ذلك مبدئياً، فسيُترك أمر المفاوضات إلى الشركة (شركة النفط).

٣ ـ وقال بأنه يأمل بأن تحوز هذه الضمانات على رضى الحاكم، الذي يعلم جيداً بأنه من المستحيل ولأسباب سياسية بالنسبة إلى أي حكومة عراقية، وخصوصاً الحكومة الحالية، ان توافق على تخطيط الحدود في الوقت الحاضر وفي هذه اللحظة، وإذا ما أثير هذا الموضوع، فإن نتائج الزيارة ستكون سلبية، ولن تكون عاملاً على تحسين العلاقات، بل تُلحق الضرر بها، إذ أن استجابته ستكون حتماً سلبية أيضاً. وإذا ما كان الجو مناسباً، وتمت الموافقة مبدئياً على مشروع خط أنبوب النفط، فإنه من الممكن بالنسبة إلى الحكومة العراقية التحدث في موضوع تخطيط الحدود خلال نهاية السنة، دون الظهور بمظهر المتسامحة في الابتزاز الكويتي.

٤ ـ وتساءل علي ممتاز فيما إذا كان بإمكانكم الاتصال بالحاكم لمعرفة ما إذا كان سيوافق على القيام بالزيارة غير الرسمية على هذا الأساس، وإذا ما تم ذلك يرجى تحديد موعد.

٥ ـ أعتقد أن ذلك ليس بسهل، وقد تم ابلاغ علي ممتاز بأنه قد لن يكون بإمكانكم الاتصال بالحاكم على هذا الأساس، وقد لا يوافق

حاكم الكويت على زيارة يُستبعد فيها مناقشة تخطيط الحدود.

نرجو من وزارة الخارجية تمرير هذه البرقية إلى الكويت والبحرين ٩٣.

نسخة عنه الى
الدائرة الشرقية
دائرة سوريا ولبنان

الكويت ترفض مد أنبوب نفط عراقي عبر أراضيها وتصر على تخطيط الحدود

السفارة البريطانية
بغداد
٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧

الكويت

١ ـ من المحتمل أنكم قد أصبحتم على علم، من خلال البرقيات والرسائل المرسلة من هنا ومن الكويت، بأن العلاقات بين العراق والكويت متدهورة بشكل واضح في الوقت الحاضر. وقد انزعجت الحكومة العراقية ومن هم خارج السلطة من موقف الحاكم حول تخطيط الحدود، ومن التصريحات التي نشرت بشكل علني، بأن العراق قد وضع شروطاً لتجهيز المياه من شط العرب. وبأنهم يشعرون بضياع وقت ثمين حول موضوع مد أنبوب النفط، وأنهم كانوا سيبدأون بمد الأنبوب داخل المياه العميقة، لو كانوا على علم مسبق قبل سنتين، بأن تحقيق هذا الأمر مستحيل من الناحية السياسية. ومن الطبيعي، فانهم (العراقيون) يميلون إلى تجاهل دورهم في خلق هذه الأوضاع، والذي لا يمكن إهماله، إذ انهم كانوا يميلون في الماضي إلى تجاهل الكويت وموقفهم الصعب من مسألة تخطيط الحدود. ومهما كانت درجة المساهمة في المسؤولية حول هذا الوضع، فإن العراقيين قلقون من الوضع في الكويت، إذ انهم يخافون

من التغلغل المصري، وربما في النهاية من التغلغل الشيوعي هناك، وانهم يعلمون مدى مشاعر الكراهية تجاههم هناك.

٢ ـ أكثر الوزراء العراقيين يعتقدون بأن حكومة صاحبة الجلالة أيضاً مسؤولة عن هذه الأوضاع، لأنهم يعتقدون بأننا لم نقم ببذل الجهود اللازمة لكبح جماح المطالب غير المعقولة التي قدمها الحاكم. وهناك حتى من يعتقد بأننا نشجع الحاكم على خلق المصاعب أمام العراق. وإنني مسرور بأن أقول بأن هناك استثناءات، وأحد هذه الاستثناءات هو مدير الاحتفالات والمراسم في البلاط الملكي، تحسين قدري. وأرفق طياً توثيقاً للمحادثة التي تمت بينه وبين ستيوارت كراوفورد قبل عدة أيام.

٣ ـ سواء أكان تحسين مصيباً أم مخطئاً حول الخطر الذي يهدد النظام في الكويت، فإنني لا أعتقد بأنه قد بالغ بالتعبير عن الاحساس والمشاعر ضد العراق. كما أنني متأكد بأنه يتوجب علينا أن نتفق معه بأن هذا هو أسوأ وضع ولا يمكن القبول به. ولا شك بأن الشكوك المتبادلة ليست بالأمر الجديد بين الطرفين، ومنذ أن كنت في بغداد، لم أترك أي فرصة تسنح للتحدث الى الوزراء والملك، حول أهمية قيامهم بجهد حقيقي، لإقامة علاقات جيدة مع الكويت. ولسوء الحظ، فإنه لم يطرأ أي تحسّن على الموقف.

٤ ـ والآن بعد التخلي عن موضوع مد أنبوب النفط، وزوال السبب الرئيسي للمصاعب، فإنه يبدو أن الوقت ملائم للقيام بجهد مشترك لتحسين الأمور، وخصوصاً أن هناك احتمالاً متزايداً لتعاون حقيقي بين الحكومة العراقية والملك سعود، والتي ستجعل من الصعب بالنسبة إلى الكويتيين اثارة الحزازات (بين العراقيين والسعوديين) الواحد ضد الآخر. وإنني متأكد بأن المبادرة الرئيسية لتحسين العلاقات، يجب أن تأتي من العراقيين، ويبدو أن المقترح الذي طرحه تحسين معقولاً. ويمكن أن يكون لـ «بوروز» و «هالفورد» مقترحات أخرى يمكن دراستها.

٥ ـ من ناحية ثانية، ليست هناك أي فائدة من القيام بمجهود رئيسي، لجعل العراقيين يقومون بالخطوات الضرورية لجعل العلاقات بمستوى أحسن، إذا لم يكن هناك أمل حقيقي لاستجابة كافية من الحاكم، وإن المبادرة تتطلب من الحاكم القيام بالاستعدادات اللازمة أيضاً.

٦ ـ سأكون مسروراً جداً لو علمت بوجهة نظركم حول هذا الوضع، وإذا ما كنت أنت وبوروز وهالفورد توافقونني الرأي بأن الوقت ملائم للقيام بجهد رئيسي لتحسين العلاقات.

المخلص

(توقيع)

مايكل رايت

حاكم الكويت يفاتح العراق لتسوية مسألة الحدود

في الملفات التي كشفت عنها وزارة الخارجية البريطانية بعد رفع قيود السرية عنها في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، تضمنت الوثائق الجديدة لعام ١٩٦٠، قيام حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح بمفاتحة الحكومة العراقية لتسوية مسألة تخطيط الحدود. وفيما يلي، نص ما ورد في الوثيقة الصادرة عن الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، والموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية حول الموضوع:

موثوق

(١٠٨١٤/٦٠)

المقيم السياسي

الكويت

١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٠

عزيزي ديك، وزارة الخارجية

١ ـ لقد نقلت إليكم في برقيتي رقم (٤٨٦) والمؤرخة في ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر، نص ما قاله الحاكم بأنه يأمل بأن يحرز تقدماً حول مسألة الحدود بين الكويت والسعودية.

٢ ـ ثم استرسل قائلاً بأنه إذا ما توصل إلى حل مقنع مع السعودية حول موضوع الحدود، تبقى هناك قضية حدود بلاده مع العراق. لذا، فإنه يطلب المساعدة من حكومة صاحبة الجلالة، وسيكون شاكراً لو قامت بإصدار التعليمات إلى سفير حكومة صاحبة الجلالة للتأكد من موقف الحكومة العراقية الحالية، وخصوصاً موقف عبد الكريم قاسم من قضية الحدود. وقد أصبحت هذه القضية مهمة وعاجلة، نظراً الى الشروع في مد طريق البصرة، وأنه يرغب في حل هذه القضية بأسرع ما يمكن. ثم استفسرت منه فيما إذا كان يرغب بقيام سفير حكومة صاحبة الجلالة باستفسار مباشر من الحكومة العراقية نيابة عنه، أو أنه يرغب في الوقوف على وجهة نظر العراق بدقة، وتزويده بتقرير مفصل يعتمد عليه في تقويم كيفية التصرف ازاء الموضوع. وأصيب بالفزع من فكرة وضع سؤال مباشر نيابة عنه، وقال بأنه يريد الحصول على أفضل تقويم حول التفكير العراقي في هذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، هل ان هذه الحكومة ورثت وجهات النظر للحكومات العراقية السابقة حول موضوع الحدود، أم انهم مستعدون لقلب الصفحة وفتح صفحة جديدة ومناقشة الموضوع بحد ذاته دون الاشارة إلى المواقف المحددة السابقة. فقلت بأنه سيضع السفير في موقف ومهمة صعبة، إلا أنني أعتقد بأنه قادر على الحصول على تقويم دقيق قدر الامكان.

٣ ـ وأعتقد بأن الحاكم مسرور بالنجاح الذي حققه من خلال محادثاته مع السعوديين، لذا، فإنه يرغب في مواصلة الجهود (ازاء مسألة الحدود مع العراق). وان حل قضية الحدود الكويتية من المطامح المهمة وهي إحدى القضايا التي يتوجب علينا تشجيعها. لذا، آمل بأن يتم اصدار التعليمات لسفير حكومة صاحبة الجلالة في بغداد، للقيام بتوجيه بعض الاستفسارات التي يرغب بها الحاكم. ومن ناحية ثانية، لا أشك بأنه سوف تكون هناك بعض الخيبة، قبل حل قضية الحدود مع السعوديين في النهاية.

٤ ـ سأرسل نسخاً عن هذا التقرير إلى المقيم البريطاني في البحرين، وإلى سفارة بغداد.

المخلص
(توقيع)
جون ريتشموند
جي. سي. ريتشموند

حاكم الكويت يبعث برسالة الى عبد الكريم قاسم للتباحث حول تخطيط الحدود العراقية ـ الكويتية

وبتاريخ ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٠، بعث حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح، برسالة خاصة إلى رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم، يذكر فيها جملة قضايا من بينها مسألة تخطيط الحدود الكويتية ـ العراقية. وفيما يلي نص ما ورد في ملف الخارجية البريطانية حول الموضوع.

موثوق
من الكويت الى وزارة الخارجية

برقية موجهة الى وزارة الخارجية رقم (٥١٠) في ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر
مكررة الى بغداد

السيد ريتشموند
رقم (٥١٠)
٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٠

البحرين
طهران
مقر قيادة القوات البريطانية في الجزيرة العربية

١ ـ إشارة الى برقيتي رقم (٥٠٩).

بناءً على تعليمات الحاكم، اتصل بي تلفونياً صباح هذا اليوم مساعد وزير الخارجية، ليبلغني بأن صاحب السمو سيقوم بإرسال رسالة هذا اليوم إلى الرئيس قاسم (والصحيح رئيس الوزراء، لأن

رئاسة الجمهورية كانت مناطة بمجلس السيادة) والتي ستتضمن ما يلي:

(أ) ابلاغ (قاسم) بالمحادثات السعودية/ الكويتية حول منطقة الحياد.

(ب) ابلاغه بأن الكويت ستشارك في المحادثات التمهيدية حول حدود قاع البحر بين الكويت وايران.

(ج) الاستفسار عن النيات العراقية حول تبليط الجزء العراقي من طريق الكويت/ البصرة، (رسالتي رقم (١٠٣٥/٦٠) في ٢٣ تشرين الأول/ اكتوبر).

(د) الاستفسار فيما إذا كان العراق مستعداً لمناقشة قضية الحدود العراقية/ الكويتية بشكل عام (رسالتي رقم (١٠٨١٤/٦٠) في ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر).

٢ ـ واستفسرت حول ما جاء في الفقرة (ب) أعلاه، لأن رسالة ميلارد الموجهة إلى بيمونت رقم (١٠٨٠/٦٠)، والمؤرخة في ٢ آب/ أغسطس، تشير إلى أن الإيرانيين يرغبون في إبقاء مسألة المحادثات التمهيدية بشكل سري، على الرغم من أن العراقيين والسعوديين كانوا يرغبون إبلاغهم بالموضوع. وعاد لطفي إلى الحاكم وهو مندهش، وقال الحاكم بأنه يتوجب عليه ابلاغ العراقيين الآن بالموضوع، وإلا فإنهم سيتهمونه بسوء النية. وسيكون أمر المحادثات معروفاً لدى الجميع، وعلى أي حال، فإنه قام بإبلاغ السعوديين بالأمر.

٣ ـ والآن، قد علم السعوديون بالمحادثات، فإنه من الخطورة بمكان اخفاء أمرها عن العراقيين. لذا، فإنني لم أمارس أي ضغوط لوقف ارسال الرسائل.

نرجو وزارة الخارجية أن تبلغ الرسالة فوراً إلى بغداد (٤٥)، وطهران (٣١).

نرجو من البحرين تمرير الرسالة إلى مقر قيادة القوات البريطانية في الجزيرة العربية (٢٠).

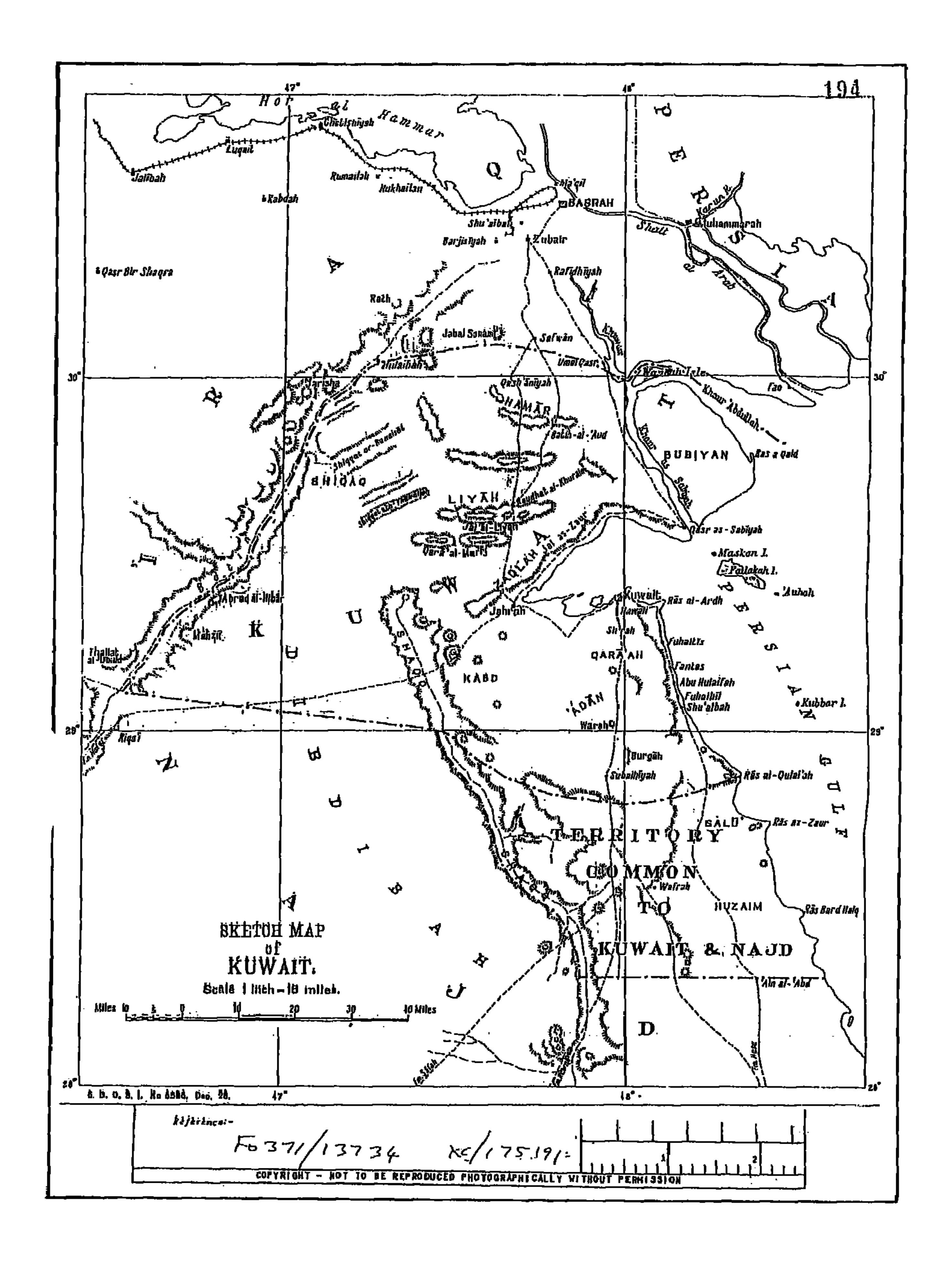
ومكررة الى بغداد وطهران

ونسخ أخرى الى السير اي شكبورغ، اي دنكان ويلسون، رئيس الدائرة العربية الكاتب المقيم.

نسخة عنه الى الدائرة العربية، الدائرة الشرقية

الفصل الثامن

إستعداد بريطانيا للتدخل في الكويت



Reference:- FO 371/13734 XC/175191

Annex I.

Agreement of January 23, 1899, with the Sheikh of Koweit.

(Translation.)

Praise be to God alone (*lit.* in the name of God Almighty) ("Bissim Illah Ta'alah Shanuho").

The object of writing this lawful and honourable bond is, that it is hereby covenanted and agreed between Lieutenant-Colonel Malcolm John Meade, I.S.C., Her Britannic Majesty's Political Resident, on behalf of the British Government, on the one part, and Sheikh Mubarak-bin-Sheikh Subah, Sheikh of Koweit, on the other part; that the said Sheikh Mubarak-bin-Sheikh Subah, of his own free will and desire, does hereby pledge and bind himself, his heirs and successors, not to receive the agent or representative of any Power or Government at Koweit, or at any other place within the limits of his territory, without the previous sanction of the British Government; and he further binds himself, his heirs and successors, not to cede, sell, lease, mortgage, or give for occupation or for any other purpose, any portion of his territory to the Government or subjects of any other Power without the previous consent of Her Majesty's Government for these purposes. This engagement also to extend to any portion of the territory of the said Sheikh Mubarak which may now be in possession of the subjects of any other Government.

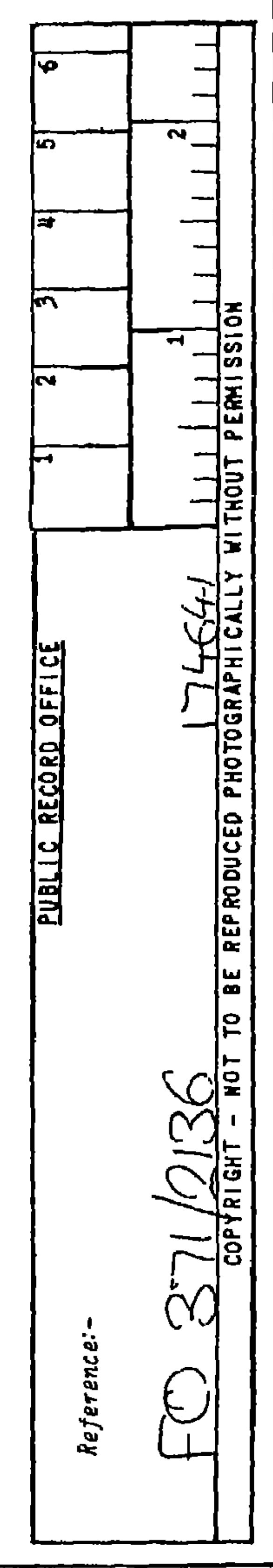
In token of the conclusion of this lawful and honourable bond, Lieutenant-Colonel Malcolm John Meade, I.S.C., Her Britannic Majesty's Political Resident in the Persian Gulf, and Sheikh Mubarak-bin-Sheikh Subah, the former on behalf of the British Government, and the latter on behalf of himself, his heirs and successors, do each, in the presence of witnesses, affix their signatures, on this the 10th day of Ramazan, 1316, corresponding with the 23rd day of January, 1899.

(L.S.) M. J. MEADE,
Political Resident in the Persian Gulf.

(L.S.) MUBARAK-EL-SUBAH.

Witnesses:

(L.S.) E. Wickham Hore, *Captain, I.M.S.*
(L.S.) J. Calcott Gaskin.
(L.S.) Muhammad Rahim-bin-Abdul Nebi Saffer.



KOWEIT.

ورقة القول	CERTIFICATE.
١. اسم الخشبة ______	1. Name of Vessel ______
٢. عدد الطن ______	2. Tonnage ______
٣. اسم مالك الخشبة (مع اسم ابيه) ______	3. Name of Owner ______ (with father's name).
٤. رعيت من صاحب الخشبة ______	4. Nationality of Owner ______
٥. عدد البحرية ______	5. Number of Crew ______
٦. عدد الدقل ______	6. Number of Masts ______
٧. صفة الخشبة ______	7. Rig ______
٨. عدد الاسلحة لاجل المحافظة ______	8. Number of Arms for Protection ______
اني اعطي التصديق بان الخشبة المذكور تفاصيلها في تصديقنا هذا	I hereby certify that the vessel the particulars of which are prefixed to this my Certificate, belongs
متعلقة الى ______	to ______,
احد رعايا ______	a subject of the ______,
والشروحات المذكورة اعلاه صحيحة	and that the above particulars are true.
صحيح شيخ ______	(*Signature of Sheikh.*) ______
تاريخ ______ محل ______	*Date* ______ *Place* ______

* *Note.*—The name of the Nakhoda could be included in a separate "clearance" note if found necessary.

P. Z. Cox.

TREATY SERIES. 1914.

No.

See pp. 3-7 + 11-13

CONVENTIONS

BETWEEN THE

UNITED KINGDOM AND TURKEY

RESPECTING THE

PERSIAN GULF AND ADJACENT TERRITORIES.

[WITH MAPS.]

Signed at London, July 29, 1913.

Presented to both Houses of Parliament by Command of His Majesty.
1914.

LONDON:
PRINTED UNDER THE AUTHORITY OF HIS MAJESTY'S STATIONERY OFFICE
BY HARRISON AND SONS, 45-47, ST. MARTIN'S LANE, W.C.,
PRINTERS IN ORDINARY TO HIS MAJESTY.

To be purchased either directly or through any Bookseller, from
WYMAN AND SONS, LTD., 29, BREAMS BUILDINGS, FETTER LANE, E.C., and
28, ABINGDON STREET, S.W., and 54, ST. MARY STREET, CARDIFF; or
H.M. STATIONERY OFFICE (SCOTTISH BRANCH), 23, FORTH STREET, EDINBURGH; or
E. PONSONBY, LTD., 116, GRAFTON STREET, DUBLIN;
or from the Agencies in the British Colonies and Dependencies,
the United States of America, the Continent of Europe and Abroad of
T. FISHER UNWIN, LONDON, W.C.

1914.

[Cd. .] *Price d.*

ville de Koueit au centre, le Khor-Zoubair à l'extrémité septentrionale et Krame à l'extrémité méridionale. Cette ligne est indiquée en rouge sur la carte annexée à la présente convention (annexe V). Les îles de Ouarba, Boubiane, Machiane, Failaka, Anha, Koubbar, Karou, Makta et Oumm-el-Maradine, avec les îlots et les eaux adjacents, sont compris dans cette zone.

ARTICLE 6.

Les tribus qui se trouvent dans les limites indiquées à l'article suivant sont reconnues comme dépendant du cheikh de Koueit, qui percevra leurs dîmes comme par le passé et exercera à leur égard les attributions administratives qui lui reviennent en sa qualité de kaïmakam ottoman. Le Gouvernement Impérial ottoman n'exercera dans cette zone aucun acte d'administration indépendamment du cheikh de Koueit et s'abstiendra d'y établir des garnisons ou d'y exercer une action militaire quelconque sans s'être préalablement entendu avec le Gouvernement de Sa Majesté britannique.

ARTICLE 7.

Les limites du territoire dont il est parlé à l'article précédent sont fixées comme suit :

La ligne de démarcation part de la côte à l'embouchure du Khor-Zoubair vers le nord-ouest et passe immédiatement au sud d'Oumm-Kasr, de Safouan et de Djebel-Sanam, de façon à laisser ces endroits et leurs puits au vilayet de Basra ; arrivée au Batine, elle le suit vers le sud-

Koweit at the centre, the Khor-Zoubair at the northern and Kraine at the southern end. This line is marked in red on the map annexed to this convention (Annex V) The islands of Warba, Bubiyan, Mashjan, Failakah, 'Anha, Kubbar, Qaru, Makta, and Umm-el-Maragim, with the adjacent islets and waters, are included in this zone.

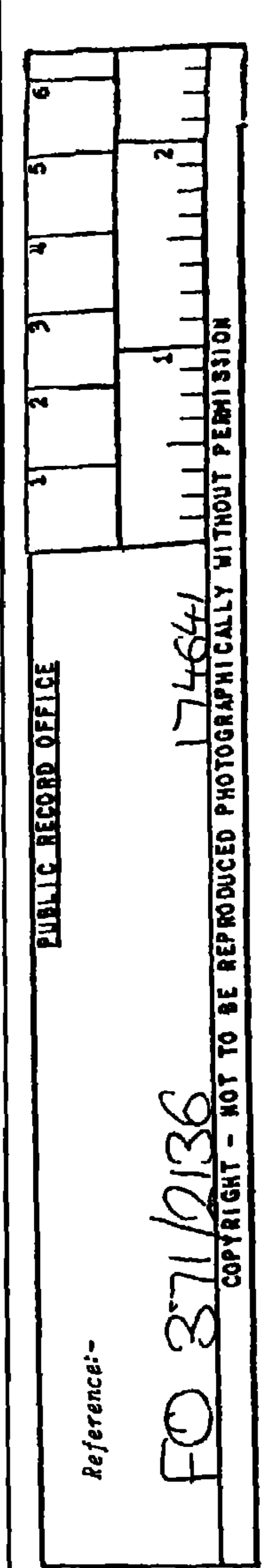
ARTICLE 6.

The tribes lying within the boundaries laid down in the following articles are recognised as dependent on the Sheikh of Koweit, who shall collect their tithes as heretofore, and shall exercise over them the administrative functions which attach to him in his capacity of Ottoman kaimakam. The Imperial Ottoman Government shall carry out no administrative act in this zone independently of the Sheikh of Koweit, and shall abstain from placing garrisons there or taking any military step there whatsoever without having previously come to an understanding with His Britannic Majesty's Government.

ARTICLE 7.

The boundaries of the territory referred to in the preceding article are fixed as follows :—

The line of demarcation runs north-west from the coast at the mouth of the Khor-Zoubeir and passes immediately south of Um-Kasr, Safwan, and Jebel-Sinam, leaving those places and their wells to the vilayet of Basra; on reaching the Batin the line follows it towards the south-



ouest jusqu'à Hafr-el-Batine qu'elle laisse du côté de Koueit; de ce point ladite ligne va au sud-est en laissant à Koueit les puits d'Es-Safa et d'El-Garaa, d'El-Haba, Ouabra et Antaa pour aboutir à la mer près de Djebel-Mounifa. Cette ligne est marquée en vert sur la carte annexée à la présente covention (annexe V).

ARTICLE 8.

Dans le cas où le Gouvernement Impérial ottoman s'entendrait avec le Gouvernement de Sa Majesté britannique pour faire aboutir la ligne ferrée de Bagdad–Basra à la mer au terminus de Koueit ou à tout autre terminus dans le territoire autonome, les deux Gouvernements s'entendront sur les dispositions à prendre touchant la garde de la ligne et des stations ainsi que l'établissement de bureaux douaniers, dépôts de marchandises et toute autre installation accessoire au service de la voie ferrée.

ARTICLE 9.

Le cheikh de Koueit jouira en pleine sécurité des droits de propriété privée qu'il possède dans le territoire du vilayet de Basra. Ces droits de propriété privée devront s'exercer en conformité de la loi ottomane et les biens immobiliers qu'ils concernent seront soumis aux impôts et charges, au mode de conservation et de transmission et à la juridiction établis par les lois ottomanes.

ARTICLE 10.

Les criminels des provinces voisines ne seront pas reçus

west to Hefir-el-Batin, which it leaves on the side of Koweit; thence the said line runs south-east, leaving to Koweit the wells of Es-Safa and El-Garaa, Elheba, Wabra, and Antaa, and reaches the sea near Jebel-Manifa. This line is marked in green on the map annexed to this convention (Annex V).

ARTICLE 8.

In the event of the Imperial Ottoman Government agreeing with His Britannic Majesty's Government to extend the Bagdad–Basra Railway to the sea at the terminus of Koweit, or to any other terminus in the autonomous territory, the two Governments shall come to an understanding as to the measures to be taken with respect to the guarding of the line and stations, and with regard to the establishment of customs offices, warehouses, and any other installation accessory to the service of the railway.

ARTICLE 9.

The Sheikh of Koweit shall enjoy in full security the private proprietary rights which he possesses in the territory of the Basra vilayet. These private proprietary rights must be exercised in accordance with Ottoman law, and the real estate concerned shall be subject to such taxes and charges, method of registration and of transfer, and to such jurisdiction as are imposed by Ottoman law.

ARTICLE 10.

Criminals of the neighbouring provinces shall not be allowed

55

43

Translation of a letter dated the 13th Sha'ban 1341 (1st April 1923) from H.E. Shaikh Ahmad al-Jabir as-Subah, C.I.E., Ruler of Kuwait, to the Political Agent, Kuwait.

After compliments.

I know now that the Frontier between Nejd and Kuwait is as laid down in the Agreement. I still do not know how yet what the Frontier between 'Iraq and Kuwait is, and I shall be glad if you will kindly give me this information so that I may know it.

Usual ending.

Translation of a letter dated the 17th Sha'ban 1341 (4th April 1923) from H.E. Shaikh Ahmad al-Jabir as-Subah, C.I.E., Ruler of Kuwait, to the Political Agent, Kuwait.

After compliments.

With reference to your letter No. 160, dated the 15th inst. (3rd April 1923), relative to the Frontier which I claim between Kuwait and 'Iraq. It is the same as that claimed by the late Shaikh Salim in the Appendix to his letter to you dated the 3rd Muharram 1339 (17th September 1920), namely: From the junction of the Wadi al-'Auja with the Batin, eastwards to the south of the Wells of Safwan, Jabal Sanam, and Umm Qasr, to the shore of the islands of Bubiyan and Warbah, and along the coast to the present Najd Kuwait Frontier. Included in this are the following islands of the sea: Maskan, Failakah, Auhah, Kubbar, Karu, and Umm al-Maradim. These are the boundaries of Kuwait which I claim.

Usual ending.

COPY.

Translation of a confidential letter.

From - His Excellency Shaikh Sir Ahmad al Jabir, as-Subah, K.C.I.E., C.S.I., Ruler of Kuwait, Kuwait.

To - The Political Agent, Kuwait.

No.R.560.

Dated the 8th Rubi' Thani 1351 (10th August 1932)

After compliments,

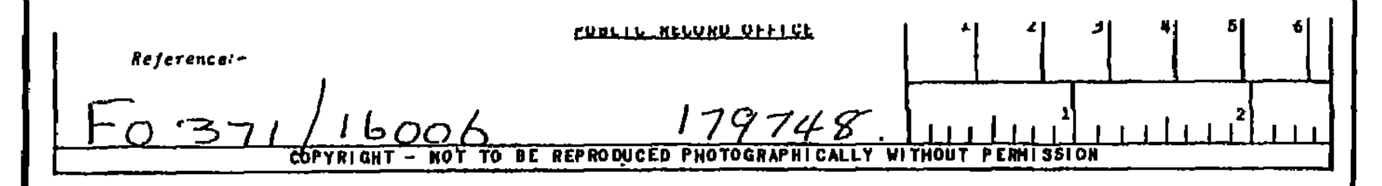
With the hand of pleasure we have received your confidential letter No.128 dated the 7th instant (Rabi' Thani 1351 = 9th August 1932) and have noted the contents of same, as well as the translation (of the marginally noted letter) of His Excellency the High Commissioner for Iraq, to the Hon'ble the Political Resident in the Persian Gulf, and the translation (of the marginally noted letter)of His Excellency Nuri Pasha as-Said, the Iraq Prime Minister, regarding the Iraq - Kuwait frontier. We also have noted from the Hon'ble the Political Resident's letter (confidential No.528.S. dated the 30th July, 1932) that the frontier proposed by the Iraq Prime Minister is approved of by His Majesty's Government. And, therefore, we beg to inform you that we agree to re-affirm the existing frontier between Iraq and Kuwait as described in the Iraq Prime Minister's letter.

Confidential letter No. S.O.1004 dated the 25th July 1932

Secret No.2944 dated the 21st July 1932

Usual ending.

(Sgd) Ahmad al Jabir.





الخطط البريطانية للتدخل في الكويت في حال التهديد العسكري العراقي عام ١٩٦٠

في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، كشفت ملفات وزارة الدفاع البريطانية، بعد رفع قيود السرية عنها بعد مرور ٣٠ عاماً عليها، تفاصيل الخطط التي وضعتها هيئة الأركان العامة البريطانية عام ١٩٦٠، بناءً على طلب الحكومة البريطانية آنذاك، للتدخل في الكويت في حال قيام القوات العراقية بغزوها. وفيما يلي نص ما ورد في هذه الوثيقة:

رقم الوثيقة: DEFE6-68

سري للغاية

لجنة رؤساء الأركان — **سي. او اس (٦٠) ٢٢٨)**

مذكرة اعدت من قبل وزارة الخارجية — **٢٢ آب/ اغسطس ١٩٦٠**

١ ـ خططنا للتدخل في الكويت تهدف إلى تغطية الاحتمالات التالية:

(١) تهديد الكويت من الخارج.

(٢) (أ) في حال قيام انتفاضة داخلية بحتة.

(ب) انتفاضة داخلية بتأييد تخريبي من الخارج واحتمال التهديد العسكري.

٢ ـ بما يتعلق بـ (١) أعلاه، فإنه لا داعي، لأغراض تخطيطنا الحالي، النظر في أي تهديد عسكري علني من أي بلد إلا من العراق.

٣ ـ وفي الوقت الحاضر، ليس من المحتمل حدوث ما جاء في الموقف المفترض الوارد في [(أ) (٢)] أعلاه، لأنه على الرغم من أن هناك تهديداً قائماً للعائلة الحاكمة، إلا أنه من الصعب تنفيذه، وذلك بسبب المركز الذي حققته عائلة الصباح في الكويت، وعدد أفراد العائلة المتزايد، وفي ظل ضعف تنظيم المعارضة. لذا، فإننا بحاجة إلى دراسة احتمال قيام انتفاضة تشجعها على التخريب من العراق، أو من الجمهورية العربية المتحدة.

التهديد العسكري من العراق

٤ ـ لقد كانت مسألة ابتلاع الكويت هدفاً من أهداف السياسة الخارجية العراقية. وإن أوضح تعبير عن ذلك، ربما ما ورد في وثيقة تم اعدادها في حزيران/ يونيو ١٩٥٨، من قبل الاتحاد العربي (الاتحاد الذي قام بين العراق والأردن في آذار/ مارس ١٩٥٨، المعروف بالاتحاد العربي الهاشمي الذي لم يستمر طويلاً)، والتي تضمنت بأنه إذا فشلت الجهود في اقناع المملكة المتحدة لتشجيع الكويت للدخول في الاتحاد، فإنه من الضروري بالنسبة إلى العراق القيام بالسيطرة على جزء كبير من الكويت. وفي الوقت نفسه، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار، بأنه بسبب الاعتقاد السائد بأن المملكة قادرة وستتدخل وبشكل فعال لحماية الكويت، فإنه يبدو للعراقيين بأن هذا الهدف لم يعد مطروحاً في سياق السياسة العملية.

٥ ـ خلال السنوات القليلة المقبلة، قد نواجه واحدة من أربع حكومات رئيسية في العراق:

(أ) استمرار نظام قاسم

منذ أن جاء قاسم الى السلطة، لم يكن هناك دليل على أنه يحاول القيام بعملية ضد الكويت. ولا نعرف ما هي وجهات نظره، إذ انه سيد المخادعة، وما دام مركزه مهدداً وغير مضمون إلى الآن (ونتوقع

أن يستمر هذا الموقف)، فإنــه ليس من المحتمل أن يكــون قادراً عــلى تقليص القطعات العسكرية من قواته الموجودة في بغداد، وخصــوصاً من الدروع، ليستخدمها ضد الكويت.

(ب) حكومة قومية عراقية

إذا ما جاءت مثل هذه الحكومة الى السلطة، فلا يمكن لمركزهـا أن يكون مضمونــاً أكثر من حكــومة قــاسم، وأنها قــد تضم رجالاً أكثــر توازناً من قاسم. ولا يبدو أن الخطر في مهاجمة الكويت من قبـل مثل هذه الحكومة سيكون عظيماً.

(ج) حكومة قومية ـ عربية

إن احتمال وصول مثل هذه الحكومة إلى السلطة أقل احتمــالاً من حكومة قومية عراقية، إلا أنه في حال مجيء قوميين عرب قبل غــيرهم إلى العــراق، فإن خطــر مهاجمــة الكويت سيكــون على الأمــد البعيد كبيراً، نظراً للثقة الكبيرة التي سيحصل عليها القوميون العرب في كل مكان، بسبب هذا النجاح الذي حققوه. وربما سيكون شكل الهجــوم بتخطيط انتفاضة داخل الكويت ومن ثم السعي للتدخل.

(د) حكومة شيوعية

وهذا هو التطور الأخير البعيد الاحتمال. وإذا ما حدث ذلــك، فإن الشيــوعيين الــذين يشكلون أقليــة في العراق، ستكــون لهم السطــوة التــامة خــلال المراحــل المبكرة، إلا أنهم قــد يحولــون أنظارهم نحــو الكويت. وهنا، فمن المحتمل أنهم سيقومون بمحاولة ترتيب انتفــاضة داخل الكويت قبل التدخل.

التخريب من العراق

٦ ـ وليس من المحتمـل أن تقــوم أي من الحكــومــات الأربــع في العراق، ما عدا ما ورد في (ج) بمحاولة التخريب، دون أن يرافق ذلك

استخدام القوة العسكرية، لأن أي واحدة من هذه الحكومات تدرك بأن فرص النجاح قليلة جداً.

ملاحظة

مهما كان شكل الحكومة في العراق، فإن رد الفعل المحتمل في الأمم المتحدة سيكون بمثابة كبح جماح لأي عدوان مباشر، إلا أن العامل الحاسم هو معرفة امكانيتنا على التدخل بشكل فعّال لمساعدة الكويت.

٧ ـ وبعد أخذ هذه العوامل جميعها بعين الاعتبار، فإنه يبدو بأنه في الوقت الذي لا يمكن فيه استبعاد التهديد العراقي للكويت خلال السنوات القليلة المقبلة تماماً، فإن احتمالات تطور مثل هذا التهديد ليس كبيراً، وسيكون لدينا مجال للانذار للاطلاع على الأمر لفترة أشهر عدة، يتوضح خلالها الخطر (مثال: سيطرة وتعزيز قبضة قاسم على العراق، أو مجيء حكومة للقوميين العرب، أو الشيوعيين إلى السلطة).

تخريب من الجمهورية العربية المتحدة

٨ ـ لا شك أنه إذا ما حاولت الجمهورية العربية المتحدة، القيام بتهديد جدي للتخريب في الكويت على الرغم من أن قوات الأمن الخاصة بالحاكم قد تكون قادرة على التعامل مع هذا الموقف لفترة ما. وفي الظروف الحالية، فإن الجمهورية العربية المتحدة لا ترغب في الإخلال بميزان القوى حول الكويت، لأنها تعتقد أنه في حال الفشل، فإن نتائج ذلك الفشل قد تكون في مصلحة العراق. إلا إذا تصالح العراق والجمهورية العربية المتحدة، أو إذا جاءت حكومة قومية عربية إلى السلطة في العراق، قد تقوم الجمهورية العربية المتحدة آنذاك بتغيير موقفها. لذا، فسيكون بالإمكان أخذ الحيطة للوقوف على ذلك مبكراً، قبل ظهور التهديد مرة أخرى.

الاستنتاجات

٩ - (أ) يبقى الرادع الرئيسي لأي تصرف ضد الكويت، سواء أكان علنياً أم بالتحريض والتخريب من العراق، أم من الجمهورية العربية المتحدة، أم من السعودية، في حال تغيير النظام هناك، الاعتقاد بأن حكومة صاحبة الجلالة قادرة على التدخل بشكل فعال لحماية الكويت. وإن الطرح الوارد في الفقرات (٤ ـ ٨) أعلاه، يعتمد على وجود مثل هذا الاعتقاد والذي يجب عدم القيام بأي شيء من شأنه أن يُضعف ذلك.

(ب) استناداً إلى الفقرة (أ) أعلاه، فإنه يمكن تصور فترة انذار أطول مما كانت محسوبة سابقاً، (أي بعبارة أخرى تقريبياً أربعة أيام، المعلومات الاستخباراتية عن حركة القوات العراقية الى منطقة الشعيبة). ومن الصعب القول ما هو طول فترة الانذار هذه (عن تحرك العراق ضد الكويت) والتي من المحتمل أن تتجاوز عدة أسابيع، وحتى أشهر وليس أياماً فحسب.

(ج) وللأسباب نفسها، فإنه لا يمكن الاعتقاد بأن يكون التهديد بالتخريب داخل الكويت مباشراً. فمن المحتمل في الظروف الحالية أن تكون لدينا فترة انذار أكثر من أربعة أيام يُسمح به في الوقت الحاضر، إذ أن الموقف بهذا الصدد قد يتغير بسرعة، إذا ما كان هناك تغيير في الاتجاهات السياسية في الشرق الأوسط.

وزارة الدفاع

اس. دبيلو. ١

٢٢ آب/ أغسطس ١٩٦٠

خطة اخلاء البريطانيين ومواطني الدول الصديقة من العراق في حال غزو الكويت عام ١٩٦٠

فيما يلي، نص ما ورد في ملفات وزارة الدفاع البريطانية حول اخلاء الرعايا البريطانيين ومواطني الدول الصديقة من جنوب العراق، وفي ظروف معينة من شمال ووسط العراق، في حال غزو القوات العراقية للكويت:

سري

لجنة رؤساء هيئة الأركان

سي. او. اس (٦) ٣٤٥
١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠

اخلاء المواطنين البريطانيين ومواطني الدول الصديقة من جنوب العراق، وفي ظروف معينة من شمال ووسط العراق، (خطة مسرح العمليات المشترك) (الجزيرة العربية رقم (١٧)).

نسخة لرسالة صادرة عن مقر القوات البريطانية في الجزيرة العربية، (رقم سي دي سي (٦٠) ١٠) والمؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠، والموجهة إلى سكرتير لجنة رؤساء هيئة الأركان.

المرفق بالملحق خطة مسرح العمليات المشترك ((اي بي) رقم ١٧) المتضمنة خطة لتقديم خدمات المساعدة لسفير حكومة صاحبة الجلالة في بغداد، لإخلاء المواطنين البريطانيين ورعايا الدول الصديقة من جنوب العراق، وفي ظروف معينة من شمال ووسط العراق.

(توقيع)

بي. جي. غرانفيلد

وزارة الدفاع اس. دبيلو. ١

١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠

ملحق ل: سي. او. اس (٦٠) ٣٤٥
عملية «هاتش»
الموقف

المعلومات

١ ـ قد يصبح من الضروري اخلاء الرعايا البريطانيين ومواطني الدول الصديقة من جنوب العراق، وفي ظروف معينة من شمال ووسط العراق. ان سفير حكومة صاحبة الجلالة هو المسؤول عن الاخلاء. إذا لم تكن هناك وسائل نقل مدنية متيسرة، فإن بإمكانه أن يطلب المساعدة من (دائرة) الخدمات.

٢ ـ توجد هناك خطة الشرق الأوسط، (آر. تي. بي (ام اي) رقم ١) للمساعدة في الإخلاء من شمال ووسط العراق. وإذا لم يكن بالامكان تطبيق خطة الشرق الأوسط فعندها يمكن القيام بالإخلاء من جنوب العراق كتوسيع لهذه الخطة.

٣ ـ يقدر عدد المواطنين البريطانيين ورعايا الدول الصديقة في العراق:

(أ) في جنوب العراق: ٥٥٠.
(ب) شمال ووسط العراق: ١٦٠٠.

تعاون الحكومة العراقية

٤ ـ لقد تم الافتراض بأن الحكومة العراقية ستتعاون مع سفير حكومة صاحبة الجلالة للقيام بالإخلاء بواسطة الطائرات المدنية أو السفن، تكملها عند الضرورة طائرات الخدمات العاملة من مناطق خارج ساحة القتال والمعارك.

مجال الخطة

٥ ـ تتضمن هذه الخطة أسوأ الاحتمالات عندما تكون خطة

الإخلاء الكلية تعتمد على خدمات وحماية هؤلاء الذين يتم اخلاؤهم بشكل ضروري.

الهدف

٦ ـ تقديم خدمات المساعدة الى سفير حكومة صاحبة الجلالة في بغداد لإخلاء الرعايا البريطانيين ومواطني الدول الصديقة من العراق.

الخطوط العامة للعمليات

القوة المطلوبة

٧ ـ البحرية الملكية:

(أ) فرقاطة واحدة.
(ب) سفن الحكومة البريطانية قدر توافرها.

٨ ـ الجيش:

سرية مشاة واحدة من عدن.

٩ ـ القوة الجوية:

(أ) طائرات النقل البريطانية.
(ب) ضابط ارتباط ومفارز صغيرة لتغطية التحركات الجوية والخدمات والاتصالات والمتطلبات الطبية، والتي ستكون موجودة في القاعدة الجوية للاخلاء، تنقلها أول طائرة.

طريقة الاخلاء

١٠ ـ سيكون الاخلاء الرئيسي بواسطة الجو. وإذا ما وجد أنه من المفيد اتمام ذلك بواسطة البحر أيضاً، فسيتم ترتيب ذلك آنذاك، لما له من فائدة.

نقاط الإخلاء

١١ ـ جواً. قاعدة الماركيل الجوية (في البصرة).
١٢ ـ بحراً. الفاو.

توقيتات تنفيذ الخطة

١٣ ـ ملاحظة:

(أ) **البحرية الملكية**، فرقاطة واحدة خلال ٤٨ ساعة ترسل إلى الفاو.

(ب) **الجيش**، ارسال سرية مشاة واحدة خلال ٢٤ ساعة بالطائرة.

(ج) **القوة الجوية الملكية**، إنذار خلال ٢٤ ساعة للطائرات لتقلع من خورمشهر وايستليه.

١٤ ـ التوقيت

(أ) ستصل الطائرة الأولى خلال ٤٠ ساعة من اصدار الأمر لتطبيق هذه الخطة.

(ب) سيتم اكمال الاخلاء الكلي جواً خلال يومين من وقت وصول أول طائرة.

قاعدة الاستقبال الجوية

١٥ ـ ستكون البحرين قاعدة الاستقبال الجوية، ولكن يمكن استخدام الدوحة (قطر) كبديل عند الضرورة.

مسؤوليات سفير حكومة صاحبة الجلالة في بغداد

١٦ ـ يقبل سفير حكومة صاحبة الجلالة في بغداد بالمسؤوليات التالية:

(أ) المبادرة بالطلب من وزارة الخارجية للخدمات المساعدة

وتقديم التوصية فيما إذا كانت حماية قاعدة الاخلاء الجوية أمراً ضرورياً.

(ب) إبلاغ سفيري حكومة صاحبة الجلالة في طهران وأنقرة، والقنصل العام لصاحبة الجلالة في البصرة، والمقيم السياسي في الخليج الفارسي، والقائد العام للقوات البريطانية في الجزيرة العربية، وقائد البحرية في البحر العربي والخليج الفارسي، بطلب المساعدة.

(ج) حشد من يتم إخلاؤهم في نقطة الإخلاء الجوية، ما لم يصدر أمر بخلاف ذلك من مقر قيادة القوات البريطانية.

(د) إبلاغ مقر قيادة القوات البريطانية بعدد ومكان الاشخاص الذين سيتم إخلاؤهم.

(هـ) تعيين ممثل للقيام بعملية الارتباط مع الخدمات في نقاط الاخلاء.

(و) تأمين وسائل الاتصال بين قاعدة المارغيل الجوية، وبين القنصل العام لحكومة صاحبة الجلالة في البصرة.

(ز) تأمين التسهيلات التالية في قاعدة المارغيل الجوية إذا ما سمحت الظروف:

(١) السكن والطعام لـ ١٥٠ شخصاً.

(٢) تأمين سيارتي لاندروفر وشاحنتين حمولة كل منهما ٣ أطنان على الأقل، أو ما يعادلها.

حماية نقاط الاخلاء

١٧ ـ في حال قيام سفير حكومة صاحبة الجلالة بطلب المساعدة لحماية الجماعات التي يتم اخلاؤها في نقاط الإخلاء، يتم تأمين ذلك من قبل سرية المشاة التي سيتم نقلها جواً من عدن والقوات النازلة من سفن حكومة صاحبة الجلالة إذا ما تم الإخلاء بحراً. وعلى هذه القوات أن تتصرف لمساعدة ممثل سفير حكومة صاحبة الجلالة في

هذه النقاط، وعلى ألا يتم نشرها خارج نطاق القاعدة الجوية، دون موافقة خاصة بهذا الصدد. كما ان القوات النازلة من السفن ستبقى في نقاط الركوب.

الإجراء الواجب اتخاذه من قبل القوات البريطانية

١٨ ـ عند استلام التعليمات الإدارية والتنفيذية لتطبيق هذه الخطة، تقوم قيادة القوات البريطانية في الجزيرة العربية باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحريك السفن والطائرات والقوات الضرورية.

استقبال الجماعات التي تم إخلاؤها

١٩ ـ تكون قيادة الـ (بي. آر. بي. جي) ـ قيادة القوات البريطانية في الجزيرة العربية ـ هي المسؤولة عن استقبال وإسكان وإدارة الجماعات التي تم إخلاؤها في قاعدة الاستقبال الجوية، وحركة هذه الجماعات بعد ذلك.

العلاقات العامة

٢٠ ـ يتم تخصيص مفرزة علاقات عامة من قبل مقر قيادة القوات البريطانية في الجزيرة العربية.

القضايا الادارية والنقل

الإدامة

٢١ ـ سيتم بأول طائرة، نقل أرزاق طوارىء لفترة ٧٢ ساعة وعتاد الخط الأول لمنتسبي قوات الخدمات كافة المنتشرة في قاعدة الاخلاء الجوية، وسيتم التعويض وإدامة هذه الضايا جواً وعند الضرورة.

الأمتعة الشخصية للمدنيين

٢٢ ـ يحدد وزن الأمتعة الشخصية التي يتم نقلها مع الأشخاص الذين يتم إخلاؤهم بـ ٦٥ رطلاً لكل شخص.

القيادة والمخابرة

يتولى القائد العام للقوات البريطانية في الجزيرة العربية القيادة الكلية للقوات العسكرية كافة.

٢٤ ـ يكون سفير حكومة صاحبة الجلالة في بغداد مسؤولاً عن التوجيه العام لعملية الإخلاء داخل العراق.

الارتباط

٢٥ ـ تكون قيادة القوات البريطانية مسؤولة عن الارتباط مع (COMDEASTFOR) لتنسيق الحركات الجوية البريطانية والأميركية.

المواصلات

٢٦ ـ (أ) تقوم أول فرقاطة بتأمين الاتصالات مع القنصل العام لحكومة صاحبة الجلالة في البصرة.

(ب) تقوم مفرزة القوات الجوية الملكية في قاعدة الإخلاء الجوية، بتأمين دورة العمليات/ التحركات الجوية المشتركة.

(ج) تجهز سريّة المشاة بجهاز رقم (٦٢ (او سي ١٢)) لتأمين الاتصال بالقنصل العام لحكومة صاحبة الجلالة في البصرة.

٢٧ ـ **التقارير**. سيتم ارسال تقرير موقف يومي من قبل مقر القوات البريطانية في الجزيرة العربية إلى وزارة الدفاع، ونسخة عنه الى سفير حكومة صاحبة الجلالة في بغداد.

الأمن

تم تخصيص الكلمة الرمزية «هاتش» لهذه العملية. وتعني إخلاء الرعايا البريطانيين ورعايا الدول الصديقة من العراق، استناداً إلى جي. تي. بي (إي بي) ١٧، وتم اعتبار هذه الكلمة سرية وتداولها محدود.

الخطط البريطانية لازاحة القوات العراقية من الكويت في حال غزوها

فيما يلي، نص ما ورد في مذكرة وزارة الدفاع البريطانية والصادرة عن مدراء التخطيط العسكري، والتي تضمنت تفاصيل الخطة العسكرية لإزاحة القوات العراقية من الكويت في حال قيامها بغزوها في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٠:

رقم الوثيقة. DEFE6/68

سري للغاية
لجنة رؤساء الأركان
هيئة التخطيط المشتركة

جي. بي. (٦٠) مذكرة ٤٢
(معدلة)
١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠

مذكرة من قبل مدراء التخطيط
خطط العمليات لازاحة القوات العراقية من الكويت

١ ـ في اجتماعكم المؤرخ في ١٢ تموز/ يوليو ١٩٦٠، أصدرتم التعليمات إلينا لإعادة النظر في امكان وضع خطة لإزاحة القوات العراقية من الكويت، يمكن تطبيقها عملياً.

٢ ـ وتظهر دراستنا التمهيدية وتفحصنا للموضوع والتي وصلت الى مرحلة أولية، بأنه من الضروري القيام بهجوم بمستوى جحفل لواء، لاستعادة الكويت من العراقيين، وأن تقوم القوة الجوية بإسناد هذا الهجوم ضد الاهداف العراقية داخل الكويت والعراق: وما لم يتم استلام إنذار مبكر وطويل عن النيات العراقية، فإن الاستعدادات للقيام بمثل هذا الهجوم ستستغرق من ١٦ إلى ٢٥ يوماً، اذ يعتمد ذلك أيضاً على حال الطقس في البحر العربي، وانتشار حاملة مجموعة المهمات شرق السويس، وكذلك حاملة الكوماندوس.

وفي أحسن الأحوال، وفي حال اعادة انتشار القوات، وهي في حال استعداد قتالي عالٍ ، فإن الهجوم يتطلب الاستعداد لفترة ثمانية أيام، إذ لا يمكن إدامة حال الاستعداد القتالية العالية هذه إلا لفترة قصيرة. كما أن هذه التوقيتات تعتمد على دراسة بعض المعضلات الإدارية والتموينية، والتي تبدو أنها تبشر بخير. وان الاستعدادات اللوجستية ستكون ضرورية على أي حال، إذ انها ستكلف مادياً.

٣ ـ وفي ضوء ما تقدم، فإننا مترددون في وضع هذه الدراسات بشكلها النهائي، والتي ستكون ضرورية قبل وضع أي خطط مفصّلة، ما لم يُعتقد بأن مثل هذه الخطة مطلوبة تماماً. وبهذا الصدد، فإن وزارة الخارجية تشعر بأنه في ظروف معينة، فإن الاعتراض سياسياً على خطة استعادة الكويت من العراقيين، سيكون أقل من الاعتراض على محاولة منع تدخل العراقيين، حتى لو تأخر الأمر في حال الهجوم.

التوصية

٤ ـ وبعد أخذ ذلك بعين الاعتبار، فإننا نوصي بأنه يتوجب على رؤساء الأركان السعي للحصول على التوجيه الوزاري، فيما إذا كنا سنواصل تطوير هذه الخطة.

(توقيع)

اف. اي. روسير
جي. اف. دي. بوش
دي. ايل. باول ـ جونز
بي. تي. فيلبوت

وزارة الدفاع

اس. دبليو ١

رقم الوثيقة: F0371/148948
٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٦٠

حاكم الكويت يضغط باتجاه استقلال الكويت

فيما يلي، نص ما ورد في الوثيقة البريطانية حول الضغوط التي بدأ يمارسها حاكم الكويت الشيخ عبد الله

السالم الصباح، لتحقيق استقلال الكويت، ومطالبته للمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، والوكيل السياسي البريطاني في الكويت، بمفاتحة الجهات الرسمية البريطانية لتسليم المسؤولية إلى الكويتيين أنفسهم، وخصوصاً فيما يخص الشؤون الخارجية الكويتية وعلاقاتها الدولية:

موثوق

استقلال الكويت

١ ـ خلال الحديث الذي دار مع المقيم السياسي بتاريخ ٤ أيلول (١٩٦٠)، أشار حاكم الكويت إلى أن الكويت ستضطلع بمسؤولية الشؤون الخارجية للدولة، ولا يمكن لمسألة القبول باعتماد القناصل الأجانب أن تطول أكثر. وقد تمكن السير ميدلتون في اليوم التالي من الحصول على مؤشر أفضل من وزير الدولة عما يدور في فكر الحاكم. وطياً مقتطفات مما دار في هذا الحديث.

٢ ـ فقد طلب السير ميدلتون من الوكيل السياسي في الكويت، أن يكتشف مقدار الضغط وراء مطالبة الحاكم بدرجة أكبر من استقلال الكويت. ولن نستلم تقييم السيد ريتشموند حتى الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول/ اكتوبر، عندما تقوم الدائرة برفع وجهات نظرها المدروسة حول هذا الموضوع. ونظراً إلى أهمية ذلك، فقد يرغب اللورد حامل أختام الملكة في الوقوف على ما يجري الآن على الساحة.

٣ ـ خلال السنتين الماضيتين، حققت الكويت تقدماً بارزاً في الاضطلاع بكل مسؤوليات السيادة. كما تم تفصيل ذلك في مذكرة منفصلة، فقد تم اتخاذ الخطوات اللازمة لتشريع قوانين عصرية وإنهاء الدور البريطاني في الكويت. وقد انضمت الكويت إلى العديد من الهيئات الدولية كعضو كامل، وبضمنها وكالات الأمم المتحدة. وقد كان موقف حكومة صاحبة الجلالة إزاء هذا التطور ايجابياً. وكان ذلك الموقف يستند إلى برقية وزارة الخارجية رقم (١٨٤)،

والمؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، والتي ناقشها وزير الخارجية السابق داخل مجلس الوزراء. وباختصار، فإنه في الوقت الذي تكون فيه حكومة صاحبة الجلالة مسرورة لإدامة العلاقات الودية بينها وبين الكويت، فإنها قد وافقت على تكييف هذه العلاقة بالشكل الذي يواكب الظروف المتغيرة، وأن يكون الحاكم هو الذي يقرر متى وما هي التغييرات الواجب إدخالها. وأعتقد بأننا ما زلنا نثق بالحكم الجيد للحاكم بهذا الخصوص. وأن الاتجاهين المبدئيين اللذين حتّما في عام ١٩٥٩ إجراء التغيير هما: قبول اعتماد القناصل الأجانب في الكويت، واحتمال عضوية الكويت في الجامعة العربية. لقد اعتقدنا في ذلك الوقت، بأن قبول الكويت في الجامعة العربية أقل رضا وقناعة من أي من الاثنين، إلا أن بروز الشخصية الدولية للكويت والخلافات العميقة داخل الجامعة العربية سوف تجعل الآن موضوع قبول اعتماد القناصل الأجانب يبدو أمراً محتملاً للتحرك المقبل. وان الفقرات الأربع عشرة الأولى والفقرات (٢٢ ـ ٢٧)، من مذكرتنا رقم (٤٠)، والمؤرخة في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٥٩، تعطي الخلفية للموقف الحالي الذي تطور بشكل بطيء ومرضٍ.

٤ ـ ستقوم الدائرة بمتابعة مسألة ترتيب التأهيل والإعداد الإداري للكويتيين المناسبين في المملكة المتحدة.

(توقيع)

آر. اي. بيمونت

٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠

رقم الوثيقة: F0371/148948

الالتزامات الدولية لحكومة الكويت

تتناول الوثيقة التالية الالتزامات الدولية للكويت، بما فيها الاتفاقات الدولية التي عقدتها الحكومة البريطانية نيابة عنها، باعتبارها كانت مسؤولة عنها في إدارة علاقاتها الدولية. وقد أعدت هذه الوثيقة كخطوة نحو تحقيق

الاستقلال الكامل للكويت، بعد الاضطلاع بمسؤولياتها التامة في ميدان العلاقات الخارجية

مسودة
مذكرة الالتزامات الدولية لحكومة الكويت

١ ـ نظراً إلى استلام الكويت لمسؤوليتها الآن في ميدان العلاقات الدولية، فإنها قد أصبحت، مع بعض الاستثناءات، غير مُلزَمة بالاتفاقات التي أبرمتها سابقاً حكومة صاحبة الجلالة نيابة عنها، نظراً إلى أنها كانت مسؤولة عن إدارة علاقاتها الخارجية. وفي حال عدم وجود ما ينص على العكس في أي اتفاقية، فلا توجد هناك ضرورة قانونية للقيام بأي إجراء من قبل حكومة صاحبة الجلالة البريطانية، أو من قبل حكومة الكويت، لإخطار الجهة الطرف أو الأطراف لمثل هذه الاتفاقية، بأن الكويت لم تعد مُلزَمة تجاههم.

٢ ـ وفي ضوء الالتزامات الكثيرة لحكومة صاحبة الجلالة مع الحكومات الأخرى في حقل العلاقات الدولية، فإنه ليس من العملي إدراج هذه الالتزامات في قائمة طويلة، والتي قد تكون من الناحية الفنية قد تناولت الكويت. وفي أغلب الحالات، فإنه يمكن القول بأنها تقع ضمن المجموعة الأولى المذكورة في الفقرة (١) أعلاه، أي بعبارة أخرى، إنه ليس المطلوب القيام بأي اجراء معين إزاء هذه الالتزامات، بعد أن تصبح الكويت هي المسؤولة عن تصريف شؤونها الدولية. وقد أظهرت الأبحاث التي جرت في وزارة الخارجية، وجود عدد من الاتفاقات موقعة مع أطراف عديدة وثنائية، والتي قد تعتبر مطابقة بحق الكويت، كما أن هناك عدداً معيناً من المعاهدات التي تُؤثر في علاقات الكويت مباشرة مع جيرانها، والتي لها أهمية خاصة تتطلب دراستها في هذه المرحلة في ضوء الوضع الجديد للكويت. وقد تم إدراج هذه المعاهدات في الملاحق (أ وب وج) المرفقة بهذه الورقة، التي تتناول الاتفاقات مع أطراف متعددة، والاتفاقات الثنائية، والاتفاقات التي تحدد علاقات الكويت مع جيرانها.

٣ ـ الامتيازات التي تتمتع بها الوكالات المتخصصة واتفاقية الحصانات: لقد عُلم بأن المجلس الأعلى (الكويتي) يقوم حالياً بدراسة مسألة انضمام الكويت إلى هذه الاتفاقية. وإن حكومة صاحبة الجلالة ستؤيد مثل هذا الإجراء. ولا حاجة إلى قيام حكومة صاحبة الجلالة بإصدار بيان رسمي في هذه الظروف، للقول بأن توقيعهم على الاتفاقية لم يعد ينطبق على الكويت.

٤ ـ الملحق باتفاقية تجارة الرقيق ١٩٥٦: لقد تم إبلاغ الأمم المتحدة من قبل حكومة صاحبة الجلالة بتطبيق هذه الاتفاقية على الكويت بتاريخ ٢١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٧، تحت عنوان «الأقاليم الأخرى المسؤولة عن علاقاتها الدولية حكومة صاحبة الجلالة». انه من المشكوك فيه تماماً، أن تبقى الكويت ملتزمة باستمرار بالاتفاقية، وانها ستزيل هذا الشك إذا ما انضمت الكويت إلى الاتفاقية بموجب المادة (١١ (٢))، إذ أنها حرة التصرف بهذا الصدد، نظراً لعضويتها القوية في الوكالة المتخصصة. وان حكومة صاحبة الجلالة ستدعم مثل هذا الإجراء.

٥ ـ اتفاقية إشارات المرور ١٩٤٩: في الوقت الذي تكون فيه المملكة المتحدة ملتزمة بهذه الاتفاقية فإنها لا تشمل الكويت. وعلى أي حال، فإن المجال مفتوح للكويت للانضمام إليها استناداً إلى نصوص المادة (٢٧)، بشرط أن تكون مستعدة لتنفيذ الالتزامات الواردة فيها.

٦ ـ الانظمة الصحية الدولية: من المعلوم أن الكويت قد أشارت إلى قبولها بهذه الأنظمة إلى منظمة الصحة الدولية، استناداً إلى مضمون المادة (١٠٩ (٢)) واستناداً إلى مادة (١٠٧) حول التحفظات.

الاتفاقات الثناية

وتشمل هذه مجموعتين:

٧ ـ **الاتفاقات القنصلية**: يمكن اعتبار الاتفاقات القنصلية الواردة في الملحق (ب)، مع الاتفاقات المعقودة مع سويسرا المتعلقة بإلغاء سمات التأشير، منطبقة بحق الكويت، استناداً إلى «الأراضي المسؤولة حكومة صاحبة الجلالة عن علاقاتها الدولية». ويجب أن تُقرأ في ضوء العلاقات الخاصة لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية مع الكويت. ومن المشكوك فيه انطباق نصوصها على الكويت، وقد ترغب حكومة الكويت في الوقت المناسب التفاوض مع الدول المعنية من أجل إبرام اتفاقات مماثلة. ففي الوقت الحاضر، وبقدر تعلق الأمر بالاتفاقية القنصلية المعقودة بين الولايات المتحدة وبريطانيا، فإن العلاقات بين قنصلية الولايات المتحدة والحكومة الكويتية قد تحددت بموجب تبادل الرسائل بين صاحب السمو الحاكم والوكيل السياسي.

الاتفاقات الثنائية الأخرى

٨ ـ **اليونسكو**: لقد علمنا بأن الكويت ستنضم إلى اليونيسكو كعضو كامل في نهاية هذه السنة.

٩ ـ **صندوق الأمم المتحدة الخاص، اليونيسيف**: لقد علمنا بأن حكومة الكويت قد أبرمت اتفاقية مستقلة مع الصندوق الخاص للأمم المتحدة. وقد ترغب حكومة الكويت باتخاذ خطوة مماثلة بخصوص اليونيسيف.

١٠ ـ **اتفاقات تحدد علاقات الكويت بجيرانها**: من الاتفاقات الواردة في الملحق (ج)، يمكن اعتبار الحقوق والالتزامات الواردة في الاتفاقيتين الأولى والثانية تنطبق على الكويت، إلا أنه من المشكوك فيه أن تنطبق الباقية عليها.

١١ ـ **اتفاقية عام ١٩٢٢ للحدود بين الكويت ونجد**: (الموقعة بتاريخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٢ في العقير).

تعتبر هذه الاتفاقية وثيقة أساسية للحدود بين الكويت ومنطقة الحياد، وكذلك لإدارة هذه المنطقة. وقد تم التوقيع على الاتفاقية من قبل ممثل الحكومات السعودية والبريطانية، التي صادق عليها فيما بعد السلطان (الملك فيما بعد) عبد العزيز وحاكم الكويت. وانه ليس من السهل أن نرى كيف أن الحصول على الاستقلال التام للكويت قد يؤثر على سريان ونفاذ هذه الوثيقة. وقد أعطت الحكومة السعودية المؤشرات على أنها لا ترغب بإسقاطها. وان حكومة صاحبة الجلالة تعتقد بأن أفضل طريق أمام حكومة الكويت، هو أن تتصرف وكأن اتفاقية عام ١٩٢٢ ما زالت سارية، إلى حين مناقشة وحل قضية الحدود والمسائل الأخرى من قبل صاحب السمو الحاكم خلال زيارته إلى الرياض.

١٢ ـ رسائل عام ١٩٣٢ حول الحدود العراقية ـ الكويتية:
تشكّل هذه الرسائل من الناحية العملية الأساس لمسألة الحدود العراقية ـ الكويتية، إلا أنه خلال الفترة ١٩٣٨ ـ ١٩٥٨، رفضت الحكومة العراقية تخطيط الحدود على هذا الأساس. وان التبريرات لهذا الرفض هي ادعاء الحكومة العراقية بأن رسالة نوري السعيد في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٣٢، قد جاءت في وقت سبقت تحقيق العراق لاستقلاله الكامل. (انتهى الانتداب البريطاني وانضم العراق إلى عصبة الأمم في ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٢). وان الحكومة العراقية التي تشكّلت في عام ١٩٥٨، لم ترفض ولم توافق على هذه الرسالة، والتي هم على علم تام بها. وتتضمن «الاتفاقية» الرسائل المرفوعة والمحررة إلى الممثلين البريطانيين آنذاك من قبل رئيس الوزراء العراقي وحاكم الكويت، يؤكدان فيها على الحدود (القائمة آنذاك) والتي تمت الموافقة عليها من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية آنذاك. وتطلب الرسالة العراقية استحصال الموافقة الكويتية على هذه الحدود. ولا توجد هناك أرضية قانونية قوية تستند إليها الحكومة العراقية الحالية، لتقول بأن استقلال الكويت قد جعل

اتفاقية عام ١٩٣٢ غير نافذة. وإن أي قرار من قبل صاحب السمو الحاكم بعدم التزامه رسمياً بالاتفاقية، لا يلحق الضرر بمطالب الكويت بأن الاتفاقية تبقى شرعية وسارية. وعلمنا بأن صاحب السمو الحاكم يفكر في موضوع اعادة طرح مسألة تخطيط الحدود، وإذا ما أدى ذلك إلى أي نتيجة، فإن حكومة صاحبة الجلالة تعتقد بأن تخطيط الحدود يجب أن يقوم على أساس عام ١٩٣٢.

١٣ ـ الاتفاقات البريطانية ـ السعودية للاعوام ١٩٢٧، ١٩٣٦ و ١٩٤٣: انه من المشكوك فيه أن تسري الحقوق والالتزامات الواردة في المعاهدة الأصلية، واستناداً إلى القانون الدولي العرفي، على الكويت. وانه من الصعب في غياب العلاقات الدبلوماسية، أن تحاول حكومة صاحبة الجلالة الحصول على ضمان بهذا الخصوص. وعلى أي حال، فإن اتفاقات عام ١٩٤٢ أكثر أهمية تماماً.

١٤ ـ اتفاقات ٢٠ نيسان/ ابريل ١٩٤٢: تضمنت الاتفاقات احلال «السلام الدائم وعلاقات ودية جيدة» بين السعودية والكويت، ووضع الترتيبات التجارية المنتظمة (بضمنها تعيين وكيل تجاري سعودي) كما أنها تتناول مسائل أخرى أقل أهمية.

وقد تم إبرامها بين حكومة صاحب الجلالة نيابة عن حاكم الكويت والحكومة السعودية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل الحاكم (حاكم الكويت). وعلى الرغم من أن سريان هذه الاتفاقات مطروح للتساؤل، فإن أفضل طريق أمام الكويت، بعد أن اضطلعت بمسؤولياتها كاملة في ميدان العلاقات الدولية وإدارة الشؤون الخارجية، هو أن تتصرف وكأن هذه الاتفاقات ما زالت سارية إلى حين ابرام اتفاقات بديلة بعد التوصل إلى تفاهم بين صاحب السمو والملك سعود خلال الزيارة إلى الرياض، أو خلال أي مفاوضات أخرى مقبلة.

الاستنتاج

١٥ ـ ما ورد أعلاه يشكل على ما يبدو الأدوات المختلفة المهمة في ضوء اضطلاع الكويت بإدارة علاقاتها الدولية. وسيكون الوكيل السياسي شاكراً لاستلام ملاحظات حكومة الكويت في الوقت اللازم حولها. وان حكومة صاحبة الجلالة مستعدة لتنفيذ رغبات حكومة الكويت بالنسبة إلى هذه الاتفاقات. كما أنها مستعدة أيضاً لتقديم أي معلومات اضافية تقدر عليها حول هذه الاتفاقات المذكورة أعلاه، أو أي اتفاقية تجدها حكومة الكويت مهمة بهذا الخصوص.

ملاحظة: تم ربط الوثائق المتعلقة بالموضوع بقدر تيسرها بهذه المذكرة طياً.

الملحق (أ)

الاسم والموضوع	تاريخ ومكان التوقيع	تاريخ النفاذ والتطبيق	تاريخ نشر الاتفاقية
١ ـ اتفاقية الامتيازات والحصانات الممنوحة للوكالات المتخصصة للأمم المتحدة	١٩٤٧/١١/٢١	بريطانيا وتشمل الاقاليم كافة	تي. اي. ٦٩/ ١٩٥٩ كوماند ٨٥٥
الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة	جنيف ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٧	٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٤٨	كوماند ٧٢٥٨
ملحق باتفاقية تجارة العبيد	جنيف ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦	٢١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٧	تي. اس ٥٩/ ١٩٥٧ كوماند ٢٥٧
أنظمة الصحة الدولية أنظمة اضافية (الحمى الصفراء)	٢٥ آذار/ مارس ١٩٥١	١ تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٥٢	كوماند ٨٣٩٤

يتبع

تابع الملحق (أ)

الاسم والموضوع	تاريخ ومكان التوقيع	تاريخ النفاذ والتطبيق	تاريخ نشر الاتفاقية
انظمة اضافية (مرور الحجاج) أنظمة اضافية (التطعيم ضد الجدري)	٢٣ آذار/ مارس ١٩٥٦	١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧	كوماند ٣٠
الاتفاقية الدولية الخاصة بمرور السيارات	باريس، ٢٤ نيسان/ ابريل الى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٢٦	١٨ آذار/ مارس ١٩٥١	تي. اس ١١/ ١٩٣٠ كوماند ٣٥١٠

الملحق (ب)
الاتفاقات الثنائية المطبقة على الكويت

القطر	الموضوع	مكان وتاريخ التوقيع	المصدر
١ ـ النرويج	اتفاقية قنصلية	اوسلو ١٩٥١/٢/٢٢	كوماند ٥٩٠
٢ ـ الولايات المتحدة	اتفاقية قنصلية	واشنطن ١٩٥١/٦/٦	كوماند ٥٢٤
٣ ـ فرنسا	اتفاقية قنصلية	باريس ١٩٥١/١٢/٣١	كوماند ٦١٧
٤ ـ السويد	اتفاقية قنصلية	استوكهولم ١٩٥٢/٣/١٤	كوماند ٩٣٤٠

يتبع

تابع الملحق (ب)

القطر	الموضوع	مكان وتاريخ التوقيع	المصدر
٥ ـ اليونان	اتفاقية قنصلية	اثينا ١٩٥٣/٤/١٧	كوماند ٥٢٥
٦ ـ المكسيك	اتفاقية قنصلية	مكسيكو ١٩٥٤/٣/٢٠	كوماند ٦٣٣
٧ ـ ايطاليا	اتفاقية قنصلية	روما ١٩٥٤/٦/١	كوماند ٩١٩٣
٨ ـ المانيا الغربية	اتفاقية قنصلية	بون ١٩٥٦/٧/٣٠	كوماند ٦٠٧
٩ ـ سويسرا	الغاء سمات الدخول للبريطانيين في المحميات	مذكرات ١٩٥٧/٧/٢٥ و١٨/٤/١٩٥٨	كوماند ٦٤٢
١٠ ـ اليونسكو	مذكرة الى المستعمرات البريطانية	باريس ١٩٥٦/٨/٩	كوماند ٩٨٧٣
١١ ـ اليونيسيف ١٢ ـ اليونيسيف	المساعدة لأي اقليم مسؤولة عنه بريطانيا	لندن ١٩٥٣/١٠/٧ نيويورك ١٩٥٩/٧/٧	كوماند ٨٩٨١ كوماند ٨٨٨
١٣ ـ الصندوق الخاص للأمم المتحدة	المساعدة للاقاليم المسؤولة عنها بريطانيا	نيويورك ١٩٦٠/١/٧	كوماند ٩٩٥

فهرس عام

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)